أ.د. مهنا يوسف حداد

الأحزاب والحضارة السياسية

بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن

البتراء إحدى عجائب الدنيا السبع



الأحزاب والحضارة السياسية

بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن

الأحزاب والحضارة السياسية

بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن

بقلم

د. مهنا يوسف حداد

أستاذ مشارك

قسم الانثروبولوجيا

معهد الآثار والانثروبولوجيا

haddad562002@yahoo.com



الطبعة الأولى

1428هـ - 2007 م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى الدائرة الوطنية (2007/5/1509)
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر(2007/5/1312)

324.2565
حداد ، مهنا
الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن/ مهنا يوسف حداد.- عمان:دار مجدلاوي،2007.
(   ) ص.
ر.أ: (2007/5/1509)
الواصفات: /الأحزاب السياسية //الأردن/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

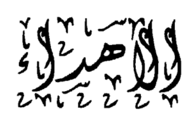
ISBN 978-9957-02-291-1(ردمك)

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص . ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الأردن

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan

www.majdalawibooks.com
E-mail: customer@majdalawibooks.com

◆ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة.



إلى والدي يوسف ونعمة الذين جعلتني
معاملتهما أقبل التحدي وأغتصب حريتي
وأخرج من سجن التبعية مع الحفاظ على
ارتباطي بهما.

عمان 2007

المحتويات

المقدمة

بدأت هذه الدراسة منذ عام ١٩٨٩ واستمرّت على فترات متقطعة بمقالة تحت عنوان "اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية"(١) تبعتها مجموعة مقالات حول اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب، والانتخابات المحلية والنيابية(٢).

لقد بدأت الدراسة بمسح اجتماعي حول الموضوع أدّى إلى نتيجة لم نكن قد أخذناها بالحسبان عندما قمنا بتحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات، ذلك أنّنا ننظر للواقع كما هو ونأخذ المعطيات الميدانية كما هي. وعند النظر إلى النتائج التي قدمها لنا تحليل الجداول التقاطعية وجدنا أننا بحاجة إلى البحث في متغيرين جديدين: الأول هو معنى الأحزاب في إطاره التاريخي بالنسبة للأردن كبلد حديث العهد بهذه الظاهرة. والثاني هو الاطار الحضاري الذي تنشأ فيه الأحزاب، أي البناء الاجتماعي والسياسي وما يدور فيه من مجموعات قيم ومعايير ومعان ورموز متداولة داخل المجتمع والتي تنظم العلاقة بين القيادة والشعب: القيادة بمعناها السياسي والعسكري وما تعنيه القيادة بالنسبة للقائد نفسه من ناحية والشعب من ناحية أخرى.

وعلى هذين المتغيرين دخل متغير ثالث وهو تبيان المحور الذي دارت حوله الأحزاب السياسية في الماضي وعلاقة هذه الأحزاب مع الدولة قبل أن تدخل المفاهيم الغربية إلى الفكر السياسي العربي والتطور الذي حصل لهذا الفكر خلال العقود السبعة من عمر الدولة لنكتشف في النهاية أنه كان يدور في فراغ أو في دائرة مفرغة لا يعرف كيف يخرج منها. لقد دخل الفكر التحرري الغربي إلى المقاطعات العثمانية العربية في القرن التاسع عشر وتوجه معتنقوه نحو فكرة مثالية وهي إعادة الأمة العربية إلى مجدها الغابر بذات المفاهيم التنظيمية القديمة: القيادة القوية الجامعة بين السلطة العسكرية والسياسية على نمط صلاح الدين الأيوبي أو أية قيادة عربية أخرى من التاريخ العربي(الإطار العربي الإسلامي والديني الطابع). فالفكر العربي الدولي والتنظيمي تمركز في التاريخ العربي حول شخص

---

(1)- مهنا يوسف حداد، مجلة جامعة مؤتة (١٩٩٢، عدد ٥ : ١٠٥-١٣٢).

(2)- يمكن الرجوع إلى هذه المقالات في الصفحة الخاصة بي http://www.haddadmys.com

القائد، ويكفي القارئ قراءة العقد الفريد، الجزء الأول ليجد ما يتوقعه الناس من القائد وموقفهم منه وما يتوقعه هو من أتباعه وكيف يتعامل معهم[٣]. من هذه القيادة كان المتوقع أن تعيد المجد القديم وربما على ذات النمط أيضا، وتجاهل هذا الفكر أو بالأحرى جهل المتغيرات التي حصلت على الساحة العالمية. وبعد تطور التعليم في البلاد العربية في القرن العشرين تبلور هذا التطور في اتجاهات فكرية انتشرت على شكل ما دعي أحزابا سياسية فوق – قطرية، غير آبهة بأن هنالك دولا قد تكونت على المستوى القطري ترأسها أنظمة حكم لا تسمح بانهيارها لصالح آيديولوجية قومية كلية، هذا إن كانت هذه الأيديولوجية القومية[٤].

وأخذ الصراع يحتدم بين أنظمة الحكم والايديولوجيات الناشئة. والحقيقة هي أن أنظمة الحكم كانت قد كيفت ذواتها بأنظمة الحكم الدولية وقواعد اللعب السياسية الحديثة بحيث أنّ أصحاب الأيديولوجيات القومية الكلية التي أرادت أن تقفز إلى تنظيم الأمة بأكملها ودون تجزئة لم يعودوا يملكون إمكانية الوصول إلى الإنسان الفرد لسببين: الأول هو أن هذا الإنسان الفرد لم يكن موجودا بمعنى الفردية الغربية حيث أن الفرد كان (ولا يزال إلى درجة ما) حبيس التنظيم القبلي، ولم يكن قادرا على الانطلاقة القومية (فوق – القبلية)، والثاني هو أن القبلية قد أصبحت خاضعة لأنظمة الحكم الفاعلة في كل قطر ولم يكن أي من أنظمة الحكم ليستوعب المنافسة معه على الحكم داخل القطر الواحد. فكيف يقدر على إطلاق هذه الايديولوجيات لتتنافس معه على المستوى (فوق – القطري). لكن هذه الايديولوجيات نجحت في استقطاب بعض الأفراد القيادية في بعض الأقطار العربية وبخاصة في الوسط البورجوازي، الذين لم يصلوا إلى قبول أنظمة الحكم وقياداتها. مهم جدا أن نعرف أن هؤلاء القياديين قد أخذوا يعملون بوجهين الأول تجاه نظام الحكم والآخر ضده. غير أن قيادات أنظمة الحكم لم تكن غافلة عن هؤلاء وعرفت كيف تحبط مخططاتهم التي قدموها باسم الأحزاب. هذه الأحزاب لم تكن قادرة على اجتذاب

---

(3)– أنظر العقد الفريد، تأليف أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي، تحقيق مفيد محمد قمحية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

(4) – أنظر دراسات : السيد يسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣، ١٩٨٥؛ علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (١٧٩٨–١٩١٤)، بيروت: الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٧٥.

الجماهير في أية لحظة من تاريخها وتطورها. وبذلك جميعه لم تكن هذه الأحزاب لتقدم للجماهير أفضل مما كانت تقدمه أنظمة الحكم التي كانت تعمل من الداخل وبكل حرية من مركز السلطة. والواقع هو أن فكرة القومية قد أصبحت أداة للمأسسة سواء عند القيادات العربية أو أنظمة الحكم أو عند أصحاب الايديولوجيات القومية مع أسبقية أنظمة الحكم في السيطرة على الشارع العام من خلال القوة العسكرية والأمنية(٥).

غير أن هذه القوى الحزبية لم تكن لتنهض لولا أن عملت أنظمة الحكم القطرية على بلورة ما يمكن أن يدعى بحضارة سياسية تمحورت في علاقاتها للخارج حول ثلاثة مفاهيم: القومية العربية، الاستقلال، والبناء، وخلقت مجموعة مفاهيم تلقتها الشعب من الفيض من الخطابات المقدمة بلغة ملتهبة مشبعة بالمعاني العرقية والدينية خالقة من الاقتران بين العروبة والاسلام حالة شبه فريدة من نوعها لا نعرف ما موقف الشعوب غير العربية والتي تدين بالإسلام منها. هذه الحالة الفريدة اقترنت في منتصف القرن بالمشكلة الفلسطينية التي تحولت إلى مشكلة عربية (وبخاصة لمصر والأردن وسورية ولبنان والعراق- وإلى درجة أقل بكثير في باقي الدول العربية الاسيوية والافريقية)، وتطورت بناء على هذه المفاهيم جماعات كانت تحرك الجماهير من وقت لوقت إذا ما أطلقت الدولة القطرية لها العنان.

اعتمادا على هذه المتغيرات وضعنا بعض الفرضيات التي أردنا أن نثبت صدقها أو عدم صدقها من كل من الدراسات النظرية والميدانية. ففي مجال الدراسة النظرية كنت قد كتبت كتابي "تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن" قدّم لي الأساس لبعض الافتراضات، كما كنت قد قمت بالتحليل الأولي لنتائج الاستمارة حول "الاتجاهات نحو الأحزاب السياسية" في الأردن وقدمت هذه أيضا بعضها الآخر. لقد كان أهم هذه الافتراضات ما يلي:

---

(5)- مثل هذه الحالة وجدناها في الضفة الغربية حين كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية، انظر أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية .. كذلك كانت هي الحال في عهد الحكم الهاشمي في العراق، وفي المغرب العربي، وفي كثير من بلدان الشرق الأوسط.

١- أن الأحزاب السياسية بداية ليست نتيجة لحركة كينيتية داخل المجتمع الأردني ولا حتى داخل المجتمع العربي(٦).

٢- أن الأحزاب كانت أدوات خلقتها الأنظمة العربية بما في ذلك نظام الحكم في الأردن لوصول إلى أهداف يريدها النظام.

٣- أن الأحزاب قبل الخمسينات كانت تجمعات تهدف إلى مؤازرة النظام دون أن يكون لها هدف المنافسة للوصول إلى الحكم.

٤- أن الأحزاب وبخاصة في الأردن كانت نتاجا لتنافس بين أفراد قياديين كان النظام قد انتقاهم مثل غيرهم وقدم أحدهم على الآخر أو تحبب أحدهم إليه أكثر من الآخر.

٥- أن الأحزاب السياسية كانت تزداد مع توسع مؤسسات الدولة التي أدت إلى بروز فئات اجتماعية أخذت تميز نفسها عن باقي فئات المجتمع الاخرى.

٦- أن هذه الفئات هي ما يمكن أن ندعوها "Civic Societies" أو الجماعات المدنية وهي التي اعتنقت مفاهيم الحضارة السياسية في الأردن ووسعتها.

٧- أن الأحزاب السياسية ما قبل ١٩٥٠ لم تكن تعرف الفكر العقائدي ولذلك بقي استمرار الحزب رهنا بولاء مؤسسه وكان ينهار بتحول هذا عنه.

٨- أن الأحزاب الايديولوجية التي ظهرت بعد ١٩٥٠ في الأردن لم تكن على شاكلة الأحزاب التي ظهرت في دول الغرب.

٩- أن هذه الأحزاب لم تكن لتقدم للمواطن ما يمكن أن يجتذبه إليها بقدر ما كانت تقدمه الدولة، ولا كان لديها المقدرة على خلق آلية مأسسة ذاتها بين الأفراد.

---

(6)- نستثني من هذه القاعدة حالة مصر حيث أنّ الأحزاب هناك كانت نتيجة لحركة كينيتية نتجت عن معارضة مستمرة أولا ضد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢) ثم فيما بعد في معارضة الخديوي ومن بعده الملك فاروق كما هي الحال في العشرينات من القرن العشرين متمثّلة في حزب الوفد. أنظر الهيئة العامة للاستعلامات، مصر ومسيرة الديموقراطية: علامات على الطريق، ١٩٧٩.

١٠- أن هذه الأحزاب لم تكن فقط صراعية فيما بينها إلا أنها كانت جميعها تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم بناء على أهدافها - " فوق - القطرية".

١١- أن المفهوم الغربي للأحزاب والذي يستوعبه الفرد الأردني من خلال التعليم اقترن بمفهوم الديمقراطية، وهو مفهوم غربي.

١٢- أن هذين المفهومين لم يتفقا وطبيعة الأحزاب الفاعلة داخل الوطن.

١٣- أن هذين المفهومين كانا قد دخلا إلى وعي الأفراد عن طريق التعليم وتطور الحضارة السياسية العصرية المتمثلة في الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابية وغيرها.

١٤- أن الإنسان الأردني لصالح الأحزاب والديمقراطية اللتين تعملان على تحقيق المزيد من الرفاهية له.

١٥- أن علاقة الإنسان الأردني مع الأحزاب الفاعلة هي علاقة عدم ثقة على غرار علاقته مع الدولة.

١٦- وعلى الرغم من ذلك فإن الإنسان الفرد في الأردن لا يزال حبيس تبعيته الاقتصادية والاجتماعية ليكون قادرا على الانضمام لحزب ما وتغيير ولائه القبلي.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الإحصائي المتبع في قياس الاتجاهات، وهو منهج الملاحظة المرتبة عن طريق أخذ عينة ما. وبما أن قياس اتجاهات الناس نحو الأحزاب السياسية، وكما يبدو، لم تنل حظا من البحوث في البلاد العربية عامة والأردن خاصة، فقد اضطر الباحث إلى اختيار البحث الاستكشافي، وصممت الاستمارة كذلك للوصول إلى هذا الغرض. من خلال هذا المنهج اعتبرنا المجموعة السكانية جميع سكان المملكة الأردنية الهاشمية ممن هم فوق الثامنة عشرة من العمر وعرفنا هذه المجموعة، بالإضافة إلى العمر، بالجنس والتعليم ومكان السكن والمهنة.

عينة البحث

لما كانت الأحوال المادية غير كافية، وكان الباحث بمفرده يقوم بهذا البحث فقد اخترنا العينة الحصصية لتمثيل المجموعة السكانية في هذا البحث والمدعوة "Quota Sample" والتي تقتضي توزيع حصص على مكونات العينة بطريقة أو بأخرى.

لقد صنف الن ستيوارت (Stuart A..C.) العينة الحصصية على انها اقرب العينات إلى العينات الاحتمالية وأنها ممثلة حسبما وضعها كلوس موزر (Moser, C.A.) الذي ابتدع العينة الحصصية واختبرها مع زميله ستيوارت عام ١٩٥٣، والحقيقة هي أن العينة الحصصية كالعينة الغرضية قد أثبتت صلاحيتها لأسباب تكمن في طبيعة استجابة الإنسان في العالم الثالث للسؤال حيث يجيب في كثير من الأحيان من وجهة نظر مثالية وليس واقعية من ناحية، وأن العينة الاحتمالية صعبة المنال في مجتمع مثل مجتمعاتنا من حيث التمويل والزمن من ناحية أخرى.

لقد اتبعنا التقسيم الإداري للمملكة إلى محافظات وقمنا بناء على الاحصاءات السكانية التي قدمتها دائرة الاحصاءات العامة بحساب نسبة سكان كل من المحافظات إلى مجموع السكان في المملكة وعينا حصة كل محافظة بنسبة مماثلة إلى مجموع الاستمارات.

لقد بلغ عدد السكان في المحافظات ٣١١١٠٠ نسمة عام ١٩٨٩ كان منهم بناء على حساباتناو ١٣١٣٤٤٠ من السن الثامنة عشرة فأكبر أو ٤٢,٢ % من مجموع السكان اخترنا منهم ٠,٤ % عينة للبحث وكانت هذه قرابة ٥٠٠٠ شخصا وبذلك وزعنا الاستمارات على المحافظات فكانت حصة كل محافظة كالتالي:

جدول رقم (١)

توزيع حصص الاستمارات على المحافظات نسبة إلى عدد السكان			
المحافظة	نسبة السكان في المحافظة على مجموع السكان	حصة المحافظة من مجموع الاستمارات	عدد الاستمارات الموزعة
الزرقاء	١٤,٥%	١٤,٥%	٧٢٥
البلقاء	٦,٨%	٦,٨%	٣٤٠
الكرك	٤,٥%	٤,٥%	٢٢٥
معان	٣,٤	٣,٤	٣٧٠

بنفس الطريقة قمنا بحسابات نسبة الذكور إلى الإناث والريف والحضر لضمان تمثيل العينة الحصصية وكذلك الفئات العمرية، غير أنّ التفاوت في استجابات أفراد العينة قد أوجدت تفاوتا كبيرا في هذه النسب كما ترينا الجداول الاحصائية الخاصة بالخصائص الديمغرافية للعينة. فقد أرجع إلينا ما متوسطه ٢٦١٩ استمارة أو ٥٢,٣% من الاستمارات وتراوح توزيعها في الإجابة على أسئلة الاستمارة بين ٢٠٩٢ متضمنة المهنة (أي الذين أجابوا على الاسئلة ذكروا المهنة التي ينتمون إليها) أو ٤١,٨٤% و ٢٨٨٦ متضمنة العمر أو ٥٧,٨% وأصبحت الاستمارات

المرجعة تعبر عن عينة تساوي ٠,٢% من المجموعة السكانية. ثم جمعت البيانات الواردة في هذا البحث بين ٢٣ آذار و٢٠ آيار ١٩٩١ ويعود السبب في طول هذه المدة إلى اعتمادنا على مجموعة من الطلبة تبرعوا بتوزيع وجمع الاستمارات من المناطق المختلفة. وربما كانت الفترة الزمنية سببا في تدني نسبة الاستمارات التي عادت إلينا، ذلك أننا تركنا أمر تعبئتها للأشخاص الذين وزعت عليهم بحيث تكون لهم الحرية في الإجابة على الأسئلة.

أداة البحث

قمنا بوضع أداة البحث بعد دراسة ما كتب عن التاريخ السياسي لشرق الأردن والمملكة الأردنية الهاشمية سواء قبل أو بعد ١٩٥٠، وبعد التعرف على الأحوال التي أحاطت بقيام وتطور الأحزاب في الأردن. وقد وضعت الأداة مقسمة إلى فقرات يتكون كل منها من مجموعة من المقولات يجاب على كل منها على غرار مقياس لكرت في خمس درجات بين أوافق بشدة ولا أوافق بشدة. وتقيس كل فقرة جانبا معينا من اتجاهات المبحوثين نحو الحياة الحزبية. بعد أن أعاد لنا المحكمون المختصون الأداة مع تعليقاتهم وإرشاداتهم توصلنا إلى وضعها كما هي بالصورة التي وزعناها على عينة البحث وقد احتوت الفقرات التالية:

جدول رقم (٢)

توزيع الفقرات والمقولات التابعة لكل منها

الفقرة	عدد المقولات في الفقرة
- مفهوم الاحزاب والديمقراطية	٨
- طبيعة الأحزاب	٨
- استراتيجية الأحزاب وأهدافها	١٠
- الموقف الخاص من الحياة الحزبية	٨
- الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية	١١
- الاشتراك الفعلي في الحياة الحزبية	٩
- التبعية الاقتصادية والاجتماعية	١٠

لقد احتوت الاستمارة، بالإضافة إلى الأداة على مجموعة من الأسئلة لجمع البيانات الديموغرافية. فقد قسمنا العمر ٢٠ سنة فما دون ثم ٢١-٣٠ سنة وهكذا حتى ٦١ فما فوق. أما التعليم فقد اكتفينا بأربعة مجموعات: توجيهي فما دون، كلية جامعية متوسطة، بكالوريوس ودراسات عليا. وقسمنا مكان السكن إلى مدينة وقرية ومخيم وبادية في حين اكتفينا بخمس فئات مهنية تاجر وموقف ومزارع وعامل يدوي ودون عمل بحيث تعني دون عمل الطلبة والعاطلين عن العمل والمتقاعدين وكبار السن.

الاجراءات الاحصائية

ادخلت المعلومات إلى الكمبيوتر واستخدمنا الرزم الإحصائية المستخدمة في العلوم الاجتماعية لاستخراج التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية ثم استخدمنا تحليل التباين الأحادي وتحليل البيانات البعدية بما في ذلك اختباري ت و ف. وتركز التحليل على تحليل الجداول التقاطعية "Cross tabulation".

لقد بين تحليل الثبات لمجموع الفقرات علاقات داخلية متوسطها ٠,٩٥٢٧ ومتوسط الفقرة ٢,٨٣٤٥، وكان معامل كرونباخ للثبات على مستوى α = ٠,٧٧٩ بينما كانت "الفا" لنموذج الفقرة Standard Item Alpha = ٠,٧٨٠٧ مما يدل على أن تجانس المقياس تجانسا مقبولا إلى مدى بعيد.

الخصائص الديموغرافية للعينة

يبين جدول التكرارات والنسب المئوية لفئات المتغيرات المستقلة حيث تطابقت هذه في بعض الأحيان وتفاوتت في أخرى مع الخصائص السكانية للمملكة.

فقد تطابقت الفئات العمرية لأفراد العينة تقريبا مع الفئات العمرية في المجتمع. ولكن بينما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع ٥١,٥ : ٤٨,٥% فقد أبرزت العينة أن نسبة الإناث اللواتي أعدن الاستمارة أقل بكثير من نسبتهن في المجتمع أو ٣٥,٩% وإذا ما اعتبرنا عادات المجتمع وتقاليده ومكانة المرأة في المجتمع الأردني وفي ذلك الوقت لوجدنا أن هذه النسبة عالية نسبيا.

لقد بين الجدول أيضا أنّ فئة حملة البكالوريوس أكثر اهتماما بالاستجابة لتعبئة الاستمارات من غيرها من الفئات دون البكالوريوس ولذلك جاءت نسبة هذه الفئة عالية نسبيا ٣٨,١% بينما كانت نسبة حملة التوجيهي ٣٤,٩% وشكل حاملوا شهادة الكلية الجامعية المتوسطة ٢٠,٩%، وشكلت فئة حملة درجة الدراسات العليا ٦,١%. وعلى أية حال فإننا إذا ما اعتبرنا أننا أخذنا عينة حصصية وليست احتمالية فإن تمثيل العينة معقولا، عدا أن هذا التمثيل لم يتكافأ مع توزيع السكان على مناطق الشمال والوسط والجنوب بحيث أن تمثيل العينة للجنوب جاء ٨,٦% في حين كان عليه أن يكون ٩,٤%، وبينما يشكل عدد سكان الوسط، عمان الكبرى، البلقاء والزرقاء ٦٣,٩% فقد جاء تمثيله بنسبة ٤١,٤% في حين ارتفع تمثيل الشمال في العينة إلى ٥٠% علما بأن سكان الشمال بما في ذلك محافظة المفرق يشكلون فقط ٢٧,٧% من السكان.

جدول (٣)

الخصائص الأولية للعينة

العمر	تكرار	نسبة مئوية
٢٠ فما دون	٥٨٨	٢٠,٣
٢١-٣٠	١٢٧٠	٤٤,٠
٣١-٤٠	٥١٧	١٧,٩
٤١-٥٠	٢٩٦	١٠,٣
٥١-٦٠	١٣٢	٤,٦
٦١ فما فوق	٨٣	٢,٩
المجموع	٢٨٨٦	١٠٠% التكرارات المفقودة ٦٦
الجنس	تكرار	نسبة مئوية
ذكر	١٨٢٢	٦٤,١
انثى	١٠٢٠	٣٥,٩
المجموع	٢٨٤٢	١٠٠% التكرارات المفقودة ١١٠

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري والنسب المئوية لخصائص العينة		
التعليم	تكرار	نسبة مئوية
توجيهي فما دون	٩٩٠	٣٤,٩
كلية جامعية	٥٩٢	٢٠,٩
بكالوريوس	١٠٨٢	٣٨,١
دراسات عليا	١٧٤	٦,١
المجموع	٢٨٣٨	١٠٠% التكرارات المفقودة ١١٤
مكان السكن	تكرار	نسبة مئوية
مدينة	١٦٠٦	٥٥,٩
قرية	١٠٨٩	٣٧,٩
مخيم	١٤٥	٥,٠-
بادية	٣٣	١,٢
المجموع	٢٨٧٣	١٠٠% التكرارات المفقودة ٧٩
المهنة	تكرار	نسبة مئوية
تاجر	٣٣٢	١٣,٩
موظف	٥٢٣	٢١,٥
مزارع	١٢٢	٥,٣
عامل يدوي	٢٢٠	٩,٤
* دون عمل	١١٨٩	٤٩,٩
المجموع	٢٣٨٦	١٠٠% التكرارات المفقودة ٥٦٦[٢٥]
الحالــــــــة الاجتماعية	تكرار	نسبة مئوية
متزوج	١٢٥١	٤٤,٨
أعزب	١٤٤٧	٥١,٨
مطلق	٥٢	١,٩
أرمل	٤٢	١,٥
المجموع	٢٧٩٢	١٠٠% التكرارات المفقودة ١٦٠
منطقة السكن	-	-
شمال	١٤٧٦	٥٠,٠
وسط	١٢٢٤	٤١,٤
جنوب	٢٥٢	٨,٦
المجموع	٢٩٥٢	١٠٠%

*دون عمل لا تعني البطالة

هذه الدراسة بحد ذاتها لا تهدف إلى إخراج حكم على جودة أو عدم جودة الأحزاب السياسية أو غير ذلك، لأن الانطلاقة الاولى للباحث تتمحور حول الفكرة بأن محصلة التطورات في المنطقة العربية هي نتيجة منطقية في أول الأمر. لا نستطيع أن نلوم منظري الايديولوجيات ولا نستطيع أن نلوم أنظمة الحكم ولا نستطيع أن نلوم الشعب، ذلك أن الفترة التي مر بها الجميع وتطوروا خلالها للحاق بركب الحضارة والوصول إلى ما وصلت إليه الدول والمجتمعات الغربية هي فترة قصيرة جدا لا يمكن لهم فيها الوصول إلى ما وصلت إليه. ولا نحن من المقدرة بمكان لنقارن بين هذه وتلك ذلك أن ما تقوم به أنظمة الحكم والشعوب في تطورها لا يزال تقليدا للغرب من خلال استيراد تكنولوجيا التحضر والتمدن والعصرنة. فمن الصعب على شعب بمفاهيم بدائية استقبال مفاهيم متطورة متناقضة تماما مع ما لديه أن يلغي ذاته ويقبل شيئا أو أشياء ليست من ذاته لتحل محلها.

اللوم في هذه الحالة سمة من سمات الجهل ونتيجة لتقدير عال للذات دون مبرر. والواقع هو أن الذين ذهبوا إلى الغرب وعادوا منه لم يصلوا إلى أكثر ما وصل إليه أفراد المجتمع الآخرون دون أن يعيشوا حياة الغرب اليومية.

لكن ثمة ملحوظة أخيرة لا بد لنا من التعرض إليها. أن الدولة الحديثة في الأردن وحتى في البلاد العربية الأخرى تتحمل العبء الأكبر في النقص الحاصل في مأسسة المفاهيم العصرية بين شعوبها. لقد كنا نفهم تحفظ الدولة في الماضي لأنها كانت تريد الحفاظ على ذاتها واستمراريتها وحماية نظام الحكم من الطامعين في الانقلاب عليه. لكننا الآن في عصر، وبخاصة بعد التحولات في منطقة شرق أوروبا وبعد حرب الخليج لم نعد ننتج مثل هذه القوى ولا نعتنق مثل هذا الطموحات الرامية جميعا إلى التنكر لأنظمة الحكم القائمة. ومن هنا فإننا لا نعرف لماذا تنهج هذه ذات النهج القديم في الحفاظ على القواعد الدستورية التي تحد من مشاركة الشعب. فحتى الميثاق الوطني في الأردن يؤكد المواد الدستورية التي تنيط إلى القيادة السياسية والعسكرية وتعطيها جميع الصلاحيات سواء في السياسة الخارجية أو الداخلية. لا يوجد في الأردن الآن لا مجنون ولا عاقل يفكر حتى بقلب مجريات الأمور ليبدأ بداية جديدة. كما أننا نعرف كما يعرف النظام بأن المؤسسية لا تتكيف مع الأمة أو الشعب، بل أن الأمر عكس ذلك تماما. نود لو يكن هنالك

حوار بين الشعب والقيادة حول الدستور وبنوده وبخاصة تلك التي تبعد الشعب عن المشاركة في صنع القرار.

الفصل الأول

الأحزاب بين القاعدة والحالة الفريدة

إطار نظري

١- بين المعارف المختلفة

تقاسمت الحياة السياسية في المجتمعات من حيث الدراسة في القرن العشرين ثلاثة علوم رئيسة: علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي والأنثربولوجيا السياسية، وأخذ يتدخل كل منها في مجال الآخر أكثر فأكثر، وأخذت بذلك أيضا المداخل النظرية للدراسات تتشعب وتصبح أكثر تعقيداً. فحيث ظهر علم السياسة في الغرب لدراسة الدولة ومؤسساتها ظهر علم الاجتماع السياسي لدراسة العلاقات الاجتماعية في البنى السياسية أو الهياكل السياسية، واهتمت الانثربولوجيا السياسية بدراسة الحياة السياسية في الشعوب الأقل تطورا مثل الشعوب الأفريقية (وسط وجنوب أفريقيا، وشمالها) وفي البلاد الآسيوية وغيرها.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: من أي زاوية سوف نتناول دراسة الأحزاب السياسية أو حتى الاتجاهات نحو الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية؟

طالعنا الدكتور عبد الرضا حسين الطعان (١٩٩٠) بدراسة دعاها "البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي" وقد عالج "الحزب السياسي" وخرج بالنتيجة بأن الحزب هو جماعة اجتماعية متميزة عن باقي الجماعات الاجتماعية الأخرى بخصائص هامة ويشترك معها بأخرى.

من هذه المميزات يذكر لنا التنظيم والايديولوجيا والهدف. ما يهمنا هنا هو أن الكاتب اعتمد في دراسته على تحليل أو قل إعادة النظر في كتابات أشهر الكتاب الفرنسيين في هذا الموضوع مثل موريس ديفرجيه وادوارد شيلز، رالف ملباند وكثيرين غيرهم من علماء السياسة والاجتماع السياسي. مثل هذه الجماعة في نظره مبنية على:

- علاقات اجتماعية "ما بين فردية" (ترجمة للمفهوم "Interpersonal") قائمة على الانصهار الجزئي في "النحن الكلية" والتي تميز هذه الجماعة عن غيرها من الجماعات "هُمْ الكلية" (الطعان ١٩٩٠ : ٤١٢) هذا النمط من العلاقات الاجتماعية في نظره ساعده على اقتفاء أثر المقومات التي يقوم عليه الترابط الاجتماعي داخل الحزب والتي يرتبها بين مقومات نفسية واجتماعية ليجد أنها لا تكون قاعدة للانصهار الجزئي، ويذهب بعدها إلى مقوم المصالح التي اعتبرها كذلك. وقد قسم الباحث هذه المصالح -حسب ما وجدها في الكتابات الغربية- إلى مصالح اجتماعية واقتصادية وعرقية ودينية... الخ. من هذه جميعا، اختار الباحث المصالح الاجتماعية المتعلقة بالطبقة. وهذه نتيجة حتمية للمدخل الذي اختاره للدراسة وهو المدخل الصراعي المادي ليجد في الايديولوجيا والتنظيم والهدف ثم الوعي آليات عمل الحزب للوصول إلى الاندماج الاجتماعي "Social Integration" . ولا يغيب عن البال أن المعايير التي وضعها الباحث في محاضراته لطلبة الدكتوراة في جامعة بغداد لم تأت بمحض الصدفة، فهو يعيش في مجتمع يمارس الحزب الواحد ويستخدم هذه المعايير لتثبيت جذوره ويحافظ على بقاءه في المجتمع وهي التربية الحزبية، والأساطير الحزبية والرموز الحزبية والموديلات أو النماذج الحزبية.

في كل هذا التحليل يحجم الباحث عن التعرض إلى البيئة التي ينشأ فيها الحزب، سواء كانت هذه هي البيئة الحضارية أو الاجتماعية، وسواء كانت متطورة أو غير متطورة، فهو يهتم بالحزب باعتباره جماعة منظمة تهدف إلى الوصول إلى السلطة. غير أن ما يوصل الحزب إلى السلطة يعتمد بطريقة أو بأخرى على نوع المجتمع وردود الفعل لدى الناس في هذا المجتمع على وجود الحزب وأفكاره. ففي المجتمعات ذوات الأحزاب التنافسية لا يقدر الحزب على الوصول إلى السلطة دون الدعم الجماهيري له ودون الحصول على أغلبية الأصوات، والحزب الذي لا يحصل على مقاعد في البرلمان في الانتخابات النيابية، يحل ذاته بطريقة أو بأخرى، كونه حزبا ويصبح مجموعة اجتماعية إذا رغب أعضاءه في الإبقاء على بعض فعالياتهم كما يحدث هذا في المجتمعات متعددة الأحزاب كهولندا وبلجيكا وبريطانيا وإسرائيل وغيرها. والحزب الذي يتكلم عنه باحثنا هو، من وجهة نظر ما، الحزب الحاكم، والحزب بطبيعته حزب مقابل أحزاب أخرى. فمفهوم "نحن الكلية" الذي يقدمه الباحث يوصي بأن الحزب ليس جزءا إنما كلية تنفرد بالسلطة

وبذلك تقدر على استخدام الآليات التي ذكرها لنا، وفي هذه الجالة يكون الحزب متكافئا مع مفهوم السلطة وهذا يعني بالضرورة أن السلطة في ثنائية مع الشعب وأية سلطة حكومية هي قوة في ثنائية مع الناس إن لم تكن هي ذاتها تعبيرا عن إرادة الناس ووصلت إلى السلطة عن طريق الناس من خلال الانتخابات الحرة. وحتى حينها تبقى الحكومة في ثنائية مع الشعب.

لقد ذهب ديفرجيه (Duverger، ١٩٥١) وهو أشهر محلل لتاريخ الأحزاب السياسية كما يقول شلايسنجر وآيكستاين (J.A.. Schleisinger) و(H, Eckstein ١٩٦٨) إلى أن الأحزاب كانت نتيجة لتطور الأنظمة البرلمانية وتوسع نظم الانتخابات في الغرب. مثل هذه الدراسة للأحزاب السياسية في الأردن أو البلاد العربية، عدا في مصر، لم تكن موجودة من قبل وحتى حيث وجدت كما قدمها لنا امنون كوهين من أرشيفات الدولة التي استولت عليها إسرائيل في الأراضي المحتلة فإنها ليست الدراسة المتوقعة حول الأحزاب. فلا يوجد مثلا أي ربط بين هذه الأحزاب والانتخابات ذاتها، وهذه الدراسة تقتصر على دراسة الأحزاب العقائدية بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٧.

على الرغم من أن الأنظمة البرلمانية في أوروبة قد عرفت تاريخا طويلا لتطورها وأنها قد دخلت إلى البلاد العربية عنوة دون أن تكون هذه الحضارة مهيأة لاستيعابها، فلا بد لنا من مدخل نظري نستطيع من خلاله أن نتعرف على الآليات المستخدمة في مأسسة هذه الأنظمة فيها ومنذ البداية وكيف كان تفاعل المجتمع معها. ونعتقد جزما مع فكر ديفرجيه وغيره بأن الأحزاب في الأردن خاصة، قد بدأت أحزابا سياسية مبنية على علاقات القادة والأتباع (Patron-Parties) وهو نمط التصنيفات الاجتماعية التي كانت تحكم المجتمع قبل الدولة وبقيت تحكمه لعقود بعد تأسيس الدولة. وفي هذا المجال يمكننا اعتماد ما قدمه بعض باحثي الانثروبولوجيا السياسية في أن المجتمعات التي عرفت الدولة لاحقا (في القرن العشرين) كانت قد قامت بنقلة نوعية من مجتمع المشيخات القبلية إلى مجتمع الدولة. مثل هذه كانت شعوب المايا والانكا من الهنود الحمر في القديم وكذلك شعوب الشرق الأدنى القديمة، إنما ديناميكيات هذا التحول فقد اختلفت من شعب لآخر. فعلى الرغم من أن بعض الانثربولوجيين مثل ساندرز وفيبستر (Webster

و Sanders، ١٩٧٨ : ٢٩٢) قد ذهبا إلى أن هذا التطور كان تحولا ذاتيا من الداخل من خلال ما دعياه Peten Ecosystem، لكنهم وكما يقول لنا جون جليدهل (John Gledhill ١٩٨٨ : ١١) قد مرقا على الحجج القائلة بأن هذا التطور كان يعكس تطورات هذه الشعوب المتأثرة بالاتصالات الخارجية مع المدنيات الحضرية في مناطق المرتفعات وبخاصة عند الانكا. ومثل هذا التطور يصبح ردة فعل على حوافز تخلقها الشروط البيئية. هذه الشروط البيئية قد تختلف من منطقة لأخرى.

الحالة التي وجدت في شرق الأردن خلال الحرب العالمية الأولى وما قبل ذلك، حالة مشتركة بين شعوب الهلال الخصيب، فعلى الرغم من خضوع المنطقة لسلطان الدولة العثمانية رسميا وشكليا إلا أن طبيعة المجتمعات المحلية كانت من النوع الذي دعاه كارنيرو (RI. Carneiro ١٩٨١ : ٥٠) مجتمع المشيخات والتي عرفها على أنها "وحدة سياسية مستقلة تشمل مجموعة من القرى أو الجماعات المحلية تحت إشراف دائم لشيخ بارز". وهذه المشيخات هي من النوع الذي دعاه لنا وولف (E. Wolf ١٩٨٢ : ٩٧). "نموذج الإنتاج المبني على نظام القرابة" حيث الأفراد مشمولون في نظام قرابة تبادلي ولكنه هرمي في نفس الوقت، وهذا ما اعتدنا تسميته بالنظام القبلي أو التقليدي.

إن هذا النظام، وعلى الرغم من مركزية الدولة سوف يقاوم سلطة الدولة بطريقة أو بأخرى لأنها تحاول انتزاع السلطة منه لإخضاع كل من الأفراد والقيادة القبلية وأن هذه المعارضة كما يقول لنا جيلي وباترسون (Gaily & Patterson ١٩٨٨) عملية مستمرة في عالم أصبحت فيه الدولة والمركزية خصائص ملازمة لمجتمعات العالم. بعد الدولة تستمر عمليات المعارضة للمشاركة في مصادر الإنتاج سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم غيرها، ولكن حدة المواجهة تتغاير من دولة إلى أخرى.

ليس من السهل التخلص من مثل هذه الزعامات ومن مشكلات المجتمعات الوسيطة بين القبلية والدولة. كذلك فإن الزعامات لا ترى في الدولة غير ما ترى في ذاتها ولكن على مستوى أوسع. وفي الحالات التي تشكلت خلال التاريخ الحديث كان النزاع بين الدولة وهذه الزعامات موجودا وبقي كذلك لمدة طويلة حتى تمكنت

الدولة من التغلب على النزعة للعودة إليها. والمعارضة الأولى في تكوين الدولة هي معارضة هذه الزعامات الموجهة إلى الدولة في أول الأمر، ويكون على الدولة إما قمعها عسكريا أو محاولة امتصاصها.

هناك من درسوا الأحزاب السياسية في العالم الثالث من زاوية مغايرة تماما ولو أنها امتداد لدراسات الأحزاب الغربية، كما فعل أسامة غزالي حرب (حرب ١٩٨٧) بناء على دور الأحزاب في التحديث والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم الثالث وبخاصة التنمية السياسية. فمن الناحية التاريخية كما يلخص لنا حرب (حرب ١٩٨٧:٣١) عن آيزنستاد (SN. Eisenstadt، ١٩٦٦:١):

"من الناحية التاريخية يشير "التحديث" إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى بلاد أوروبية أخرى، كما انتشرت – في القرنين التاسع عشر والعشرين– إلى قارات أمريكا الجنوبية، وآسيا، وأفريقيا".

وعملية التحديث، بما في ذلك التحديث السياسي وظهور الأحزاب الحديثة في دول العالم الثالث هي عملية تقليد بحت لتطورات حدثت في الغرب ونقلت هذه التطورات إلى العالم الثالث ليكون لها ذات الأثر الذي كان لمثيلاتها في الغرب من أدوار في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خروجا من وجهة النظر في أن وجود مؤسسات مثيلة في العالم الثالث قد تحدث نفس الأثر. ولربما كانت إحدى خطايا الدراسات الانثروبولوجية هي دراسة ظاهرة السحر وبخاصة السحر الأسود التي قدمته النظرية بأن الساحر يقوم بفعل في موضوع ما (غرز دبوس في جلد لعبة) ليكون لهذا الفعل ذات الأثر في الموضوع الذي تمثله اللعبة. والمعروف أن مثل هذا الفعل لا يؤدي بالضرورة إلى أثر مماثل ولذلك نجد أن الأحزاب في العالم الثالث لم يكن لها نفس الأثر في التغير والتحديث كما كان لمثيلاتها في العالم الغربي. والسبب بسيط جدا يتمثل في أن الأحزاب في الغرب أو في الدول الرأسمالية كان لها نشوء ذاتي وتطور ديناميكي ذاتي موجه نحو أهداف مرسومة آمن بها الذين وضعوها وشكلوا الأحزاب للوصول إليها، في حين أن أحزاب دول

العالم الثالث كانت غير ذاتية النشأة ورسمت لها أهداف لم تكن من صنع الذين عملوا داخل تلك الأحزاب. ويحضرني هنا قصة كردي عطا الله[1] الجندي الأمي في الجيش العربي. لقد حدثني الشخص ذاته هذه القصة:

"كنت جنديا في الجيش وأنا أمي لا أقرأ ولا أكتب وبقيت كذلك حتى دخلت السجن مع السياسيين. كنا نعيش في القرية وكانت الأحزاب في الخمسينات على أشدها وتوزع مناشير، وفي أحد الأيام وجدت منشورا في ساحة البيت فأخذته بيدي ثم طرق الباب وإذ بجنود يسألون عني، فسألني أحدهم عن الورقة التي في يدي فأعطيته إياها. عندما قرأ الجندي الورقة أخذوني إلى السجن بتهمة انتسابي إلى الشيوعية. ولم يفرجوا عني إلا بعد توسدلات كثيرة أقنعت المسؤول بأنني أميّ ولا أعرف شيئا بالشيوعية. فأفرج عني".

الذاتية في النشوء والتطور لكل من الاقتصاد والسياسة في الغرب بالإضافة إلى ما أبدعه الغرب من آليات التنظيم (العقلانية والبيروقراطية) وبخاصة إرادة الإنسان التي جعلتها تفعل فعلها من ناحية. نقول هذا دون التغاضي عن النقلة النوعية في الغرب من الفكر الجمعي إلى الفكر الفردي والذي صبغ السلوك الإنساني بصبغة الإرادة الحرة في الاختيار من ناحية والاعتناق الملتزم من ناحية أخرى، بغض النظر عن مستوى المصلحة في الاختيار والاعتناق أو بالأحرى عن الدوافع الكامنة وراء اعتناق الأفكار واختيار العمل من أجل تحقيقها. فالمصلحة الفردية هنالك أصبحت مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي متداخلة مع المصلحة العامة، وتحرص المصلحة العامة أيضا أن تعطي الفرد المجال لتحقيق مصالحه الفردية ولكن ليس على حسابها، ذلك أن مجموعة القواعد والقوانين والأنظمة التي تخضع أو أخذت تخضع لها المؤسسة لم تعد تعطي الكائن البشري الفرد مجالا لرفع ذاته فوق ما تمليه، وقبل الكائن البشري الفرد هذه القاعدة. الإنسان المقدس في هذا النظام كان قد ألغي إلى حد بعيد من قاموس المؤسسية بغض النظر عن أصله ومكانته ومؤهلاتها والسلطة المناطة إليه. هذه المؤسسية الجديدة أدخلت إلى تنظيمها

(1) – في حديث مع كردي عطاالله في بيته الكائن في قرية في شمال الأردن وخلال الزيارات المتبادلة ما بيننا ..

بناءاً جديداً من الرمزية والمعنى والثقة[٢] تتلائم جميعاً لصيانتها والحفاظ على بقاءها واستمراريتها لتقوم بوظائفها. وحيث لم توجد هذه الذاتية فشلت الأحزاب كما في الاتحاد السوفييتي.

حتى وحيث كانت هذه المؤسسات نتيجة أزمات أو مرتبطة بأزمات فإن هذه الأزمات كان لها ذاتيتها لأنها نتيجة تطور من البسيط إلى المعقد حيث أن التعقيد كان يفوق حذر التخطيط البشري، ولكن ردود الفعل لشاغلي المكانات المؤسسية عليها كانت هادفة، وهدفها هو التغلب على الأزمات والسيطرة عليها بناء على مجموعة التجارب التي يمكن الإشارة إليها بالتجارب المرجعية.

وفي إطار التنمية السياسية كتحليل للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة، نجد أن المداخل النظرية قد أخذت وجهات نظر أقل تطورا وتمثلت كما يقول لنا حرب (١٩٧٨ : ٤١) في مفاهيم أبرزها "أزمات التنمية السياسية، والمؤسسية، والنخبة، والكارزما وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية". ويشرح لنا الباحث بأن مفهوم الأزمة يشير إلى مواقف معينة في التطور التاريخي تمر بها النظم السياسية أثناء انتقالها من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الأكثر تطورا. وهو يربط بين مفهوم الأزمات ومفهوم النخب الحاكمة وغيرها، والواقع أن الباحث يرى نقاط الضعف في هذه المداخل من أوجه عدة أهمها التصور الغربي لإسهاماتها في العالم الثالث دون الأخذ في الحسبان اختلاف البيئات والثقافات والقواعد التقليدية، وبناء نموذج للمجتمع المتخلف (حرب١٩٨٧ : ٤٤-٤٨).

لسنا بصدد تحليل جميع المداخل في العلوم السياسية لدراسة ظاهرة الأحزاب، كما أن إطار التخصص لا يسمح لنا بذلك. سواء من حيث التقدير الذاتي أو من حيث اتساع الاطلاع، فالمغامرة كبيرة لا تتماشى مع طموح الباحث في هذا المضمار. غير أننا نجد أن دراسات الأحزاب في العالم الثالث تقحم نفسها على الفصل بين مسألة الأحزاب ومسألة السلطة أو الدولة.

---

(2)- علينا أن نعرف أنّ مفهوم الثقة لم يلاقي من الإهتمام في الأدبيات العربية ما وجده في الأدبيات الغربية. في المفردات الغربية هناك مفهومي trust and confidence ومفهوم confidence يليق بالمؤسسات التقليدية في حين trust مفهوم خاص بالمؤسسات الحديثة حيث العلاقات فردية والمصالح فردية. أنظر في ذلك :
Adam B. Seligman, The Problem of Trust. Princeton University Press, New Jersey, 1997.

وحيث تتحدث هذه المصادر عن السلطة فإن طابعها سلبي من حيث نوع السلطة وممارستها تجاه المواطنين وأغلبية هذه السلطات الحكومية تظهر في الدراسات بثوب الحكم المتسلط. من ناحية أخرى تتحدث هذه المصادر عن الأحزاب وكأنّ لها المجال في العمل حتى في مجال المنافسة للوصول إلى السلطة. وهنا يقف الباحث عند التساؤل، إذا ما كانت الأحزاب في دول العالم الثالث تعمل لغير صالح السلطة؟ وهل هنالك أحزاب في دول العالم الثالث، سوى بعضها، تعمل خارج إطار الاتجاه الذي توجهها فيه السلطة؟. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا أحجمت هذه الدراسات عن الوصف الميداني لعمل هذه الأحزاب من جهة المشاركة السياسية للمواطنين فيها، بدلا من التركيز على الحزب كمؤسسة؟ وبدلا من التركيز على النخبة من الأفراد المؤسسين؟

٢- نشوء الأحزاب

المستغرب في مجال دراسة الأحزاب هو أن أكثر الدراسات قد أخرجت مفهوم الحزب من مفهوم الحضارة السياسية (Political Culture)، والواقع هو أن تاريخ الأحزاب مرتبط ارتباطا وثيقا من حيث نشوءها بتطور الحضارة السياسية، ومفاهيم القيادة والاتباع المشاركين في جميع الحضارات التي ظهرت فيها الحياة الحزبية، سواء في الحضارات القديمة أو الحضارات الحديثة. وبما أن مفهوم الأحزاب السياسية مفهوم حديث النشأة سواء في أوروبا أو حتى في دول عريقة مثل بريطانيا، فإننا لا نستطيع الرجوع إلى الحضارات القديمة للبحث عن مادة تساعدنا في محاولة فهم الحالة الحاضرة. ولا يعني هذا أيضا أن الحضارات القديمة لم تعرف الشيع المعارضة بطريقة ما. ما نعنيه هنا هو أن مسألة الأحزاب السياسية متعلقة بمفهومين أساسيين في بنية الدولة الحديثة: مجالس التمثيل الشعبي أو البرلمان، ومفهوم الانتخابات والمشاركة السياسية الشعبية، وكثيرا ما كان هذان المفهومان غائبين في تشكيل الدولة القديمة. حتى في بريطانيا حيث عرفت الأحزاب مثل الويجز والتوري منذ القرن السابع عشر فإن حضور الفاعلية الحزبية كما يقول لنا فرانك أو جورمان (F. O. Gorman، ١٩٨٩: ٣٢٠) قد توقف كما توقف وجود حزب التوري مع تتويج الملك جورج الثالث في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر. مثل هذه الفعاليات السياسية الناشئة والمندثرة لا توجد دون

آليات اجتماعية سياسية وفكرية تفعل فعلها على المستوى المحلي لتؤثر على نتائج الانتخابات والمشاركة السياسية، وهي بالتالي نتيجة لتطورات خاصة بمجتمع معين تتغير فيه الأفكار والاتجاهات التي تسود الناخبين في الانتخابات الوطنية. في ذلك الوقت وكما يقول لنا نفس الباحث مؤكدا آخرين في آرائهم ظهرت ثلاثة عوامل أدت إلى تسييس المجتمع المحلي: الصحافة والنوادي والمرافعات ضد البرلمان (جورمان، ١٩٨٩ : ٢٨٥-٢٨٩). مثل هذه التطورات في الحياة السياسية خاصة ببريطانيا، صاحبت أقدم دستور في تاريخ الأمم الحديثة. وحتى في تاريخ بريطانيا فإن بنية السياسة الانتخابية وتنظيم عملية الانتخاب قد بقيت مركزة على الأشخاص وليس على البرامج، وكان هؤلاء الأشخاص هم الذين قاموا بتأسيس الحركات الحزبية منذ عهد التوري والويجز، وفي ذلك يقول لنا جوزيف لابالومبارا وميريون واينر (Lapalombara و Weiner ١٩٦٦ : ٣ – ٤) ولذلك يستطيع المرء أن يقول: كما أن البيروقراطية قد ظهرت عندما أصبح من الصعب على الإدارة العامة أن تبقى إدارة كفؤة موجهة من بيت الأمير، كذلك فإن الحزب السياسي قد تجسد عندما أصبح من الصعب أن تبقى مسؤوليات اختيار القيادة السياسية وصنع السياسة العامة في أيدي حفنة من الرجال المهتمة بالنزوات العامة. ويتضمن ظهور الأحزاب السياسية بكل وضوح النخبة السياسية التي تأخذ الجماهير بعين الاعتبار أما عن سبيل الالتزام بالفكر العقائدي القائل بأن للجماهير حق المشاركة في تحديد السياسة العامة وانتخاب القيادة أو عن سبيل الإدراك بأنه حتى النخبة المتسلطة الجامدة يجب أن تجد الوسائل التنظيمية لضمان الولاء والأمن والسيطرة".

والحقيقة هي أن لا بالومبارا و واينر في هذا يصفون نشوء الأحزاب في الغرب من ناحية وفي دول العالم الثالث التي حذت حذو الغرب في هذا المضمار، ومن ناحية أخرى وبطريقة ما فإنهما يعيدان نشوء الأحزاب إلى تطور النظام السياسي والمجتمع إلى درجة من التعقيد بحيث أن النظام السياسي يأخذ بالشعور بأنه لم يعد قادرا على التمكن من إدارة الشعب بنفسه فيطلق العنان لتنظيمات تساعده في ذلك يدعوها أو تدعو نفسها أحزابا سياسية. أما ما تقدم به من الالتزام بالفكر العقائدي فهو في أول الأمر فلسفي آيديولوجي قد يكون صحيحا أو لا يكون. والسؤال هنا هو: ما دور الجماهير نفسها في إفراز قياداتها؟ ولذلك فإنه يسوق لنا نظريات ثلاث حاولت تفسير نشوء الأحزاب: النظريات المؤسسية التي تركز على

العلاقات المتبادلة بين البرلمانات السابقة ونشوء الأحزاب، ونظريات الحالة التاريخية التي تركز على الأزمات التاريخية أو الالتزامات (الواجبات) التي واجهتها الأنظمة في لحظة ما من التاريخ عندما تطورت الأحزاب، ثم نظريات التنمية التي تربط الأحزب بعمليات التحديث الأوسع (لابالومباراو واينر، ص٧).

تذهب النظرية الأولى – كما ذهب ماكس فيبر[٣] في عمليته التدرجية لنشوء الأحزاب من الارتقاء إلى مرحلة التكاتف الارستقراطي، وجماعات صغيرة من الأعيان، ثم من الديمقراطية إلى الديمقراطية الشعبية، وكما ذهب ديفرجيه إلى أن نشوء الأحزاب يأتي عن طريق ارتقاء البرلمانات الوطنية واتساع حجم الدوائر الانتخابية، حيث تنمو الأحزاب من تجمعات سياسية يشعر أفرادها أن عليهم أن يقوموا بأفعال جمعية (Maurice Duverger، ١٩٥٥، مقدمة ص٢٣-٢٧ ترقيم لاتيني) وبهذا فإن الباحثين لا يعتبران جميع النوادي والجمعيات السياسية السابقة على الأحزاب السياسية أحزابا وأن الأحزاب السياسية في أوروبا لم تظهر قبل منتصف القرن التاسع عشر.

ويذهب ديفرجيه في مقدمته إلى أن الأحزاب تنشأ إما من الداخل أو من الخارج. فالأحزاب الناشئة من الداخل نتيجة لنشاطات المشرعين أنفسهم. فحينما يشعر المشرعون بوجوب ظهور كتل تشريعية وأنه يجب إعادة انتخاب أعضاء الكتلة الواحدة، ينشأ التنظيم السياسي على المستوى المحلي أو الدوائر الانتخابية. وقد لا يكون بين أفراد هذه الكتلة وتلك الدائرة الانتخابية إلا الانتماء الجغرافي أو المولد والأصل (القبيلة أو العشيرة في الأردن على سبيل المثال)، أو كما ظهر في إيطاليا كما يقول ماك سميث (Mack Smith ١٩٥٩ : ٢٨- ٣٢) حيث أراد بعض أعضاء المجلس التشريعي إيجاد عمل منسق وشبه تنظيم محلي كوسائل لضمان الرقابة على سياسة الحكومة وانتخابهم ثانية لكراسي المجلس التشريعي.

أما المجال الذي أدى إلى نشوء الأحزاب فهو توسع في حق الانتخاب وبخاصة في الغرب – بريطانيا- إذ أن نشوء الأحزاب ارتبط مع الاصلاحات الانتخابية للأعوام ١٩٣٢، ١٩٦٧ و ١٩٨٤، لأن الحاجة قليلة إلى لجان انتخابية في مجالات

---

(3)- ماكس فيبر – 1864-1920, the theory of social and economic organization. 1922 translated into English by Am, Henbderson and Talcott Parsons, Glencoe, Ill. See edition 1964.

انتخابية ضيقة ولكن في حالة توسع المجالات الانتخابية فإن الحاجة إليها ملحة لتحريك الجماهير. فحيث يوجد ارتباط بين التنظيم المحلي والارتباطات البرلمانية كنتيجة لمبادرة الأشخاص في المجالس التشريعية أو لأشخاص في السلطة (مراكز سياسية)، يقال أن للأحزاب ذوات النشأة الداخلية نجدها في حزب المحافظين والليبراليين في بريطانيا، والديمقراطيين والجمهوريين في أمريكا وأحزاب الأحرار والتقدميين في ألمانيا بسمارك، وحزب الأحرار في إيطاليا في القرن التاسع عشر (لابالومباراو واينر، المرجع نفسه، ص١٠).

والأحزاب ذوات النشأة الخارجية هي التي تظهر في المجتمع خارج تأثير أعضاء المجالس التشريعية وتتضمن نوعا من التحدي للجماعة الحاكمة وتتطلب تمثيلا أوسع للعامة في المجالس التشريعية. مثل هذه الأحزاب حديثة النشأة ومرتبطة بتوسيع حق الانتخاب، وعقائد علمانية أو دينية متوازنة أو بحركات وطنية ضد الاستعمار كما في البلدان المستعمرة، (أفريقيا الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية)، وتستمد هذه الأحزاب قوتها التنظيمية من مصادر مختلفة مثل النقابات، والتعاونيات وطلبة الجامعات، والمفكرين والتنظيمات الدينية، والجمعيات الوطنية... إلخ.

ويؤكد لا بالومبارا ما جاء به موريس ديفرجيه من أن الأحزاب ذات النشأة الخارجية أقوى وأثبت عقائديا وأقل عرضة لتأثير مكوناتها من أعضاء المجالس التشريعية ولا تقبل المهادنة في المعارضة، وهذا يفسر – حسب ديفرجيه – لماذا تهدد مثل هذه الأحزاب الأنظمة الدستورية التي تعكس القيم والتحالفات النسبية بين مكونات القوى الباقية من أو كانت في القرن التاسع عشر. ويضيف ديفرجيه إلى ذلك بأن قوة هذه الأحزاب تكمن في أنها لم تؤسس مصالح ذاتية في المؤسسات السياسية الموجودة، ونضيف نحن إلى ذلك أن مثل هذه الأحزاب تهدف إلى عملية هدم وبناء في مجموعة القيم في الحضارة السياسية السابقة وتأسيس مجموعة من القيم الجديدة تقوم عليها العلاقات الجديدة من الثقة والمعنى ليس فقط بين الجماعات السياسية ولكن أيضا بين الجماعات السياسية والجمهور.

ولا شك في أن لابالومبارا على حق عندما يقول بأن هذه الأحزاب قد تنحى منحى آخر نحو الديكتاتورية في بعض الأحيان، والمثال على ذلك هو ما حدث في

البلاد العربية حين وصل حزب البعث أو الحزب الاشتراكي الناصري إلى السلطة أو تكوّن داخلها. وسواء كان التوكيد في نشوء الأحزاب على ارتقاء وتطور البرلمانات وتوسيع دائرة حق الاقتراع أو على دور العقائد في ذلك، فإن نشوء البرلمانات، وحق البالغين في الانتخاب أو المشاركة السياسية ونشوء الأحزاب ذاتها جميعها مرتبطة بنشوء العقائد الديمقراطية، التي تتضمن أن الشعب مصدر السلطة والرغبة في القضاء على التسلط (لابالومبارا، المرجع نفسه، ص١٢). وكما يذهب ر. ر. بالمر (R. R. Palmer ١٩٥٩ : ١٨) فإن المفاهيم التي تبرر وضع حدود لسلطة الملوك وفكرة تسهيل إنشاء البرلمانات وتوسيع حق الانتخاب ونشر الحريات المدنية كانت سابقة على تطور الأحزاب والحركات السياسية، مثل ذلك نجده في الحركات الاشتراكية والليبرالية في الغرب، وفي حركات التحرر الوطني سواء في الهند أو في الجزائر وغيرها والتي رفضت الاشتراك في حكومات الاستعمار على الرغم من أن هذه قد أسست الحياة النيابية وسمحت بإجراء الانتخابات. ولذلك كما يقول لابالومبارا فإن الشروط البرلمانية التي ظهرت في ظلها الأحزاب في الغرب ليست إلا حالة تاريخية واحدة يجب أن نستغني عن تعميمها وهي خاصة في بعض الدول الغربية.

النظرية الثانية هي المتعلقة بالأزمات في الأنظمة السياسية والتي تؤدي إلى أو المتعلقة بنشوء الأحزاب والتي تؤدي إلى أزمات في الأنظمة السياسية. الباحث الذي قدم لنا مفهوم الأزمات باعتبارها تطورات في الأحوال التاريخية تمر بها الأنظمة السياسية في تطورها من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الأكثر تطورا هو لوسيان و. باي (Lucian W. Pye) بالاشتراك مع سيدني فيربا (Sidney Verba ١٩٦٥)، ويذهب لابالومبارا إلى أن مثل هذه الأزمة لا تحدد فقط الإطار الذي ينشأ فيه الحزب بل يسهم أيضا في تحديد نمط النمو اللاحق لهذا الحزب. مثل هذا النقاش يتفق مع ملحوظة ماكس فيبر (١٩٤٩ : ١٨٣-١٨٤) القائلة بأن للأحداث الهامة في تاريخ الأمة تأثير مستديم على نوع النظام المتطور وأن الاختلافات بين الأنظمة ممكنة التفسير بناء على هذه التجارب. هذه الأزمات متمثلة في الحرب والتضخم، والحركات الشعبية الجماهيرية، وغيرها الكثير. غير أن الأزمات التي مرت بها الأمم قبيل نشوء الأحزاب والتي أثرت كثيرا هي ثلاث أزمات تجلب الانتباه: الشرعية والتكامل والمشاركة (لابالومبارا و واينر، المرجع ذاته ص١٤).

ويذهب الكثيرون ومنهم لوسيان باي ونامير ريجنز (Wriggins) وغيرهم إلى أن الأزمة التي نشأت عنها الأحزاب لأول مرة كانت هي الشرعية في حين اختلفوا حول توقيت النشوء: أهو في حالة أزمة الشرعية أو عند ظهور أزمة المشاركة السياسية؟ إلا أن أزمة الشرعية لا تتصاحب دائما مع أزمة المشاركة السياسية ولذلك نجد هربرت بترفيلد (.Butterfield, H ،١٩٥٧، الكتاب الثالث) يذهب إلى أن الأحزاب تنشأ أولا في أذهان الرجال وأنها تتوسع إلى أحزاب سياسية فاعلة في وقت لاحق عندما يمر النظام السياسي في أزمة مشاركة سياسية.

مشكلة أزمة الشرعية[٤] كما كانت في القرن الثامن عشر كانت محورية لنشوء الأحزاب كما في فرنسا إبان الثورة الفرنسية. في ذلك الوقت لم تكن البنية السياسية قادرة على التعامل مع الأزمة ذاتها وتفاقم الصراع السياسي، وعندها أخذت الجماعات السياسية المناوئة للحكم تأخذ طابعها الشعبي. مثل هذه الأزمة في الشرعية -يقول .لابالومبارا- حدثت مع الاستعمار حيث وجد وأخذت الحركات الوطنية تتخذ طابعها الشعبي والقومي، وفي هذه الأحوال كان هدف التغير هو السلطة الحاكمة. في هذه الحالة تعجز فيها البنية السياسية عن التعامل مع أزمة الشرعية وتنشأ أيضا أزمة المشاركة السياسية التي تقود إلى نشوء الأحزاب أو أية تنظيمات على المستوى المحلي للحصول على الدعم الشعبي من القاعدة. وحتى حيث تستطيع البنية السياسية على التعامل مع أزمات الشرعية والمشاركة السياسية، فقد لا تتكون الأحزاب ولكن يمكن أن نعتبر التنظيمات أنوية لأحزاب في المستقبل.

أما في حالة أزمة التكامل الاجتماعي والتي أدت في بعض الأحيان إلى نشوء بعض الأحزاب كما في بعض الحالات في أوروبا (المانيا وايطاليا) فإن المشكلة تكمن في أن الجماعات العرقية في بلد ما والتي كانت منقسمة على نفسها فيما مضى، تتوحد لتواجه خطرا معينا. ففي المانيا البسماركية نشأ حزب المركز

---

(4) - أزمة الشرعية وبخاصة شرعية الحكم هي مشكلة المشكلات في العالم العربي والتي لا زلنا نعاني منها لأسباب كثيرة أهمّها القسرية التي فرضت أنظمة الحكم هذه على الشعوب في هذه المنطقة، والتي قادت إلى الكثير من الثورات التي أقامت أنظمة حكم أيضا دون الشرعية الأولى في فلسفة الحكم وهي سلطة الشعب. أنظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل،مفهوم الشرعية، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp و تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤... نحو الحرية في الوطن العربي بيروت الحياة ٢٠٠٥/٠٤/٦

البافاري نتيجة الصراع بين بافاريا وبروسيا عندما أخذ الليبراليون يضغطون على بسمارك لتأسيس دولة المانيا الكبرى تحت شروط لم يقبلها حزب المركز. وظهرت في ايطاليا حركة غريبالدي ومازيني وكذلك الجماعات الليبرالية التاريخية نتيجة محاولات توحيد الدول المحلية الايطالية (لابالومبارا وواينر، المرجع نفسه، ص١٧). وعلى أية حال فإن أزمة المشاركة تعتمد على عوامل أخرى تلعب دورها في تغيير أنظمة التدرج الاجتماعي الموجودة، مثل تطور وانتشار الصحافة والمواصلات والاتصالات والتعليم والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى مطالبة الناس بمزيد من المشاركة في صنع القرار والحكم.

وفي بعض الحالات يظهر أفراد لا يتفقون مع السلطة الحاكمة سواء كانت هذه ملكية أو قبائلية أو استعمارية أو حتى عقائدية، ويرفضون شرعيتها. ولا شك في أن الأفراد قادرين على التلاحم والاتحاد للإطاحة بالسلطة في بعض الحالات أو لإخضاع السلطة بحيث يكونون قادرين على المشاركة في الحكم. وفي مثل هذه الحالات تتزامن أزمة المشاركة مع أزمة الشرعية لتنبثق عنها تنظيمات قد تكون أحزابا فيما بعد.

وتذهب نظريات التحديث إلى أن الأحزاب قد تنشأ في أنظمة سياسية عندما يضطر أصحاب السلطة أو الذين يريدون الحفاظ على السلطة السياسية أن يكسبوا تأييد الجمهور الأوسع. ويذهب لابالومبارا وواينر إلى أن هنالك حالتين قد يحدث فيهما هذا التطور: **أولا:** أن يكون قد حدث تغير في اتجاهات المواطنين نحو السلطة، والأفراد في المجتمع قد يعتقدون أن من حقهم التأثير على السلطة أو حتى على ممارستها.

وثانيا: عندما يقوم جزء من النخبة السياسية المسيطرة أو أن تقوم نخبة تطمح لكسب تأييد جماهيري لتصل إلى السلطة أو تحافظ عليها على الرغم من أن الجماهير لا تشارك بنشاط في الحياة السياسية.

هذه النظريات الثلاث التي اعتمدها محللو ظاهرة الأحزاب، وكما يبدو، تركز على عملية الصراع فقط في ظاهرة نشوء الأحزاب، ففي كل من هذه النظريات نجد الصراع والتحدي اللذين تتعرض لهما السلطة الحاكمة أو تثيرهما من خلال

احتكار السلطة وكأن أفراد المجتمع يشكلون فقط نوعا من الاتباع، نحن نخرج من نقطة الانطلاق بأن كلا من النظام السياسي والمجتمع يتطوران، وفي بعض الأحيان يتطور نظام الحكم بصورة أسرع مما يتطور فيه المجتمع[٥].

وفي لحظة معينة نجد أن أزمة الإدارة التي يواجهها نظام الحكم ولا يستطيع بعد إدارتها من بيت الحاكم هي في أول الأمر أزمة تطور وتقدم، تطور في طبيعة تكوين النظام والقناعات السائدة عند الحاكم وحاشيته من ناحية، وتطور المجتمع من ناحية ثانية بحيث أن المجتمع يتطور شكلا وبناء وحجما ونوعا. كذلك ففي حالة الأردن، نجد أن النظام نفسه قد دخل إلى المجتمع وهو أول من سعى لتكوين الأحزاب السياسية. مثل هذه الظاهرة لا نجدها إلا ما ندر في أنظمة الحكم. وعند استرجاعنا لتاريخ الأحزاب في الأردن وتحليل هذه الظاهرة سوف نجد بأن حالة الأردن حالة خاصة في دول العالم الثالث لم يسبق لها مثيل، وأن ظهور الأحزاب السياسية لم تكن وليدة عامل واحد ومن جهة واحدة سواء جهة نظام الحكم أو الشعب، ولا نتيجة أزمة واحدة بل هي نتيجة لتطور كل من نظام الحكم والمجتمع نفسه مدفوعين بعوامل مختلفة أهمّها ارتباط نظام الحكم بمسألة الإنتداب. وإذا كانت النظرية الغربية تركز على نشوء الأحزاب في الغرب كونها ظاهرة لها جذور طويلة في تاريخ الدولة الحديثة وعرفت التمثيل منذ زمن طويل، أي أنها تمتلك تقاليد عريقة في التمثيل على مستوى الدولة، فإن دانكوارت روستو على حق عندما يذهب إلى أن الشرق الأوسط لم يعرف التقاليد الحضارية في التمثيل السياسي للشعب في الدولة (Dankwart Rutow ١٩٦٦ : ١٠٧) إلا فيما يخص الدولة الحديثة التي جاءت بعد انتهاء الاستعمار أو خلال فترة الاستعمار.

والأردن هو أحد البلدان التي شهدت التمثيل، بغض النظر عن نوعية التمثيل، خلال مرحلة الانتداب وما بعد الانتداب. هذه الحالة الفريدة امتازت في تاريخ

---

(5) – حالة الدولة في الأردن هي مثال على هذه الحالة كما أن حالات المجتمعات الخليجية وبعض دول شمال افريقيا تقدم لنا أمثلة أخرى. مثال على أزمة الشرعية في الحالات الأخيرة هي حالة النظام الملكي في ليبيا في نهاية الستينات، والسعودية ودول الخليج هي كذلك في حين أننا في دول الخليج لا نستطيع التكلم عن نشوء أحزاب ولكن كانت هناك حركات معارضة كما هي الحال في الجزيرة العربية، وظهور آل سعود مقابل الهاشميين، ثم آل رشيد ضد آل سعود.

المنطقة بأنها لم تتعرض إلى تحول في نظام الحكم حيث أن الأردن لم يعرف الثورات ولا الانقلابات خلال تاريخه كدولة بغض النظر عن بعض المحاولات التي قامت في فترات أزمة (١٩٥٧ و ١٩٧٠)، (أمين بني حسن ١٩٨٧).

٣- الحضارة السياسية ونظرية الأحزاب

يذهب لوسيان باي (Lucien W. Pye ١٩٦٨: ٢١٨) إلى أن الحضارة السياسية هي "مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والعواطف التي تضفي على العملية السياسية ترتيبها ومعناها والتي تحكم السلوك في النظام السياسي، وهي الافتراضات والقواعد الأساسية التي تحكم السلوك في النظام السياسي، وهي تشتمل على كل من المثاليات السياسية والمعايير الفاعلة في الإدارة".

فالحضارة السياسية، بناء عليه، هي تجسيد للهيكل المكون من الجوانب العلمنفسية والذاتية للسياسة، وهي نتاج لكل من التاريخ الجمعي للنظام السياسي وتواريخ حياة أعضاء ذلك النظام، وهي بذلك متجذرة في الأحداث العامة والتجارب الخاصة.

ويذهب هذا الباحث العلمجتمعي إلى أن مفهوم الحضارة السياسية يشتمل على أكثر مما يمكن أن تصفه مفاهيم مختلفة مثل سلوك النخبة، فهو يتضمن أيضا محاولة فهم مفاهيم معقدة مثل العقيدة السياسية، والكيان الوطني (القومي) والروح الوطنية، وعلم النفس السياسي الوطني والقيم الأساسية للشعب.

يعود مفهوم الحضارة السياسية والذي نصادفه كثيرا باسم الثقافة السياسية إلى الدراسات الانثربولوجية والانثربولوجية النفسية التي ظهرت بكثافة في الثلاثينات من القرن العشرين والتي تمحورت حول مفهوم الحضارة (Culture) وأهمها دراسات مارجريت ميد (M. mead ١٩٤٢ و١٩٥٣، وروث بندكت R. Benedict ١٩٣٤) ودراسات جورر في علم النفس السياسي (G. Gorer ١٩٤٨،١٩٥٥) ثم ايرك فروم (E. Formm ١٩٤١) وكلاينبرغ (Otto Klinebery ١٩٥٥) الذين حاولوا استخدام نتائج دراسات علم النفس والانثربولوجيا كي يصلوا إلى فهم أعمق للسلوك السياسي الوطني أو القومي، إلا أنهم جميعا، وكما يذهب ناقدوا دراساتهم، فشلوا في تمييز الأجواء السياسية على أنها حضارة فرعية متميزة لها قواعدها

السلوكية الخاصة وتنشئتها الاجتماعية الخاصة أيضا. غير أن ذلك يعني – كما يذهب باحثو علم الاجتماع– إلى أن مفهوم الحضارة يجب أن يتقلص إلى الجانب المعنوي –السلوك– من الحضارة وإهمال الجانب المادي وما يمليه هذا من سلوكات وبخاصة في حالة انتقال الحضارة الكلية نقلة نوعية كما تشهدها الحضارات العربية وحضارات أخرى مثل الحضارة الهندية وغيرها من جراء الاستعارات الحضارية الغربية وأهمها الفكر الديموقراطي أو نظام الحكم الديمقراطي والتنظيمات المرافقة لذلك مثل الأحزاب، وجماعات الضغط والأدوات التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها. كل هذه تملي سلوكات وهي جزء من الحضارة أو تصبح كذلك ولا نقدر إغفالها في الحديث عن الحضارة السياسية، وبناء عليه فإننا نجد أن التعريف الذي قدمه لوسيان باي تعريف ضيق لمفهوم الحضارة السياسية ولا يشمل إلا الجوانب المعنوية لمفهوم الحضارة عامة والحضارة السياسية خاصة. ولذلك نجد الباحث يعود في نهاية التعريف ليقدم لنا مفهوم الحضارة السياسية كونه تجسيد للهيكل المكون من الجوانب العلمنفسية والذاتية للسياسة وهنا يصبح المفهوم أكثر غموضا مما هو عليه أو مما جاء في الشطر الأول من التعريف. ولذلك نحن نعرف مفهوم الحضارة السياسية في إطار أشمل أو: الحضارة السياسية هي طريقة الحياة والفكر والأهداف والاستراتيجيات التي يضعها ويستخدمها الأفراد العاملون في الحقول السياسية للوصول إلى الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

وفي هذه الحالة تكون المعتقدات والاتجاهات والعواطف التي يستخدمها لوسيان باي ليست أكثر من مكونات معينة لمفهوم الحضارة(٦) السياسية، توجه سلوك الإنسان كون السلوك مكوّناً آخر. وهنالك الأهداف وما تمليه من مراكز وأدوار سياسية اجتماعية، وتجهيزات ضرورية للحضارة السياسية بما في ذلك الولائم والحفلات وطابعها وأدبياتها وطرق تناول الطعام والشراب المصاحبة. وعليه فإن الباحثين يقررون بأن الحضارة السياسية هي حضارة فرعية من الحضارة الكلية ذلك أنها تشترك مع الحضارة الكلية بقواسم مشتركة وتختلف عنها أيضا بخصائص لا نجدها في حضارة العوام ولكنها جزء من الحضارة الكلية. والحضارة السياسية لا توجد بمعزل عن الحضارة الكلية لأنها هي الوجه الذي يقدم الحضارة الكلية إلى الحضارات الأخرى وهي التي تبلور كيان الحضارة الأم. ناهيك عن أن عملية

(6)– نستخدم هنا مفهوم الحضارة بدلا من مفهوم الثقافة ذلك أن الحضارة كمفهوم في اللغة العربية أشمل بكثير من مفهوم الثقافة ومشتقّ من حضور الإنسان بوعيه في حين أن الثقافة نتاج لهذا الوعي.

التنشئة السياسية تبدأ في الحضارة الكلية ليرتقي الإنسان السلم إلى الحضارة السياسية من خلال مراحل تنشئته تنتهي إلى الحضارة السياسية عن طريق الانتخاب أو التدرج. ويؤكد الباحث باي ذلك عندما يتحدث عن مكونات الحضارة السياسية إذ يقول أنها تتكون من الحضارة الفرعية للنخبة ومن الحضارة الفرعية للجماهير. غير أنه في ذلك يشمل الحضارة الكلية للمجتمع ويدرجها تحت اسم الحضارة السياسية. والواقع أن هنالك بعض الإبهام في تبيان حدود مفهوم الحضارة السياسية(٧).

لا يستطيع أحد أن يقحم نفسه على مسؤولية قول الحقيقة. فالحقيقة (بأل التعريف) غير موجودة، بل هنالك حقائق. وإذا ما استعرضنا الدراسات الانثربولوجية لوجدنا أن كل حضارة فرعية قد تعتبر حضارة كلية لها مكوناتها الفرعية كما يقول لنا كابلان ومانرز (Kaplan, D. & R. A. Manners ١٩٧٢) وفيها أيضا حضارة سياسية وحضارة جماهيرية أو اتباع (القرية القبيلة وحتى الحزب أو المدينة).

فالحضارة السياسية لها وجودها الخاص ولها وجودها العام، ولها وجهها للداخل كما أن لها وجهها للخارج. وكما يقول لنا بيلي (Baily, F.G.، ١٩٦٩ : ٣) فإنها تستخدم الأحكام البراجماتية لتصل إلى الأهداف المعيارية، وهذه القاعدة مشتركة ما بين جميع الحضارات السياسية.

ولو نظرنا إلى جميع الكتابات حول الحضارات السياسية فإنها، وعلى الرغم من احتواء التعريف على جانب التاريخ الجمعي، إلا أنها جميعا تتبنى نقطة الانطلاق من حضارة سياسية كائنة موجودة تخضع للتحليل، ولا تتعرض للحالات التي تدخل فيها حضارة سياسية من نوع ما إلى مجتمع لا يعرفها كما هي الحالة في

---

(7)- لقد ذهب بعض المؤتمرين من أصحاب الفكر السياسي وعلى رأسهم Mufleh R Osmany, Prof Zillur Rahman Khan of Rosebush، في المؤتمر الإقليمي 'Rethinking Political Development: South Asian Security and Democracy، المنعقد في دكّا في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٦ إلى أن الحضارة السياسية تعيق تقدم الديموقراطية وتطوير الوسائل والاستراتيجيات للأمن الإنساني، ذلك أنها تجعل ذاتها فوق المجتمع وليس جزءا منه. أنظر http://www.bangladesh-web.com/news/view.php?hidDate=2006-01-21&hidType=POL&hidRecord=0000000000000000084557.

الأردن وبعض أقطار الحضارة العربية وغير العربية، فما الذي يحدث؟ وكيف تتشكل الحضارة السياسية؟

٤- الاحزاب وتكوين الحضارة السياسية

ليس بوسعنا الإسراف في عملية تكوين الحضارة السياسية في الغرب وتطورها حتى ظهرت الأحزاب فجميعها موصوفة في الكتب الغربية الكثيرة بحيث أنها وصلت إلى مئات المؤلفات من الكتب والمقالات (انظر بيبلوغرافيا ناوعومي ي. كيز (Naomi I. Kies) في لابالومبارا وواينر. "غير أننا مع هانس دالدر (H. Daalder ١٩٦٦) نستطيع أن نقول أنه لا يوجد نموذج واحد لنشوء وتكوين الحضارات السياسية التي ظهرت فيها التعددية الحزبية فيما بعد، وحتى التفكير في مثل هذا النموذج سوف يقود دون شك إلى السقوط في أخطاء النظرية التطورية الرأسية (Unilinear Evolution).

ولا شك في أن البلدان المختلفة قد شهدت تطورات مختلفة أيضا لتكوين حضارتها السياسية حيث لعبت عوامل عديدة دورا هاما مثل تطور السلطة المركزية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى الاستعمارية. وفي بعض الدول لعب الصراع الديني الدور الأكبر في تكوين الحكومات المركزية وتطور الحضارة السياسية الحديثة بعد أن استنزفت هذه القوى جهودها وانتهت الدولة إلى الاعتراف بالتعددية الدينية وأرغمت النخب المسيطرة على الاعتراف بحدود سلطة الدولة وعدالة الحقوق الفردية والجماعية. ومما لا شك فيه أيضا هو أن الجماعات الدينية المتماثلة في البلدان المختلفة قد لعبت أدوارا مختلفة في إيجاد الحضارة السياسية والنظام السياسي الديموقراطي. فهنالك بلدان نمت وترعرعت فيها الحضارة السياسية دون كثير من الصراع العنيف مثل بريطانيا والأراضي المنخفضة والسويد وسويسرا (دالدر ١٩٦٦ : ٤٧)، وكان فيها نوع السياسة موجها نحو التطبيع ومبنيا على تقليد مشرّف من المسؤولية المشتركة واحترام للامتيازات التي كانت الجماعات تتمتع بها في المراحل الزمنية السابقة. كما أن جميع محاولات الحفاظ على الملكية المطلقة تحطمت تحت تأثير ونفوذ المصالح الخاصة سواء كانت هذه المصالح تعاونية أو إقليمية أو اجتماعية. وانتصرت الفكرة بأن الناس

جميعا وطنيون أشراف، وأن النظام السياسي يجب أن يبتعد عن الفكرة الشكوكية بالمواطنين، وأن النظام ليس بالضرورة عدوا للناس.

في مثل هذه البلدان كان للرأي بأن الحكومة موضع ثقة جذور عميقة في عملية التطور، حتى وعلى الرغم من أن نظام الحكم (أنظمة الحكم) قد بقي نخبويا حتى وقتا متأخرا من القرن التاسع عشر، وعملت المنافسات بين النخب على إبعاد ما دعاه بالالومبارا و واينر أزمة المشاركة السياسية لأن مثل هذا التنافس قد نال اعتراف الناس والدولة وأصبح مؤسسيا. كذلك فإن الصراع بين الجماعات النخبوية أو بين المدن والريف أو بين الفئات الدينية قد أوجد ارتباطات بين هذه النخب والجماعات الأدنى على السلم الاجتماعي. وكانت النخبة المصارعة في بعض الأحيان بحاجة إلى دعم الطبقة الأدنى لتقوية موقفها وبذلك كانت تعطي هذه الجماعات الطبقية الدنيا طابعا سياسيا وتشبع رغبات الناس السياسية. ولكن العملية كانت عكسية أيضا بحيث أن الطبقات الدنيا كانت تمارس تأثيراتها على النخبة ولو من خلال تهديدها بأن تسحب دعمها وتعطيه لجهة أخرى. وعندما كانت تحصل جماعة ما على درجة من النفوذ فإنها كانت توسع مطالبها من الجماعات الأدنى درجة على السلم الاجتماعي، حتى وصلت هذه المجتمعات في النهاية إلى أن تلقي بعبء الكفاح في مناقشات حق المشاركة السياسية على المدافعين عن تقييد عملية المشاركة بدلا من أن تمنحه إلى الذين يطالبون بتوسيع هذه الحقوق. وبينما أخذت بعض الجماعات تشك في مكانتها وامتيازاتها، أخذت جماعات أخرى تدرك بأن محاربة أو مكافحة الديموقراطية قد تكون أكثر خطرا على مكانتها الاجتماعية من الديموقراطية نفسها. بهذه الطريقة تطورت الحقوق الديموقراطية من النخبة إلى الجماعات الاجتماعية الأدنى ومن هذه صعودا إلى الطبقات الأعلى[٨].

---

(8) – حالة الجزائر هنا ممثلة لهذه العملية وبخاصة بعد الاستقلال عام ١٩٦٤، حيث أخذ الدعم الجماهيري للعسكر يتراجع لصالح الحركة الدينية والتي استندت في مناداتها بلاشرعية النظام إلى الأسس الدينية، كما تراجع الدعم الأمازيجي للنظام على اعتبار أنّ النظام لا يمثل الأمازيجيين أو البربر في الجزائر ، وكل هذا كان قد أدى في النهاية إلى التمرّد على النظام. والحالة الثانية لهذه الأزمة هي حالة اليمن في الستينات والتي أدّت إلى الحرب في اليمن بعد دخول الاشتراكية والتدخّل المصري، حيث أخذ الدعم للإمام يتراجع وأدّت الثورة إلى انقسام اليمن إلى يمنين. وتمثّلت الحالة أيضا بعد توحيد اليمن حيث أخذ الدعم للنظام الاشتراكي والحزب الاشتراكي يتراجع لصالح

لقد كانت هذه العملية ممكنة من خلال الشروط والأحوال التي مر بها تطورها وبخاصة البطء والارتقاء الهادئ. فلم يكن هناك انتقال مفاجئ لا في النظرية ولا في السلوك من سياسة النخبة إلى تسييس الجماهير. فالداخلون إلى المعترك السياسي كانوا يعطون الفرصة للتأقلم، ويمنحون سلطة جزئية تجعلهم يشعرون بتحقيق الذات، ولكن السلطة الممنوحة بقيت غير كافية لإثارة المحاولة لدى هؤلاء باستخدام أساليب السياسة التي سادت سابقا وتطورت لتضمن حقوق الارستوقراطيين. وبما أن المعارك السياسية كانت معتدلة نسبيا في جميع الأحوال، فقد بقيت الطبقات العليا غير خائفة أو أقل خوفا وبقيت الطبقات الدنيا أقل إحساسا بالتهديد. وهكذا بقيت النخب القديمة والحديثة ضمن إطار النظام السياسي الدستوري، وعلى الرغم من تغيره، دون أن يغرّب نخبة إلى درجة أن تختار الرجعية ودون تغريب الأخرى كي تتحول إلى نخبة ثوروية تهاجم النظام ذاته. ومع الزمن أخذ نظام الحكم الكلي يكون أكثر استجابة لمطالب مجموعات سياسية متنوعة وكثيرة داخلة. والحقيقة هي أن استمرارية الملكيات في هذه البلدان تبدو نتيجة لهذه التطورات وليس سببا لها.

أما في دول أخرى فلم تحدث مثل هذه التطورات البطيئة، بل حدث التطور بعد أحداث عنيفة حضّرت لها الجماعات الاجتماعية السابقة على الأحزاب السياسية كما في الثورة الفرنسية وغيرها حتى أدت إلى سقوط الملكية وقيام الجمهورية استجابة لمتطلبات سياسية جديدة. وحتى في بريطانيا فإننا وجدنا مثل هذا العنف في الحرب الأهلية في القرن السابع عشر إذا ما فكرنا فقط بثورة ١٧٨٨. في مثل هذه الحالات كان الملك يرتكز على القانون الإلهي للشرعية ويدعي السلطة المطلقة، ويمثل هذه المفاهيم، وكان مفكرو القرن الثامن عشر الليبراليون يفكرون بحق الشعب في أن يكون مصدر السلطة. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أدت إلى الفكر الديموقراطي بل هي التي أدت إلى تثبيته في فرنسا فقد أدى فكر الثورة إلى انعكاس آخر أدى إلى نوع من الحكم الكلي – أو الديكتاتوري– كما دعاه لنا تالمون (Talmon ١٩٥٢) وأصبح موقع شك وتشكك لدى الجماعات المتوسطة بين الفرد

القوى الوطنية الأخرى وانهيار الحزب الاشتراكي . في هذه الحالة كانت الديموقراطية ليست لصالح النخبة الحاكمة ا لاشتراكية.

والدولة. وأهم ما في الأمر هو أن الفكر الديموقراطي قد تماشى مع التعددية (الفكرية والسياسية والعرقية والدينية) بينما بقي الحكم الكلي بمثابة تمديد أو إطالة عمر غياب المساواة وتعزيز الامتيازات الخاصة. في مثل هذه الحالات الجديدة كما في فرنسا بقيت الجماعات السياسية تنظر إلى بعضها بعين الشك والريبة حتى في النوايا وبقيت تقدم تبريرات مختلفة لشرعية الحكم سواء لأنظمة الحكم السابقة على الثورة أو للمؤسسات الجديدة.

الحضارة السياسية في بلدان العالم الثالث لم تكن نتيجة لتطور ذاتي رافق تكوين الدولة منذ البداية بل كانت نتيجة احتكاك الناس في هذه البلدان مع الاستعمار. ولو استثنينا بعض الحالات في أمريكا اللاتينية واليابان لوجدنا - بطريقة أو بأخرى - أن الحضارة السياسية كانت نتاجا لما رغبت بتكوينها السلطات الاستعمارية، بحيث أن هذه قد اختارت ما يخدم مصالحها بطريقة أو بأخرى وربطت ذلك بمصالح الأفراد بغض النظر عن السؤال حول الصالح العام للبلد المعني. لقد قدم لنا كاتبوا المقالات عن الأحزاب السياسية في العالم الثالث والتي جاءت في كتاب فايكي راندال (Vichey Randel ١٩٨٨) صورة متكاملة عن هذه الأحزاب في مناطق مختلفة وأنظمة مختلفة (زامبيا، وغانا، والعراق، والهند، والمكسيك والبرازيل وجامايكا وكوبا) ومن الواضح أن هذه الأحزاب السياسية لم توصل الحضارة السياسية إلى عضوية تشترك مع الحضارة العامة في هذه البلدان المعنية بقواسم مشتركة بل أنها تبدو حضارة منفصلة كما كانت الحضارة السياسية في زمن الاستعمار، ذلك أن هذه الأحزاب، سواء وصلت إلى الحكم أم لم تصل، لم تكن نتيجة لتطور الحضارة الكلية ذاتها وأنها لا تعرف الاستمرارية الطبيعية من حيث أنها انتقائية على المستوى الفردي والشخصي وليس انتقائية المؤسسية. وكما يقول لنا لوسون (Lawson, K ١٩٨٠: ٣) فهذه الأحزاب السياسية موجودة لخدمة الأهداف السياسية للدولة أو الحكومة، وهي بكلمات أخرى تابع وليست ذات وجود مستقل.

ما يجدر بنا أن نقدمه أيضا فيما يخص الحضارة السياسية في العالم الثالث هو أن المكونات البشرية (الأشخاص) فيها مكرسة لخدمة النظام أو الحكومة وأهدافها ومحدودة الإمكانات لصبغها والتأثير عليها بطريقة أو بأخرى. فإذا كانت الحضارة

السياسية في الدول الغربية قد كونت مجموعة بشرية خلقت معاييرها الخاصة من حيث الفردية والمبادرات الفردية وفتح المجال لتغيير ما يمكن تغييره بحيث أنها خلقت نوعا من التقاليد الذاتية، فإن الحضارات السياسية في بلدان العالم الثالث لم تفتح المجال أمام الأفراد ليكونوا كذلك وأنها قد تشكلت كما كتب عليها من خلال عملية التبعية. وفيما نجد أن الحضارة السياسية قد فتحت مجال التنافس الحر بين الأفراد في الديموقراطيات الحرة، نجد أن الحضارات السياسية قد زادت من التبعية (Patronage) والتسلقية والطرق الرخيصة لوصول الأفراد إلى مآربهم الذاتية. وبذلك يقول لنا فايكي ودون أن يكون بهذه القسوة التي تبديها هذه الفقرة " إن دور الحزب الواحد يتغير أيضا مع الزمن. وأيا كانت الحالة، فإن علماء السياسة قد انتقلوا من الرأي القائل في الأصل بأن الأحزاب السياسية في العالم الثالث سوف تقوم بالإسهامات الديموقراطية ذاتها التي تقوم بها الأحزاب السياسية في الغرب، إلى الرأي المعاصر بأن إسهامات هذه الأحزاب في الحياة السياسية ليست أكثر من إسهامات هامشية ولا هم لها إلا تعزيز استقرار النظام" (راندل ١٩٨٨ : ١٨٣).

ويبدو كما تقول لنا الدراسات الكثيرة في علم السياسة والمختصة بشؤون العالم الثالث أن هذه الحالة متعلقة بالحركات العسكرية التي سادت هذه البلدان بعد الاستعمار. فمعظم هذه البلدان كانت قد نالت استقلالها عن طريق الكفاح المسلح الذي بدأ بتشكيل حركات تحرير وطنية، كما في الجزائر وبلدان وسط أفريقيا والشرق الأوسط. هذا الطابع العسكري هو الذي طغى على طبيعة تكوين الحضارة السياسية سواء في البلدان ذات الحزب الواحد أو في تلك التي تحولت إلى نظام تعدد الأحزاب وبقيت المناصب السياسية لأعضاء الشلل العسكرية دون أي مجال للمدنيين كي يشاركوا في صنع السياسة والقرار السياسي. والواقع هو أن النماذج التي جاء بها كاتبوا الأبحاث التي حررها هنري بينين (H. Bienen ١٩٧٨) وغيرها من الدراسات تؤكد هذه الظاهرة دون أن تتكلم عن موضوع الحضارة السياسية. ما تفتقده هذه الأبحاث وما لا تغطيه هي بعض الحالات التي لم تكن تتشابه مع الحالات التي قدّموها حيث بقي نظام الحكم مستمرا بعد أن دخل إلى المجتمع من الخارج مثل حالة الأردن وحيث عمل نظام الحكم نفسه على تطور المجتمع والحضارة السياسية ذاتها بحيث أن التحول الديموقراطي نحو التعددية كان

نتاجا لتطور النظام نفسه من حيث القناعات والقيادة والحاجة، وربما الرغبة الذاتية أو الناتجة عن وجود العوامل السياسية الخارجية الحاثة على هذه التحولات.

٥- الحضارة الكلية، والحضارة السياسية والأحزاب: هامشية الحزب وإخضاع الأفراد

إذا كانت النظرية السياسية قد ذهبت إلى أن تشكيل الدولة وتطورها يقود إلى خلق حضارة سياسية (حضارة فرعية) داخل الحضارة الكلية لتقود العمليات السياسية في الحضارة الكلية فإننا نستطيع أن نتبنى أحد منطلقين في تفسير أبعاد هذا التطور. يقول الأول مع روبرت ميشلز (R. Michels) بأن الحضارة السياسية بما فيها الأحزاب تنتهي في نهاية المطاف إلى تسليم السلطة إلى شلل من الأفراد يحتكرونها بما في ذلك الأحزاب، لأن أي حزب في النهاية سوف يخضع لقيادة، ولو أنها متغيرة إلا أن التوالدية فيها تؤدي إلى خلق شلة من الناس يديرونها وتبقى في أيديهم كما هي الحال مع الأحزاب الاشتراكية – كالحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني والأحزاب الاشتراكية الأخرى في العالم (مثل حزب البعث والحزب الوطني الاشتراكي المصري). وإذا كان تحليل ميشلز قد انتهى إلى النتيجة – كما قال سيمور مارتن ليبست (S. M. Lipset ١٩٦٢ : ١٥) في مقدمته لكتاب الباحث المذكور، أن الإنسان أمام المأساة بأنه " لن يستطيع امتلاك مؤسسات كبيرة مثل الدولة الوطنية، والنقابات، والأحزاب السياسية، والكنائس (الحركات الدينية الإسلامية) دون أن يسلم السلطة الفاعلة إلى أفراد قليلين يرأسون هذه المؤسسات"، وحقيقة الأمر هي أن ميشلز على حق عندما يذهب إلى أن هنالك فرق كبير بين الفكر العقائدي والاتباع. ففي أي حركة تتكون قيادة وهذه القيادة هي التي تأخذ على عاتقها استمرارية الحركة وهم الذين يكرسون وقتهم للتنظيم وليس الاتباع أو المسجلين أعضاء في الحركة، لأن هؤلاء وعلى الرغم من الحماس الذي يظهرونه في أول الأمر إلا أن مشاغل الحياة اليومية والعلاقات العائلية والمناسبات تلهيهم عن الاستمرارية بالاهتمام بالحركة – سواء الحزب أو النقابة أو غيرها من المؤسسات. ومع الزمن يتخلون عن المشاركة في عملية صنع القرار والتنظيم وتبقى هذه بأيدي الذين يتصدون للقيادة ويتكرسون لها. والواقع هو، كما يقول ليبست في إحدى هوامشه، أن هذه الانطلاقة قد كتبها لينين، ف. ي

(V. I. Lenin، ١٩٤٠: ٧٤-٧٥) عندما تحدث عن غياب الأهلية أو التأويل عند الجماهير والذي برر الحاجة إلى حزب نخبوي يتكون من ثوريين محترفين يقودون الجماهير إلى الاشتراكية، حيث وصف الجماهير بالسلبية والخمول، وغياب الولاء، والانغلاقية والغائبية (ليبست ١٩٦٢ : ١٧).

وقد يفهم القارئ بأن مثل هذه الحالة تظهر فقط في أنظمة الحكم المبنية على العقائدية ولكن الأمر لا يقتصر على مثل هذه الأنظمة بل يتعداها إلى الأنظمة التي تدعو نفسها ديموقراطية، ذلك أن الأفراد الذين يصلون إلى القمة والقيادة يصبحون محط الأنظار ويتركز عليهم البصر في تطور الحركات السياسية التي قد تصل أو لا تصل إلى السلطة. أمثال ذلك كثيرة في الدول الغرب أوروبية إلا أن الفرق هو احتمالية تغير الأفراد بطريقة أو بأخرى نتيجة لمدى المشاركة السياسية وحتمية نتائج هذه المشاركة في تكوين الدولة (السلطة التشريعية والتنفيذية)، من جهة، ونتيجة أيضا للبيئات الاجتماعية التي تعزز القيادة، سواء مؤسسين أو قياديين من جهة أخرى.

المنطلق الثاني هو أن التمثيل الشعبي في أول الأمر ليس نتيجة للمشاركة السياسية بقدر ما هو نتيجة لفعل النظام في اختيار الشخصيات التي تساعد على تنظيم الدولة كما هي فيما ندعوه الدول الاوليغاركية أو بالأحرى العائلية، كما هي الحال في مصر قبل الثورة (عهد الملوك والخديويين)، وعهد السنوسي في ليبيا، وفي المغرب، والسعودية ودول الخليج النفطية والأردن. ففي مصر، ومنذ محمد علي، فقد كان محمد علي غريبا جمع حوله مجموعة من الناس ساعدته في تكوين الحكم وتكونت الحضارة السياسية من اقطاعي مصر الذين تغايرت مواقفهم منذ عقد الستينات في القرن التاسع عشر حيث بدأت الجمعيات السرية بدأ بالأمير حليم (عبد العزيز رفاعي ١٩٧٧ : ١٥-١٦). وتمايلت هذه الحركات بين المثقفين ونظام الحكم والمؤسسة الماسونية حتى تأسيس الحزب الوطني الأول في عهد الخديوي

إسماعيل[٩] بعدها أخذت الجمعيات تتطور إلى أحزاب وكانت سابقة فريدة في التاريخ العربي الحديث إلى أن قضت عليها ثورة الضباط (الاحرار؟) عام ١٩٥٣.

وفي هذه الأنظمة نجد نوعين متميزين: نظام حكم يزداد تعنتا وآخر يتطور مع تطور الحضارة العالمية. ففي البلدان التي تماشت مع تطورات الحضارة الإنسانية وبقي النظام جامدا، أدت الحالة إلى الثورة، كما في مصر مثلا وليبيا وإلى درجة ما في العراق، علما بأن العراق يبدو حالة استثنائية، ذلك أن الحركة التي أطاحت بالنظام الملكي كانت نفسها جامدة ولا قاعدة لها في المجتمع العراقي. وحيث تطور النظام نفسه كما هي الحال في المغرب والأردن فقد قادت حركة التطور هذه إلى وعي القيادة بأهمية إشراك الشعب في الحكم والسلطة والمشاركة السياسية، وبخاصة في الأردن فقد شكل نظام الحكم مثالا فريدا من نوعه كما سوف نرى في الفصل القادم.

غير أن عملية التطور والتي أدت بالنظام إلى السماح بدخول الأحزاب في حضارة سياسية قبلية في أول الأمر، وحيث ذهب ولاء الفرد في أول الأمر إلى العائلة، والعشيرة والقبيلة، قد عملت على وجود نوع من التنشئة الاجتماعية والسياسية تعمل على تكوين جماعات اجتماعية مفتقدة للقيادة وغير قادرة على إفراز قيادتها. فحيث وجدت الأحزاب وجدت على الهامش أي أنها كانت مكونة من أفراد يجتمعون على هدف دون اتباع في القاعدة من ناحية، ولا هي مؤثرة في تكوين إدارة الدولة من ناحية أخرى. ولذلك فإن هذه الهامشية قد عملت على عدم فاعليتها وغياب استمراريتها، فقد كانت آنية تنتهي بمجرد عدم تحقيق الغرض من وجودها أو في حالة اختيار مؤسسها لمنصب من المناصب. ومن هنا ظهر ما دعاه لنا الايطاليون: (Piove, governo Ladro) (انها تمطر: لص الحكومة). فالمنصب أصبح طريقة للثراء الشخصي وأصبح في نظر المجتمع كل ممتط لمنصب نوعا من اللص. وكما يقول لنا جوزيف لابالومبارا "الحقيقة المرة حول ايطاليا هو أن قادة البلد قد فشلوا في صنع الايطاليين عدا فيما يخص مستوى اصطناعي. ففي اتجاهاته نحو الحكومة وفي تعريف ذاته بالأمة ومؤسساتها وفي

---

(9) رفاعي، عبد العزيز: الديموقراطية والاحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥- ١٩٥٢ : دراسة تاريخية تحليلية. (القاهرة – بيروت، دار الشروق، ١٩٧٧).

ردود فعله على السياسة العامة، وفي آرائه حول آخرين وحول المؤسسات التطوعية وفي شعوره بالمشاركة في العمليات السياسية، فإن الايطالي كان يشعر أنه مبعد عن نوع المواطنة التي نجدها في بلدان مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، ولا معنى لكونه مواطنا مشاركا سياسيا، فالحقيقة بأنه ينتخب في الانتخابات يجب أن لا تفسر على أنها تعني وجود دعم هذا المواطن للنظام السياسي، لأن الذي يذهب به إلى صندوق الاقتراع هي القوانين الملزمة خلقيا" (لابالومبارا : ١٩٦٥ : ٢٨٢).

وإذا كان الأمر كذلك فما هي المعرفة السياسية التي يمتلكها المواطن... حول هذه المعرفة والتي تشكل الاتجاهات عند المواطنين تذهب دراستنا الحالية.

ومع لابالومبار (١٩٦٥ : ٢٨٣) تذهب دراستنا هذه بأن مفهوم الحضارة السياسية يشير إلى السلوك والإدراك والاتجاهات وليس فقط حول النظام السياسي ولكن أيضا حول الفرد ذاته كونه مشتركا في العملية السياسية. وكما يصيغها سيدني فيربا (١٩٦٥ : ٥١٦- ٥١٧) وكما طورها أيضا نفس الباحث مع جبرائيل أ. آلموند (G. A. Almond & S. Verba) يمكن تصنيف هذه الرؤيات (الإدراك) والاتجاهات إلى جوانب معرفية، وفاعلة وتقويمية نحو النظام السياسي عامة ثم مدخلاته ومخرجاته السياسية ونحو الذات كونها فاعلا سياسيا.

غير أن هذه الاتجاهات نحو النظام السياسي ودراتها تشكل مسألة حساسة لدى المواطنين. وبما أن النظام في الأردن هو الذي ترك العنان لنشوء الأحزاب والتي بدورها كانت وسوف تعمل على تدعيم النظام وتعزيزه كما هو واضح من قانون الأحزاب فإننا نأخذ اتجاهات المواطنين نحو هذه الأحزاب لندرس مخرجات ومدخلات هذه الحضارة السياسية. ما لا يساعدنا على الوصول إلى غايتنا هي الحقيقة بأن دراسة الاتجاهات والرؤية في بلدان العالم الثالث تبقى مثالية ولا تقود المثالية إلى سلوك مواز لها. فالمثال والواقع هنا ضدان، ولكن هذا لا يعني بأن دراسة الاتجاهات لا تفي بالغرض، فدراسة الاتجاهات تفصح عن مكنون الأفراد في مواقفهم المبنية على معلومات مسبقة وقيم معينة تستوعب أو ترفض الحالة الموجودة.

الفصل الثاني

الحضارة السياسية في الأردن بين القبلية والفردية القبلية

تمهيد

عندما قدم الأمير عبدالله ابن الحسين إلى منطقة شرق الأردن لم يكن السكان يدركون أنهم في منطقة تدعى شرق الأردن. لقد عرفوها بجنوب سوريا منذ العهد العثماني، وبقيوا يعرفونها هكذا حتى بعد سنين من تكوين الإمارة. وبذلك يورد لنا منيب الماضي وسليمان الموسى ثلاثة أوصاف للتقسيمات الإدارية الأولى تتعلق بالتقسيم الإداري العثماني (ماضي وموسى ١٩٥٨ : ٧-٨): سنجق عجلون ومركزه إربد ويضم نواحي الكورة وبني جهمة السرو والوسطية وبني عبيد والكفارات وجبل عجلون وجرش، وأما الرمثا والقرى المحيطة بها شرقي وادي الشلالة فقد ألحقت بسنجق حوران وكانت منطقة الأغوار تابعة لقائممقامية طبريا، وقد ألحقت الحكومة العثمانية هذا السنجق بمتصرفية حوران وكانت جرش وعجلون ناحيتين تابعتين لقائممقامية اربد بينما كانت ناحية الرمثا تابعة إلى درعا مباشرة، وألحق قضاء البلقاء بين نهري الزرقاء والموجب ومركزه السلط بنابلس، ثم إلى الكرك فيما بعد وتتبعه ناحيتا عمان والجيزة، ومتصرفية الكرك ومركزها معان. ثم عدل هذا التقسيم عام ١٩٠٦ (ماضي وموسى ص٩). وفي العهد الفيصلي، قسمت سوريا بموجب القرار رقم ٢٢ لعام ١٩١٩ وشمل التقسيم ثلاث مناطق تكونت منها شرق الأردن فيما بعد: لواء الكرك ومركزه الكرك ويتبعه أقضية الطفيلة ومعان والعقبة، ونواحي الشوبك، العراق، ذيبان وتبوك. لواء البلقاء ومركزه السلط ويتبعه قضاء الجيزة وعمان وناحية مادبا. لواء حوران ومركزه درعا وتتبعه أقضية ازرع، المسمية، بصرى الشام وعجلون وجرش (الماضي وموسى، ص٨٥-٨٧)، ولم يأت التنظيم الإداري في عهد الإمارة إلا عام ١٩٢٣ حيث تقرر أن تتألف منطقة شرق الأردن من ست مقاطعات (عمان، الكرك، مادبا، السلط، جرش وإربد) (ماضي وموسى، ص٢٠٨). ومن هذه الحقيقة تنبع حقيقة أخرى وترافقها في تحليل ظاهرة الحضارة السياسية في الأردن وهي أن قدوم الدولة إلى الأردن شكل البداية النواة لنشوء حضارة سياسية أردنية حديثة لم توجد من قبل. وعلى الرغم من أن

بعض الكتاب الحديثين وبخاصة المؤرخين يحاولون مشكورين بلورة خطوط تاريخية لخصوصية حضارية سياسية أردنية من خلال إبراز تاريخ أردني خاص يعود إلى ما قبل نشوء الدولة (غوانمة، ١٩٧٩، ١٩٨٠ و ١٩٨٢) إلا أنه يصعب على أي باحث معاصر أن يجد ذلك في بقايا الحضارات الإسلامية والقديمة فيما يجده الآن من أهداف وسلوكات وعلاقات يمكن ربطها مع هذه الجذور.

سنحاول في هذا الفصل تقصي مسألة الحضارة السياسية في الدولة الناشئة منذ ذلك الوقت إلى زمننا الحاضر، ونتعرض من خلال ذلك إلى مكانة الأحزاب في مثل هذه الحضارة السياسية – إذا ما كنا قادرين على استخدام هذه التسمية؟ وحول ماذا تتمحور مثل هذه الحضارة؟ وهل تعطي للعاملين فيها مجال الإبداع والتجديد؟

١- البنية الفوقية في المجتمعات المحلية في شرق الأردن حتى عهد الإمارة

كانت هذه المنطقة تدعى جنوب سورية وكانت مجزأة إلى سناجق وألوية وأهم شخصياتها الإدارية هم القائممقام والمتصرف ورئيس الدرك والدرك، والقضاة، وشيوخ العشائر والمخاتير في المنطقة الواحدة. والواقع هو أن أهداف، وقيم ومعايير هذه الوحدات كانت تتغير من ولاية إلى ولاية حسب الظروف والإمكانات المتاحة. ففي كل منطقة كان لرجال الدولة أهدافهم الخاصة في جباية الضرائب وإرضاء الوالي، والحفاظ على ما كانوا يسمونه الأمن. والأمن بالنسبة لهم أن لا يثور أحد على الولاة والدولة وأن يضمنوا الطاعة للخليفة التركي في الاستانة بينما كان الأمن الفعلي مناطا إلى رؤساء أو شيوخ العشائر، إذ كان كل منهم يشكل نوعا من الدولة القائمة بذاتها تجاه العشيرة الواحدة وتجاه العشائر الأخرى. فقد كان الشيخ هو القاضي والحكم، وقلما كان الناس يلتجئون إلى المحاكم. وكان شيخ العشيرة يحكم بموجب القضاء العشائري وكان الناس يتمايزون بالبعد أو بالقرب منه نسبيا، وحوله كانت تدور جميع العمليات السياسية المحلية[1].

(1)- أنظر أحمد حمدان ربايعة، المجتمع البدوي الأردني في ضوء دراسة أنثروبولوجية، عمّان ، منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٤، الفصول ٣،٤ و ٥.

وفي هذا المجال لا بد من التمييز بين المناطق البدوية والمناطق (الريفية) في جنوب سورية أو شرق الأردن. فبينما كانت الدولة العثمانية تنيط الأمن إلى رؤساء العشائر في الريف وكبار المشايخ، كانت الدولة تدفع للقبائل البدوية اتاوة أو خاوة لتأمن هجومهم على طريق الحج، حيث أن الدولة كانت تدفع الأموال لشيوخ القبائل. وكان هم الدولة، كما يقول لنا محمد جميل بيهم هو جمع الأموال وتجنيد الرجال في هذه البلاد (بيهم، ١٩٥٠ في ماضي وموسى ١٩٥٨ : ٦). ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء رئيس المحاسبة، ومأمور التحصيل ورئيس المحكمة والمفتي ومأمور النقوش ورئيس الويركو والمحاسبة الخصوصية والحسبخانة ومأمور الطابور وموظفوهم في الألوية، ويتقلص عدد هؤلاء من ستة وتسعين شخصا في اللواء إلى خمسة وعشرين شخصا يضاف إليهم في اللواء أو القضاء (القائممقامية) رؤساء العشائر والمرابين. هذه المجموعة بحد ذاتها لم تكن تجتمع على هدف واحد بأية طريقة كانت وكانت مصالحها متفاوتة بين مصلحة الدولة والمصلحة الشخصية[٢].

ومن المعروف أن الحالة التعليمية كانت متدنية جداً بحيث أن الوعي بالدولة كان شبه غائب إلا في الحالات التي تتدخل فيها الدولة بشؤون السكان، كما كانت الحالة في ثورة الكرك وثورة الشوبك، وحين يقوم رجال الدولة بجباية الضرائب. ويخبرنا سليمان الموسى ومنيب الماضي (المرجع نفسه ص١٠-١١) أنه لم يكن في المملكة سوى أربع مدارس للتعليم الراشدي (من الصف الرابع إلى الصف السادس) في كل من الكرك والسلط وإربد ومعان، في حين لم يزد عدد المدارس الابتدائية (حتى الثالث الابتدائي) على عشرة مدارس إضافة إلى الكتاتيب والمدارس الطائفية المسيحية. ويؤكد هذه الحالة أحمد التل في دراسته حول تطور التعليم في الأردن ١٩٢٠ – ١٩٧٨، إذ يقول أن هذه الحالة قد أدت إلى انتشار الجهل وانتشار الأمية (التل، ١٩٧٨ : ٣).

أما العلاقات السياسية فقد كانت تسير على مستويين: (١) بين شيوخ العشائر بعضهم مع بعض إلى الداخل – و(٢) بين هؤلاء ورجال الدولة إلى الخارج. فمن حيث العلاقات بين رؤساء العشائر فقد كانت علاقات صراع للهيمنة والسيطرة دون

---

(2)- ظاهرتي الموالاة والمعارضة للدولة تبدوان لنا جليا عند قراءة" أوراق عرار السياسية: وثائق مصطفى وهبي التل"، التي أخرجها محمد كعوش ، دون ناشر ومكان وتاريخ نشر.

أن يتمكن أحدهم من السيطرة على منطقة الآخر. وحيث كان يحدث ذلك كما هي الحالة بين آل شريدة والرشدان في الكورة والتي كان مركزها تبنة فإن العشيرة المنتصرة كانت تمنع أفراد العشيرة المغلوبة حتى من استخدام اسمها. وعلى الرغم من استقلالية القبيلة إلا أن علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية كانت ضيقة الأفق ومحصورة جغرافيا دون أية طموحات خارج الحفاظ على الذات وهذا الحفاظ على الذات كان رهنا ببقاء القيادة العشائرية أو القبلية سواء في الريف أو في المدينة أو في البادية. وحيث كانت العشائر في الريف تتمتع ببعض الاستقرار كانت القبائل البدوية بعيدة عن الحضارة، وعند اتصال القبائل البدوية بالعشائر الريفية كان يحصل الصدام والنزاع ويدفع أفراد العشائر في القرى اتاوة، أو خاوة، لقبيلة البادية حتى يتسنى للعشائر المقهورة التحالف مع عشائر أكبر من خلال العصبية الجغرافية (الفلاحين مقابل البدو) ويكون التحالف الجديد قادرا على قهر القبائل البدوية.

هذه التنظيمات القبلية كانت تقوم على العلاقات الدموية القرابية (Consanguinal Relations) في أول الأمر وفي تلك الفترة بالذات حيث كانت الدولة شبه غائبة، وعلى الرغم من المعايير المختلفة التي لخصها لنا د. عبد العزيز الياسين في رسالة دكتوراة (الياسين ١٩٩٠ : ٩٨) في حين أننا لا نتغاضى عن المعيار الاقتصادي والمعيار القيادي والعسكري، لكن الباحث هنا يتفادى المدخل الماركسي لدراسة العلاقات القبلية. المدخل الماركسي في استخدام مفاهيم الطبقية وغيرها يكبل الباحث ضمن إطار مغلق ويجعل من العلاقات بين الفئات الاجتماعية المدعوة طبقات علاقات تضادية فقط ولا يقيم وزنا إلى الالتقاء بين هذه الفئات في حين أن بالإمكان عكس الاية بحيث أن الوصول إلى تكامل لا بد وأن يمر في الصراع. وقد أثبتت التطورات التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية سمو العلاقات الإنسانية فوق مستوى الصراع وأن القوة الدافعة في ارتقاء المجتمع ليست واحدة بل متعددة الجوانب. ومن هذه الناحية نجد مجموعة من العاملين في علم الاجتماع يتكلمون عن ما دعوه (Emancipation) بدلا من الصراع (Conflict) أو التطور (Evolution) وإذا كان مختصوا اللغة قد ترجموا هذه الكلمة بالكلمة العربية التحرير فإن هذه الترجمة لا تفي بالغرض وكان الأحرى أن يترجموها بالتحرير من خلال التطور الذاتي للإنسان باتجاه الإدراك والفهم بحيث يأتي التغير أو التحرر ذاتيا، وبذلك يقول لنا فيرتهايم (Wertheim ١٩٧٥ : ١٢٢): "إذا كانت عملية

الارتقاء الاجتماعي تحتوي على الطموح للتحرر الذاتي، على عكس عملية الارتقاء البيولوجية، فإن هذا يعني إذا بأن انساق المراكز الموجودة سوف تؤدي إلى اتجاهات مضادة أو معاكسة كردة فعل على المدى الطويل في أغلب الظن في أحد الاتجاهين: إما باتجاه المساواة المتنامية أو حتى باتجاه قلب الأوضاع الهرمية السائدة. وفي هذه العملية التطورية أو التحررية الذاتية تحدث الثورة على وجه العموم عندما تغلق جميع الإمكانات كوسيلة متطرفة سواء كانت الثورة تعود إلى عدم مرونة الحكام في تحمل عملية التطور ذاتها كما تقوم هذه بين بعض الجماعات، أو أنها تعود إلى ترجيح بعض الأنماط داخل المجتمع باعتبارها نوعا من عدم الحركية للتقاليد والمؤسسات السائدة والتي تحمل في حالات متطرفة خصائص الحركات الارتدادية".

ومع هذا الكاتب نذهب أيضا إلى أن واجب عالم المجتمع أو أحد واجباته هو أن يكون قادرا على قراءة المستقبل الاجتماعي والتنبؤ بما لا يستطيعه الفرد العادي في الشارع. ونرى أن على الباحث العلممجتمعي أن يرقى إلى تطوير آلية تساعده على ذلك بدلا من الارتكاز على أحد النماذج النظرية التي تطورت داخل علم الاجتماع، مثل البنيوية والوظيفية والتي لم تعد تخدم الغرض الذي من أجله وجد هذا العلم. وإلا فإن أمر علم الاجتماع سينفضح عاجلا أو آجلا كونه مجموعة مفردات تغطي على الجهل القائم (فيرتها يم، ص ١٢٣).

في مثل هذه الحالات التي تقدم وصفها بين الجماعات القبلية يصعب علينا أن نميز بين مستويين من السلوك: العادي والقيادي، أي بين الحضارة العامة والحضارة السياسية، وحتى البناءات الاجتماعية غير مختلفة. ففي المستوى القيادي تسود علاقات القرابة كما تسود المستوى العادي، وفي كلا المستويين يكون اعتماد الفرد على الجماعة واندماج الجماعة للاستئثار بالفرد ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الحياة القبلية. وكذلك فإن المسافة الاجتماعية بين القائد والتابع ليست كبيرة. وسواء كانت هذه الجماعات بدوية أم ريفية فإن شبكة العلاقات فيها كانت متماثلة الخصائص وتفتقر إلى الآليات الأولية القادرة على خلق أو إيجاد أو حتى تحريك تطور ذاتي في المجتمعات المحلية تقود إلى إفراز قيادة أو تنظيم جديد يتلاءم مع معطيات الحال بعد الحرب الكونية الأولى. وإذا ما حاولنا حتى تطبيق الأسس التي

نقيس عليها وجود ما يمكن أن يدعى بالحضارة السياسية لعاكسنا الحظ. مثل هـذه الشروط يذكرها لنا كمال المنوفي نقلا عن مصادر غربية وسنرى إذا ما كنا قادرين على تمييزها جميعا أو تمييز بعضها في المجتمعات المحلية التي سبقت قيام الدولة.

إن القيادة القبلية ومجموعة الأفراد المتمحورين حول القائد لم يكونوا يملكـون أية ثقافة خاصة بهم يمكن أن ندعوها ثقافة الصفوة مقابل ما يدعى ثقافة الجمـاهير أو ثقافة الاتباع. يعني هذا أن مجموعة المفاهيم والقيم والمعايير والسلوكات داخـل الجماعة الواحدة (القبيلة أو مجموعة العشائر أو القرى) كانت متجانسة والعـادات واحدة، وطريقة تناول الطعام واحدة، وطريقة طهيه كذلك، وتعريف الفـرد لنفسـه بالجماعة وفوقية الجماعة على الفـرد، والطاعـة العميـاء لـلأب والأخ الأكبـر والشيخ... إلخ.

كذلك فإن طريقة الزواج واحدة لجميع أفراد العشيرة فالزواج في أكثر الأحيان داخلي، أي من داخل العشيرة، ونمط الإنتاج واحد في العشائر المتماثلـة، تربيـة المواشي عند القبائل البدوية أو تربية الإبل أو الزراعة عند الريفيين. والتقـسيمات الاجتماعية متماثلة، فقد لخصها لنا الياسين (الياسين ١٩٩٠ : ٩٨ – ١٠٤) عن كل من أحمد عويدي العبادي (١٩٨٤) وشبيب أبو جـابر (١٩٧٩) وأحمـد ربايعـة (١٩٧٤)، وقدم معه رؤية نقدية، علما بأنه سقط في ذات الأخطاء من حيث مناقشته لمفهوم الطبقة في تطبيقه على المجتمع القبلي. فهو يذكر لنا الربع (جميـع الـذين يلتقون في انحدارهم النسبي بالجد الرابع)، والفخذ (وهم جميع من ينحدرون بنسبهم من الجد الخامس. إلا أن الشرح المرافق ليس دقيقا إذ أن هذه الخمسة ليست مهمـة لأنها مطلوبة بالبقاء أو الجلاء من مكان السكن عندما يرتكب أحد أفرادها جريمـة قتل أو عرض، بل لأن الجيل الخامس لا ينطبق عليه حكم الجلاء، وكانوا يقولـون "الخامس يدفع جمل نوم وينام" (أي يتحمل الدفع بالدية أو التعويض ولا تقع عليـه العقوبة وليس للعدو أن يثأر منه) ثم يذكر لنا الحمولة وتتألف من جميـع الأفـراد الذين يلتقون في تقصي أثر نسبهم في الجد السابع. وهناك الفرقة فالعشيرة فالقبيلة، وهي وحدات أكبر وتضم كل منها الوحدات الأصغر.

ما نأخذه على الفئات الاجتماعية التي ميزها عبد العزيز الياسين هو اعتبـاره لسكان منطقة ما مجتمعا تذهب فيه خطوط التقسيم الفئوي عبر القبائل وبذلك يمكن

تصور ما يذهب إليه. إلا أن الأمر في اعتقادنا غير ذلك إذ أننا لا نستطيع أن نعتبر سكان ما كانت تدعى بجنوب سورية مجتمعا واحدا بطريقة أو بأخرى ذلك أن التحديدات الجغرافية كانت اصطناعية ولم تكن هنالك سلطة مركزية تدّعى ذلك وقد كان من المعقول أن يفعل الباحث ذلك في المجتمع الأردني بعد السلطة المركزية التي اسسها الأمير عبد الله بن الحسين وتشكيل المجتمع الأردني، ولكن ليس قبل ذلك وبخاصة فيما يتعلق بشيوخ المشايخ والشيوخ اما الفئتين الوجهاء وعامة أفراد القبيلة فإن القاعدة التصنيفية غير متوازنة.

وحتى الفروق بين ما يدعوه لنا الشيوخ وشيوخ المشايخ والربع فإنها من الطفافة بحيث يمكن إهمالها لتعود الرابطة الدموية والقيادة القبلية لتلعب الدور الأكبر في تحليل المجتمع القبلي كما بين لنا ذلك أحمد أبو هلال وإبراهيم عثمان (١٩٧٧)، ثم أن الطبقات الاجتماعية التي تحددها العوامل الاقتصادية وأنماط الانتاج تمتاز بأنها تفتح المجال للحراك الاجتماعي واحتمالية الحراك هذه غير موجودة أو نادرة في المجتمع القبلي التقليدي كما كان في الأردن قبل الدولة. ومن هنا فإنه يصعب علينا التحدث عن طبقات اجتماعيةعلما بأن مفهوم الطبقة الاجتماعية ينتمي إلى المجتمعات الصناعية وليس للمجتمعات الفلاحية التقليدية. أما من حيث التدرج الاجتماعي التصنيفي فإنه كان موجودا داخل القبيلة الواحدة، صغرت هذه أم كبرت، أو كانت هذه بدوية أم ريفية زراعية. من ناحية أخرى، فحيث يوجد هذا التدرج الاجتماعي لا نجد التجانس في القيم والمعايير والأهداف كما هو موجود في المجتمع القبلي ونجد أيضا ظاهرة أخرى متمثلة في التنافس الفردي وغياب الانصياع التقليدي.

صحيح هو أن هنالك بعض التمييز بين الأفراد مثل ابن شيخ وابن غير شيخ، وابن أصل وغير ذلك ولكن هذه القاعدة تنطبق على معظم أفراد العشيرة الواحدة وليس فقط على أبناء الشيوخ. ومن الملاحظ في الحياة القبلية البدوية أو الزراعية أن الصناع (الراعي والجلال والحطاب والرواث والقهوجي وغيرهم) لم يكونوا من أبناء العشيرة، ولم يكن أبناء العشيرة يقبلون العمل عند شيوخهم أو رؤسائهم، بحيث أننا يمكن أن نتكلم عن مجتمع يمتاز بالمساواة الفردية والتمايز هو في البعد أو القرب من الشيخ والربع أو الخمس أو الحمولة التي ينتمي إليها في انحداره النسبي.

ولم تتمايز التنشئة الاجتماعية في الحياة القبلية بين فئة وأخرى من الفئات المذكورة سوى ما يخص القيادة، ففي البداوة نجد أن الكل يتعلم الفروسية وتقوم المجموعة بهذه التنشئة للأغراض العسكرية ونجد أن حتى مجموعة الفرسان تخضع للفارس البارز، غير أن هذا الفارس نجده في كثير من الأحيان في بيوت الشيوخ والمشايخ، وإن لم يكن هذا ابن الشيخ فإنه ابن عم (ابن أخي الشيخ) أو ولد ولد الشيخ.

والسلوكات المعيارية لجميع الفئات في التنشئة القبلية ليست في جماعات خاصة إنما في تقاطع جميع فئات المجتمع، فقد قدم لنا فريدريك بارث (F. Barth ١٩٥٨) في وصف القيادة عند شعب سوات باتانز (Swat Pattans) بحيث أن تكوين الشخصية تكوين جمعي وليس تكوينا فرديا فالشجاعة عندهم وحتى بين الأفراد في القرى لا تقوم على أساس المغامرة الفردية بقدر ما هي تنافسية بين الأفراد داخل الجماعة، وهي مبادرة مبنية على سلوك معياري آخر مؤداه أن الآخرين سوف يهرعون لحمايتي ومناصرتي إذا ما جاء آخر وتغلب علي.

مثل هذه السمات كنا نجدها أيضا في المجتمع القروي، وقلما وجدنا وصفا علميا لسلوك أفراد الجماعة خارج وجودهم مع الجماعة. ففي دراسة القرية نجد أن هناك نمطين من القرى: القرية ذات السكان المنتمين إلى انحدار نسبي مشترك، والقرية ذات السكان المنتسبين إلى أكثر من انحدار نسبي واحد. وفي جنوب سوريا كنا نجد القرية ذات الانتماء الديني لديانة واحدة (الإسلام أو المسيحية)، وأخرى ذات انتماءات دينية مختلفة (مسلمون ومسيحيون معا). غير أن هذه التصنيفات النمطية لم تكن تؤثر كثيرا على عملية التجانس في العادات والقيم والمعايير، ولا حتى على أنماط الإنتاج. وحيث وجدت المدن مثل السلط والكرك فإن الأمر لم يكن يختلف كثيرا. فهناك خطوط الانقسام بين العشائر حتى في الأحياء وبين الجماعات القبلية في إطار الانتماء الديني الواحد، وفي الملكية وبخاصة ملكية الأرض. فمن حيث الولاء كان الأساس هو الولاء لجماعة القرابة في أول الأمر (الربع والخمسة فالحمولة فالعشيرة فغيرها) وعنها يتفرع الولاء تدريجيا، والواقع هو أن القاعدة قد كانت (انصر أخاك ظالما أو مظلوما). وقلّما كانت الجماعة قادرة على إفراز قيادتها، فحيث يموت الشيخ كنا نجد بروز القيادة بناء على المركز الموروث،

وكثيرا ما كان الفرد يعيش بروح الجماعة حتى خارج الجماعة، لأن الهيبة كانت هيبة الجماعة.

والواقع هو أن الصفات التي قدمها حامد عمار (حامد عمار) عن التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية تنطبق إلى حد كبير على التنشئة الاجتماعية التي كانت سائدة بين القبائل البدوية والجماعات القروية القبلية في منطقة جنوب سورية ونجده في الوصف الذي قدمه لنا الكاهن جوسان (Jaussin ١٩٠٨، ط ٢ ١٩٤٨) وقدمت مثل هذا الوصف بل أكثر منه دقة الباحثة السويدية هلما جرانكفست كما جاءت في دراستها لعام ١٩٣٥. هذه الصفات متمحورة حول الشخصية المنفتحة الخضوعية والفهلوية، والتي تركز على ذاتها في الحديث وتريد أن تحصل على نتائج عملها بأسرع وقت ممكن من ناحية، والتي لا تؤمن إلا بما ترى من ناحية أخرى، في حين أن طابع الثقة فيها معدوما، وكما يقول لنا هشام شرابي فهذه الشخصية مبنية على عدم الثقة بالآخرين، وأهم ما في ذلك عدم الثقة بالنفس وهي تشككية ومن هنا فإنها تفتقر إلى عنصر المبادرة، وفوق ذلك فإنها اتكالية. (شرابي، ١٩٧٤) نحن لا نريد أن نركز على هذه السلبيات بقدر ما نريد أن نبين بأن طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية كانت متجانسة في الفئات المختلفة للمجتمع الواحد.

بهذه التنشئة الاجتماعية المتجانسة لم نكن قادرين على تقصي حتى الاختلافات في المتشابهات فجميع فئات المجتمع ودون استثناء في التقسيم الجغرافي الواحد كانت من ذات النوع بسبب غياب وجود المدن الكبيرة في المنطقة تحت الدراسة (جنوب سورية أو شرق الأردن فيما بعد) ولم تكن تعرف المدن ولم يظهر فيها ما ظهر في المدن الكبيرة من بورجوازية صغيرة مكونة من حرفيين ومهرة أو أرستقراطيين من أصحاب رؤوس الأموال بحيث أن كل فئة أخذت تطور مجموعات خاصة بها من القيم والمعايير عملت على نوع من التمايز الفئوي وبالتالي ظهور ما يدعى بالفكر الوطني الإصلاحي. مدن الأردن في هذه الحالة والتي لم يتجاوز عدد سكان أكبرها (السلط) أكثر من عشرة آلاف نسمة كانت ريفية

الطابع فلاحية المهنة قبلية التنظيم لا تختلف كثيراً عن باقي القرى[٣] وما خرج منها من أفراد لم يشكلوا أكثر من شواذ على القاعدة ولم يكونوا قبل أن تتشكل الدولة قادرين على تشكيل جماعة مميزة داخل المجتمع، على الرغم من أن هؤلاء الأفراد هم الذين كانوا ينادون بإعادة تشكل المجتمع ورفضوا الحضارة القائمة المتخلفة البالية ويدعون للعلم والتجديد وينادون بالحريات، وكانوا حتى في سلوكهم يظهرون هذه الثورة على الجمود المخيم على المجتمعات المحلية.

وإذا ما استخدمنا مفهوم جبرائيل آلموند للحضارة السياسية (G. Almond ١٩٥٦ : ٣٤-٤٢) بأنها "كل نظام سياسي متجذر في نمط خاص من التوجه نحو أفعال سياسية" (في باي د ١٩٦٠ : ٧) مما يعني أنه في أي نظام سياسي فاعل يوجد حقل أو مجال سياسي ذاتي منظم يزود الفعل السياسي أو السياسة عامة بمعناه أو أهميته، والالتزام للمؤسسات وأهمية اجتماعية للأفعال الفردية، لوجدنا أن النظام أو الأنظمة السياسية للجماعات المتنوعة في منطقة الدراسة كانت من النوع الذي يستمد معانيه من طبيعة المجتمع القبلي التنظيم، ويلزم الأفراد بالخضوع للمؤسسة القبلية وهي المؤسسة الوحيدة التي كانت تسود هذه المجتمعات وأن أهمية الأفعال الفردية كانت محددة بأفراد القيادة من أصحاب المكانات الموروثة. هذه الشخصية الخضوعية وغياب حرية الفرد بسبب الملكية الجمعية له بحيث أنه يشعر مشلول الحركة خارج البنية القبلية، تبدو وقد صاحبت تكوين هذا الفرد طوال فترة تشكيل المجتمع الأردني ومراحل تمأسس الدولة.

٢- الفكر السياسي على المستوى القومي قبل الدولة

كان الفكر السياسي القومي العربي والذي تمخضت عنه الحركات العربية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في نفس الوقت فكراً دينياً وقومياً. لقد بدأ هذا الفكر دينياً مع حركة الإحياء الإسلامي

---

(3)- محمد عبد القادر خريسات، السلط: دراسة عمرانية بشرية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في السلط ١٨٨١-١٩٢٦، مجلة دراسات الجامعة الأردنية عمان، مج. ١٣، نيسان، ١٩٨٦، عدد ٤ ص ٦٩-٧١. والواقع هو أنه جعل عدد سكان السلط عام ١٩١٣ ثلاثة عشر ألف نسمة. أنظر أيضا جورج فريد طريف داود، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١)، رسالة دكتوراة مقدمة إلى الجامعة الأردنية، ١٩٩٣، عمان، سلسلة منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٤ ص ص ٢٠٧ فما بعد.

(جمال الدين الأفغاني) وكان هدفه العودة إلى الإسلام الحقيقي، ومن ثم تحول هـذا الفكر إلى الفكر القومي تحت ضغط السلطات العثمانية التي لم تعـد قـادرة علـى احتواء القوميات الأخرى، وقامت بالمبادرة الفعلية العثمانية بعثمنة جميع المنـاطق الخاضعة لها بما في ذلك اللغة. هذه الظاهرة هي التي حركت الشعور القومي عند المتعلمين في المقاطعات العربية وأخذت الظواهر الأخرى تعمل على زيادة حـدة النزاع رغبة في التحرر. غير أن الحركات كانت تحتوي على فكـر آخـر غيـر العصبية القومية وهي (بمعناها الإسلامي) عصبية شـعوبية مؤداهـا أن فتـرات الازدهار في التاريخ الإسلامي كانت تحت الحكم العربي وأن التدهور والتأخر قـد أصاب الأمة الإسلامية بعد أن خرج الحكم من أيدي العرب (لطفي عبـد الوهـاب يحيى ١٩٨٦: ٩٦-١١٠).

وعند تأسيس الجمعيات السرية الأولى في النصف الثاني من القـرن التاسـع عشر وبداية القرن العشرين بقيت هذه الحركات حاضرة في العالم العربي وغائبـة عن الجماهير عدا فيما يخص بعض المدن الكبرى وبخاصة الطبقات الاجتماعيـة العليا منها أي أكثرية البرجوازية والإقطاعية والمتعلمة التي قد وصـلتها المعرفـة الداعية إلى القومية والقادمة من الغرب. ولو نظرنا إلى ما دعاه لنا الباحث السابق "تطور الوعي العربي" لوجدنا أنه يعيده إلى ثلاثة عوامل: التحدي الغربي، وبـدء انبعاث التراث العربي عن طريق الكلمة المطبوعة، والاتصال بـالتراث الغربـي. والواقع هو أن عاملين من هذه خارجية وعامل واحد آخر، نصفه خارجي ونصفه الآخر داخلي ولا يتم عن طريق تطور ذاتي لأن هذا الانبعاث كان يركـز علـى ظاهرة القومية العربية، كونها ظاهرة حديثة على غرار القوميات الغربية ولم يسبق أن ظهر مثيل لها في الشرق وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الكيـان القـومي والدولة الوطنية، فقد كانت جميع الحركات في التاريخ العربي الإسلامي حركـات عرقية دينية وليست قومية. وحتى التراث العربي الذي ظهر بالكلمة المطبوعة فإنه كان ديني الطابع يركز على الخصوصية العربية أكثـر ممـا يخـصص القوميـة العربية، إذ أنّ مفهوم القومية العربية لم يكن قد تبلور بعـد ولـم ترسـم حـدوده الجغرافية سوى ما أخذ يظهر من شعارات في منتصف القـرن العـشرين: مـن المغرب إلى العراق أو من فاس إلى بغداد، بغض النظر عن وجود العديـد مـن الأصول العرقية والقومية والدينية المغايرة في هذا المفهوم.

وعلى الرغم من محاولة محمد علي الاستيلاء على سوريا والجزيرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا أن محمد علي نفسه لم يكن مدفوعاً بفكرة القومية العربية ذاتها بقدر ما كان له دوافعه الخاصة، فهو في الأصل ألباني وهو وريث العظمة المملوكية المتسلطة كقوة غير عربية في بلاد عربية ولا يجمعها بها إلا الملك والرفعة والتوسع، ولكن حملته لم يكتب لها النجاح وربما لذات الأسباب، وعاد راجعاً إلى مصر، ليحصر خلفاءه في أبناءه الخديويين. فيما بعد تتطور الحضارة المصرية السياسية في مجموعة من الأفراد يديرون الأمور بناء على أوامر فوقية دون أن يكون هنالك نوعا من التطور الحضاري الذاتي، وبخاصة بعد استيلاء بريطانيا على السلطة وإدارة دفة الأمور هنالك.

في هذه الفترة بالذات ظهرت في الهلال الخصيب حركة الثقافة القومية الحديثة والتي انحصرت في مجموعة المثقفين اللبنانيين والسوريين وبخاصة أولئك الذين تلقوا قدراً معيناً من الثقافة الغربية، وعلى الرغم من شعورهم بالانتماء القومي، فقد فهموا القومية خارج الإطار الديني وكانوا يطمحون لتأسيس النظام العلماني الذي يريدونه أن يطيح برواسب الماضي من إعتبار غير المسلمين ذميين. وبين هؤلاء والذين كانوا ينادون بالقومية العربية بناء على أسسها التراثية الدينية أخذت العلاقات الاجتماعية والسياسية تأخذ طابع التملق وعدم المصارحة وغياب الوضوح في وضع الأهداف والإستراتيجيات. وقد انضم إلى الفريق الأول تلك المجموعة من العرب المسلمين أصحاب الاتجاه العلماني على الرغم من النسبة الضئيلة التي كانوا يمثلونها. فهؤلاء وأولئك لم يشكلوا إلا نسبة بسيطة من التيارات الجديدة وقد عرفت القوى الغربية كيف تستثمر جهود هؤلاء بطرقها الخاصة ولمصالحها الذاتية وبخاصة الصهيونية(٤).

لقد بدأت الحضارة السياسية في الهلال الخصب تتبلور تجاه قوتين محاصرتين وضاغطتين: الأولى مسيطرة و مهيمنة ممثلة في السلطة العثمانية والأخرى منافسة عدائية طموحة آتية من الغرب ممثلة في الحركة الصهيونية، ولربما كانت هذه الأخيرة هي التي حركت ظاهرة القومية العربية أكثر من غيرها على الرغم من محاولات الإنكار التي قد تتعرض لها هذه الحقيقة. وإذا كان اسم القومية العربية قد

---

(4) – أنظر حسين معلوم، الليبرالية في الفكرالعربي. الرباط، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، ١٩٩٢.

تبلور خلال القرن االتاسع عشر في حركة اليقظـة العربيـة (المفهـوم لجـورج انطونيوس) فإن الكفاح من أجل الكيان العربي الذي تمحور حول الفكر السـياسي، ولكن لم تظهر حوله حضارة سياسية بالمعنى الحامل لمجموعة من القيم والمعايير السلوكية التي تحكم سلوك الأفراد في صناعة القرار وتنفيذه فـي منطقـة الهـلال الخصب والجزيرة إلا بعد نشوء القيادة العربية بقيادة شريف مكـة وأنجالـه. وإن كانت المحاولات تصطدم بواقع غياب القيادة العربية وتكوين المؤسسات التي تـتم فيها عملية صنع القرارات فهذه الفترة هي ما دعاها لنا د. لطفي عبد الوهاب يحيى بفترة الكفاح (يحيى ١٩٨٦: ٣٩٧). غير أن هذه الفترة قد أوجدت خصوصية البلاد العربية الأسيوية على الأكثر وفكرة الدولة العربية الكبرى كما رسمتها قيادة الثورة في مكة(١٩١٦)، وكانت مدار المراسلات المعروفة بمراسلات الحسين- مكماهون، والتي حاول الشريف وأنجاله تأسيسها فيما بعد. ونحن نجد أن هذه المجموعة مـن القيم تنتشر بين العاملين مع القيادة لتكون محوراً يلتف حوله هؤلاء ليؤسسوا فيمـا بعد ما أخذ يدعى بالحضارة السياسية الملكية ممثلة في المملكة السورية، ثم المملكة العراقية وإمارة شرق الأردن. هذه القيم بقيت محصورة فـي هـذه المجموعـات القيادية والتي كانت متنقلة مع القيادة ذاتها. فقد وجدت في سـورية أبـان الحكـم الفيصلي، ثم انتقلت مع الأمير عبد الله إلى شرق الأردن وهي التي أسست المعايير الأولية لسلوك الأفراد السياسي طوال فترة الإمارة والمملكة. وحول هذه المعـايير المحورية المتطورة أخذت دائرة هذه الحضارة بالتوسع لتحتوي المتحركين علـى سلم التدرج الاجتماعي في المجتمع الجديد في الأردن.

إذا ما أعدنا النظر في الأسئلة التي طرحها جوزيـف لابالومبـارا (١٩٧٢: ٢٨٣- ٢٨٤) حول تظاهرات الحضارة السياسية لوجدنا أن ما وجدناه في الفكـر السياسي في الحالة المعنية تضيف صفة جديدة لنوع آخر من الحضارة السـياسية يمكن أن ندعوها (Elective) أو انتخابية وتقترن مع ما دعاه لنا بالأنواع المعزولة (Isolative) والمتغربة (Alienated). هذا يعني أنها كانت تخص مجموعة مـن الناس المثقفين وأنها غريبة عن العادة حيث أن الأغلبية لم تكن تفهم ولا رأي لهـا فيما يدور حولها، وأنها غريبة عنهم لأنها لا تنبع من واقع يشعرون به ويريـدون المشاركة في تغييره. فالفكر القومي فكر غريب على حضارة الجماعات المختلفـة والمتجزئة ومسألة تشكيل الدولة المترفعة على عصبية الجماعة الصغيرة غريبـة

على الفكر المحلي بعد القرون الطويلة من الخضوع لفكرة الدولة الغائبة الحاضرة والتي تركت تسيير أمور كل جماعة إلى قادتها المحليين الذين كانوا يديرونها حسب أعرافهم الخاصة بكل جماعة. حتى على المستوى القومي، إذا ما اعتبرنا أن هنالك مثل هذا قبل ١٩٢٠، فإن الأفراد الذين دخلوا إلى تنظيم العمل السياسي ليضعوا أساس الحضارة السياسية المستقبلية قد كانوا قلة عددية تدور في أمل تشكيل القيادة القادرة على معالجة الأمور، والتفوا جميعاً حول القيادة المكية، ثم رافق جزء منها الملك فيصل إلى سورية، وعاد بعضهم إلى مكة بعد انهيار الحكم الفيصلي ليرافقوا الأمير عبد الله إلى عمان، وبقي آخرون مع الملك فيصل بعد توليه عرش العراق.

٣- الإدارة الجديدة: محاولة تأسيس الحضارة السياسية في الأردن

يبدو أن أحداث الحرب الكونية الأولى قد أثرت على سكان منطقة الهلال الخصيب تأثيراً قوياً في أكثر من جانب واحد من جوانب الحياة، وبخاصة من حيث الاتصال مع العالم الخارجي، أو العالم الغربي وعناصر الحضرية الغربية مباشرة. وإذا كانت الفترة الواقعة بين دخول نابليون إلى مصر والحرب العالمية الأولى قد أدخلت إلى العالم العربي السمات الأولية للنقلة النوعية من حيث الاتصال مثل الكلمة المكتوبة وبعض المدارس والمعاهد، فإنها لم تعمل على إيجاد حركة ذاتية تطمح نحو تشكيل الدولة الوطنية، وأن فكرة الدولة القومية هذه كانت فكرة كلية متعالية على الكيانات المحلية، بل أنها كانت خارجة عن نطاق وعي الجماعات المحلية بكيانها الذاتي أو باستقلالية وجودها وربط هذا الوجود بوجود الجماعات المماثلة الأخرى التي قد تلتقي معها بالأهداف على الرغم من أن القيادة قد جعلت من ذاتها المحور الذي يدور حوله الفلك سواء القومي العربي أم الديني الإسلامي، وأخذت الجماعات المحلية لا تعتمد على ذاتها في فعل الأشياء وأخذ المبادرة، إنما كانت تأمل أن تأتي القيادة المحورية لتقوم بالعمل المطلوب. مثل هذه الظاهرة لم تكن موجودة في منطقة الهلال الخصيب قبل الحرب الكونية الأولى. على جانب إيجاد القيادة القومية عملت هذه الحرب على تدخل الدول الأوروبية تدخلاً مباشراً بسكان المنطقة عن طريق إدارة الانتداب والخبراء والضباط الذين أخذوا يعملون مع السكان في كثير من المقاطعات في منطقة الهلال الخصيب وبخاصة فرنسا وبريطانيا، وبذلك أدخل هؤلاء معهم فكرة الحكم الذاتي والإدارة المحلية المبنية على

القانون والمفاهيم الغربية مثل الحرية والمساواة وغيرها وهي مفاهيم لم تكن موجودة في التراث بمحتوياتها الجديدة على الرغم من وجودها كمفاهيم في إطار ديني وقبلي يقيدها في كثير من الجوانب. هذا التدخل ووجود الإدارة الأجنبية جعل من هذه الإدارة الجديدة نوعاً من البديل عن القيادة القومية، ولذلك نجد أن وجهاء البلاد في الأردن كانوا يتوجهون إلى المسؤولين البريطانيين لتقوم بريطانيا بوضع البلاد تحت إدارتها كما يحدثنا ذلك مؤرخو الحركة السياسية في الأردن (ماضي وموسى ١٩٥٨ : ١٠١-١٠٢، وغيرهم). والواقع هو أن الجماعات المختلفة التي كانت تسكن منطقة جنوب سورية (شرق الأردن) لم تكن ترغب في أن تخضع لجماعة محلية أخرى من نفس المنطقة على مستوى القطر بسبب طبيعة التقسيمات القبلية، وكانت تريد أن تخضع لقوة خارجية تترك لكل جماعة تدبير شؤونها كما كانت الحال تحت الإدارة العثمانية التي كانت حاضرة غائبة، واعتقدت القيادات المحلية أن مثل هذه الحالة سوف تحدث إذا ما ألحقت بريطانيا المنطقة بإدارة انجليزية، ودعنا نتجاوز مرحلة التمجيد التي نجدها في بطون الكتب عن الوعي القومي والوطني في ذلك الوقت، فمثل هذه المفاهيم لم تكن تتلائم مع طبيعة المجتمع القبلي من ناحية ولا مع المجتمع الذي هيمنت عليه الأمية. فالوعي الوطني مرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى التعليمي من جهة ومع اعتياد الأفراد على الحكومة الوطنية أو القومية والتي لم يتسنى لها أن تكون قبل أن وجدت بعد الحرب ومعاهدة الصلح من جهة أخرى(٥).

الجانب الثالث الذي أثرت فيه الحرب الكونية الأولى هو انتشار فكرة الدولة الحديثة المبنية على مفهوم المؤسسية والتي تضع العلاقة بين الفرد والمجتمع أو تطمح إلى تغير يقود إلى ذلك. مثل هذه الدولة الوطنية أو القومية كانت مفقودة في المنطقة أو أنها ربما لم توجد طوال تاريخ المنطقة، لأن مفهوم المؤسسية بمحتواه الغربي كان حديثاً على المنطقة وحديثاً حتى على الدول الغربية ومجتمعاتها فلم يتأسس في الغرب إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم يكن من الممكن نقل هذه المفاهيم بمحتواها الحديث أو البيروقراطي إلى مجتمع قبلي مرة واحدة،

---

(5)- علي محافظة، الفكر السياسي في الأردني منذ قيام الثورةالعربية الكبررة وحتى نهاية عهد الإمارة (١٩١٦-١٩٤٦)، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠.

ولم يكن ليلاقي القبول في البناءات الاجتماعية الفاعلة في المجتمعات المحلية دون عمل دؤوب. ولذلك نجد أن هذا التأثير كان خاصا بالقيادة التي تبنته لتنشئ الدولة الحديثة في أجزاء الهلال الخصيب. حتى مواصفات المراكز الاجتماعية المؤسسية لم تكن معروفة في الدولة القومية التي أنشئت حول أفكار الثورة العربية ولم تكن موجودة في المؤسسات التي أنشئت في المملكة العربية السورية ولا حتى في دولة الإمارة الأولى ١٩٢١-١٩٢٤ في الأردن ولا حتى بعدها، إذ أن هذه المواصفات الدقيقة لم تدخل إلى مؤسسات الدولة قبل برامج التحديث الإداري في الأربعينات، ومن هنا نجد أن التحليلات التي تناولها كثير من الباحثين في نشوء الدولة وتطورها، لا في الأردن فحسب بل في الأجزاء الأخرى من المنطقة العربية، وسواء من وجهة نظر رأسمالية مثالية أو ماركسية، قد اعتمدت مفاهيم لم تكن من صلب التكوينات البنيوية للمجتمعات المعنية، بل مفاهيم نظرية غربية أرادوا استخدامها في محاولة لفهم ما تعرضت إليه، ولا نقدر أن نلومهم.

هذه التأثيرات الأربعة مضافة إلى طموح القيادة وعزمها على تأسيس الدولة العربية أرست القواعد الأولية لبناء الدولة. فلم يخرج الأمير عبد الله على رأس جيشه الصغير لتكوين دولة في منطقة شرق الأردن ولكن استجابة إلى ما حدث في المملكة السورية العربية من إكراه الملك فيصل على التنحي من ناحية، واستجابة لتوقعات الجماعات المحلية من القيادة القومية في معالجة الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها من ناحية أخرى. غير أن مؤرخينا جعلوا من ميسلون معركة شهيرة تتكلم عن أمجاد، وربما أنها كانت كذلك حسب المفاهيم التي كانت سائدة بين الناس وحسب الأسس التي كان مؤرخونا يبنون عليها ما هو مجيد في تاريخ ما كانوا يدعوه لنا أمة، ولا شك في أن مثل هذه التحليلات خاضعة لأيديولوجية أبعدتها عن إطار التحليل العلمي، فلا بد لكل أمة بل ولكل قيادة من مصدر اعتزاز. ولا ضير في ذلك إلا إذا أخضعنا إنساننا العربي لمثل هذه التلقينات بحيث يأخذها على أنها حقائق تاريخية مطلقة.

إن بقاء القيادة القومية في مكة كان قد جعل من إعلان المملكة العربية السورية قيادة فرعية تابعة، وقد تكون هذه فكرة وحدوية في فكر القيادة في ذلك الوقت، ولكنها لم تكن رائجة بين سكان المنطقة من بدوها وحضرها.

ولا مجال لنا للتساؤل عن مواقف الناس من القيادة لا على المستوى الفرعي ولا حتى على المستوى المركزي. ما نعرفه هو أن مجموعة الأفراد الذين تبعوا الأمير عبد الله والملك فيصل من سورية كانت قليلة جدا لنجد فيها مؤشرا واضحاً لدعم شعبي، وكان على القيادة القومية أن تتدارك الأمر، لأنها كانت تعرف بأن طبيعة الارتباط بينها وبين الأفراد لم تكن إرادية بقدر ما كانت هذه الإرادية موجودة بين القيادة والداعمين لها من الثائرين على الحكم العثماني قبل الحرب الكونية وخلالها. لقد كان الارتباط بين القيادة وشيوخ القبائل بناء على أسس تختلف عن تلك التي قد تشكل قاعدة سليمة لبناء الدولة، كما أن القيادة نفسها كانت تريد تشكيل الدولة دون أن يكون لديها المقومات المادية والمالية والتنظيمية، أو أنها أرادت أن تخلق شيئا من اللاشيء. ولولا الدعم البريطاني المالي للقيادة العربية في ذلك الوقت لما كان ممكنا أن تسير الأمور كما سارت، وهي الخبرة البريطانية بالإضافة إلى حنكة القيادة التي وظفت هذه الخبرة من أجل خدمة المصلحة الوطنية (القومية) والتي جعلت من المسيرة مسيرة ناجحة وتأسست في النهاية إمارة شرق الأردن ولكن ليس دون مقابل. فالأمير عبد الله بن الحسين يقول في رسالة موجهة إلى أبيه (سليمان موسى ١٩٧١ : ١٣٠): "ولما كنت أعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية، ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سورية بحرب نقيمها نحن بدون معاونة دولية، ولوقوفي هنا على حقيقة عدم اقتدار الشعب السوري على ذلك، وتأكدي أيضاً من إمكان رجوع الأخ فيصل إلى سورية برضى فرنسا، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا، وتعهدت أن أدير شرقي الأردن بصفتي ممثلاً لجلالة ولي النعم، آملا بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة.....".

الطريق، إذن، كان المهادنة والتروي وبخاصة مع البريطانيين، لأن القيادة في ذلك الوقت لم تكن تملك السلطة التي تفرض نفسها من خلالها وبخاصة السلطة العسكرية والتي لم تكن قد تشكلت بعد، وإن كانت أهداف القيادة على المستوى القومي فإن العلاقة مع المواطنين لم تكن علاقة ثقة، ليس لأن المواطنين لا يثقون بالأمير شخصياً كقائد، ولكن لأن معايير الثقة المؤسسية لم تكن قد تبلورت بعد، ولأن المواطنين لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى الارتباط مع الدولة وكان ارتباطهم

رهنا بارتباط قادتهم المحليين (الشيوخ) مع هذه القيادة ولم يكن لهم قول في ذلــك، لقد كانت سلطة الشيخ سلطة أسطورية، وما لم تتــبلج أســارير الأســطورة فــإن مصداقيتها باقية يتبعها الأفراد دون نقاش كما اعتادوا على ذلك. ولذلك فإننا نــرى أن العلاقة بين الدولة والأفراد وبالعكس كانت علاقة شكوكية. ولو طبقنا محتــوى مفهوم الحضارة السياسية من حيث الثقة وعدم الثقة بين المواطن والنظام السياسي في الأردن، أو حتى في بلاد عربية أخرى، لوجدنا أنه كان من نوع غابت فيه الثقة المتبادلة وهذه الثقة لم تكن قد تأسست بعد. ولا داع لإنكار حقيقة الإسهام الذي قدمه اعتماد الأمير على أفراد من المستوى القومي ليديروا دفة الحكم في الدولة القطرية من حيث تحريك هذا الاعتماد للقوى المحلية (بسبب النعرة الإقليمية) كــي تــربط ذاتها بالنظام المستحدث. فرجال حزب الاستقلال السوري الذين رافقوا الأمير كانوا يقومون بعمل مأجور يأكلون منه عيشهم في أول الأمر ولا عيب في أن يرافق هذه الأهداف الخاصة هدف عام متمثل في المصلحة القومية، غير أن القواعد السلوكية التي كانت تسود الحضارة في ذلك الوقت لم تكن لتسمح في نشوء سريع لمعيار ثقة بهذه الفجأة وكان النظام يعرف جيداً أن عليه أن يمأســس ذاتــه، وأن الجماعــات المتفرقة والقبلية في شرق الأردن لم تكن تشكل مجتمعا. حتى ولو كانت كل مــن هذه الجماعات على انفراد تقدم الولاء للنظام فإن ظاهرة العصبية القبلية التي كانت تسود هذه الجماعات لم تكن لتسمح لبعضها بعضاً في المشاركة المتساوية في خدمة الدولة الجديدة لأسباب كامنة في التنافس على النفوذ لدى النظام بين شيوخها، إذ أن كلا منهم كان قد يتجه إلى محاولة تحقيق تمثيل أكبر لاتباعه (أبنــاء قبيلتــه) فــي النظام الجديد، وكانت احتمالية التحدث والاقتتال بين الجماعات القبلية ستكون كبيرة مما يؤدي إلى حالة مماثلة من غياب الثقة بين المواطن والنظام. هذه التشككية هي السمة الغالية على موقف الإنسان الأردني خاصة والعربي عامة من النظام حتى في فترة التمأسس التي نمر فيها في الوقت الحاضر بعد استرجاع الديمقراطية.

جاءت الإدارة الجديدة بمجموعة من الأفراد الذين التفوا حول الدولة الأم خلال الثورة العربية الكبرى وأسست ذاتها تحت اسم قطري فدعت ذاتها إمــارة الــشرق العربي أوّلا ثم إمارة شرق الأردن فيما بعد، وهذا يعني أن الاتجاه قد انتقــل مــن مستوى العمل القومي أو فوق القطري أو فوق الوطني إلى إطار قطري أو وطني محدود في بقعة جغرافية ضيقة مع بقاء الأفق قوميا في بقعة جغرافية محــدودة لا

تشكل إلا جزءا صغيرا من الوطن القومي – الدولة العربية المذكورة في مطالب شريف مكة المتضمنة في مراسلات الحسين – مكماهون- بقي هذا الأفق القومي بحد ذاته في أجواءِ الفكر وليس العمل، ولم يكن أي من هؤلاء حتى على دراية بالوطن الجديد ولا بجغرافيته ولا بسكانه – وكانت المعلومات التي لديه حول الوطن الجديد (والفكري القديم)- معلومات غير تكاملية بأية طريقة كانت- فالقيمة السياسية المحورية في الحالة الجديدة هي تكوين الدولة وإدخال المنطقة ضمن مجال العلاقات الدولية. فلم يكن لدى الدولة الجديدة مجتمع متكامل، ولم يكن بين السكان أي نوع من الاتفاق الضمني حول الموالاة لسلطة فوق – قبلية- ولم يكن للجماعة القبلية الواحدة حتى أي فكرة واضحة حول الحكومة المحلية- والمثال على ذلك هو تشكيل الحكومات المحلية في المنطقة بعد إنهاء الحكم الفيصلي: فما أن اتفق في إربد على تشكيل حكومة واحدة وفض الاجتماع حتى أعلن كل من الشيوخ الذين اتفقوا انفصاله عن الحكومة المركزية – مما يدل على أن التكوينات الاجتماعية كانت تشككية موجودة حتى على مستوى الرعية الواحدة تجاه بعضها بعضا. ولذلك فقد كان على الإدارة الجديدة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها لها حكومة الانتداب في فرض ذاتها على القبائل المختلفة في شقيها الحضري والبدوي من خلال القوة العسكرية، وكان من خلال هذا النصر العسكري أن استطاع الأمير إرساء السيطرة على المنطقة والتوجه نحو تكوين الدولة التي ستتمحور حولها الحضارة السياسية الجديدة ومجموعة المثل والقيم والمعايير والمؤسسات الغربية على المجتمع وكان على المجتمع في مرحلة التشكيل أن يعتاد على هذه جميعا ولكن دون تماس مباشر بين الأفراد وبين هذا الجديد جميعه. فالاتصال بمعنى وجود المواصلات والطرق كان بطيئاً جداً – حيث كان جله على الدواب، والتعليم محصورا في مجموعة من المدارس لا تزيد على عشرين مدرسة بين ابتدائية دنيا وعليا ومدارس طائفية، والاتصال مع العالم الخارجي شبه غائب، والموارد شحيحة، والصناعات غائبة.

لقد كان ضمن هذه التطورات وما سبقها ان استطاعت القوى المنادية بالقومية والاستقلال أن تطور نوعا من الفكر حول الاستقلال ولذلك نجد أن الحزب الوحيد الذي تكون في الفترة الفيصلية هو حزب الاستقلال، وهذه الفكرة أو بالأحرى الطموح نحوها بما في ذلك تشكل الدولة والكيان القومي كانت مثاليات شكلت نوعا من العقائدية المتشابكة مع الفكر الديني بحيث أن الفصل بينها وبين العقائد الدينية

كان شبه مستحيل وعملا لا يجرؤ أحد عليه علنا ذلـك أن الحـضارة العامـة أو حضارة الجماهير لم تكن قادرة على استيعاب ذلك. حتى وعندما تشكلت الحكومات الوطنية أو القطرية لم يكن واضحا في فكر القيادة كيف تتـشابك الأمـور بـل أن السؤال نفسه في التمييز بين ما هو عربي قومي فوق قطري وما هو ديني، وبقيت الحالة كذلك بعد الانتقال إلى تشكيل الدول الوطنية. قد يترائـى لمـن يقـرأ هـذه السطور بأن الباحث يضع نوعا من اللائمة على هذا الرعيل الأول مـن مـشكلي الدولة أو أنه يتهمها بأي شكل من الأشكال، الحقيقة هي أن التحليل العلمي يترفـع ترفعا كليا عن هذا كله. نحن في محاولة لفهم تاريخنا من زاوية التحليل الاجتماعي والحضاري والسياسي كي نصل إلى فهم لواقعنا الحاضـر دون مراوغـة وبكـل موضوعية لنصل إلى تشكيل أفكار حول كيف نسير قدماً بناء على أسس عقلانيـة وعلمية ومنهجية.

٤- تطور الحضارة السياسية خلال فترة الإمارة وحتى نكبة فلسطين

بدأت الدولة في الأردن بداية متواضعة من حيث التشكيل، فبينما كانت الـدول متطورة في مؤسساتها من مجالس تشريعية وتنفيذية وقضائية بدأت الإمارة بمجلس دعوة مجلس المشاورين، وربما أنها كانت أفضل تسمية أعطيت إلى ما يدعى عندنا بالسلطة التنفيذية، فقد كان هنالك الكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين ونائبه ومشاور العدلية، ومشاور الأمن والانضباط ومشاور المالية – أما الآخر فقد سمي بقاضي العشائر وله معاون. وتحول هذا المجلس إلى مجلس مستشارين في الحكومة الثانية التي شكلت بعد أربعة شهور من تأسيس الحكومة الأولى ثم تألفت الحكومـة الثالثة بعد سبعة شهور، وكان الهدف الرئيس للدولة الجديدة هو كيف تحافظ علـى استمراريتها. مسألة القومية كانت قد أصبحت ضمن المثاليات والقيمة الأساس فـي الحركة، و تمحورت العملية السياسية حول بقاء الدولة وتطويرها. والواقع هـو أن حركة الأفراد في مؤسسة الدولة قد تقيدت بعاملين رئيسين: (١) الأمير نفسه والذي كان بحاجة إلى معاونين مخلصين كي يتمكن من إرساء قواعد الدولة من ناحية ثم الاتصال مع القوى الموجودة في المنطقة وتبيان وجه الدولة للخارج مـن ناحيـة أخرى. و (٢) حكومة الانتداب وقواها في المنطقة حيث أن هذه كان مبدأ ضد قيام حكومة أو دولة يرأسها أحد أشراف مكة في ذلك الوقت، وبقي الأمير بـين قـوى

الداخل وقوى الاستعمار، وكان عليه أن يستخدم كل ملكاته الطبيعية والذكائية للوصول إلى أهدافه الأساسية في أول الأمر أملا بالوصول إلى تحقيق بعض المثاليات التي رسمت خلال العقدين السابقين عليها.

في مثل هذا الجو المليء بالمعوقات، والحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المتردية كان الطريق يبدو طويلا في تأسيس وتكوين دولة عصرية تتماشى مع الأحداث العصرية لتهيء ذاتها إلى الدور الذي تريد أن ترسمه لذاتها، وكان على القيادة أن تبقى رسم السياسة في يديها ذلك أن إمكانات أخرى غير ذلك لم تكن قد تبلورت بعد ولم تكن ممكنة أيضاً.

لقد كان مجيء الأمير إلى الأردن الحل للجماعات القبلية التائهة بين رغبتها في الحفاظ على ذاتها (وكل همها كوحدة اجتماعية اقتصادية وعسكرية متماسكة بناء على أسس تقليدية) وترفض الاتحاد مع أو الخضوع لغيرها من الجماعات الأخرى من ناحية، وغياب السلطة التي اعتادت عليها في ظل الحكومة العثمانية التي أرادت الأمور أن تبقى هكذا من ناحية أخرى، فحكومة الانتداب على فلسطين كانت قد أكدت لشيوخ هذه الجماعات بأنها لا تنوي إدراج المنطقة تحت إدارة بريطانية مباشرة، وكان مجيء الأمير الحل للمعضلة القائمة. لكن هذا الحل كان البداية التي انطلق منها الشيوخ ولم تنطلق منها القيادة الجديدة ولذلك فإن الأهداف لكل من القيادة والجماعات المكونة للمواطنين كانت متباينة جداً، والسؤال الذي أخذت تتمحور حوله الأفكار السياسية للقيادة هو: كيف نصل إلى نوع من الثقة المتبادلة مع الشعب، بل كيف نصنع الشعب المنشود؟ فإذا كانت النظرية تقول بأن الحضارة السياسية تقوم إما على أساس المعتقد الراسخ بأنه من الممكن العمل مع الأتباع أو على أساس ان الناس هم موضع شك وعدم ثقة وأن الغرباء قد يكونوا خطرين (لوسيان باي، ١٩٧٢ : ٢٢) فإننا نواجه حالة لا تحتمل مقولة إما هذا أو ذاك، بل أنها تحتوي على الاحتمالين معا، فالعقيدة الراسخة بأن العمل مع سكان المنطقة كان ممكنا كان المنطلق للقيادة الجديدة، ولكن عدم الثقة والتشكك كان موجوداً أيضاً. وإذا كان الغرباء يشكلون خطرا حسب النظرية، فإن الغرباء (على المستوى الوطني والإقليمي) كانوا يشكلون الدعامة الإدارية والتمثيلية للأمير. ومن هنا فإن الحالة التي وجدت في الأردن مع إعلان الدولة كانت حالة خاصة، وفريدة

من نوعها في التاريخ المعاصر. حتى الأفراد الذين كانت القيادة تنتقيهم للعمل معها كانوا من نوع معين بحيث أن موضوع الثقة كان يبرز باستمرار إلى حيز النقاش، بحيث كان على النظام أن يمأسس ذاته كما بينا في كتاب سابق (حداد ١٩٩٢). بقيت الحضارة السياسية حضارة القصر وأكدت على الهرمية وبخاصة الهرمية القبلية، مثلها في ذلك مثل الحضارات السياسية الناشئة في المجتمعات التقليدية، فقد أكدت على العلاقات الهرمية في الواقع بينما كان المثال (الدستور) يؤكد على المساواة. إلا أن هذه العلاقات الانتقائية قد تصاحبت مع قيادة مؤثرة وفاعلة بنت أعمالها على معرفة بطبيعة المجتمعات المحلية من ناحية وخبرات متقدمة جداً قياسا بما اعتادت عليه الجماعات المحلية، وتبعت إرشادات الخبراء الأجانب الذين تحنكوا بأساليب الحكم العصري. وإذا كانت الحكومات في المجتمعات الحديثة مثل المجتمعات الأوروبية تتطور مع تطور مجتمعاتها، فإن القيادة في الأردن كانت تسبق التطور الحاصل في المجتمع الأردني من ناحية وأبقت على مجموعة من الأساليب في قراءة الواقع المتطور بحيث أتاحت هذه لها إمكانية التنبؤ السليم في أغلب الأحيان. حتى وحيث نشأت حركات سياسية فإنها قد وجهتها نحو المثال وليس نحو الواقع في حين كانت هذه التيارات غير قادرة على اتخاذ الإجراءات التي توصل إلى الأهداف، وكانت في كثير من الأحيان تصطدم بالواقع الذي يحبطها بعدم الانتماء لها أو بأن هذه التيارات لم تكن تجد الاستجابة الشعبية لما تنادي به ويقود ذلك إلى نفس النتيجة، وسنرى في الفصل اللاحق كيف أن هذه العملية كانت تعيد الأفراد إلى حضيرة القيادة طوعا لا كراهية.

غير أن هذه الهرمية – وربما أن هذه إحدى امتيازاتها– كانت تفي بغرض ما للأفراد الذين يعملون معها وتعرف كيف تشبع بعض رغباتهم الأكيدة، وبخاصة الاجتماعية من حيث المكانة الاجتماعية، فقد أخذ الداخلون إلى البنية السياسية العليا يشعرون بتعزيز مكاناتهم الاجتماعية وسلطتهم على المستوى المحلي مما شكل دافعا قوياً لإيجاد قاعدة الولاء للنظام. ولكن هذه الظاهرة قد أدت مع الزمن إلى تصعيد حدة التنافس على المستوى المحلي بين القيادة القبلية المنتقلة إلى البنية السياسية الفوقية وتلك الناشئة بين أفراد المجتمع المحلي، وقد قادت هذه التنافسية في النهاية إلى التجزئة التضادية (المفهوم لفردريك بارث)، ولم ينته الأمر على المستوى المحلي بل تعداه إلى التنافس على الوصول إلى الحضوة لدى البلاط،

وأحسن من عبر عن ذلك شعراً كان مصطفى وهبي التل (عرار) الشاعر الأردني (عشيات وادي اليابس، ١٠٨ – ١٠٩):

سكر الدهر ولم يفطن إلى سكره حر آبي النفس قــح
وأنا ما ذقت إلا كاســـــــة عند قعوار وأخرى إذ الحّوا
ضربوا الأمثال بي عربدة فلسكري عندهم متن وشرح
هيه يا رمز الأماني والمنى أنهـم حيـاة رقطـاء تفحّ
لا يغرنـــك تقبيلهـــــم يدك اليوم وتقريض ومدح

وهي هذه الحالة التي آلت إليها عملية التنافس على ارضاء النظام بحيث أن نفس الشاعر وصل على النتيجة بأن الكذب اصبح هو القاعدة:

"لما رأيت الكذب سر تفوق الفئة السريـــــــــــــــة
ونظرت أحلاس الوظائف سادة بين البريـــــــــــــة
كم فارس هو في الحقيقة عند راتبه مطيـــــــــــــة
ومدجج قاد السرية وهو قواد السريـــــــــــــــة

(عشيات: ٧١)

المعضلة التي واجهت تكوين الحضارة السياسية هــي أن البنيــة الحـضارية السياسية كانت تفتقر إلى عامل الرقابة على الحريــة الممنوحــة إلــى المكونــات (المكانية) أو شاغلي المكانات الاجتماعية بحيث أن عملية الإكراه التي كانت الدولة تستخدمها لتطبيق القوانين قد انتقلت إلى هرمية المكانات الاجتماعية وأصبح شاغلو المكانات الاجتماعية الأدنى مرتبطين ارتباطا تبعيا مع شاغل المكانــة الرئيــسة، والكل يريد رضاه والعمل على تسيير أموره بالطريقة التي يريدها هو، وعلى غرار الارتباط في البنية القبلية مما عزز نشوء الشخصية الخضوعية بل وفي كثير مــن الأحيان إلى الشخصية المتملقة (النفاق الاجتماعي)، والمتمرد على هذا الوضع كان دائماً موضع وشاية حتى أن عرار قال فيها عام ١٩٣١ قصيدة التوبة عن التوبــة. وهذا هو طور الدولة في مرحلة التكوين المفاجيء وغير المخطط كما قدمتــه لنــا

الدراسات الكثيرة عن تكوين الحضارة السياسية في الدول التي قامت ابان الثـورة الدينية في اوروبا في القرن السادس عشر الميلادي.

لقد كانت الوظائف الإيجابية للدولة المحدثة في تكوين الحضارة السياسية على أكثر من صعيد واحد. فعلى الصعيد التنظيمي أصبحت المنطقة ولأول مـرة فـي تاريخها، إذا ما استثنينا فترة الأنباط، منطقة جغرافية محدودة المعالم على الـصعيد السياسي والدولي ومعترفا بها دوليا، وتنظمت الدولة على المستوى المحلي بحكومة مركزية لها سلطات قانونية واضحة إلى حد ما ولو إنها متطورة. وعلـى صـعيد المشاركة السياسية أصبح لها ولأول مرة مجلسها التشريعي – بـأي شـكل مـن الأشكال سواء اعتبرناه إيجاباً أم اعتبرناه سلباً، وأخذ يسن القوانين ويوافق عليهـا. ويناقش البيان الوزاري وله الحق في معارضة الحكومة. كما أن الدولة عملت أهم ما في الموضوع وهو إضفاء الهوية الأردنية على المواطنين وأصبحت تميز بـين من هو أردني ومن هو غير أدرني. كما نظمت التعليم والصحة والملكية وغيرهـا من تجارة وصناعة واقتصاد وقضاء وغيره وجميع هذا كان مفقوداً قبل وجودهـا. أما على صعيد العلاقات الخارجية فقد أصبح لها ممثليها في كثير من بلدان العـالم بقدر المستطاع، وشكلت بالنسبة للقضية القومية (قضية فلسطين) جبهة جديدة عملت على استمرار الإطار القومي بدلاً من الإطار القطري. وعلى المستوى الاجتماعي أخذت تعمل من خلال خلق المؤسسات المدنية والعسكرية على الاندماج الاجتماعي وجمع الأفراد من الجماعات المختلفة التي تحاول الإبقـاء علـى عزلتهـا وخلـق جماعات مؤسسية متباينة قبلياً وجغرافياً مما عمل على تقليص المسافات بين أفراد الجماعات على المستويين النفسي والإجتماعي، وأدت هذه العملية بالتالي إلى تفكك الروابط القبلية وتضائل فعل القانون والأعراف القبلية ليحل محلها قـانون الدولـة الذي يتعامل مع الفرد كفرد وليس كجزء من الجماعة، ورويداً رويداً أخذ الأفـراد يعرفون أنه "لا تزر وازرة وزر أخرى" وأن المسؤولية الجماعية للسلوكات الفردية لا تليق بالإنسان العصري. فعلى الرغم من الآثار السلبية التـي تركهـا تأسـيس وتطور الدولة في المنطقة من حيث إعادة تشكيل المجتمع إلا أن آثارها الإيجابية ما كانت لتظهر فجأة ولكن لا بد لها من الظهور في لحظة ما، كما فعلت بعد الستينات وإلى وقتنا الحاضر. وأرست حركية الدولة القواعد الأساسية التـي تقـوم عليهـا التنظيمات أنّى كانت هذه التنظيمات في نظرنا في الوقت الحاضـر. وعلينـا أن لا

ننسى أن إمكانية التنظيمات بعد الدولة قد أخذ طابعاً جديداً يمكن أن ندعوه "عبر القبليات" (Inter-tribal) في حين أنها كانت ضمن القبيلة قبل ذلك (Intra-tribal)، واكتسبت التنظيمات الحركية بدلا من الجمود التقليدي، وهو ما أدى بالدولة إلى وضع القوانين الرادعة في كثير من الأحيان وبخاصة في مرحلة التمأسس الثانية بعد ١٩٥٠. وفي هذا كله كانت الحضارة السياسية تؤكد على الخصوصية في تعريف الذات لدى الفرد مع الدولة بدلاً من التعريف بالعائلة علماً بأن العملية لم تكن قد اكتملت بعد، ولا غلو في القول إنها لم تكن قد وصلت إلى مستوى متقدم في نهاية مرحلة التمأسس الأولى، إذ أن هذه المرحلة لم تكد قد وضعت اللبّنات الأولى حتى بدأت المرحلة الثانية وفجأة نتيجة لإنسحاب بريطانيا من فلسطين وقيام الحرب الصهيونية العربية والتي خلفت حالة جديدة في المنطقة أخذت حيزاً كبيراً من مجال الحضارة السياسية الناشئة، وخلقت للدولة مشكلة الهويتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية، وتوجه الحضارة الناشئة لدمجهما الهويتين في هوية واحدة، هي هوية الدولة الأردنية دون أن ترغب في طمس الهوية الفلسطينية معتبرة أن الدولة الأردنية، من وجهة نظرها، هي النواة الحقيقية لبلورة الوحدة العربية.

في نهاية النصف الأول من القرن العشرين كان الأساس الأول قد اكتمل بمعنى أن الدستور الأردني الأول كان قد وضع في الصورة التي خرج عليها وكان الجيش والأمن قد تأسسا وكانت الدولة قادرة على أن تحافظ على الأمن الداخلي وتطبق القانون، وكانت قد قطعت شوطاً في تأسيس المشاركة السياسية على الرغم من واحدية الحكم. وأهم من ذلك كله فإن الدولة قد عملت على قبول الجماعات المكونة للمواطنين والمكملة لبعضها بعضا بغض النظر عن الأصول العرقية والإنتماءات الدينية، وكانت هذه خطوة متقدمة في تأسيس فكرة التعددية بمعناها العرقي والديني، وأرست القواعد الأولى للتعددية السياسية التي أخذت تلعب في العقد الأول من النصف الثاني للقرن دوراً لا بأس به في تشكيل الحضارة السياسية الجديدة، وعلى الرغم من بعض التقيدات التي بقيت مثل الإتفاقية الأردنية البريطانية، وترأس بعض الأجانب لمكانات مهمة مثل الجيش والأمن والمياه وغيرها، جميع هذا كان قد تترافق مع حركة عمرانية انشأت في الأردن مراكز مدنية مثل عمّان وأربد والسلط وجرش وغيرها وبخاصة الزرقاء والمفرق. وإلى

جانب ذلك فقد عملت الحركة السياسية في تطور الدولة إلى هجرة ملموسة من الريف والبادية إلى المدينة وأخذ الأفراد والجماعات المحلية تتداخل مع بعضها بعضاً بحيث خرج المواطنون من أفق الجماعات المنعزلة إلى أفق الدولة الرحب، وتشكل الدخل النقدي من الوظيفة وبذلك بدأ التحول من الدخل الجمعي إلى تبلور إمكانية الدخل الفردي.

٥- الحضارة السياسية بعد الخمسينات: التطور نحو بدايات الديمقراطية:

إذا كانت الحضارة السياسية قبل ١٩٥٠ قد تمحورت حول الربط بين إنشاء الدولة القطرية والفكر القومي آملاً بأن يحدث ذات التطور في الأقطار العربية الأخرى مثل سوريه ولبنان والعراق وفلسطين، فقد اصطدمت هذه الحضارة الناشئة في أواسط القرن بثلاث تطورات لم تحسب القيادة حسابها كاملاً قبل ظهورها. هذه الظواهر الثلاث تمثلت في (١) ظهور أنظمة حكم مناوئة لنظام الحكم في الأردن: في سورية (النظام الجمهوري) وبخاصة تحت نظام حزب البعث والنظام الثوري المصري عام ١٩٥٣. (٢) تطور الهجرة اليهودية إلى فلسطين والحرب الصهيونية العربية بحيث أصبح شرق الأردن خط المواجهة الأطول للدولة العدوة الجديدة و (٣) ظهور القضية الفلسطينية والوحدة مع الضفة الغربية مما أدى بالدولة إلى ضرورة العمل على إعادة المحاولة لدمج الجماعات الفلسطينية والوحدة مع الضفة الغربية مما أدى بالدولة إلى ضرورة العمل على إعادة المحاولة لدمج الجماعات الفلسطينية التي لم يكن لها تجربة في الوحدة الوطنية الداخلية (غياب الدولة الفلسطينية) مع الشعب المتكون حديثاً في شرق الأردن في شعب واحد له مصير واحد.

وازدادت حدة هذه المشكلة بعد أن أدخلت الضفة الغربية إلى حدود المملكة بموجب الدستور الأردني لعام ١٩٥٢. هذه الأمور الثلاثة إضافة إلى التوجه نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية، أدّت إلى إطلاق العنان للتعددية السياسية والفكرية وأخذت تشكل محاور الحضارة السياسية الجديدة.

جاءت الأنظمة الثورية في سورية ومصر لتنقل روح الثورة من الفكر القومي العام المتمحور حول الاستقلال دون السقوط في متاهة الانضمام إلى أيديولوجية

تفسيرية (سوى ما يخص الربط بين القومية والدين)، لتربط الثورة مع الحركة العمالية والفكر الاشتراكي، وربطت القومية بنوع من حركة التجديد الدينامية المغلقة ضمن إطار الأيديولوجية الإشتراكية المعرّبة المقلّدة. وفي حين أخذ البث الإعلامي يصدّر روح الثورة عن طريق التنظيم الحزبي الذي توجّه نحو التأثير على الربط بين الثورة ونشاط الجيش، جاء النظام الناصري ليصدر فكر الثورة المصرية عن طريق النمو المتزايد لشعبية جمال عبد الناصر بين الجماهير وبخاصة بعد إعادة توزيع الأراضي وإلغاء الإقطاع (١٩٥٤/٥٥) وتأميم شركة قناة السويس (١٩٥٦) وما تبعها من هجوم على مصر (حرب السويس)، والشهرة التي اكتسبها القائد الجديد في مؤتمر عدم الانحياز الأول في باندونج عام ١٩٥٤. خلال هذه الفترة تحول التوجه من قيادة الثورة العربية الكبرى (الهاشميين) إلى شخص جمال عبد الناصر الذي أصبح نوعاً من القائد المعبود يوجه الجماهير بخطاباته الحماسية والتي كانت تدوم أكثر من ثلاث ساعات في أكثر الأحيان. وأظهرت الجماهيرية العربية بحق مدى حساسيتها وبخاصة في ذلك الوقت إلى فعالية الكلمة على الرغم من أية ظروف ومعرفة أخرى. ومع ظهور محاولة إقامة حلف بغداد، أخذ النظام الأردني يشعر باستهدافه مباشرة، وما أن اتخذ الإجراء الأول الحازم لحماية وجوده والخصوصية الأردنية مقابل الخصوصيات القطرية العربية الأخرى حتى نشبت الثورة في العراق على يد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨) وكانت من الدموية والبشاعة بحيث صفت العائلة المالكة الهاشمية جسدياً في العراق، مما لم يدع مجالاً للشك لدى العرش الأردني بأن يأخذ كل الحيطة ليتفادى نفس المصير الذي كان ليتعرض له في حركة ما دعي بحركة الضباط الأحرار في السنة السابقة على الانقلاب العراقي، خاصة وإن هذه القيادات الجديدة قد أخذت تثير إعجاب افراد الشعب الفلسطيني المنكوب بأرضه والذي حكم عليه بالنفي والتشريد والشتات. ومع ظهور الستينات وتدخل مصر المباشر في قضية اليمن عسكريا لتقويض الملكية هناك (الأمامية) وفي السعودية تيقن النظام الأردني أن محور فكرة السياسي يجب أن يتجه نحو الحفاظ على الذات وعلى الشعب المتكون حديثاً. لقد اتجهت الحضارة السياسية في الأردن من خلال هذه التحولات إلى حضارة صراعية بدلاً من التوجه نحو تحقيق الاندماج والانسجام الإجتماعيين، وتهيأ للكل أن الشعب والنظام أصبحا على كفي نقيض حاد. هذه الفترة في الشرق العربي تميزت بنوع من عقيدة القائد

المخلص (ناصر) الذي سيقضي على الصهيونية وإسرائيل ويعيد فلسطين للعرب على طبق من ذهب، وأصبح كل نظام مناوىء أو حتى مهادن عقلاني غير ثوري نظاماً عميلاً في نظر المبهرين بالقيادة الجديدة. وإذا كانت التشككية قد صبغت العلاقة بين الناس والجماعة الحاكمة من حيث الإسهامات الإيجابية للدولة تجاه الشعب، ومن حيث رؤية ولاء المواطنين للدولة بناء على أسس إداركية داخلية، فإن هذه التشككية المتبادلة قد ارتفعت إلى درجة قصوى، وكان على النظام أن يزيد من مصداقية توجهه القومي وبخاصة ابان مشكلة السويس وموقف بريطانيا العدائي من مصر، ولكن أيضاً لتعزيز ذلك جاء فرض الأحكام العرفية عام ١٩٥٧ منذراً بتدهور في حالة الإنسجام والتحول إلى حالة الصراع في الحضارة السياسية الأردنية، وهي حالة لم تصل إليها هذه الحضارة الناشئة من قبل. وعلى أية حال فإن هذه الحالة لم تكن ذات سلبيات فقط بل كان لها إيجابياتها أيضاً بحيث أنها وسعت إطار الثقافة السياسية سواء من حيث الموالاة أو غيابها. ومما ساعد على هذا التوسع هو إقبال الناس على اقتناء وسائل الإتصال وبخاصة المذياع، فقد دخل إلى الريف والبادية وكان الناس يجتمعون في (التعاليل) السهرات ويستمعون إلى الأغاني والأخبار والخطابات السياسية وغيرها. وغريب أنه لم يكن لدينا في ذلك الوقت من أهتم بهذا الجانب من التغير الاجتماعي والسياسي ووصفها لنا من حيث تأثيرها على الإنسان العربي عامة والأردني خاصة.

لم تكن هذه الأحداث هي الوحيدة في تأثيرها على التحول في الحضارة السياسية الأردنية والعلاقة بين الدولة والمواطن، فقد أصبح الأردن بعد الحرب الصهيونية العربية وتوحيد الضفتين أول خط مواجهة مع العدو الإسرائيلي، وكان على الجيش العربي أن يثبت بعض الجدارة في الذود عن الحمى وحماية المواطنين في القرى الحدودية ضد هجمات الجيش اليهودي التي كانت تحدث باستمرار، ولكن شح الموارد والتسليح الهش لفئات الجيش كانت كثيراً ما تعطي المواطنين في الأردن القناعة بأنه بالجيش ودون الجيش سيان، وعززت هذه الظاهرة ما كانت تروجه القوى الثورية بعدم كفاية النظام وجيشه في الدفاع عن الأمة عامة وعن الوطن خاصة، ولم يترك العدو هذه النقطة دون استغلال فقد كان يضرب دون هوادة. وعلى الرغم من أن الجيش الأردني لم يكن أقل تدريباً ولا أقل تسليحا من جيوش الأنظمة الأخرى، وعلى الرغم من أن الحدود الأردنية لم تتعرض للهجوم

الإسرائيلي أقل مما كانت تتعرض إليه حدود سورية أو حدود مصر إلا أن الخطابة السياسية الهجومية لهذه الأنظمة كانت تغطي على الخطابة المضادة إذا وجدت، وكان على الدولة في الأردن أن تحاول الإبقاء على العلاقات الولائية والإنتمائية في حدها الأدنى وتحافظ على الأمن والاستقرار ليتسنى لها القيام بالمهام الملقاة على عاتقها في إكمال مسيرة البناء وخلق المجتمع الجديد على حد قولها.

كان المحور الثالث للحضارة السياسية الأردنية هو مأسسة النظام في الشق الجديد للدولة وتكوين المجتمع الأردني الجديد بعد الوحدة مع الضفة الغربية.

لقد بدأت هذه المرحلة بحادثة مفجعة ومأساوية تمثلت في اغتيال الملك عبد الله بن الحسين (٢٠ تموز ١٩٥١). وقد كانت هذه الحادثة السابقة الأولى التي كان على الدولة أن تحتاط كل الحيطة كي لا يحدث مثيلها مرة أخر، خاصة وإن تلك الفترة قد فجرت ظاهرة العنف السياسي ابتداء برياض الصلح، ولم تنته بتلك السرعة فقد تبعتها مجزرة الثورة العراقية، وأحداث العنف والانقلابات السورية، وقتل هزاع المجالي، وعمت الاغتيالات عقد الستينات حتى حرب الأيام الستة ثم أحداث ايلول ١٩٧٠، واغتيال وصفي التل في القاهرة[٦].

صاحب هذا العنف السياسي حنكة القيادة الأردنية في توسيع دائرة مجلس الأمة حسب الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، وإطلاق الحريات العامة، وفعالية الأحزاب السياسية، إضافة إلى دخول أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى شرق الأردن، وتوسع دائرة المؤسسات الرسمية حيث أصبح العرض للأيدي العاملة غير الماهرة والماهرة أكبر بكثير من الطلب عليها، وبذلك توسعت أيضاً مجالات نفوذ الأشخاص الصاعدين على سلم التدرج الإجتماعي والوظيفي. وأهم ما في ذلك كله كان السؤال حول كيفية الإبقاء على هويتين وطنيتين داخل الهوية الوطنية الواحدة ووقعت الحضارة السياسية الأردنية في صراع الهويتين الوطنيتين ضمن إطار القومية العربية والواحدة. لقد أضفت الدولة الجنسية الأردنية على الفلسطينيين وأصبحوا بذلك دستوريا أردنيين في حين كانت هذه الهوية تتضارب مع معرفتهم

(6) – أنظر في تحليل دور الهاشميين في العالم العربي الحديث:
Asher Susser and Aryeh Smuelevitz, The Hashemites in the Modern Arab World: Essays in Honor of the late Professor Uriel Dan. London: Frank Cass, 1995. Smuel Bar, "The Jordanian Elite: Cahn ge and Continuity". In Asher Susser, 1995: 221-228.

الواعية بالهوية الفلسطينية، وبدلا من حمل الهوية القومية (الهوية العربية) بدت الأمور للخارج وكأن الهوية الوطنية الجديدة كانت تهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية في الهوية الأضيق (الأردنية) في حين أن الدول العربية الأخرى رفضت إعطاء الفلسطينيين الجنسية الوطنية. وبينما كانت الحضارة السياسية الأردنية ترى في الهوية الأردنية – على مستوى المثال – تجسيدا لروح الثورة العربية الكبرى، والقومية العربية ممثلة بآل البيت، إلا أن الرأي الآخر اعتبر التسمية هي المحك وكانت هذه – على المستوى الأيديولوجي والفلسفي – لا تتكافأ مع تسمية القومية العربية لا من حيث المضمون ولا من حيث الغلبة السكانية من ناحية، وبقي يعيش في الطموح، ولا يلام على ذلك، بحل قضيته والعودة إلى الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية. لقد بقيت هذه المشاعر موجودة وقوية حتى ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وأصبحت الأمل الذي التفت حوله قلوب أبناء هذا الشعب المنكوب، وزادت مركزية هذه المنظمة والمنظمات الفلسطينية الأخرى بعد هزيمة الدول العربية عام ١٩٦٧، فظهرت حركة الفدائيين، وتبدل المثال: فلم تعد الدول العربية محور الثقة في المقدرة على استرجاع الأرض، وكان البديل أن تؤخذ الحقوق باليد وأن تحارب أية دولة تقف في وجه المد الجديد. لكن هذا الموقف كان محدوداً لأن الأردن كان البلد الوحيد الذي سمح باستقلالية العمل الفلسطيني المسلح، والبلد الوحيد أيضا الذي كان الإنسان الفلسطيني فيه قادراً على العمل بهويتين، واحدة رسمية والثانية عاطفية انتمائية، وكان على الحضارة السياسية الموجودة في ذلك الوقت أن تجد حلا، فهي من جهة غير قادرة على تحمل تبعية حالة الحرب الاقتصادية والعسكرية، وهي من ناحية ثانية مهددة في مدار فلكها (العرش) من ناحيتين: الناحية الأولى الحركة الفلسطينية التي اعتبرتها تهديداً للكيان السياسي الأردني، ومن ناحية ثانية العدو الإسرائيلي الذي لم يكن ليسمح لها بالإبقاء على مصدر قلقه من خلال العمليات الفدائية. وقد كان الكيان السياسي في الأردن وما بناه من حضاة سياسية ليستوعب هذه الحالة لو أن الصراع لم يمتد إلى صميم حياة الإنسان في الأردن، حيث أخذ الإنسان العادي يخضع لسلطتين في آن واحد، سواء كان هذا الإنسان من أصل فلسطيني أو من أصل شرق أردني، وبذلك نشأت في المجتمع حضارتان سياسيتان متناقضتان بل متصارعتان لم يكن من الممكن الجمع بينهما أو حتى التصالح بينهما بسبب المؤثرات الخارجية التي كانت تفرض ذاتها

على كل من الحضارتين السياسيتين، بل أن القوى الخارجية كانت تقترح إلغاء الحضارة السياسية المتجذرة أو المتمأسسة مقابل ما كان يدعى الوطن البديل - ودخلت الحضارتان في صراع التصفية وهو ما حدث في ايلول [٧] ١٩٧٠ .

بعد ذلك كان على النظام الأردني أن يعيد الأمن والاستقرار عن طريق الإكراه (Coercion) وفرض الأحكام العرفية وقانون الدفاع وأصبحت العلاقة بين المواطن والدوله من جديد علاقة عدم ثقة إلى أبعد حد. ولكن الفترة التي طبق فيها قانون الدفاع كانت تحمل إيجابية هامة تتعلق بعلاقة الإنسان مع الدولة عن طريق القانون، وقد ساعد على ذلك عوامل عدة انتجتها مؤسسات الدولة ذاتها مثل توسيع انتشار التعليم والمؤسسات العلمية، وتصفية عملية ولاء الإنسان الأردني إلى قوي غير أردنية، وأزدياد الرخاء الاقتصادي بحيث أخذ الإنسان الفرد ينصرف إلى تكوين ذاته اقتصاديا من خلال هجرة العمالة إلى دول الخليج وغيرها، ثم توسع العملية العمرانية والاستثمار. وإضافة إلى ذلك فقد أخذت الحضارة السياسية بمراجعة حساباتها، والتراجع من المثال الجغرافي إلى الواقع الجغرافي الأصل (شرق الأردن) ولكن بشكله السكاني الجديد، وإلى المعتقدات الأولية التي بني عليها دستور ١٩٥٢ بما يحتويه من تعددية سياسية وفكرية وعرقية ودينية. وفي هذه الفترة زاد أيضاً التطور نحو فردية الإنسان الأردني من خلال هذه العوامل على الرغم من استحداث التنظيمات القبلية مثل المضافة والجمعيات التعاونية. فمضافات العشائر كانت قد وجدت انتشارا واسعاً في قرى ومدن المملكة، واتجهت تنظيمات جماعية أخرى نحو إنشاء الرابطات وبخاصة للجماعات من أصل فلسطيني، وأنشئت العشائر المسيحية الجمعيات التعاونية التي انتشرت في مدن المملكة وبخاصة عمان والزرقاء وأربد، في حين بقي التنظيم القبلي يسود إلى درجة ما منطقة الجنوب والشرق.

بحلول نهائية العقد التاسع أخذت القيادة السياسية تدرك أنه قد حان الوقت لحضارة سياسية منفتحة بدل الحضارة السياسية المنغلقة، فبعد فك الإرتباط عام ١٩٨٨ أجريت الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩، وكان على البرلمان الأردني الجديد

---

(7) - أنظر في ذلك Urlya Shavit, Haaretz Newspaper, May 28, 2002؛

أن يعيد النظر في أمور عدة على المستوى التشريعي ويمرر مجموعة من القوانين أهمها موضوع الحريات العامة، وقانون الإنتخاب، وقانون الأحزاب وغيرها.

٦- الإنسان الفرد في الحضارة السياسية الأردنية بين النظام والنخبة: الواقع والاتجاهات

من الواضح أن الحضارة السياسية التي تكونت في الأردن خلال العقود الثمانية الأخيرة قد تمحورت في أول الأمر حول النظام وتكوين المجتمع. وقد كانت الحضارة في تطورها قد انزلقت عنوة من أهدافها القومية إلى أهدافها القطرية الوطنية ذلك أن الواقع الذي جاءت لتعمل فيه لم يكن قد تجهز بعد للعمل على الأهداف فوق - القطرية. وهذه الحالة ليست خاصة بالأردن بل إنها تشمل جميع التشكلات المجتمعية في أقطار الوطن العربي التي لم تكتمل بعد.

ولو نظرنا إلى الواقع الذي عاش فيه الإنسان الأردني فإننا سنجده قد تعرض إلى فكر سياسي قومي فوق قطري كمثال تباع له جميع الأعمال من خلال هذا المثال بينما يعيش هو واقعاً مأساويا على جميع الأصعدة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولوجدناه في كل من هذه الأصعدة يعيش بين الاتجاه والسلوك حيث الاتجاه شيء والسلوك هو الشيء النقيض، وكان على المواطن الفرد سواء من الشرق أردنيين أو من الفلسطينيين أن يعيش قوى متصارعة في آن واحد تمنعه حتى من التصالح مع ذاته، بل أن هذا الإنسان الفرد كان يبدو لذاته فكأنه يكذب على ذاته والمهم عنده أن يحقق مصالحه الذاتية.

ففي مرحلة التمأسس الأولى كان الإنسان في إمارة شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦) ثم المملكة فيما بعد (حتى ١٩٥٠) قد وجد أن الفرد نفسه واقعاً بين الدولة والقبيلة من ناحية الولاء. فقد كان في البيت يتعلم أن يكون لأهله وأقاربه وأن ولائه القبلي هو قبل كل شيء وقبل كل الولاءات. بالنسبة للإنسان الفرد العادي كانت الدولة فكرة وليس واقعاً، فهو في القرية أو الريف والبادية لا يلمس شيئاً من سلطة الدولة، والأمور تسوى على مستوى القبيلة والقرية وغيرها، وهو لا يتصل مع الدولة إلا في حالات. وبسبب صعوبة المواصلات، والحالة الاقتصادية المتردية ودرجة التعليم المتدنية لم يكن الفرد يعقل ما هي حقوقه كمواطن ولا يعرف كيف

يطالب بحقوقه، وبذلك كان يقع دائماً على العلاقات الدموية لحل مشاكله اليومية. وكان رجال الأمن في نظر الإنسان الفرد يمثلون الدولة، وفكرة الدولة هذه ورثها الإنسان الأردني عن العهد العثماني، ولذلك فقد كانت الدولة بالنسبة له تمثل الظلم والعدوان والقهر، وما كان الشرطي يقدم إلى قرية لسبب ما حتى تجد الناس يرتجفون خوفاً ويتمنون اللحظة التي يغادر فيها القرية(٨). حتى مختار القرية أو الحي الذي كان يعتبر من أعوان الدولة كان الأفراد يخافونه ويحسبون له ألف حساب. وحتى المختار نفسه فقد كان يحسب ألف حساب لرجل الأمن عندما يقدم إلى القرية ويعمل كل جهده كي يرضيه بالطعام والشراب. ومنه يكسب الهيبة أمام الآخرين. كذلك كان رجال الأمن بسبب صعوبة المواصلات وغياب الرقابة يغتنمون الفرصة ويتعاملون مع الناس بفوقية وسلطة متميزتين، وكلما كان موظف الدولة في منصب أعلى كانت تزيد الهيبة، وبقيت العلاقة بين الناس ورجال الدولة علاقة متوترة، وسادت الرشوة والوساطة. ولم تبقى هذه الهيبة عند موظف الدولة فقط بل أيضاً كان أقرباء رجل الدولة يكسبون نوعاً من السلطة وكانوا يفرضونها على الناس بطريقة أو بأخرى.

في مثل هذا الجو المشحون والمتوتر كانت نسبة التعليم في شرق الأردن قليلة. فيخبرنا حمد التل مثلاً بأن عدد المدارس في شرق الأردن بين ١٩٢٢ – ١٩٢٣ لم تكن أكثر من ٤٤ مدرسة معظمها ابتدائية عدا السلط، وعدد المعلمين لم يكن أكثر من ٨١ معلم ومعلمة يعطون تعليماً لـ ٣٣١٦ طالب وطالبة (أحمد التل ١٩٧٨: ٦٥) ولم تزد هذه المدارس حتى عامي ١٩٤٦/١٩٤٧ إلى أكثر من ٧٧ مدرسة وعدد المعلمين ٢١٤ معلماً يعطون تعليماً لـ ١٠٧٢٩ طالباً وطالبة ومعظمها من المدارس الإبتدائيةز وفي جميع هذه المدارس كان الطالب يتعلم أن هنالك دولة في البلد ولكنه لا يشعر بوجودنا في القرية، فعلى الرغم من أن المختار كان موظف دولة لكن الناس كانوا يرونه خاصتهم وهو ينتمي إلى إحدى الحمائل أو العائلات كغيره من الناس، وكانوا يحصدون ويحرثون ويرجدون معه طوال

---

(8)- لا زلت أذكر كيف أن جارنا في القرية أخذ يتصرف بعد أن دخل سلك الأمن العام ويلوّح بعصاه لكل من ساولته نفسه أن يقول كلمة لا تعجبه في حين كان قبل ذلك لا يؤخذ له أي اعتبار على مستوى القرية. كذلك أعرف أننا في إربد حتى عندما كنا في المرحلة الثانوية نتفادى أبدا أن نسير في شارع يسير به شرطي. الشرطة بالنسبة للناس في ذلك الوقت كانت مصدرا للخوف والقلق.

الفصول، ما كان يتميز به هو أنه يأتي ليأخذ بدل مخترته حصة من الحنطة أو الشعير أو غيرها من البيدر، وكان هو المسؤول عن البحث عن شخص مطلوب لمركز الشرطة (المخفر) وغيرها. حتى في المدرسة فقد كان الطلاب يتعلمون حدود الوطن ولكن الكثيرين أو الأغلبية الساحقة منهم لم يكن قد وصل إلى أقرب مدينة، ومعظمهم لم يكن يخرج من قريته إلا في حالات يترك فيها أهلهم القرية ويذهبون إلى المدينة. وكانت الدراسة محددة بالكتب المدرسية الشحيحة ويتلقنون ما يتعلمون ظهراً عن قلب دون أن يفكروا به. فكانوا يتعلمون بعض المفاهيم المتناقضة مثل الأمة العربية والوحدة بين الشعوب العربية ولكن التركيز كان على الدولة القطرية، والوحدة تكون فقط عندما تخضع جميع شعوب البلاد العربية لقائد الوطن. كان الطلبة يتعلمون عن وعد بلفور والصهاينة الأعداء والبريطانيين المستعمرين، ولكن كانوا أيضاً يعرفون من معلومات خارجية أن الدوْلة تنتظر أن تدفع بريطانيا مساعداتها السنوية وأنه دون هذه المساعدة يُصعب على الدولة تسيير أمورها. فبريطانيا عدوة ولكنها تدفع وهي في الوقت ذاته الدولة الصديقة. وبريطانيا هي دولة الانتداب ولكن قائد الجيش بريطاني و... و... بريطاني. وبذلك لم يكن لدى المواطن المجال لمعرفة متى هم البريطانيون أعداء ومتى هم أصدقاء. أما عن المفاهيم المعادية لفكرة القومية العربية فإننا نقدم هنا ما قدمه لنا هزاع المجالي في مذكراته:

"وأذكر أني كانت في الصف الإبتدائي الخامس، عندما دخل علينا الأستاذ سليمان النابلسي وكان ذلك صباح يوم ٢ نوفمبر. وما أن دخل حتى سألنا بالأنجليزية عن هذا اليوم. فمنا من قال أنه يوم الأحدث مثلا، ومنا من قال أنه اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني. ثم ما لبث أن صاح فينا بعصبية زائدة: "إن هذا اليوم هو يوم وعد بلفور" ونادى صائحاً بالأنجلزية: "فليسقط وعد بلفور". وما كنا سمعنا بلفور ووعد بلفور، وأخذ يشرح لنا ذلك الوعد وظروفه ومغزاه وضروره استنكاره والتظاهر ضده، فخرجنا من الصف وأخرجنا جميع طلاب المدرسة، وسرنا في مظاهرة صاخبة، ولعلها كانت الأولى في الكرك... وكان الذين يعرفون أهداف تلك المظاهرة وشعاراتها قليلين جداً، فكان جمهور غفير ينادي نداءات غريبة. فمنهم من كان يقول (وليسقط كركور) وكركور كان صانع أحذية أرمنياً أنضم إلى المظاهرة وصار يصرخ بأعلى صوته (بلفور، يا جماعة بلفور).... إلخ" (هزاع المجالي ١٩٦٠: ١٨).

لم نسق هذه الإقتباسة لشيء آخر إلا لتبيان أن الجهل بالأحداث الوطنية والقومية لم تكن فقط على مستوى طلبة المدارس الإبتدائية ولكن على مستوى الشعب عامة. وإن متوسط الإنسان الفرد في الأردن لم يكن يعي الأحداث على المستوى الوطني القطري أو القومي ولم تكن له أية ثقافة سياسية من أي نوع وأن العلاقة بين المواطن ورجل الحكومة كانت علاقة توترية عدائية كما يسوق لنا نفس الكاتب:

"ووصلنا إلى بناية متصرفية الكرك، وكان المتصرف آنذاك مسلّم العطار، فنزل ورحب بنا وشكرنا على شعورنا الطيب وطلب كلمة منا، فوقف أحد الطلاب خطيباً واستهل كلمته بالبيت التالي:

قم للمعلم وفّه التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا

... وخطب ابن عمي عصر المجالي وكان أعلى منا صفاً، وقال في جملة خطابة (أيها الحاكم الظالم .. أيها الطاغي الباغي) وكان يعني بذلك الأنجليز. غير أنّ مشايخ الكرك أخذوا يشيدون بشجاعة عصر وكيف أنه وصف المتصرف بحضوره بالظلم والطغيان .... وإنتهت المظاهرة على هذا النحو وبها كانت نهاية الأستاذ النابلسي في الكرك"

(المجالي ١٩٦٠: ١٨ – ١٩).

بين تدني المستوى التعليمي والانتماء القبلي على المستوى المحلي من ناحية، والالتباس بين القطرية والقومية على المستوى الوطني من ناحية أخرى، كانت توجد هوّة سحيقة لا تستطيع الجماهير تخطيها لتشارك الحفنة القليلة أمانيها المثالية في إنشاء أياً من الدولة القطرية أو الدولة المثالية القومية. وبينما كانت الحضارة السياسية تحاول أن تربط الفرد بالدولة بطريقة واعية، كانت الحضارة العامة تحاول أن تبعد الفرد عن الدولة وتحضه على أن لا يأمن جانبها، فالشرطي يضعه في السجن وأهله هم الذين يحمونه حتى من الدولة بحيث تؤكد للإنسان الفرد أن الجماعة الدموية والدولة يقفان على كفي نقيض، وبقي الفرد في القبلية المتعنتة القاهرة لحرياته الفردية وفي نفس الوقت في الدولة التي تحمل صفات مماثلة حسب تنشئته القبلية. هذه الحالة للفرد لم تكن سمة خاصة بالريف ولكن تعدتها إلى المدن

الناشئة بغض النظر عن وجود أفراد عرفوا كيف ينسحبون من شبكة العلاقات القرابية ويدخلون إلى شبكة العلاقات المؤسسية. وبقي الفرد أيضاً إلى جانب خضوعيته للقيادة القبلية الواحدية (المفهوم للدكتور أحمد ظاهر) خاضعاً لواحدية صاحب السلطة على مستوى الدولة. وإلى جانب خوفه من سلطة شيخ القبيلة/ الحمولة، وقع في خوف ثان من صاحب السلطة (الشرطي، ورئيس الشرطة، والقاضي، والمتصرف، والمعلم ومدير المدرسة، والجندي والضابط، ومدير الضرائب، وحتى المساح كان صاحب سلطة، وحتى الطواف أو حارس المناطق الحرجية كان يخيف الناس).

يقال، وهذه قصة متداولة في شمال الأردن، إن أحد الأزواج قال لزوجته بأنه سوف يكلم عمه الشيخ فاستهجنت ذلك: "يا مَرَه: عمي الشيخ سيمر بعد قليل من باب بيتنا وسأكلمه. فأجابت: "أنت"، فقال: "بلى" فضحكت. وبعد قليل رأى الرجل عمه الشيخ يمر من باب الحوش، فناداه: "ياعمي..." فأجاب الشيخ: "شو بدك ولك"؟. فأربك الرجل ولم يعرف أن يجيب بغير منح الشيخ جرة العسل التي جمعتها زوجته مؤونة لأولادها في الشتاء: "يا عمـ .... ي ..... مـ ...... ي عندي جرة عسل أهديك إياها". وهلعت الزوجة عندما سمعت شيخ العشيرة يقول لزوجها: "أبعثها عالدار"، فلطمت على وجهها وقالت لزوجها "جدع؟! لقد كلمت عمك ... لتبقي الأولاد دون غماس في فصل الشتاء !"

أما حول المعلم فكل من دخل المدارس الحكومية حتى السبعينات يعرف كيف كان المعلم يستخدم العصى في عقاب الطلاب، وكيف كان الطلاب يهربون من الشارع إذا ما رأوا المعلم أو مدير المدرسة سائراً فيه. وكان الشرطي إذا ما قدم إلى قرية لاستدعاء بعض الأشخاص في قضية يثير الرعب بين الناس، ويقول للمختار أنه هو المسؤول عن غياب الرجل المعني، ويذهب المختار ليأتي بوالد أو أخ أو حتى عم الرجل المعني أو بهم جميعاً، ويمثلون أما رجل الأمن مرتعبين ويتعهدون بإحضار الرجل المعني إلى مركز الشرطة في الزمن المعين. حدثني أحد كبار السن في أحدى القرى: أعرف أن أحد أبناء القرية دخل في الدرك، وكان والده فقير الحال ولا يأبه له أحد. وأخذ يتردد على القرية مراراً، وكانت حالة والده المادية تتحسن باستمرار، حتى جاء أفراز الأراضي في قريتنا. وعندما تم توزيع

الأرض كان رجل الأمن هذا موجوداً، وبدلاً من أن يحل رجال المساحة ضيوفاً عند المختار كالمعتاد استضافهم هو ودعى وجهاء القرية عندهم، وذبح لهم الذبائح وأطعمهم، وبذلك خرج من الأفراز صاحب "ربعه" (أربع وعشرين قيراطاً من الأرض)(*). ولم يجرؤ حتى المختار من أن يتصدى للأمر فقد أصبح يخاف رجل الدرك. وبعدها أصبح والد رجل الدرك من أقوى زعماء القرية واشترى كثيراً من الأراضي التي كان يمتلكها آخرون".

هذا الإنسان الفرد في الأردن كان أداة طيّعة في أيدي قوتين توجهانه باتجاهين متضادين، ومع الزمن وبينما كانت القوة الرسمية تزداد تغلغلا في المجتمع وتصبح هي سيدة الموقف كانت القوة الثانية تتفكك وتنحل، وتخرج مجموعات الأفراد الذين يوسعون سلطة الدولة على حسابها، مثل هذا الإنسان الفرد لم يكن يعي ما تهدف إليه الدولة، ولا كيف تزداد الدولة سيطرة، وأخذ يغتنم الفرص ليخرج من إطار القوة التقليدية (القبلية) ويدخل إلى إطار فعالية القوة الثانية بشتى السبل. لكن هذا الإنسان الفرد وجد الذين أراد أن يتخلص من سلطتهم على المستوى المحلي، أمامه في مستوى الدولة وكان عليه أن يلتجئ إليهم ليدخلوه إلى التنظيم الجديد، فهم الذين أصبحوا الوسطاء.

والحقيقة التي يجب أن نعرفها هي أن الذين فسروا لنا ظاهرة المجتمع وعزوا أسباب تخلف المجتمع إلى قوى خارجة عنه قد قدموا لنا تفسيراً إسقاطا. لقد برروا جميع ما لدينا من عجز وفقر وغيرها من خلال أعزاء السبب إلى الاستعمار، ولكنهم بذلك تعصبوا لحاضراتهم ورفضوا الإقرار بأن الحضارة العامة كانت متخلفة إذا ما قيست بالحضارة التي أفرزت الدولة الحديثة، وإن هذه الحضارات ممثلة بالاستعمار هي التي أرست قواعد الدولة الحديثة في حضارتنا التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك ما ساقه لنا أحمد يوسف التل في أماكن عديدة من كتابه، تطور التعليم في الأردن نختار منها إحدى الفقرات (التل ١٩٧٨: ٢٤/٢٥):

"لقد مارست السلطات البريطانية... الحكم الاستبدادي من عام ١٩٢١ – ١٩٢٥. لم يستطع المواطنون الأردنيون تحقيق شخصياتهم والتعرف على معنى

(*) أو ما يعادل في أدناه ١٥٠ دونما وفي اقصاه ٢٥٠ دونماً.

وجودهم إلا من خلال الإرادة البريطانية ... وكانت الحقوق التي يمارسها الأفـراد هي التي يمنحها البريطانيون والتي كانوا ينتظرون من الأردنيين بدلاً منها القيـام بالواجبات والطاعة العمياء التي لم تتناسب مع تلك الحقوق المحدودة".

غير أن مثل هذا التفسير يمرق على الحقيقة المرة بأن الـسلطات البريطانيـة اقتبست هذه السياسية ليس فقط من سياستها الاستعمارية ولكن أيضاً من معرفتهـا العلمية بطبيعة الحضارة العربية القبلية المبنية على طلب الطاعة العمياء من ابنائها وعلى المعرفة الأكيدة بغياب التجربة العربية عامة والأردنية خاصة مـع مفهـوم الدولة الحديثة. ومثل هذا التفسير لا يقودنا إلى فهم تطور المجتمع من مرحلة إلـى أخرى، وهو ينطوي على الافتراض القائل بأنه لولا وجود الدولة المنتدبة وسياسـة الاستعمار لسارت الأمور أحسن مما سارت عليه. وإذا ما أخذنا معطيـات تكـوين المجتمع العربي عامة والأردني خاصة فإني لا أعرف ما هي البديهيات التي يرتكز عليها مثل هذا الافتراض. والواقع هو أن سياسة الانتداب تلائمـت مـع الـسياسة المتضمنة في الحضارة ذاتها، وعندما وعي الأفراد ذلك ثارت فيهم أيضاً ظـاهرة التحدي لكل من الحضارة التقليدية، والسياسة الاستعمارية وقد جاء هـذا التـصدي بأشكال غير التي كان عليه أن يمر بها، فبدلاً من الثورة العنيفة – دخـل التحايـل والوصولية والواسطة وغيرها مما جعل الطريق إلى وصول الأهداف أطول.

علينا أن لا ننسى شيئا مهماً في تكوين الترابط الاجتماعي قبل الخمسينات من خلال تماسك الأسرة والعائلة والحمولة وحتى العشيرة أو القبيلة، وبخاصـة ذلـك المتمثل في تشكيل الوحدة الاقتصادية والأمنية. لقد جاء التداخل العائلي / الأسري / وحتى العشائري بين الأفراد من خلال تشكل الوحدة الاقتـصادية والأمنيـة بـين الأفراد. لقد كان الفرد في الوحدة العائلية التقليدية يداً عاملة رخيصة: الابن والابنة والأم / الزوجة والأخت والعمة غير المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة، والعم والعمة غير المتزوجة وأبناء العم وغيرهم ممن كانوا يشكلون الوحدة الاقتصادية العائلية – وربما يمتد ذلك إلى الحمولة والعشيرة في المجتمع البدوي. وفي هذه الوحدة كـان كل فرد مسؤولاً عن جميع الأفراد الآخرين. وكان الفرد إذ يأكل من طبق العائلـة يعرف أنه يأكل من تعب جبينه ولا غبار عليه في ذلك، وكانـت جميـع الوحـدة مسؤولة عن زواج الفرد، وعزوبيته، وسعادته وشقائه. وما أن يتزوج هـذا الفـرد

حتى يتوقف عن الحياة لذاته وعليه أن يرد الجميل لجميع من وقفوا إلى جانبه. لقد كانت هذه الحياة الطبيعية التي يعرفها الناس ولا يعرفون غيرها سوى ما يخص بعض الأفراد الذين اكتشفوا السر في كيفية استغلال هذه الحالة، وبراءة الآخرين، لصالحهم الخاص في جمع الثروة واحتكار السلطة، وهم هؤلاء الأفراد الذين برزوا لينافسوا القيادات التقليدية بذات الإستراتيجية، وكانت هذه الظاهرة تزداد تدريجياً في المجتمع بين ١٩٢١ – ١٩٥٠، وخصوصاً بعد أفراز الأرض وتوزيعها على الأفراد بعد أن كانت مشاعا من ناحية، ونتيجة لانتشار التعليم والدخل النقدي الفردي بدلاً من الدخل النوعي: الحبوب والمنتجات الزراعية والحيوانية، ولا شك أيضاً أن أهمية هذه العوامل ازدادت مع نشؤ المدن بحيث تبين للأفراد مدى أهمية المعرفة في بروزهم بين أقرانهم وتميزهم عليهم. في هذه الفترة كان الفرد في الأسرة يجروء على المشاركة فيما هو موجود لدى الجماعة لأنه كان يبذل جهداً في هذا الموجود مثله مثل غيره من الأفراد، وكان توزيع السلطة يتلائم مع هذا النوع من الاقتصاد بحيث أن القائد والجماعة كانوا بحاجة إلى ذلك النوع من السلطة الواحدية. وفي مثل هذا الاقتصاد كانت الجماعة تبرز شخصاً واحد يربط بينها ما دعاه لنا أميل دركهايم التعاضد الميكانيكي، ورويداً رويداً أخذ المجتمع ينتقل إلى نوع التعاضد العضوي حيث ظهرت قابلية القيم للتغير.

بعد فترة الخمسينات ووحدة الضفتين وبخاصة خروج الجماعات الفلسطينية إلى شرق الأردن، تركز اهتمام الدولة والنظام على الجزء الجديد من المجتمع والذي أراد النظام أن يعيد تشكيله على غرار ما فعل مع سكان شرق الأردن، ولكن ذلك لم يكن سهلاً، فقد ظهرت المدن الكبيرة فجأة واصبح عدد سكان الأردن في فترة لا تتجاوز سنتين ثلاثة أضاف ما كانت عليه، وبرز الفرد في المجتمع الجديد على أنه غير ما كان عليه قبل النكبة سواء في المحيط الفلسطيني أو المحيط الشرق أردني. في هذا المحيط الأخير أخذ الفرد يقلد أخاه الفرد في المحيط الفلسطيني، سواء في القرية، أو المخيم أو المدينة، وأصبح التنافس على العمل أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي بحيث أن توجه الفرد كان نحو الحصول على سبل البقاء. لقد ترافقت هذه التطورات مع توسيع مؤسسات الدولة ولكن داخل هذه المؤسسات بقي الجو مبهما ومشحوناً بالمواقف التضادية على جميع المستويات وأهمها مستوى الهوية على صعيد التنظيم.

لقد جاءت الفترة الثانية لتمأسس النظام وتشكل المجتمع تؤكد الخط الذي اتبعته عملية تشكل الحضارة السياسية الأردنية في الفترة الأولى (١٩٢١-١٩٥٠)، مع فارق هام تمثل في مكونات المجتمع الجديد التي احتوت على هويتين وطنيتين الأردنية والفلسطينية: الأولى ممأسة والثانية هدف التمأسس لتحويلها إلى هوية الدولة الأولى بطريقة أو بأخرى ولكن مكونات هذه الهوية الثانية كانت أكثر قدرة على التنظيم والمعارضة من ناحية، وطموحها وتشكيلها الثوري من ناحية أخرى، فهي تطمح إلى الاستقلال الذاتي في أول الأمر وتستغل في محاولة الوصول إلى غايتها جميع الإمكانات، حتى ولو كان يصل بها الأمر إلى إلغاء الهوية الأولى والنظام الذي أوجدها. غير أن النظام المتمأسس كان يمتلك المقدرة للحفاظ على ذاته ووجد في المجتمع مقومات دعمه فقد وجّه تشكل هذا المجتمع لهذا الغرض.

غير أن هذه القوى في المجتمع الجديد اتبعت نفس النهج في معاملة الأفراد وعملت بطريقين متخالفين في الاتجاه إلى نقل صراعهما إلى مستوى الأفراد الذين تأقطبوا في جماعات متصارعة على الموارد ومصادر الرزق. وعلى الرغم من اعطاء بعض الحريات إلا أن الفرد بقي بين قوتين متصارعتين على المستوى الحضاري: الحضارة السياسية والحضارة العامة.

لقد برز الأفراد الذين تخلصوا من الحضارة القبلية أو أصبحوا قادة في الحضارة السياسية ليفرضوا واقعاً قمعياً جديداً. ولو بقينا في النص السابق لوجدنا أن الذي ساق لنا المثال عن ابن عمه الخطيب الشجاع، هزاع المجالي، قد برز ليشكل الوزارة أكثر من مرة واحدة في أقل من سبع سنوات (١٩٥٦ و ١٩٦٠) وإن ابن عمه الخطيب الذي لم يعرف السامعون لمن كان يوجه كلماته قد أصبح حاكماً عسكرياً في أربد، ولا يزال الناس في أربد يعانون من ذكره في فكرهم الإسترجاعي. لقد بقي الفرد خارج اللعبة وبقيت عملية الحقوق والواجبات عملية صورية، وبقيت البنى القبلية هي المسؤولة عن الفرد وعليه الولاء لها على المستوى العام وليس على المستوى الخاص. فعلى المستوى الخاص أو العائلي، ظهر لنا ما يدعى بخصوصية الأسرة أو العائلة والتي لم تكن موجودة من قبل في التنظيم القبلي، إذ قادت عملية تطور الدخل الفردي إلى اعتبارات جديدة قوّضت قواعد المشاركة في الجهد الذي كان يقوم عليه الدخل الجمعي – وبينما كانت العناية

بالآخرين واجب الفرد بسبب اشتراك الجماعة في الدخل الجمعي، أصبحت معاونة الفرد للآخرين نوعاً من الدين أو المنة: فهي دين إن كان الآخر قادراً على ردها، وهي منة أن لم تكن كذلك، وانسحبت هذه حتى بين الأخوة. ففي الأسرة الواحدة بقي التعاون بينهم حتى الزواج وعندها يتوجه الفرد إلى أسرته الخاصة، غير أن طبيعة التركيبة الاقتصادية للأسرة أخذت تحتوي على نوع أو أنواع من الشاحنات الكامنة بين أفراد الأسرة الواحدة. فالابن الأكبر كان يحتكر أكبر قدر من دخل الأسرة وعلى حساب الأخوة الآخرين وحيث كان الأخ الأكبر ينجح في حياته كانت الأمور تسير بسهولة ولكن حيث يفشل كانت انعكاسات هذا الفشل ساحقة للأسرة. لقد شهدت هذه الفترة توسع التعليم لتشمل جميع مستويات الأمة، وكانت الأسرة توجه أولادها في التعليم ليحصلوا على الوظائف التي تدر دخلاً عالياً: طب، هندسة، صيدلة، قانون وغيرها، وأخذت الأسر تتبارى في إنتاج هذه التخصصات بحيث أن رب الأسرة يقتر على شيء في سبيل أن يصبح لقبه "أبو الدكتور أو أبو المهندس"، وكان هذا التباهي يحدث داخل التنظيم القبلي مما قاد في أغلب الأحيان إلى نوع التنافس الكراهي بين الناس، حتى أن الأب إذا ما رأى أبنه فاشلاً يعيّره بابن عمه الذي أصبح مهندساً أو طبيباً أو غير ذلك.

ترفق هذا التوجه نحو امتلاك سبل البقاء والرخاء مع عملية محاولة الدمج بين الهويتين على المستوى التنظيمي في الدولة، ولم يكن لدى الأفراد المجال أو المدى للمشاركة. ومع ظهور حركات التحرير الفلسطينية، بدأت الهوة بين الهويتين الفلسطينية والأردنية تتسع مسببة صراعاً لم يكن في صالح أي من الأطراف، وعبأت الجانب الفلسطيني الممثل في المنظمات غير المنضبطة في حين كانت الدولة الأردنية تملك آلية الانضباط وبقي الصراع حتى انفجر بعد ثلاث سنوات من حرب حزيران (ايلول ١٩٧٠).

بعد أزمة أيلول تولت الدولة زمام الأمور ومنعت جميع التنظيمات أيا كانت هذه، واستثنت الإنسان الفرد من المبادرة في البناء المؤسسي بحيث أنصرف الأفراد إلى أمور الحياة العادية، وازدادت الفردية في المجتمع، وتبين للناس مدى هشاشة التنظيم القبلي في تبني حماية الفرد أمام الدولة، فازدادت أهمية الترابط الأسري الذي كان عليه أن يوصل الإنسان الفرد إلى امتلاك سبل العيش والاستمرارية، لكن

ذلك أبعد لفرد عن المشاركة السياسية إلى درجة بعيدة واصبح لا هو في التنظيم القبلي ولا هو في المشاركة بالدولة التي يحمل هويتها إلا من قبل الخضوع والتنفيذ يعيش بوجهين وهي سمة الحضارة السياسية التي تفصح عن ذاتها بلغتين: لغة للخارج وأخرى للداخل.

وفي خضم هذا التناقض تولدت الديمقراطية والتعددية فكيف يتعامل معها المواطن؟ وإذا كانت الديموقراطية تفصح عن ذاتها في الحياة الحزبية والتعددية السياسية كأجزاء أصيلة من الحضارة السياسية، فكيف نشأت وترعرعت فكرة الأحزاب، وما كانت مدلولاتها في مراحل تشكل المجتمع الثلاثة؟ وكيف تعامل معها الإنسان الأردني إذا كنا قادرين على القول بأنه تعامل معها؟ وما هي اتجاهات الأردنيين نحو هذه الأحزاب. سنحاول الإجابة على الأسئلة الأولى في الفصل القادم وسنجيب على السؤال الأخير في الأربعة فصول الأخيرة.

الفصل الثالث

الظاهرة الحزبية في الأردن

تمهيد

طالعنا الداعية إلى تأسيس ما دعاه "علم البارتيلوجيا" بكتاب دعاء "خريطة الأحزاب السياسية الأردنية" ودعى نفسه "الباحث السياسي". (مروان العبدلات ١٩٩٢)، ومن المؤسف هو أنه في سلسلة مراجعة العربية والأجنبية لم يذكر لنا أي مصدر بهذا العنوان أو المعنى على الرغم من أنه قد يكون على حق في أن ظاهرة الأحزاب كانت ولا تزال تشكل إحدى الظواهر السياسية الهامة في كل من العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إضافة إلى الأنثروبولجيا الحديثة التي أخذت نقل مجال عملها وبحثها من المجتمعات الشرقية والمجتمعات المدعوه "بدائية" إلى المجتمعات الغربية. وليس غريباً أن يقوم هو بهذه الدعوة دون غيره من المتمرسين الجهابذة في مجال البحث العلمي ذلك أن الفرق بينه وبينهم هو أنهم علماء وهو مجتهد(*) والمنطق العلمي يطلب من صاحبه ثلاثاً: الحذر، والإلمام بفلسفة العلم، والموضوعية، وإلاّ تفرعت العلوم الإنسانية إلى ما لا نهاية في حين إن التوجه الحديث للبحث ليس الفردية العلمية ولكن العمل الجماعي أو ما يدعى Interdisciplinary أو "عبر العلوم" ذلك أن السببية في العلوم الإنسانية كثيراً ما أخذت تدعى غير ما تدعى في العلوم الطبيعية (علة ومعلول) بل "تعدد السببية"، وذلك لكثرة العوامل التي تلعب الدور الرئيسي في إثارة السلوك، أو كما يقول علم النفس الاجتماعي أيضاً، بسبب التبادلية بين المتغيرات التابعة والمستقلّة، حيث أن التابع والمستقل هو كذلك حسب ما يركز عليه الباحث نفسه.

(*) على الرغم من أن الباحث العبدلات مجتهد إلا أن كتابه جاء أجود بكثير مما كتب حول الأحزاب في الأردن بأقلام أعلام.

سوف نرى هنا كيف أن التفاعل بين الأحزاب والحضارة السياسية والديمقراطية هو تفاعل بين متغيرات يكون كل منها أو يقوم بدور المتغير التابع والمستقل في آن واحد، وإن الأحزاب قد تكون سبباً وأثراً لتطور الحضارة السياسية، وإن هذه تكون سبباً وأثراً للديمقراطية، وإن هذه الديمقراطية بدورها تكون أيضاً سبباً وأثراً لكل من الأولى والثانية، علماً بأن الأحزاب السياسية لا تملك إلا أن تقوم على اللعبة بين مكونات الحضارة السياسية دون أن تكون هنالك ضرورة للعملية العكسية. العامل المهم من وجهة نظر مدخلنا إلى هذه الدراسة (الحضارة) أو دراسة الحضارة المدعوة علم حضارة الإنسان هو Cultural Anthropology هو تشكل هذه الحضارة مع تشكل النظام والدولة والمجتمع وعمليات التمأسس التي تحدث فيهما.

١- أحزاب ما قبل ١٩٥٠: آلية النظام بين القوى المحلية والإنتداب:

لم تكن مادة الفكر السياسي في منطقة شرق الأردن كما قدمها د. محافظة (محافظة ١٩٩٠) تتمحور حول المنطقة التي جاء الفكر إليها بل حول قومية علوية تشمل جميع أجزاء الوطن العربي، وهي تحمل في طياتها احتمالين: الاحتمال الأول هو الأكثر رجاحة، وقد ابتدأ من حيث وصل الفكر القومي العالمي حتى ذلك الوقت. وعندما وجد أن الطموح القومي صعب المنال لأسباب كثيرة استقر رأيه في الأخير أن يقبل الأمر الواقع ويبني من جديد حتى تحين الفرصة. ومن هنا نجد الأمير يأمر عام ١٩٢١ بإنشاء (أحياء) حزب الاستقلال الذي تأسس في سورية عام ١٩١٩. هذا الحزب، حتى ولو إسمياً، كان بمثابة ترجيح للضغط البريطاني على القيادة، الأمير عبد الله بن الحسين، فلم ينشأ هذا الحزب مع أحزاب أخرى للتنافس على السلطة بل كان أفراده من أصحاب السلطة والمقربين إلى مقام سموه حتى حضر الحزب نشاطه عام ١٩٣٧. وبما أننا لا نقدر أن نتكلم عن مجتمع أردني متكامل في تلك الفترة، فقد كان هم الحزب من هم النظام كيف يمكن أن نصل إلى

تشكيل هذا المجتمع وكيف يمكن أن ننهض به إلى مصاف الشعوب التي تتعزز فيها الثقة بين الدولة والشعب، خاصة وإن الفكرة التي سادت بين الناس في ذلك الوقت لم تكن لصالح الدولة لعدة أسباب، أهمها عدم الوعي، غياب التعليم والأمية إذا وصلت الأمية إلى أكثر من ٩٧%، وسيادة شخصية الفرد القبلية التي لم تكن تعرف ماذا يعني وجود الدولة من ناحية، ولا كانت الدولة قادرة على أن تقدم لهذا الفرد ما يمكن أن تتنافس به مع الوحدة القبلية لاجتذابه من ناحية أخرى. إضافة إلى ذلك فإن القيادة القبلية وجدت السلطة تهدد وجودها ولذلك فقد كان ولائها للنظام بقدر ما كانت هذه العلاقة تعزز سلطتها على المستوى المحلي. حتى الأفراد الذين تكونت منهم اللجنة التنفيذية مثل راشد الخزاعي (شيخ كفرنجة وعجلون) ومثقال الفايز (شيخ مشايخ بني صخر)، سليمان السودي (شيخ السرو) سالم الهنداوي (شيخ بني عبيد) وتركي الكايد (شيخ سوف ومنطقة جرش) سعيد خير (شيخ الشركس) وحديثة الخريشا (وهو من شيوخ المشايخ بمصاف الفايز) فقد كانوا تشكيلة بحد ذاتها تقول الكثير عن الهدف التي وجدت من أجله حيث أن البريطانيين المتمرسين في تحليل الظاهرة الحزبية لم يكونوا ليقبلوا الاعتقاد بأن هذه الجمهرة من رؤساء العشائر قادرة على المستوى الفكري والتنظيمي على تكوين ما يمكن أن يدعى حزباً على غرار الأحزاب التي تبغي التنافس مع غيرها من الأحزاب على السلطة، لا ولم تكن هذه الجمهرة من الثقافة السياسية الحديثة للتعامل مع الفكر الحزبي في جانبيه التنظيمي والعقائدي في إطار حضارة سياسية قادرة على إنتاج التجمع الحزبي. ولذلك فإن اللعبة السياسية كانت مكشوفة بطريقة أو بأخرى، لأنه وفي نفس الوقت كانت الكورة تعلن العصيان وتبعها في ذلك العدوان في الشونة الجنوبية. الفكرة الواضحة هي أن هذه الجمهرة قد أعلنت قبولها للنظام وهي قادرة في مناطقها على تعزيز مكانتها بين الناس أو العشائر التي تسكن تلك المناطق، وهم أيضاً في نفس الوقت المسؤولون عن هذا القبول من خلال القيادات المحلية التي يعتمد عليها هؤلاء في المحافظة على الأمن في تلك المناطق.

أما الاحتمال الثاني فيمثل في وجهة النظر أن الأمير قد قبل آخر خيار له وكان عليه أن يجد طريقة في المنطقة يساعده الاستعمار في ذلك. وأنّى كانت الاحتمالات فلسنا بصدد تحليل دوافع لا نستطيع إلا التكهن حولها، خاصة وإن النتيجة واحدة وهي أن وجود العائلة الهاشمية في شرق الأردن قد شكل أهم عامل لاستقرارها وهو الذي أدى إلى التطور الذي حصل لهذا البلد. ما يهمنا هنا هو الدور الذي لعبه النظام في عملية تكوين الجماعات التي دعت نفسها أحزاباً.

عودة إلى حزب الاستقلال، نقول أنه لعب دوراً هاماً في عملية الانتداب من حيث تخفيف العبء البريطاني على القيادة ووضع المتطلبات التي أرادتها القيادة من الدولة المنتدبة في إطار إرادة وطنية هي التي تضع صياغة مطالب الشعب من حيث الدولة على المستويين القومي والوطني، وبذلك أعطت لمركز الأمير من الانتداب قوة دافعة بحيث تحقق البريطانيون بطريقة أو بأخرى أن أية محاولة للتخلص من القيادة سوف توقعها في ورطة لن تستطيع الخروج منها بسهولة. بحد ذاته، كان تأسيس حزب الاستقلال في الأردن خطوة ذكية من القيادة الهاشمية في توطيد نظام الحكم سواء بالنسبة للانتداب أو بالنسبة للمعارضة داخل حدود الإمارة والتي لم تكن من القوة لإثبات وجودها أو حتى لتنافس قيادة الأمير بحيث أنها عند إخمادها لأول مرة انتهت بين سكان شرق الأردن إلى لا غير رجعة. أما المعارضة التي نشأت فيما بعد فلم تكن أصيلة في المجتمع ولم تكسب أي دعم شعبي، بل أن إخمادها كان دائماً يزيد من شعبية القيادة بين صفوف المواطنين.

عندما تكوّن الحزب الثاني في شرق الأردن بعد ست سنوات كنا نجد أن فعاليات حزب الاستقلال قد خفت كثيراً وإن من بين مؤسسي الحزب الجديد أربعة أعضاء من مؤسسي حزب الاستقلال الثمانية، فلم يبقى منهم إلا أربعة، ولم يسفر تكوين الحزب الجديد عن أية منافسة تذكر في ميدان الحضارة السياسية الأردنية الناشئة في أي من المجالات. فلم تكن هنالك أية انتخابات لتفتح المنافسة، ولم تكن

هنالك أيضاً أية دوافع لقيام التنافس. لقد جاء تأسيس حزب الشعب الأردني توسيعاً للتمثيل الشعبي سواء على صعيد العشائر أو على صعيد تمثيل الأقليات المسلمة غير العربية (شركس، شيشان وأكراد) وبذلك ضَمِن النظام وجود قاعدة قوية يرتكز عليها في تعامله مع الانتداب من ناحية، وتساعده على وضع الأسس الأولية لإيجاد آليات تشكيل المجتمع من ناحية ثانية (توسيع التعليم، والمؤسسات الحكومية وموظفي الدولة)، وبدلاً من ثمانية أرتفع عدد المؤسسين إلى ستة عشر في حزب الشعب ودخله أعضاء مثل نظمي عبد الهادي وفواز النابلسي وطارق سليمان وحسن الشريجي وسعيد حلاوة، وجميع هؤلاء لم يمثلوا جماعات هامة في شرق الأردن في ذلك الوقت(1)، بينما دخل ممثل عن السلط، نمر الحمود، وعبد الهادي الشمايلة وغيرهم، وهكذا أخذت الدائرة تتسع. لكن أفراد حزب الشعب لم يروا فيه ما يبرر استمراريته، ولذلك نجد أن معظمهم قد استقال من الحزب ولم يستمروا طويلاً. وقد استطعنا أن نقرأ ذلك على نتائج انتخابات ١٩٢٩/٤/٢ حيث لم نجد منهم بين أعضاء المجلس التشريعي سوى سعيد المفتي وشمس الدين سامي عن لواء البلقاء ومثال الفايز عن بني صخر وهؤلاء لم ينجحوا بسبب نشاطات الحزب، لأنه لا يوجد ما يشير من بعيد أو قريب عن أن الحزب كان يملك برنامجاً تثقيفياً شعبياً، كما أن توزيع المقاعد في البرلمان لم يكن يسمح بذلك، إضافة إلى أنه لم تكن هنالك أحزاباً أخرى تنافس هذا الحزب. وعلاوة على ذلك فلم يكن من مؤسسي حزب الاستقلال في المجلس التشريعي الأول إلا مثقال الفايز الذي تركه وانضم إلى حزب الشعب. أما أنه قاطع الانتخابات عام ١٩٢٩، فيبدو أن المسألة كانت غير ذلك إذ أن معظم أعضائه كانوا قادرين على خوض الانتخابات عن مناطقهم في

---

(1)- علينا أن ننوّه هنا أن العنصر شرق الأردني في تكوين الأحزاب ا لسياسية في الإمارة كان من الأغراب الذين وجدوا طريقهم إلى المواطنة الأردنية عن طريق حاجة الدولة لهم من حيث مستواهم العلمي أو مكانتهم السياسية كلاجئين على الدولة الجديدة ومنحهم المواطنة على أساس رغبة سمو الأمير في ذلك الوقت؟

أول الأمر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة المشاركة في تلك الانتخابات لم تتعدى ٣%[٢].

بعد ستة أيام فقط من إجراء الانتخابات الأولى (١٩٢٩/٤/١٠) تشكل حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في ردة فعل على قيام المجلس التشريعي بالمصادقة على المعاهدة الأردنية البريطانية، وكان هذا الحزب بكل وضوح ضد خضوع البلاد للانتداب البريطاني، وكان من بين مؤسسيه المعارضين الذين استقالوا من حزب الشعب الأردني وانضم إليه خمسة أعضاء آخرين هم سليم البخيت وأيوب فاخر وصبحي ابو غنيمة وعادل العظمة في حين لم يكن بينهم ذلك العدد الذي قد يعتمد على دعم شعبي سوى اثنين يمثلان الأقليات في عمان وثلاثة آخرين هم سليم البخيت (السلط) ومصطفى المحيسن (الطفيلة) ونمر الحمود (السلط). وبذلك تكون هذه المعارضة بحد ذاتها ضعيفة علماً بأن الأمير ذاته كان لصالح المعارضة ولا يوجد ما يشير إلى قيام تيار موآزر لنصوص المعاهدة، بل أن الحكومة والمجلس النيابي قد قررا المصادقة عليها تفادياً للصدام المباشر مع حكومة الانتداب في الوقت الذي لم تكن الدولة فيه تمتلك آلية الدفاع عن ذاتها للصمود في وجه تحرك بريطاني أو غيره. ولا بد من الإشارة إلى التعليق الذي قدمه سليمان موسى بشأن المستشارين والموظفين الذين ساعد قسم منهم في تنفيذ السياسة التي وضعتها المعتمدية البريطانية (ماضي وموسى ١٩٥٨: ٢٧٣).

"على أن الحقيقة التي لا يمكن إخفائها هي أن أولئك المستشارين والموظفين المستعارين (مستعارين من حكومة الانتداب في فلسطين) كانوا يدينون بالولاء للسلطة التي عينتهم وهي سلطة الانتداب البريطاني، وانهم – كموظفين – كانوا يعملون على تنفيذ أوامر تلك السلطة بحذافيرها".

---

(2) – منيب الماضي وسليمان موسى ، نفس المرجع

وإذا ما استعرضنا هؤلاء الموظفين والمستشارين لوجدنا منهم سبعة بريطانيين وثلاثة مسيحيين وثلاثة مسلمين وكانوا يحتلون المناصب المهمة في الدولة مثل مدير النافعة (الأشغال العامة) ومستشاري القضاء والمالية، ومدراء البرق والبريد، وتدقيق الحسابات والجمارك والأراضي والمساحة والسكرتير العام للمجلس التنفيذي. هذه الجمهرة من الموظفين الكبار هي التي أشارت إلى ردود الفعل بشأن الغرباء الذين يحكمون البلد وأرست قواعد أولية لمبدأ الأقليمية التي لا زلنا نعاني منها إلى هذا الوقت، فهذه الظاهرة كانت نتاج ظروف صعبة لم تكن فيها الدولة ولا حتى النظام يتحكم بزمام الأمور، وكانت الدولة المنتدبة هي التي تقرر بطريقة أو بأخرى ما يجب أن يكون عليه الحال في الدولة. ونجد في كثير من الأحيان قبول الأمير الإكراهي يتم بقول "لا حول ولا قوة إلا بالله". ففي افتتاح المجلس التشريعي الأول في ٢ نيسان ١٩٢٩، قال:

"ولما لم تكن الطفرة محمودة العواقب، مأمونة الجانب، وكان من الحتم رعاية حالة الأمة وما رزقت من حول ووسيلة، فقد استخرنا الله سبحانه وتعالى وعزمنا على السير الوئيد لنكون بنجوة من الغوائل والعثرات مخافة الصدمة وما ينجم عنها من آفة" (ماضي وموسى، ١٩٥٨، ٢٨٣).

ومن ثم يقدم الأمير نص المعاهدة وبعض المزايا التي يمكن أن تجعل أعضاء المجلس يوافقون عليها بعد أن عرفوا عواقب رفض الاتفاقية، فقد كان الأمير يعي أكثر المعنيين معنى بقاء وجود الدولة في المنطقة وبخاصة حكومة مستقلة. وعلى الرغم من وجود المعارضة منذ ١٩٢٨ واجتماعها في نهاية شهر تموز، إلا أن حزب المؤتمر لم يتشكل قبل ١٠ نيسان ١٩٢٩ بعد المصادقة على الاتفاقية. ومن الطريف في هذه المعارضة أن جواب المعتمد البريطاني يقول لها وبكل صراحة "أن التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم إلا بعد أن يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات أكبر" (ماضي وموسى، ٢٩٥).

والحقيقة هي أن مسألة الحق والواجب مسألة نسبية للغاية، كما هي الحضارة نسبية، لأن الحق والواجب مفهومان يعملان داخل الحضارة الواحدة وليس في التفاعل غير المتكافئ بين حضارتين الواحدة بادئة بالتشكيل والتطور والثانية متطورة ومنتدبة لتشرف على عملية بناء الأخرى ومساعدتها على اللحاق بركب الحاضرة العالمية. ففي المؤتمر، تتلاشى مسألة الحزبية، ويجمع المؤتمرون على ما اجمعوا عليه، ويكون دور الأمير محدوداً إلى إرسال طلبات المؤتمرين إلى المعتمد البريطاني، وبعدها تكون المراسلات ما بين لجنة المؤتمر ممثلة برئيسها وبين المعتمد البريطاني نفسه مباشرة مما يدل على موقف الأمير الإيجابي منها. ولا شكل في أن اللعبة بين هذه الأقطاب الثلاثة كانت تحتاج إلى كثير من التعقل وبخاصة من ناحية الأمير ليحافظ على ما اكتسبته المنطقة به وما اكتسبه بها، مدركاً تمام الإدراك أن بناء الدولة بحاجة إلى زمن طويل. ويعبر المؤرخان موسى وماضي عن هذا الإدراك بالقول:

"... ويجب التأكيد على أن موقف الأمير عبد الله لم يتغير ولم يتبدل، وأن عواطفه الوطنية الصادقة لم يطرأ عليها أي تحول ولكن الأمير أيقن بعد الذي أصاب باعث النهضة (الحسين بن علي) في الحجاز أن مبدأ "خذ وطالب" في هذا الطور من تاريخ العرب، أجدى على الوطنية عموماً... ويعلم أن السياسة لا دين لها ولا ضمير وإن العرب لا يملكون مقاومة بريطانيا وفرنسا بالسلاح. لقد كان الأمير يعطف على الحركة الوطنية، ولكنه لم يرد الوقوف موقفاً سلبياً تكون نتيجته دمار البلاد سياسياً. (ماضي موسى ص ٣٢١).

فالأحزاب حتى السنة العاشرة من تأسيس الإمارة لم تكن تلك الأحزاب التي كانت تعمل على المشاركة السياسية بقدر ما كانت هذه تجمعات لها اتجاهات وطنية، وبدلاً من تنظيم ذاتها كي تخوض معركة الانتخابات وهي صلب العملية الديمقراطية، كانت هذه الأحزاب تدعو إلى مقاطعة الانتخابات. وحتى حزب لجنة

المؤتمر فإنه لم يدم أكثر من خمس سنوات حيث انحل أو حلّ ذاته عام ١٩٣٤. وما كاد حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر أن يتشكل حتى انسحب منه أعضاء ليشكلوا حزباً آخر هو "الحزب الحر" المعتدل بقيادة رفيفان المجاله وهاشم خير (نائباً للرئيس) في ٢٤ حزيران ١٩٣٠، أي بعد ١٤ شهراً من تأسيس حزب المؤتمر. وعندما تشكل حزب التضامن الأردني بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٣٣ وجدنا فيه ذات الشخصيات التي كانت موجودة في الأحزاب السابقة.

ويمكن القول أن حزب التضامن هو الحزب الوحيد الذي كان يعي بأنه يجب العمل على تحقيق التضامن بين أبناء شرقي الأردن وإن هذه المنطقة لا تزال بحاجة إلى جهود كبيرة كي يحصل التآلف بين سكانها ويتشكل فيها المجتمع المتضامن، وهو أيضاً الحزب الأول ليعي أنه من غير المعقول أن يكون لدينا مجتمع أردني يشغل مناصبه العليا وحتى الدنيا من هم غير أردنيين ولا هم من سكان شرق الأردن. وربما أن مؤرخي البلد قد اتهموا هذا الحزب بالنصرة الإقليمية ولكن هذا الاتهام مجال نقاش قد يحتد في الحركة الوطنية، كما أن السبب أو حتى الدوافع إلى هذا التوجه كانت متمثلة في الشكوى العامة ضد الأفراد الطارئين وتصرفاتهم بين سكان البلاد الصميمين (المرجع نفسه ٣٢٨). هذه النبرة في المطالب الوطنية القطرية نجدها أيضاً في أهداف حزب اللجنة التنفيذية والذي تكونت هيئته الإدارية من سكان شرق الأردن وكذلك أعضاءه الذين لم نجد بينهم إلا ممثلاً واحد عن سكان شرق الأردن من أصول غير أردنية. حتى هذا الحزب فإنه لم يدم أكثر من أربعة عشر شهراً (من ٦ آب ١٩٣٣ – ١٨ تشرين أول ١٩٣٤).

ومن الجدير بالذكر أن الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٣٤ (حتى المجلس التشريعي الثالث) قد عرفت بلورة مجموعة من الأشخاص البارزين الذين كان يتكرر ظهورهم في المناسبات المتكررة وإن مجموعة القيم الجديدة بالنسبة لهؤلاء لم تكن لتنقلهم من القيم القديمة. فبالنسبة للنجاح في الانتخابات للمجلس التشريعي،

كان يتبادل النجاح مجموعة أشخاص وبخاصة عن البلقاء وأربد (لواء عجلون) حيث كان الشيوخ يتفقون فيما بينهم أن ينجح الواحد منهم الآن وأن يتركها المرة القادمة للآخر، ولكن بقيت هذه الشخصيات هي التي تهيمن على الساحة السياسية وقد امتدت هذه حتى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أخذ يطرأ عليها بعض التغيير بعد توحيد الضفتين. والغريب كل الغرابة هو أن الأحزاب السياسية قد توقفت بين ١٩٣٤ و ١٩٣٧ عندما تألف في ١٩٣٧/٩/٢٥ حزب الإخاء الأردني باتجاهه الوطني، لكن لم يكن هنالك أحزاب يتنافس معها، كما وأنه كان يدعم الحكومة ولا يميل إلى إحراجها وزعزعة مركزها، وكانت مهامه، كما ذكرها ماضي وموسى (١٩٥٨ : ٣٦١) مماثلة لمهام الدولة. ولا شك في أن محدودية الأشخاص الذين أخذوا يشغلون المكانات الاجتماعية في مؤسسات الدولة هي التي عملت على محدودية المجالات الفكرية لما كان يدعى الأحزاب السياسية في تلك الفترة من ناحية وضمن إطارها تشكلت نواة الحضارة السياسية الأردنية والتي لم تقم على علاقة تبادلية بين المواطنين والدولة ولكن على علاقات تراوحت بين التقارب والتباعد بين الأشخاص القيادية والأفراد الممثلين للبناءات الاجتماعية القبلية وليس بين المكانات المؤسسية والشعب. والواقع هو أن الشعب كان في واد والدولة في واد آخر. الذين عاصروا الثلاثينات والأربعينات وحتى الخمسينات يعرفون أن العملية السياسية الداخلية (العلاقة بين المواطن والدولة) كانت علاقة خوف وريبة وابتعاد عن السلطة، وإن الناس، أو الأفراد لم يكونوا يشاركون في أي من النشاطات الحزبية، كما أن الأحزاب لم تقم بأية أعمال إصلاحية ولا نشاطات تثقيفية.

هذه الحضارة المتكونة لم تكن قادرة على نقل المجتمع نقلة نوعية إلى دولة القانون وبقيت تعمل إلى جانب القانون من خلال مجالس العشائر، ففي عام ١٩٣٠ تشكلت لجنة الإشراف على البدو برئاسة الأمير شاكر، وكان الأمير عبد الله يحضر جاهات الصلح بنفسه. وعلى الرغم من اشتراك رؤساء عشائر البدو في تكوين

الحضارة السياسية وحتى بعض الأحزاب، فمن الواضح أنّ هؤلاء لم ينقلوا القيم التي يتعلمونها في الدولة إلى أهلهم البدو وأن فكرة الأحزاب بقيت غائبة في كل من مناطق البدو والحضر، وبقيت فكرة الأحزاب مقصورة على مجموعات صغيرة داخل المدن. حتى في الفترة ما بعد ١٩٤٠ فلم تترك لنا مخلفات الأحزاب أي أثر للمشاركة الشعبية في الأحزاب والفكر الحزبي. وحتى آخر الأحزاب في عهد الإمارة وهو حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني الذي تأسس بتاريخ ١٩٤٤/٩/١٣ فلم يدم أكثر من ثلاثة أشهر.

في عام ١٩٤٦ تحولت الإمارة إلى مملكة ونالت استقلالها فظهرت حركة الشباب الأحرار بقيادة أبرز ثلاثة فيهم (ضيف الله الحمود وعقاب الخصاونة وخلف حدادين) ولكن الحكومة لم ترخصها. وفي ذات العام (١٩٤٦/٦/٧) تأسس الحزب العربي الأردني برئاسة صبحي أبو غنيمة ولكنه لم يرخص أيضاء غير أن جلالة الملك رخص بعد عام من ذلك الوقت حزبين: حزب النهضة العربية برئاسة هاشم خير ثم بعد وفاته إسماعيل البلبيسي، وحزب الشعب الأردني برئاسة عبد المهدي الشمايله، ولكنه حل عام ١٩٤٨ وعاد إلى العمل عام ١٩٥٣ بترخيص جديد.

هذه هي الأحزاب التي ظهرت قبل ١٩٥٠ وعدا الحزب الأخير فلم يعمر منها أياً كان إلا بضع سنوات، وكان مؤسسو هذه الأحزاب يدعون معارضين، غير أن مؤرخي المملكة لم يقولوا لنا تجاه من كانت هذه المعارضة تاركين حرية الحذر إلى القارئ المحلل.

٢- الدولة، الحركة الوطنية، المعارضة والأحزاب:

جاء الأمير عبد الله إلى شرق الأردن وبدأ جهوده بمحاولة لتشكيل المجتمع الأردني الذي لم يسبق له أن تشكل بهذه الطريقة، وإذا ما اعتبرنا الاستعمار ونواياه يمكننا القول أن هذه الجهود كانت السبب في بقاء المنطقة خارج المخطط الصهيوني

خاصة وأنه دون قيادة الأمير، كانت القيادة المحلية المركزية على مستوى شرقي الأردن غائبة، على اعتبار أن القيادات المتفرقة في مكونات المنطقة الثلاثة (عجلون والبلقاء والكرك) كانت قيادات قبلية انفصالية من الصعب أن تلتقي وتتوحد عن طريق حركة كينيتية ذاتية. وحتى في المنطقة الواحدة كانت مكونات الجسم الواحد انفصالية سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب، ولم يكن أحد الوجوه أو القادة ليتنازل للآخر عن السلطة من ناحية، وأدى غياب التعليم وبذلك أيضا الوعي الوطني إلى انفرادية لا وحدة بينها سوى من خلال القوة العسكرية. وقد تسنى للأمير أن يجمع شتات هؤلاء من خلال حنكة قيادية اعتمدت على واقعية الأمور، وفلسفة وضعية مؤداها التنازل مؤقتا عن بعض الأمور للانتداب حتى تتسنى الفرصة لجمع شتات هذا الشعب في تشكيلة يعتاد عليها من ناحية، وينتشر الوعي بين أفراده من ناحية أخرى. فالانتقال إلى مجتمع الدولة بحاجة إلى جهود وجلد وصبر، وكل هذه بالإضافة إلى الذكاء الخارق اجتمعت في شخص القائد الجديد -- الأمير، الذي اتخذ مركزا وسطا على جبهتين: الأولى توسط مركزه بين الانتداب والقيادات الأردنية المحلية التي كانت ترفض الانتداب والتعاون معه، والثانية هي التوسط بين القوى الداخلية والتوليف بينها. بذلك اتخذ الأمير لنفسه محورية العمل السياسي دون أن يتخلى عن أي من القوى التي يتوسط بينها. وحقيقة الأمر هي أن الانتداب قد رسم للإمارة دورها بطريقته الخاصة وتعهد أن تقوم دولة الأمير شريطة أن لا يقف الأمير عائقا في وجه بريطانيا أثناء تنفيذها لمخططها. وقد نقول بذلك أن الأمير ساعد حكومة الانتداب، لكن حكومة الانتداب لم تكن بحاجة لهذا العون من ناحية، وأن الذين كانوا يتهافتون على باب الحكومة الانتدابية سواء من أجل الوظيفة أو من أجل الاستجداء قد كانوا كثرا، أما من الناحية الثانية فإن الانقسامات الداخلية لم تكن لتسمح بقيام جبهة وطنية، واستغرب كيف كان يمكن أن يأتي الانتداب ليعمل كل الأشياء ويطور شعبا من درجة الصفر إلى درجة التقدم ليعود هذا الشعب يصفه بالخيانة ثم يثور عليه ويطرده وكأنه لم يفعل شيئاً؟ والواقع

أن هذا ما كان من منطق الشعوب المستعمرة أو المنتدبة ولذلك أخذت تعامل حتى شخصياتها القيادية بنفس المنطق، ولكن من الواضح أن الأمير شدّ العزم على بناء الدولة بأي ثمن وأنه يفتقد إلى القوى الداخلية التي تساعده في بلوغ مرامه، وحيث كان هذا النقص يسمح لحكومة الانتداب بالقبض على زمام الأمور، حيث لم توجد لديه إمكانية أخرى، خاصة وأن الحكومة المنتدبة هي التي كانت تقدم مصاريف الدولة من خلال منحة سنوية، فالضرائب التي كانت تجمعها الدولة من الأهالي لم تكن لتفي بالنفقات. والمعارضة التي ظهرت في البلاد لم تكن إلا معارضة وجود الدولة في أول الأمر، لأن الدولة قلصت من نفوذ الزعماء المحليين دون أن تحد من تنافسهم للوصول إلى المناصب التي خلقتها بمساعدة الانتداب. وقد يقول قائل أن المعارضة كانت معارضة الحكومة، ولكن الحكومة نفسها كانت حكومة الأمير وهو الذي يضعها ويقبلها، كما هي عليه الحالة في الوقت الحاضر فمادة الدستورالتي تنظّم هذه العلاقة ما زالت قائمة، فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مناطة إلى الأمير (الآن الملك) بموجب المواد ١٦ و٢٠ و٢١ من القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن. والواقع هو أن الأمير وكما يقول هو "أنني واقع بين ثلاث اتجاهات، فهناك الحكومة، وهناك مجلس الأمة، وهناك الرأي العام، وأنني لأشعر أن الرأي العام أشد إخلاصا للبلاد، وأقرب إلى التجاوب معي من الجانبين. إنني لا أنكر أن مبدأ الشورى يجب أن يسود ولكن شريطة أن لا تضيع مصلحة البلاد" (بلال حسن التل، ١٩٧٨ : ٢٥٤). والحقيقة هي أن القوة الرابعة كانت حكومة الانتداب، وهي التي كانت تملي كثيرا من مجريات الأمور على الساحة الوطنية.

في حين كانت الدولة (الأمير) تحاول تثبيت دعائمها في الأردن وتعمل على تشكيل المجتمع للدولة، أي على خلق سبل التكامل بين أجزاء السكان في منطقة الأردن والذين لم يتسنى لهم من قبل الإحساس بأنهم شعب متكامل، كانت تتبلور على الساحة حركة دعيت بالحركة الوطنية. ولكن مما تألفت هذه الحركة الوطنية وما هي الأهداف التي قدمتها؟ من يقرأ أهداف الأحزاب التي ظهرت على الساحة

الأردنية بما في ذلك المؤتمرات الوطنية، يجد أنها كانت تنادي بأشياء عامة الاستقلال، الحرية، الوحدة، وخضوع الحكومة لرقابة المجلس التشريعي، وخضوع الانتخابات النيابة العامة لقواعد التمثيل الصحيح. هذه المفاهيم جميعا كانت مفاهيم غير معروفة في مجتمع لم يزد التعليم فيه حتى عام ١٩٥٠ على ١٥% وكان ٨٥% من الشعب لا يزال يتخبط في أميته، ولم تكن الطرق قد فتحت بعد إلى معظم مناطق المملكة أو الإمارة، ولم تتعبد الطرق، والفلاحة بدائية، والصناعات شبه غائبة، والدخل القومي يعتمد على المعونة البريطانية، والخبرات غائبة، وسميّ ما شئت.

لا يعني ما نقوله هنا إن نشكك في صدق نوايا الذين سبقونا في العمل على بناء الشعب والأمة والوطن، ولكن ونحن نقدّر عالياً ما حاولوه ضمن إمكاناتهم لا يسعنا إلا طرح الأسئلة على الواقع الماضي لنكون قادرين على تقييم الفترة التأسيسية الأولى للمجتمع والدولة والنظام. والقاعدة هي أن الإنسان لا يحمل أكثر ما في وسعه ولا يجوز أن نحمله أيضاً، ولكن في نفس الوقت علينا أن لا نعطي الماضي من أمجاد أكثر مما يقدر على احتماله. إن الصراع الذي وجد على الساحة الأردنية قبل ١٩٥٠ لم يكن بين قوى تعي وعياً حديثاً مصير الدولة الناشئة بقدر ما كان صراعاً ناجماً عن حركة نشوئية تريد الوصول إلى غايتها (بالمعنى الأرسطي للمفهوم) دون أن يكون الشكل النهائي (الغاية أو الهدف) تقليداً للشكل الذي قد نبعت عنه لأن هذا الشكل الذي تبحث عنه الدولة والمجتمع مستمد من العالم الخارجي (الغرب الذي قدم نموذج الدولة الحديثة والمجتمع الحديث) وليس التاريخ العربي أو الإسلامي الذي استمد منه المنشئون اسم الهوية (مجتمع عربي أو دولة عربية) إذ أن مثل هذا المثال في الدولة العربية لم يخرجه التاريخ ولا حتى في التطور الرأسي الأول للحضارة العربية حتى القرن الرابع عشر الميلادي أو الثامن الهجري. في مثل هذه العملية الكينيتيه يكون الشكل محدداً من قبل ومعرفته كامنة في العملية ذاتها بحيث يصل إليها الموجود من خلال الحركة الذاتية آليا ولا طريق

آخر له. ولكن في عملية تكوين المجتمع الحديث أو الدولة الحديثة يجب أن يكون هنالك تخطيط مسبقاً ناتجاً عن دراسة وخبرة. وفي تحليل هذه العملية في تشكيل الدولة الأردنية والشعب الأردني كانت الخبرة أجنبية والدراسة أجنبية والمثال أجنبي ينادي به أهالي منطقة غرباء على العملية ذاتها. ومن هنا فإن عملية النقد تهدف إلى فهم ما حصل لنتحصن ضد الأخطاء التي قامت في الماضي. ضمن هذا النموذج التحليلي نضع الحركة القومية والأحزاب، لنجد أن هذا الحركة في تكوينها الطبيعي كانت تنادي بما كان على الدولة أو منشئها (الأمير) أن ينادي به، ولكنها فصلت نفسها عن الدولة باسم المعارضة دون أن تحدد غرض المعارضة سوى ما يخص قبول الدولة لموجة الحركة التطورية في المنطقة (القوة المنتدبة – بريطانيا – ودون شك أيضاً – القيادة وحكومتها). وإذا كنا نعرف أن قبول القيادة (الأمير) بتأسيس إمارة شرق الأردن قد تمحور حول إنشاء دولة (أو الدولة) عربية بناء على الفكر الذي حكم الثورة العربية لعام ١٩١٦ (الاستقلال والوحدة وإنشاء الدولة العربية) فبماذا كانت تطالب المعارضة أكثر؟

لم تقم الأحزاب الأردنية في الفترة المعنية منادية بشيء جديد إذ أن طبيعة تكوينها والشخصيات التي كونتها كانت تعتنق نفس الفكر الأبوي المتسلط الذي تمتعت به تشكيلة الحكومات المتتابعة في الإمارة وحتى المملكة فيما بعد، وربما كان أكثر هذه الشخصيات ديمقراطية في توجهه هو الأمير. وبذلك يقول جمال الشاعر (الشاعر ١٩٨٧: ١٨) أن الحزبيين لم يكونوا أقل قناعة بالقيادة الأبوية من أولئك الذين كانوا يقفون في معارضتهم. ومن هنا فإن مناداة هؤلاء بما كانوا يدعونها ديمقراطية لم يكن أكثر من مفهوم دون مضمون، ولم تزد المعارضة عن كونها تعبيراً عن عدم رضا بعضهم بأن آخرين قد وصلوا بعض المناصب قبلهم، وكنا بذلك نجد أن منشئ الأحزاب أنفسهم ينسحبون منها بأسرع وقت ممكن ولم يكن أي من هذه الأحزاب قد استدام أكثر من ثلاث سنوات وأغلبها قد حل نفسه خلال فترة عام واحد فكيف نفسر هذه الظاهرة؟ لا يوجد لدينا بعد تحليل المواقف

التي وجدت فيها تلك الأحزاب إلا القول بأن المادة التي كان يمكن للحزب أن ينشأ حولها قد كانت مفقودة في الحضارة السياسية المتكونة، ذلك أن الحزب لا يوجد بمفرده بل يفترض وجود أحزاب أخرى في نفس الحالة يتنافس معها ويستمد منها شرعية وجوده من ناحية، كذلك فإن الشرعية الثانية الممثلة بالدعم الشعبي للأحزاب كانت غائبة، فلم يكن هنالك أي حزب يقدر على الاعتماد على الدعم الاختياري لمجموعة من الناس بين عامة الشعب ليساندوه كأفراد، بل كانت قيادة هذه الأحزاب والمكونة من وجهاء الجماعات القرابية (القبلية) والذين كانوا يعتقدون أن أقاربهم أو التابعين لقياداتهم سوف يؤازرونهم دون نقاش وأن هذه المؤازرة أمر مفروغ منه. غير أن هذه المؤازرة لم تكن تتمحور حول إدراك هؤلاء التابعين للأمور التي يتحدث عنها القادة وبذلك لا نقدر أن ندعو هذه التبعية تبعية حزبية، بل قبلية، وإن الدعم الجماهيري للأحزاب كان غائباً من الناحية الأخرى. حتى وحيث كان للحزب أن يتمحور حول فكر حزبي فإن الجمهور كان يرزح تحت جهل الأمية وغير قادر على إدراك الفكر الحزبي علماً بأن الأحزاب المتكونة كما يقول لنا احمود اللصاصمة (اللصاصمة ١٩٨٧: ٦٠) "قد امتازت في أبرز سماتها في تلك الفترة بفقدان الشخصية الفكرية، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الفكري في البلاد عموماً".

من ناحية أخرى فإن العلاقة بين الأحزاب الناشئة والمجلس التشريعي كانت علاقة ثانوية. فلم تنشأ الأحزاب من خلال فئات متفاوتة في وجهات النظر في المجلس التشريعي حول المسائل المطروحة أو التشريعات المقترحة بل أنها كانت موجهة نحو حكومة لم يكن لتكوينها علاقة بالمجلس التشريعي، سوى ما كان يدعى أنها تعرض برنامجها عليه للموافقة أو الرفض. وفي حالات الرفض، كما يظهر ذلك من الحالات القليلة التي تميز بها تاريخ المجلس التشريعي، فإننا لم نجد أن الموافقين على برامج الحكومة كانوا يقومون بإنشاء حزب أو أن الحكومة كانت تدعمهم في خلق تنظيمات حزبية تؤازرها على المدى البعيد أو القريب. وإذا كانت

المكونات البشرية للحضارة السياسية شبه محدودة فإننا كنا نجد أن معارضي اليوم كانوا يصبحون أبناء حكومة الغد أو أعضاء المجلس النيابي.

هذا يعني أنّ الأحزاب السياسية كانت تفتقر إلى أهم مكوّنات الحزب بمفهومه الإجتماعي والتنظيمي وهي مجموعة القيم التي تحكم سلوك أعضاء الحزب، والمعايير والأهداف التي يجب أن يرتكز إليها الحزب في برنامجه سواء الإنتخابي، أو الإصلاحي وعلاقاته بكل من المجتمع أو الشعب والجمعيات الضاغطة نحو الإصلاح، وهذه ما كانت غائبة في المجتمع الأردني حتى أوائل السبعينات.

الأحزاب المعارضة للوجود البريطاني في تلك الفترة كانت أكثر منها حركة متطورة في المجتمع المتشكل على غرار الحركات الوطنية في البلدان المستعمرة، دون أيديولوجية سوى ما يخص محور دعواها: التحرير، والاستقلال، ودستورية الحكومة، وإعطاء الأولوية لأبناء البلد في أشغال المكانات الاجتماعية. وعدا دستورية الحكومة، فإن الدعاوي أو الأمور الأخرى كانت أموراً عامة يشترك فيها ليس المنادون بالأحزاب فقط ولكن أيضاً الأمير والناس الواعون في المجتمع علماً بأن الأمير عبد الله كان الوحيد الذي ينظر إلى الأمور نظرة واقعية في أن الاستقلال كان بحاجة إلى شروط يجب أن يستوفيها المجتمع من النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت الأموال التي كانت الدولة بحاجة لها تأتي من خلال المنحة البريطانية للأردن، ولم يكن البريطانيون في هذه البلاد بناء على معاهدة استعمارية (كولونيالية) بل بناء على اتفاقية انتداب اقرتها عصبة الأمم، فلا غرو في أنه في كثير من الأحيان كان يقف مناوئاً لمطالب المعارضة.

وخلاصة نقول أن الدولة هنالك قد جعلت من ذاتها شقين: الأمير والذي حلّة الدستور من التبعية على الرغم من أنه كان رأس السلطة التشريعية، والذي أناط إليه الدستور الحق في إدارة السلطة التنفيذية عن طريق المستشارين، وفي فترة

لاحقة عن طريق النظار ثم الوزراء، والحكومة المكونة من رئيس الوزراء والوزراء وكافة مكانات السلطة التنفيذية، من جهة أخرى. وقد ظهرت المعارضة كأنها موجهة نحو الحكومة في حين كان التسابق على الفوز بالثقة الأميرية لاعتلاء الكراسي الوزارية في أوجه، ذلك أن سلطة الدولة كانت تعزز السلطة للقيادة المحلية التي كان هؤلاء يحتلونها. لقد ذهب هؤلاء إلا أكثر من ذلك إذ إنهم كانوا يتفقون فيما بينهم، وبخاصة في المناطق التي عرفت أكثر من شخصية واحدة في القيادة المحلية، من سيفوز بالانتخابات هذه المرة ومن سوف يفوز بها في المرة القادمة، ولا تزال مثل هذه السلوكات سارية المفعول في بعض المناطق وحتى في الجماعات القرابية الواحدة إلى هذا الوقت(٣). وعلى الرغم من الفصل الظاهري بين العرش والحكومة، إلا أن محاولة الأفراد للوصول إلى مناصب الحكومة كانت في أغلب الأحوال تأتي عن طريق التقرب من العرش، فالعرش، في نهاية الأمر هو الذي يختار رئيس الوزراء ويوافق على أفراد الطاقم الوزاري حسب الدستور.

وإذا ما اعتبرنا التعريفات الكثيرة التي قدمها لنا علماء الاجتماع السياسي لمفهوم الحزب السياسي، فإننا لا نجد في أحزاب ما قبل ١٩٥٠ في الأردن ما يدعو لتسميتها كذلك فقد غاب عن هذه الأحزاب ما يمكن أن يدعي بالنشاط الحزبي مثل النشاط التثقيفي، واجتذاب الأعضاء بين السكان حيث لم نقدر الحصول على أية معلومات موثقة تدلنا على أن أياً من هذه الأحزاب قام المنافسة مع الأحزاب الأخرى، من ناحية. من الناحية الثانية فقد افتقدت هذه الأحزاب إلى أي نوع من

---

(3)- نجد مثلا أن كثيرا من العشائر النافذة تجتمع قبل الانتخابات النيابية وتقوم بتصويت حول الذين يريدون ترشيح أنفسهم لتجمع على واحد منهم وعند إجماعها على أحد أبنائها فما للآخرين سوى الانصياع لقرار الأكثرية، وفي هذا ظاهرة مستساغة للعشيرة نفسها، لكن مثل هذا التنافس يتوقف عن كونه تنافسا بين الأفراد ذلك أنّ الأفراد من عشائر أقل نفوذا لا تحصل على أيّ مجال للفوز بالانتخابات. ولو نظرنا إلى أسماء الفائزين في انتخابات ١٩٩٤، سواء شاغري كراسي البرلمان المخصصة للمسيحيين أو المسلمين لوجدنا أنّها أسماء أبناء عشائر نافذة كثيرة العدد في الدوائر الانتخابية أو أسماء فاحشي الغنى أو من الذين وصلوا إلى مكانات ومراتب عالية في القوات المسلّحة الأردنية.

الفكر الحزبي، وغابت عنها أيضاً التنظيمات الأولية التي تجعل منها منظمات حزبية تعرف نوعاً من الاستمرارية. وأهم ما غاب عنها هي القيادة الملتزمة الثابتة، ففي أكثر الأحيان كان الحزب يحل نفسه عندما يتركه صاحب المبادرة الأولى فيه، إضافة إلى أن هذه الأحزاب لم تبلور برامجاً حزبية قابلة للتنفيذ.

٣- أحزاب المرحلة الثانية (١٩٥٠-١٩٧٠)

إذا كانت فترة ما قبل ١٩٥٠ قد امتازت بتجمعات حزبية تفتقر إلى العقائدية والقيادة والتنظيم، فإن فترة ما بعد ١٩٥٠ قد عرفت كلا من الأحزاب العقائدية وغير العقائدية على السواء. وأهم جديد في هذه الفترة هي أن هذه الأحزاب قد قامت على عملية تنافسية مع بعضها بعضاً بغض النظر عن محور التنافس وفي ذلك يقول جمال الشاعر:

"وصل ذلك المد اليساري إلى قمته عام ١٩٤٨، عندما تدفق عدد كبير من إهالي فلسطين ... وبدأ في تلك الفترة زخم جديد من الاهتمامات السياسية التي عبرت بالدرجة الأولى عن غضبها الشديد على كل المؤسسات الحاكمة في الوطن العربي، وهكذا ابتدأ بالفعل العمل السياسي الذي ارتكز على أهداف وأساليب وبرامج أكثر تحديداً. فانصرف العقائديون إلى تحريك الشارع باستمرار، بينما تبلورت زعامات تقدمية معتدلة، التقت مع الزعامات التي برزت في الضفة الغربية لتلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية الأردنية فيما بعد" (الشاعر ١٩٨٧: ٢٨).

ومن هنا نقدر أن نقول بحزم أن العقائدية الحزبية فقد تسربت إلى الأردن عن طريق الهجرة الفلسطينية القسرية وبعدها أخذت القضية الفلسطينية والتي أصبحت بعد النكبة القضية العربية الأولى التي تمحورت حولها العقائدية الحزبية عدا ما يخص الأحزاب الشيوعية والتي كانت تدعو إلى ثورة العمال والمسحوقين والبلوريتاريا، ثم الأحزاب الدينية التي نشأت خارج الأردن مثل جماعة الأخوان

المسلمين وحزب التحرير، وكانت هنالك ثلاثة أحزاب ساهم في نقلها إلى الأردن شخصيات من سكان الضفة الشرقية وعن طريق الجامعة الأمريكية في بيروت حيث كان بعض الطلبة الأردنيين يدرسون فيها مثل الحزب القومي السوري وحزب البعث وحركة القوميين العرب، ولكن دورهم كما يعتقد الكثيرون كان دوراً مساعداً أكثر منه دوراً رئيساً. وكما يذهب الشاعر فإن جميع هذه الحركات كانت غاضبة على أنظمة الحكم العربية قاطبة وتريد القضاء عليها من خلال حركات انقلابية بأية طريقة كانت، ولذلك فقد رأت في الثورة على واقع الأنظمة العربية الحل الأمثل لتأسيس أنظمة جديدة ثورية عسكرية كانت تعتقد أنها ستكون أكثر قدرة على إعادة الكرامة للأمة المكلومة. مثل هذا الموقف المتصلب كان يتلاءم مع ما كان يحدث في تاريخ هذه الأمة، ولكن الشعب كان بعيداً عن هذا الفكر لأسباب كثيرة كامنة في التخلف في جميع أشكاله.

مع إطلالة الخمسينات، أطل على الأردن عهد جديد بدا زاهياً ولكن مهدداً. لقد فتح الدستور الجديد الباب لأمل طالما حلم به كثيرون من أبناء الطبقات الغنية الذين أتيحت لهم فرصة التعلم. لكن الحلم والأمل كانا في زمن متبدل لم يعد الهدف الذي تسير إليه الأمور كما كان من قبل. لقد تأسست دولة إسرائيل واصطدم الكثيرون بالواقع، ووقفوا حائرين أمام السؤال كيف أن حفنة من الصهاينة كانت قادرة على التغلب على جيوش أمة مكونة من خمس دول عربية من ناحية. ومن الناحية الأخرى، كان الذين يطرحون مثل هذا السؤال يصطدمون بواقع أشد مرارة، وهو واقع الفقر، والجهل، والأمية، حيث كان الناس ينتقلون من القرية إلى المدينة بحثاً عن الرزق ليتمنوا لو أنهم بقوا في قراهم ولم يفعلوا ذلك. وفي هذا الخضم المطبق على أنفاسهم كان الفرد منهم يتشبث بما قد يفتح له باب الرزق ومن ذلك عضوية الأحزاب وبخاصة الشباب في المدارس. وقد يقول الكثيرون بأن ذلك كان وقت المبدأ وصدق الإنسان له، ولكن الواقع ابدى جلياً بأنه كان غير ما يعتقدون. كانت حرب ١٩٤٨ قد أدت إلى تصادم الأنظمة العربية مع ذواتها وكيفية تبرير الحالة

الموجودة وكيف تبدأ من جديد، ومن بينها النظام الهاشمي الذي شعر بالمأساة أكثر من غيره (سواء في العراق أو في الأردن) فقد كانوا هم خلف القيادة للثورة العربية الكبرى التي عارضت بداية هذا الشر الذي زرع الآن في قلب المنطقة العربية. وكان على النظام الأردني أن يواجه أزمتين: الأولى تخليص ما تبقى من فلسطين من إمكانية احتلال اليهود له، والثانية التعامل مع مضاعفة عدد السكان في منطقة حكمهم (شرق الأردن) إذ هاجر إليها من فلسطين ما يساوي عدد سكان المنطقة قبل الوحدة مع الضفة الغربية، وبعد الوحدة مع الضفة الغربية كان عدد سكان الأردن قد ارتفع إلى ثلاثة أضعاف. هذه الإضافة السكانية الهائلة كانت من نوعية مختلفة عن سكان شرق الأردن، فقد كانوا أكثر تعليماً وأكثر وعياً وتنظيماً، ولهم تجربة كبيرة في مقاومة النظام من خلال مقارعة حكومة الانتداب خلال ثلاثين سنة في فلسطين.

في هذه الحالة المتردية من الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية كان محور الفكر الحزبي، والقاعدة التي قام عليها على مستويين: الأول، مستوى محاربة الصهيونية أو الدولة الجديدة العدوة، دولة إسرائيل، والثاني، مستوى نوع الحكم الذي يجب أن يكون في البلاد العربية ليكون قادراً على محاربة الصهيونية وإسرائيل. وأصبحت فكرة الوحدة العربية هي محور الخلافات التي لم تصل إلى قاعدة تعايشيه ضمن إطار معين وأخذت كل حركة تعتقد ما اعتقدته الطريق للوصول إلى الوحدة. هذه التشعبات جميعها وجدت في الأردن هادفة الإطاحة بنظام الحكم على الرغم من الشكليات التي ظهرت بها لتقدم ذاتها للنظام. فسواء البعث أو الوحدويون أو السوريون القوميون أو حتى الأخوان المسلمين والتحرير وغيرهم من الأحزاب التي تدعوا ذاتها إصلاحية، كانوا يظهرون بشكل ويضمرون ما غير ذلك. إلا أن النظام كان يعرف بالدقة ما يطلبون منه وكان أن النظام في نهاية الأمر وضع حداً لهؤلاء جميعاً. ومن هنا كان إطباق الضغط عليهم من خلال الأحكام العرفية. فالثقة بحزب البعث أصبحت غير ممكنة، والثقة بالاتجاه الماركسي لم تكن

موجودة بأية طريقة كانت، ذلك أن الأساس في العقيدة الماركسية كان متأصلاً في الثورة وإعطاء جميع السلطة إلى ما دعوه البروليتاريا أو حزب العمال. أما الوحدويون فلم يكن لديهم ما يقدمونه للنظام من أجل دعمهم، وأمّا الناصريون فقد كان النظام يعرف جيداً ما يمكن إن يتوقعه منهم. ومن هنا فإن الطريق الوحيد أمام النظام كان تطبيق الأحكام العرفية ومنع هذه التيارات من الحركة كما تريد. وبقي الأمر هكذا حتى الستينات. ولا بد لنا هنا من وقفة إمام أحداث الخمسينات والستينات من حيث اتجاه كل من الدولة والتيارات نحو الأهداف المطروحة والتجهيزات البشرية للوصول إليها مقارنة مع الأمم التي كانت تضع لذاتها مثل هذه الأهداف.

في الوقت الذي قامت فيه هذه الحركات تدعو إلى الأهداف النبيلة التي بشرت بها الشباب المتعلم الناشئ، كانت الدولة تدخل مرحلة تمأسسية جديدة، والسؤال المطروح لديها كان: كيف يمكن أن نصنع من سكان الضفتين شعبا متكاملا يشترك في أهداف موحدة من البناء والعطاء تمهيداً للقيام بالمسؤولية الكبيرة تجاه الحالة التي أوجدتها الأحداث التاريخية في المنطقة؟ والغريب في هذه الحركات جميعاً هي إنها لم تدرك في ذلك الوقت إن الجمهور الذي تعتمد عليه أو تريد ذلك استفحلت فيه الأمية إلى ما لا يقل عن ٨٠%، وإن هذا الفرد لم يعتد بعد على مؤسسة الدولة بأية طريقة كانت، وإن العلاقة بينه وبين الدولة، كانت علاقة تمتاز بغياب الثقة، وكذلك كانت هذه بين النظام وبين الشعب، ذلك أن هذه العلاقة قد نشأت على غرار العلاقة بين الشيخ القبلي وأفراد قبيلته، فقد كانت علاقة بين شخصين غير متكافئين من حيث المستوى الاقتصادي، حتى في علاقة القرابة الدموية القريبة، حيث كان الشيخ يبقى قائداً حتى يبرز أحد أقاربه ويصبح غنياً فيرفض قيادة الشيخ ويريد أن يصبح مثله فيتصارعان على السلطة حتى يحصل أحد الأمرين: إما أن يتنازل القديم للجديد وإما أن تنقسم العشيرة إلى قسمين ويصبح لها بدل الشيخ شيخان. والأمر في الدولة الجديدة في هذه المنطقة لم يكن غير ذلك، والمهم لم يكن الفرد بقدر ما كان

الإنسان البارز الذي يريد أن يسلط كل الأضواء على نفسه. ومن هنا نجد أن مشكلة صنع الفرد في تلك الفترة لم تطرق بالجدية اللازمة، وسواء البعثيون أم الماركسيون أم الوحدويون أم الناصريون، والأخوان المسلمون وحزب التحرير وكذلك الإصلاحيون، جميعهم كانوا يعتقدون أن الأهداف المطروحة كانت أهداف منوطة بالقيادة وأن الحرب والنصر متعلقة بالقيادة ونظام الحكم على غرار ما كان يحدث في الماضي. ألم ينتصر صلاح الدين على الصليبيين؟ أو لم ينتصر خالد بن الوليد على الروم؟ في حين لم يكن الجند سوى آلات ينتصرون بنصر القائد؟

والوحدة؟ كما كان تصور الحزب والقوة لدى هؤلاء كان أيضاً تصور الوحدة، فهي القيادة الصارمة التي توجد الوحدة وليست إرادة الشعوب. وفي نظر هؤلاء الحزبيين، كان القائد هو الذي يحقق النصر ويقود الأمة إلى الوحدة. هو صانع العجائب الذي يعمل من الأفراد ما يريد. وعلاقة غياب الثقة بين الشعب والنظام، كما كان يقدمها هؤلاء سببها النظام نفسه، الذي اتهمته هذه القوى بشتى الاتهامات واعتبرته أداة في يد الاستعمار يحركه هذا كيف يشاء، وكأن لم يكن للنظام أي هم آخر إلا توطيد حكمه وملكه دون أية طموحات وطنية أو قومية. والقاعدة في مثل هذا العمل لم تكن أكثر من مركزية القيادة الحزبية التي كانت تجعل من غيرها من القيادات غير موثوق بها على الرغم من أنها لم تكن قد فعلت شيئاً على المستويات السياسية والعسكرية، ولم توجد لذاتها أية قاعدة تعايشية غير الوصول إلى الحكم واستئصال كل ما هو مناوئ لها. لقد كان النظام الأردني يعرف هذا، وبين رغبته في تحقيق الأهداف، ورغبته بصنع الشعب الذي يريد أن يصل معه إلى تحقيق الأهداف وجد نفسه أما خيار واحد، وهو إعلان الأحكام العرفية.

القاعدة التي اتخذتها القوى الفكرية في المجتمع العربي لقيام الأحزاب العقائدية في ذلك الوقت كانت متمحورة حول محورين أولين: الفكر الغربي بالأشكال التي اتخذتها تلك الحركات من ناحية، والفكر الديني، وجميعها تمحورت حول استثنائية

تترك الإنسان الفرد خارج إطار تنظيمها، وحيث اتجهت نحو الفرد فإنها اتجهت تلقينية، تريده أن يردد ما تعلمه إياه دون أن تترك له مجال الخيار والإسهام في تطوير ذلك الفكر. والمتتبع لتطور هذه الحركات الحزبية يجد أنها كانت تضعف وتقوى بضعف أو قوة القيادة، وحيث جاءت هذه للحكم كانت تلطخ نفسها بالدماء، كالثورة العراقية ١٩٥٨ والثورات السورية المتتابعة، ناهيك عن أن عبد الناصر وضباطه الأحرار لم يتركوا أي مجال لمنافسيهم لا بالاشتراك في بناء الأمة (عن طريق المعارضة السياسية) ولا حتى للرجوع والموالاة للحكم. وعندما نجح البعثيون في العراق وسوريا فإنّهم لم يفعلوا غير ذلك. فلم يكن المهم كيف نصنع الإنسان الفرد الذي ينتمي إلى الدولة حتى تصبح الدولة قوية وتجابه الخطر المحدق بالأمة بقدر ما كان المهم هو الوصول إلى السلطة، وحيث وصلت قيادة إحدى الحركات للسلطة بقي القائد في القيادة حتى ينتهي أجله وعملية تبادل السلطة بقيت غائبة عن الساحة العربية.

بقيت هذه الحالة التآمرية بين الحركات الحزبية في الأردن حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الأخرى، وفيها وجدت ضالتها المنشودة وأخذت بتنظيم ذاتها فيها. ومن الواضح أن الحركات الحزبية بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ كانت موجهة نحو القضية المقدسة (تحرير فلسطين) ولكن السؤال لديها كان: كيف؟ لقد ظهر هذا الكيف بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ عندما وجدت حركة الفدائيين وانضمت إليها جميع القوى الحزبية في الأردن حتى شعرت أنها تبدو قادرة على الإطاحة بنظام الحكم في الأردن، وعندها وقعت الكارثة الأهم من نكسة حزيران لأن هذه الكارثة هي التي أدت إلى فرض الأحكام العرفية التي دامت عشرين عاماً وحرمت الشعب من التنشئة والمشاركة السياسيتين فجميع الذين ولدوا في الأردن منذ عام ١٩٤٩ لم يشاركوا في انتخابات نيابية حتى ١٩٨٩/١١/٨، ناهيك عن أن تطبيق الأحكام العرفية قد عمل على تنحية الإنسان الفرد من المشاركة في العملية السياسية.

وعلى الرغم من فرض الأحكام العرفية فقد عرف النظام الأردني كيف يفتح البدائل من خلال تشجيع العمل النقابي والجمعيات والأندية، والتي أصبحت المسرح الأردني لقيام الحزبين بأدوارهم والتنافس للسيطرة على هذه المؤسسات وقيادتها، وكان النظام يراقب هذه اللعبة من بعيد ويتغاضى عنها. لكن هذه البدائل كقواعد للعمل الحزبي قد سارت جنباً إلى جنب مع مخلفات الفترة السابقة على أيلول ١٩٧٠. لقد أصبح من الواضح بعد ذلك التاريخ أن هناك هويتين تتصارعان على الساحة الأردنية.[٤]

٤- الديمقراطية وميسرتها في الأردن

البنية البطركية القبلية والتقليدية التي دخلت إليها الدولة في بداية القرن العشرين في الأردن كانت قاعدة عصية على المفاهيم التي جاءت مع المفهوم الحديث لهذه الدولة. ولم تكن هذه الانغلاقية تنحصر في البناءات الداخلية للقبلية ولبنائها الكلي وإنما أيضا للعلاقات بين القبائل والتي تمثلت بالعلاقات بين القيادات القبلية إذ كانت هذه العلاقات تتمحور حول مفهومين، مفهوم الصداقة ومفهوم عدم التدخل والحساسية لوجود المنافسة. وهذا يعني أن أ رئيس أو شيخ القبيلة أ كان يتصادق مع ب شيخ القبيلة ب يتزاوران ويتوسطان لدى بعضهما بعضا على قدم المساواة في عملية تبادلية دون فتح المجال لأي منهما للتدخل في شؤون الآخر. ولكي يحافظ كل منهما على سلطته داخل قبيلته فقد كان ينتهج سياسة قاسية لا تفتح المجال لأي من أفراد القبيلة بأن يوازيه بأية طريقة ممكنة، بل كان يقف من كل واحد من القبيلة موقفاً أبوياً مترفعاً ومتعالياً يشعر من خلاله الآخرون بدونية منزلتهم. وحيث كانت تظهر المعارضة فإن هذه المعارضة كانت لشخص الشيخ ولسياسته، ولم يكن القصد من المعارضة التصليح بل الخلع، وما أن يخلع الشيخ

(4)-(See Adnan Abu Odeh, Jordanians, Palestinians and the Hashemite Kingdom in the Peace Process.United States Institute for Peace, 1999.

حتى كان يأتي غيره ليتبع السياسة ذاتها التي سادت خلال القيادة السابقة. أمام مثل هذا الأب كان حتى الكلام ضمن حدود معينة لا يتخطاها أحد. هذا يعني أنّ مفهوم الحرية الفردية أو حرية التعبير كانت غائبة تماما.

أما من حيث التنظيم فقد كان هذا الشيخ يجمع حوله كبار السن من تقسيمات القبيلة الرئيسة مثل الحمائل أو الخمسات أو العائلات، بحيث كان يعتمد على مبادرة الشيخ ذاته في أول الأمر إلا إذا كان الأمر يهم تلك التقسيمة التي يمثلها. هذا المجلس كان يدعى مجلس العشيرة. أما العلاقة بين هؤلاء الممثلين فقد كانت مماثلة للعلاقة بين شيخ العشيرة وشيوخ العشائر الأخرى وتتمحور حول نفس المفهومين آنفي الذكر.

عندما قدم سمو الأمير عبد الله إلى البلاد اجتمع حوله شيوخ الجماعات القبلية، بحيث يمكن القول أن سمو الأمير في ذلك الوقت كان لينعت بطريقة أو بأخرى شيخ المشايخ، في حين أنه هو كان يرى الأمر غير ذلك وأنه قد وصل لتكوين دولة تقود الأمة في نهضة للحاق بركب الحضارة. ولكن كيف يمكن تطبيق مثل هذه المفاهيم (الدولة، والديمقراطية وغيرها) في مجتمع لم يعتد عليها. كانت الحكمة أيضاً وكما تمليها الحالة، أن يبدأ مع المرحلة من حيث هي، والبدء بإدخال هذه المؤسسات شيئاً فشيئاً. ولذلك كنا نجد أن الأمير، عندما أمر بتشكيل الحكومة الأولى والثانية والثالثة، لم يتكلم عن وزراء أو رئيس الوزراء، بل عن مستشارين، والمشاورين، ثم النظار، حتى وصل إلى تسمية هؤلاء بالوزراء. وإذا كانت إحدى صفات الديمقراطية هي المعارضة، فإن هذه المعارضة قد وجدت منذ نشوء الدولة، وكانت موجهة ضد كل من الدولة والاستعمار (الانتداب) ولذلك فإن هذه المعارضة لم تكن لتحسب ضمن عملية ديمقراطية بأية حالة.

لكن المعارضة بدأت تأخذ اتجاها جديداً بعد تشكيل المجلس التشريعي عام ١٩٢٩، وداخل المجلس حيث كان النواب ينقسمون إلى معارض للقوانين التي تتقدم

بها الحكومة أو للاتفاقات التي تقوم بها، ومساند لها. وبينما كانت هنالـك بعـض المعارضة داخل البرلمان، فقد كانت هنالـك أيـضاً معارضـة خـارج المجلـس التشريعي، ولم تستطع القوة البرلمانية أن تكسب المعارضة في الخارج والمتمثلـة بما يدعى الأحزاب إلا في فترة لاحقة (ما بعد الخمسينات) حيث دخلت الأحـزاب الأيديولوجية الساحة السياسية وبخاصة في عهد الملك حسين بـن طـلال، والتـي وجدت لذاتها الشرعية القانونية في مواد دستور عام ١٩٥٢، وإذا كانت المعارضة فيما مضى هي السمة الوحيدة لما يدعى في تاريخ الأردن بالديمقراطية قبل ١٩٥٠، فإن سمات أخرى أو بالأحرى خصائص ديمقراطية أخرى قد ظهرت بـين ١٩٥٠ و١٩٥٧، وهي التعددية الحزبية والسياسية. ما كان ينتقص العملية الديمقراطية في هذه الحقبة هما عاملان مهمان: الأول هو أن التعددية الحزبيـة قـد بنيـت علـى المحاولة للاستئثار بالسلطة وللإطاحة بنظام الحكم، بدلا مـن أن تتمركـز حـول تأسيس المنافسة الحرة والاحتكام إلـى القواعـد الديمقراطيـة مـن ناحيـة، وإن الشخصيات الحزبية قد مزجت بين طـابعي الأيديولوجيـة والقبليـة، بحيـث أن الأشخاص الحزبيين لم يظهروا ذاتهم إمام الشعب هكذا من ناحية أخرى. والعامـل الثاني هو أن معارضة الحكومة لم تنبع من تقسيم نيابي بين مساند للحكومة بنـاء على سياسة مسبقة تشكل القاعدة لصنع القرار والقوانين الوزاريـة، لأن الـوزارة كانت تتشكل من خارج الدائرة السياسية اتفاقاً مع مادة الدستور الناصـة علـى أن السلطة التنفيذية تناط إلى الملك يستلمها عن طريق وزرائه، وغالباً ما كانت برامج الحكومة ممثلة بخطاب العرش في افتتاح الدورة البرلمانية، حيـث أن معارضـة علانية كانت تضع كثيراً من الموانع أمام الأفراد لابدائها.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو أن الديموقراطية البرلمانية نهـج حياة في المجتمع وتتمثل بشكلها القواعدي في البرلمان، بمعنى أن الأعضاء يقبلون قرار الأغلبية وهذه الأغلبية متمثلة في القاعدة ٥٠% + ١ والحكمة في هذه القاعدة هي أن المعارضة تصل أو قد تصل على ٥٠% – ١ ويمكنهـا أن تغيـر الحالـة

لتصبح هي الأغلبية. لكن المعضلة في ممارسة الديمقراطية في المجتمع في ذلك الوقت خاصة كانت تتمثل في التناقض الحاصل بين ما هو مطلوب والممارسة اليومية، لأن التنشئة الاجتماعية لم تكن موجهة نحو إنتاج الفرد الذي يقبل بمعطيات الديمقراطية. فقد كانت السلطة ابوية مطلقة، سلطوية قامعة بنيت على مفاهيم أربعة أولية تغطي مجمل الحياة للإنسان وهي العيب والشرف والحياء والستر، وجميعها مفاهيم إيجابية في ظاهرها واعتاد المجتمع على سلوكات حضارية متضاربة معها، وكأنها وجدت فقط لتعمل على تغطية ما يدور في المجتمع: عيب أن تتكلم في حضرة أبيك هكذا، عيب أن تتكلم مع أمك، أخيك الكبير، وعمك، وخالك، وخالتك وجدك وجدتك وهكذا. كذلك كانت المفاهيم الأخرى، في حين أن الديمقراطية كانت تتطلب قول الحقيقة، وكشف العيوب، وليس الستر عليها... إلخ. ولذلك فإن طريق الديمقراطية لهذا المجتمع قد كان طريقاً صعباً.

ومقابل القاعدة الديمقراطية كانت التنشئة الاجتماعية تنتج للمجتمع نوعين من الشخصيات: المتسلطة والخضوعية. هاتان الشخصيتان متبادلتان بمعنى أدوارهما، فالشخصية الخضوعية في أدوراها المتطورة تصبح سلطوية متطرفة عند استلامها السلطة وبخاصة المسؤولية فإنها تتحول إلى أدوار تفرض عليها الخضوع بطريقة أو بأخرى وقد تصل بعضها إلى التطرف. وبين الخضوعية والسلطوية تبرز الوصولية والانتهازية، وتلعب الواسطة الدور الأكبر حتى أن بعضهم قد تكلم عن فيتامين و (و = الواسطة) في المجتمع. ناهيك عن أن التنشئة المدرسية قد جاءت لتكمل ما تقوم به الأسرة، فالمعلم نفسه كما يصفه لنا أحمد التل، لم يكن قد اعتاد على اعتناق الأسس الديمقراطية في الحياة، وهو ليس بقادر على تعليمها للطلبة(٥).

---

(5)- كاتب هذه الكلمات من الفترة التي عرفت التعليم في المدارس الأردنية وكيف كان المعلم يتصرّف. لقد كان المعلّم يظهر ومعه العصا في ساحة المدرسة وما كان أسهل عليه أن يضرب الطالب الذي لا يروق له تصرّفه. أمّا في الصف فكان المعلم يعاقب بالضرب المبرح وعندما يعصي الطالب أوامره كان يضربه حيث طالته العصا. لقد كنا كأطفال نخاف أن يرانا المعلم في الحارة أو الشارع فإنّه إذا ما رأى أحدنا يناديه في اليوم التالي ويا ويله عندها.

وظهرت أيضاً الفكاهات التي تشير إلى ذلك وكما تقول إحداها: ما الفرق بين المعلم وطبيب الإسنان؟ والجواب هو إن الطبيب يقول للشخص: "افتح فاك"، بينما يقول له المعلم: "أغلف فاك". من يريد المزيد من المعرفة حول ذلـك يجـدها فـي هـشام شرابي: "البنية البطركية" و "دراسات في المجتمع العربي".

إضافة إلى ذلك فان التعددية السياسية التـي تأسـست العمليـة الديمقراطيـة لاحتوائها قد نهجت نهجاً سرياً في تنظيمها حتى عندما سمح لها بمزاولة أعمالهـا وأعطيت الترخيصات اللازمة. وكانت هذه السرية منهج كل الأحـزاب العقائديـة (الشيوعية والاشتراكية والبعثية، والقومية، والدينية) فجميعها كانت موجهـة نحـو الهدف – الإطاحة بنظام الحكم، ولم تقدر أن تصدق بأن النظام يبيح لها هذا الوجود الذي يهدد وجوده. وبذلك فقد افتقدت العمليـة الديمقراطيـة خاصـية الوضـوح والعمومية مما أتاح للأفراد فرصة التعامل بوجهين أو ذاتين، الذات الحزبية والذات الموالية، أو الذات الظاهرة والذات الكامنة وهذه الذات الظاهرة كانت متغيرة متلونة لا تعرف الصدق، ولا تصدق صاحبها ولا الآخرين. وبناء عليه فقد كانت قاعـدة التعامل بين الناس هي: الإنسان كاذب حتى يثبت صدقه. وهي عكس مـا تتطلبـه الديمقراطية من قاعدة: الإنسان صادق حتى يثبت عكس ذلك. هذه القاعدة فـي أن الإنسان كاذب حتى يثبت صدقه كانت موجودة بـين الأفـراد والدولـة، والدولـة والأفراد، وبين الأفراد على المستويات التنظيمية والاجتماعية والشخصية. أمامـك أمدحك وبغيابك يعلم الله ماذا أفعل. مثل هذه القاعدة كانت موجودة حتى بين الأفراد في التنظيم الواحد، وعندما كان يشب أي خلاف بين قيادات هذا أو ذاك التنظـيم، كان أفراد القيادة يرشقون بعضهم بالاتهامات مثل الخيانة، والكـذب، والمراوغـة وغيرها. ما كان النظام يعرفه هو الذات الكامنة ورغباتها، ولذلك لـم يكـن مـن الصعب استمالة أصحاب هذه الذات إذا ما أشبعت رغباتها، لأنه كان يعرف أن هذه الشخصيات التي تخدم أيديولجيات غريبة لم تكن لتقوم بذلك العمل دون مقابل، وإن هنالك تيارات من النقد تسيل إلى هؤلاء لتنفيذ العمليات التي يخطـط لهـا العـالم

الخارجي. هذه الساحة السياسية بحد ذاتها لم تكن تختلف في محتوياتها السلوكية عن الساحة الاجتماعية أو الاقتصادية. مثل هذه الظروف لم تكن تلائم العمل الديمقراطي، خاصة وأن احتياجات الأفراد الأساسية لم تجد حتى حدها الأدنى من الإشباع، إضافة إلى العامل الرئيس في ذلك وهو الطبيعة القبلية للمجتمع وارتفاع مستوى الأمية، وغياب الممارسة الأولية.

لم تمرّ الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ و١٩٨٩ سدى، لأنها شهدت قيام حركة مدنية قوية في الأردن من تنظيمات خيرية وجمعيات تعاونية واتحادات نسائية ونقابات مهنية وعمالية تركت المنافسة على قيادتها للأحزاب السياسية على الرغم من الأحكام العرفية التي حضرت على هذه المؤسسات المدنية القيام بأية أعمال وأفعال سياسية. في هذه الفترة تمكنت المملكة من خلق ما يمكن تسميته "المجتمع المدني" والذي وضع القواعد الأولية للعمل الجمعي، وتمكنت الدولة من فرض سيادة القانون. وفي مثل هذه الأحوال أخذ الإنسان الأردني يتخلص رويدا رويداً من نزعته القبلية الصرفة ومحاولة المؤائمة بين القبلية والمواطنة والالتزام بقانون الدولة عدا فيما يخص بعض القضايا مثل قضايا الدم والعرض. كذلك فإن المستوى التعليمي في الأردن قد ارتفع كثيراً وهبطت الأمية إلى اقل من ٢٥% (التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم ١٩٩٢ : ١٢٨) ثم إلى أقل من ١٥% عام ٢٠٠٠.

لم يقتصر الأمر على ذلك فقط، فالحضارة السياسية في الأردن قد اتسعت كثيراً في العقود الثلاثة الأخيرة وتكونت عندنا في الأردن طبقة أرستقراطية تعرف معنى التقيد بالنظام والاستقرار والتقدم الاقتصادي ومعنى قانون الدولة ودولة القانون. هذه الطبقة الأرستقراطية عملت على تأسيس المؤسسات الأولية التي تنتج لها الأجيال الجديدة مثل المدارس الخاصة (البكالوريا، والمدرسة البريطانية، والكلية الإسلامية، والفرير، والمدارس الأرثوذكسية وغيرها) والنوادي الخاصة والجمعيات الخيرية وغيرها من النوادي العالمية (نادي الروتاري، والليون، والجمعية

الماسونية، وجمعيات الصداقة المختلفة) والتي تدل عضوياتها على أنها جماعات مغلقة أمام العامة من الطبقة المتوسطة والمتدنية. لقد كانت هذه الطبقة نتاجاً لعدة عوامل أهمها التعليم، والعمالة الأجنبية أو الهجرة إلى دول النفط والاستثمارات الخارجية في المملكة، ناهيك عن تطور آليات الدولة نفسها التي سهلت على هذه القوى العمل للتأسيس والبناء، وتوجه الدولة إلى العمل التنموي من خلال الخطط الخمسية بالتعاون مع الكفاءات العالية الموجودة في البلد، والكفاءات المستخدمة من الخارج.

لقد أدى توسع مؤسسات الدولة أيضاً إلى وضع برنامج عمل جديد سواء في الدوائر الحكومية أو الجهات الأمنية، وقد انتهجت الأجهزة طريقاً أكثر تحضراً في التعامل مع المواطنين وأخذت تطور أجهزتها بحيث أن ضباط الجيش مثلاً أصبحوا من الجامعات وكذلك هي الحال في جهاز المخابرات وجهاز الأمن، وأخذوا يتعاملون مع المواطن بطريقة أكثر تحضراً مشعرين إياه أنه مواطن محترم وأنهم يريدون خيره وطمانينة. فقد الغت هذه الأجهزة طرق العنف في العقاب، وطورت حتى السجون في المملكة حتى أصبحت هذه مراكز إصلاح بدلاً من كونها سجون، وأخذت بمحاربة الإقليمية والعنصرية وانتهجت طريق الحوار المفتوح بدلاً من الاستثنائية.

لقد دعم هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية تأسيس الجامعات والمعاهد والكليات الجامعية المتوسطة التي أخذت ترفد كلا من المؤسسات الحكومية والطبقات الاجتماعية بقوى جديدة مستنيرة (الجامعة الاردنية، ١٩٦٢، جامعة اليرموك ١٩٧٦، جامعة مؤته ١٩٨٤، وجامعة العلوم والتكنولوجيا ١٩٨٦، ثم الجامعات الأهلية التي ناف عددها الآن على الجامعات الحكومية. ولم يقتصر دور الجامعات على ذلك بل تعداه أيضاً إلى المشاركة في طرح القضايا الموجودة على الساحة الأردنية للنقاش في المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية والأدبية،

والبحوث العلمية في شتى الاختصاصات. هذه المشاركات المتنوعة كانت قد شكلت الأرضية التي كان يقوم عليها الحوار والذي استخدمه الكتاب لرفد الصحافة بالمناقشات اليومية عن طريق الصحف ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من الأحكام العرفية التي كانت سائدة فقد ترك المجال مفتوحاً للتفكير الحر، وكانت اللقاءات تتوالى يومياً، وأسبوعياً ومرحلياً حول قضايا السياسة، والأمن والاستقرار، والتنمية وغيرها مما مهد الطريق أمام إلغاء الأحكام العرفية، واستعادة الحياة البرلمانية.

لقد وصل كل من النظام والشعب إلى النتيجة بأن النمط القديم لم يعد ذات جدوى لبناء المجتمع الأفضل وأنه لابد من بداية جديدة تقود إلى المشاركة الفعالة.

علينا أن لا ننسى في هذا الصدد التحولات التي طرأت على الساحة العربية في هذه العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وجعلت حتى العقائديين من أبناء الأمة يعيدون النظر في صيغة أيديولوجياته وتبعيتهم لقوى خارج الوطن في إدارة أمور تنظيماتهم السياسية. وفي خضم الأحداث التي تواترت على المنطقة (حرباً ١٩٦٧ و ١٩٧٣، ثم اتفاقات كامب ديفيد، والحرب العراقية – الإيرانية، والحرب الأهلية اللبنانية، ثم أخيراً حرب الخليج، أخذ أصحاب الفكر السياسي والحزبي في الأردن يرون مزايا الاستقراب من ناحية. ومن ناحية أخرى بدى واضحاً بأن التوجه نحو الوحدة عن طريق القوة العسكرية، أو عن طريق القمع لم يكن ولم يعد التوجه الصحيح وإن على الإنسان في كل قطر من الأقطار العربية أن يتوجه نحو إنتاج الفرد العربي الذي يرغب باختياره لصالح الوحدة داخل القطر الواحد أولاً قبل أن يصل إلى قرار الاختيار للوحدة العربية الشاملة من ناحية أخرى. مقابل ذلك وجد الإنسان في الأردن أن اللجوء للعنف والثورة لم يعد سمة من سمات العصر الحديث وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتمركز القوة في معسكر واحد، فإن التوجه الآن يختلف عنه لدى الشعوب مما كان عليه في السابق. هذا العصر هو عصر الديموقراطية ولا بد من إدخالها إلى جسد الأمة لتعود إليها الحياة بعد أن

اتسعت فيها المؤسسات المدنية القادرة على تعزيزها ودعمها، بل وممارستها بكل شوق. لقد قادت هذه المعطيات إلى صياغة الميثاق الوطني الذي بلور القواعد الجديدة والضرورية للحياة الديمقراطية. واجتمعت العقول المختلفة من جميع الاتجاهات السياسية واشتركت بوضع صيغة الميثاق، الذي أكد على الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وقيام الأحزاب وغيرها واضعاً السقف للحركة السياسية والديمقراطية تحت مضلة الدستور والميثاق. وقد صدر قانون الأحزاب وقانون الانتخاب بصيغتهما الجديدة المتحررة والذي لا يزال قيد المناقشة والتغيير.

هذه القاعدة الجديدة كانت القاعدة الموجودة لإنشاء الأحزاب السياسية الجديدة التي سوف تحيي الديمقراطية، فهل تنجح؟ ما موقف الأردنيين من الفكر والحياة والحزبيين وممارستهما.

الأحزاب في الأردن: عهد الديموقراطية

في عام ١٩٨٨ تم فك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية وبذلك انتفى سبب حالة الحرب الذي أعلن بعد عام ١٩٦٧ وضياع جزء من الوطن، وخرج المرسوم الملكي بإعادة الحياة النيابية إلى الأردن. وفي عام ١٩٨٩ أجريت الانتخابات النيابية، وعلى الرغم من أنّ الأحزاب كانت محضورة فقد أفرج عنها، وعادت الساحة الأردنية للتسع من حيث تشكيل الأحزاب، ففي السنين العشرة التالية توالى تأسيس الأحزاب الأردنية وبخاصة الأحزاب البرامجية منها غير أنّ جميع الأحزاب كان عليها أن تعيد ترخيصها بما فيها القديمة منها وبخاصة العقائدية والدنينية وكأنّها احزاب جديدة، فحزب جبهة العمل الإسلامي الذي تشكّل عام ١٩٩٢ شكل نوعا من الإئتلاف مع حركة الإخوان المسلمين وحصل على الترخيص في كانون الثاني من تلك السنة. وتأسست حركة دعاء عام ١٩٩٣ قارنة بين الفكر العروبي والإسلام كحركة منفتحة، ولم يظهر حزب الوسط الإسلامي إلاّ في تشرين الأول ٢٠٠١. أمّا التيار اليساري فقد تكوّن من الحزب الشيوعي

الأردني الذي تم ترخيصه في شهر كانون الثاني ١٩٩٣، في حين أنّه تأسس لأول مرّة في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، في حين تأسس الحزب التقدمي في شباط ١٩٩٣، ثم الحزب الديموقراطي الوحدوي الأردني الذي تأسس عام ١٩٩٤ وأعلن عن ذاته عام ١٩٩٥، ولكنه عاد عام ١٩٩٨ بإسم جديد وهو "حزب اليسار الديموقراطي" وقد ضم ثلاثة أحزاب: الحزب الديموقراطي الاشتراكي، والحزب العربي الديموقراطي الأردني والذي مزج ما بين الفكر الوطني الأردني والقومي العربي والأفكار الاشتراكية الليبرالية المعتدلة، ثم الحزب التقدمي الديموقراطي الأردني الذي نشأ بعد ان انشقاق عن حزب الشعب (حشد) وهو مرتبط مع الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين وتم الإعلان عنه في بداية ١٩٩٣. وهناك حزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني الذي تأسس عام ١٩٩٠ أي بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية والذي حضر على أيّ حزب الارتباط بالخارج، وهناك حسب الشعب الديموقراطي الأردني (حشد) والذي تأسس عام ١٩٨٩ وقد تحوّل عن حزب من قيادة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ولكنه ظهر كحزب أردني مستقل. وتأسس عام ١٩٩٤ "حزب الشغيلة الأردني" منشقا عن الحزب الشيوعي وعقد مؤتمره العام عام ٢٠٠٢.

هناك أيضا الأحزاب التي تنضوي تحت إسم التيار القومي وأهمها حزب البعث الاشتراكي الأردني الذي تأسس في عام ١٩٥٤ وأعاد ترخيصه عام ١٩٩٢ بعد أن أضاف كلمة "الأردني" إلى إسمه، ثم حزب البعث العربي التقدّمي وترخّص عام ١٩٩٣. ولدينا أيضا حزب جبهة العمل القومي "حق" الذي تأسس عام ١٩٩٤ نتيجة اندماج حركات قومية صغيرة من بينها حزب الشعب الثوري، وحركة التحرير الشعبية العربية. وتأسس حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية عام ١٩٩٣ معتمدا على شخصيات قبلية وعشائرية أيضا، وهناك حزب الأرض العربية الذي تأسس عام ١٩٩٦ وهو نتيجة انسحاب مؤسسه من حزب "الوعد" من الوسط الليبرالي، وتأسس حزب الأنصار العربي عام ١٩٩٥، وحزب الحركة القومية

الديموقراطية العربية وقد تأسس عام ١٩٩٧. ومن بين الأحزاب القومية الحزب العربي الأردني الذي تأسس عام ٢٠٠٢.

الغالبية العظمى من الأحزاب الأردنية هي تلك التي تنتمي إلى التيار الوسط وتشمل الحزب الوطني الدستوري الذي يشكّل تجمّعا لتسعة أحزاب اتحدت عام ١٩٧٩، وهذه الأحزاب هي حزب العهد الذي تم ترخيصه عام ١٩٩٢، وحزب وعد وكان قد ترخص عام ١٩٩٣، واليقظة الذي حصل على ترخيص عام ١٩٩٣، والتقدم والعدالة وقد ترخص في العام نفسه، والوطن ١٩٩٣، والتجمع الوطني الأردني ١٩٩٢، والوحدويون ١٩٩٢، والجماهير ١٩٩٣، ثم حزب الحركة الشعبية الأردنية ١٩٩٣. وحزب الوطني الدستوري هو أكبر الأحزاب على الساحة الأردنية يترأسه رجل مهندس عسكري كان إلى جانب إخوانه الأربعة من المهيمنين في المجتمع الأردني والنظام السياسي الأردني، أحدهم مدير الأمن العام سابقا، والثاني رئيس جامعة حكومية ثم رئيس وزراء، والثالث وزيرا، والرابع رجل أعمال لامع. إلى جانب الحزب الدستوري هناك حزب المستقبل وتأسس عام ١٩٩٢، ثم حزب الأحرار وتأسس عام ١٩٩٤، وحزب النهضة وأعاد تأسيسه عام ٢٠٠٢ بعد انسحابه من الحزب الدستوري، وحزب الرفاه الأردني الذي تأسس عام ٢٠٠١، ثم حزب الرسالة الذي تأسس عام ٢٠٠٢. هذه الأحزاب جميعا مرخّصة ولكن فعاليتها محدودة جدا عدا ما يخص تأثير رؤسائها الذين يشكلون مراكز ضغط وتأثير في كل من المجلس النيابي والدولة[6].

---

(6)- أنظر مجموعة من الباحثين، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٧ وبخاصة مقالتي موسى شتيوي، "سوسيولوجيا الانتخابات"، ومقالة حلمي ساري، " محتوى البرامج الانتخابية"، وعدنان هياجنة، "خصائص مرشحي الانتخابات"، وبارعة النقشبندي، "السلوك السياسي والانتخابات". وانظر ليث زيدان، التجربة الأردنية في التحول إلى الديموقراطية، كتاب إلأكتروني ٢٠٠٥ ، http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=31652 منبر دنيا الوطن، وراجع المراجع التالية: ١- علي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما ١٩٢١-١٩٩١، د.ن، عمان، ١٩٩٨. ٢- محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٩. ٤- نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٩٢-١٩٩٤)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٨. ٥- هاني الحوراني (وآخرون)، المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٥. ق- هاني الحوراني (وآخرون)، دراسات في الانتخابات النيابية

الواقع هو أنّ الأحزاب الأردنية ليست فاعلة لأسباب عديدة والبرهان ليس أكثر من أعداد الأعضاء التي كانت هذه الأحزاب قادرة على اجتذابها خلال فترة وجودها على الساحة. وعلى أية حال فحيث لم يكن هناك مجال للفرد كي يخوض الانتخابات باسم حزب سياسي، كان هناك البناء القبلي الذي أتاح له أن يخوضها باسم العشيرة، والواقع هو أنّ البناء العشائري كان دائما حاضنا للأفراد في انتماءاتهم الحزبية.

سوف نتعرض في الفصول القادمة لاتجاهات الأردنيين نحو الديمقراطية والأحزاب. فإذا كان الماضي لم يفلح بتأسيس الأحزاب في الأردن على المستوى الجماهيري، فهل سيفلح المستقبل القريب في ذلك؟

الأردنية ١٩٩٧، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٢،٧٥- هاني خير، الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٠-١٩٩٣، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن (١٣)، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٣.

الفصل الرابع

اتجاهات الفئات العمرية نحو الأحزاب

الفئات العمرية ومفهوم الأحزاب والديمقراطية:

يبين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات بأنه لا توجد فروق ذوات ضلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ بين الفئات العمرية في علاقتها بمفهوم الأحزاب والديمقراطية فقد جاءت النتائج كالتالي:

جدول (١)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات أفراد العينة نحو مفهوم الأحزاب

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
مفهوم الأحزاب والديمقراطية	٣٨,٨٤٤	٤,٢٨	٢,١٢٩	٠٠,٠٥٩

غير أن نتائج الجداول التقاطعية وقيمة مربع كاي بينت لنا فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠٠ وبخاصة حول مقولات أربع من المقولات المتعلقة بمفهوم الأحزاب والديمقراطية.

كانت أكبر نسبة بين الفئات العمرية اعتبرت وجود الأحزاب السياسية ضرورة ملحة من أجل توكيد وتطوير الديمقراطية بين أفراد الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة حيث وصلت هذه إلى ٤٥,٨% بين موافق وموافق بشدة على المقولة تليها في ذلك الفئة العمرية الأصغر ٢١ -٣٠ سنة بنسبة ٤٥,٦% ثم الفئة العمرية الخامسة ٥١-٦٠ سنة بنسبة ٤٤,٧%، فالرابعة ٤١-٥٠ سنة (٤٣,٦%) ثم الفئة الأولى ٢٠ سنة فما دون (٣٩,٧%) فالفئة الأخيرة ٦١ سنة فما فوق.

ومن الملاحظ جلياً أن نسبة من اعتبروا طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديمقراطية متدنية حيث لم يصل متوسطها بين الفئات العمرية إلا إلى ٢٦% وجاءت أعلى نسبة لمجموع الموافقة والموافقة بشدة على المقولة في الفئة العمرية

٤١-٥٠ سنة (٣٠,٧%) تليها الفئة الأصغر ٣١-٤٠ سنة بنسبة ٢٩,٢% ثم في فئة ٥١-٦٠ سنة بنسبة ٢٨%، ثم الفئتين الأولى والثانية وتتبعهما الفئة الأخيرة.

نسبة أعلى هي نسبة الذين قبلوا المقولة بان الحياة الحزبية قد تعيق تدعيم الحريات العامة فقد جاءت بما متوسطة ٢٨% وجاءت أعلى نسبة في الفئة العمرية الصغرى (٣١,٦%) وتنازلت تدريجياً مع ارتفاع السن حتى ٢٥,٣% في فئة ٦١ سنة فما فوق – وهي نسبة صغيرة ولكن تشير إلى تخوف موجود من إحياء الحياة الحزبية لا سيما وأن نسبة الذين استجابوا بلا أدري قد كانت ٢١,٢%.

أولى المقولات الدالة إحصائياً هي الناصة على أن الديمقراطية فكر غربي ولا تتماشى مع طبيعة مجتمعنا العربي حيث جاءت دلالة مربع كاي بمستوى α= ٠,٠٠٠١ وقيمة مربع كاي ٥٢,٧٣٩. هذه الفروق بين نسبة من قبلوا المقولة بشدة ومن لم يقبلوها بشدة من المستويات العمرية المختلفة تبين لنا الصراع الاجتماعي حول الفكر السياسي في المجتمع فالنتيجة تقول أن ٢٤,٨% لا يزالون يعتقدون بأن الديمقراطية لا تتلاءم مع طبيعة مجتمعنا العربي بينما ذهب ٦٣,٧% عكس ذلك والذين وافقوا بشدة على المقولة لم يتجاوزا ١٠,٦% في حين من لم يوافقوا على المقولة بشدة قد شكّلوا ما نسبتهم ٣٣,٥% وكان ما نسبتهم ٣٠,٢% في درجة لا أوافق، و ١٤,٢% في درجة أوافق. وهذا يعني أن فكرة الديمقراطية قد دخلت إلى إدراك الأغلبية من السكان. فقط ٢٤,٨% من جميع الفئات العمرية اعتبروا أن الديمقراطية فكر غربي ولا تتلاءم مع طبيعة مجتمعنا الأردني وهي نسبة ضئيلة في حين لم يستجب بلا أدري أكثر من ١١,٥% من مجموع الفئات العمرية وقد كانت أعلى نسبة لهذه الموافقة بين أفراد الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة ثم في الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة حيث وصلت هذه النسبة ٢٥,٣%، وبقيت جميع النسب في الفئات العمرية الأخرى دون هذه النسبة. وهذا يعني أن أسطورة عدم تلائم الفكر الديمقراطي مع المجتمع العربي أصبحت محصورة بين نسبة متدنية جداً من سكان الأردن.

فروق ذوات دلالة إحصائية لقيمة مربع كاي وجدت بين الفئات العمرية بالنسبة للمقولة الناصة على أن الحياة الديمقراطية تقود إلى اختلافات حول المسائل الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة. لقد جاء

مربع كاي عالياً نتيجة للتفاوت بين درجتي الموافقة بشدة واللاموافقة بشدة ثم بين درجتي الموافقة واللاموافقة. فحتى في الفئة العمرية الكبرى، جاءت نسبة من لم يوافقوا إجمالاً على المقولة نسبة ٣٧,٤% والذين وافقوا عليها ٣٤,٩% في حين كان الفرق بين اللاموافق بشدة والموافق بشدة ١٤,٥% والفرق بين الموافقة واللاموافقة ١٢%. أما في الفئات الصغرى فقد كانت هذه الفروق بنسبة أصغر لم تتعدى ٦,٨% بين درجتي الموافقة واللاموافقة بشدة في فئة العمر ٥١-٦٠ سنة و ٤,٨% بين الدرجتين ذاتهما في فئة العمر ٢٠ سنة فما دون. وهذا يعني أن جميع الفئات العمرية في صراع وعدم اتفاق حول أبعاد تطبيق مفهوم الديمقراطية والأحزاب في الأردن غير أن الجدول يوضح جلياً بأن ٤٠,١% أصبحوا لا يخشون هذا الصراع وأن التحول نحو الديمقراطية والحياة الحزبية متمأسس إلى درجة بعيدة في المجتمع.

مثل هذه الفروق لقيمة مربع كاي الدالة احصائياً وجدناها بين الفئات العمرية في استجاباتها للمقولة الناصة على إدراك المبحوث لمعنى الديمقراطية جيداً من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاقتصادي حيث قيمة مربع كاي = ٣٨,٤٨ والدلالة الإحصائية أقل من α= ٠,٠٠٠١، فقد وافق على المقولة ما نسبتهم ٦٣,٨% بينما لم يوافق عليها ما نسبتهم ٢١%.

أما الفروق بين الموافقة بشدة واللاموافقة بشدة فقد جاءت عالية في جميع الفئات العمرية من الصغرى إلى الكبرى على التوالي: (١٦,١%، ١٩,٣%، ١٥,٢%، ١٧,٥%، ١٨,٢%، ٧,٣%) وهي فروق عالية جداً لصالح إدراك معنى الديمقراطية في أغلبية الفئات العمرية.

كذلك فإن الفروق في درجة الموافقة واللاموافقة كانت عالية لجميع الفئات العمرية من الصغرى إلى الكبرى على التوالي (٢١,١%، ٢٨,٨%، ٢٦,٣%، ٢٦,٧%، ٢١,٦%، ٢,٤%). هذا الإدراك القوي بين الفئات العمرية لمعنى الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية يدل بحد ذاته على الوعي الذي تتمتع به الأجيال الأردنية. ولا شك في أن هذا الإدراك يعود إلى المستوى التعليمي العالي الذي يتمتع به الأردنيون.

أما فيما يخص المقولة بأن الديمقراطية من خلال تعدد الأحزاب هي الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كالتجزئة والتبعية والتحديث فقد وافق عليها ٣٧,٨% (٢٤,٩% لدرجة موافق و ١٢,٩% لدرجة موافق بشدة) في حين كانت نسبة من استجابوا بلا أدري ١٨,٣% وجاءت أعلى نسبة بالموافقة في الفئة العمرية ٦١ سنة فأكثر (٤٣,٣%) تليها الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة (٤١,٢%) ثم الفئة العمرية ٥١ – ٦٠ سنة (٤٠,٩%). وجاءت نسبة الموافقة للفئات العمرية الأخرى أقل من ٤٠% وأكثر من ٣٥%، وهذا يعني أيضاً بأن فكرة الديمقراطية متسربة إلى الوعي الأردني على الرغم من انقسام المجتمع حول الموضوع، فلا يزال هناك ما نسبتهم ٤٣,٨% من الفئات العمرية لم توافق على المقولة وبخاصة في الفئات العمرية الصغرى.

الصراع الموجود في المجتمع الأردني يتمثل في انقسام الأردنيين حول الرأي بأن الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة في الأردن لحياة أفضل. لقد جاءت قيمة مربع كاي لتوزيع الاستجابات على درجات المقياس عالية (٣٤,١) ودلالته الإحصائية بمستوى α= ٠,٠٢٥ وهي أكبر من ٠,٠٠٠١، فالفروق بين عدم قبول المقولة بشدة وقبولها بشدة كانت للفئات العمرية من الصغرى إلى الكبرى على التوالي: ٧,٢%، ٦,٧%، ٤,٦%، ١%، ٧% و ١٤,٥% لصالح عدم القبول بشدة في حين كانت هذه الفروق لصالح درجة القبول للفئات العمرية على التوالي: ٤,٨%، ٧,٣%، ١٥,٢%، ٥,٤%، ٩,٩%، ٣,٦%، بينما جاءت نسبة من لم يكونوا رأياً ١٩,٨%. وعلى العموم فقد انقسم الأردنيون إلى قسمين شبه متساويين في رفض وقبول المقولة أو ٤٠,٩%: ٣٩,٤%.

الفئات العمرية وطبيعة الأحزاب والميل لها:

لم يبين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أية فروق ذوات دلالة احصائية على مستوى α = ٠,٠٠١، بين الفئات العمرية تجاه فقرة طبيعة الأحزاب. ولم تكن هنالك فروق حسب تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز على مستوى α = ٠,٠٥. بل وجدنا بعض الفروق ذوات الدلالة الإحصائية بناء على قيمة مربع كاي ودلالته الإحصائية على مستوى α= ٠,٠٠٠٠١ كما في توزيع أفراد العينة في استجاباتهم على المقولات الثلاث الأولى من الفقرة. فحوالي

٧٤,٧% لا يقبلون المقولة الناصة على أن الأردني يميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً اشتراكياً مقابل ١٦,٢% قد يقبلونه في حين ٩,١% قالوا بأنهم لم يكوّنوا رأياً.

أما توزيع استجابات أفراد العينة فقد جاء ذات دلالة احصائية على مستوى دلالة مربع كاي حيث α = ٠,٠٠٣ وقيمة مربع كاي عالية (٣٣,٥) فالفروق بين اللاموافقة بشدة والموافقة بشدة على المقولة عالية جداً لجميع الفئات العمرية فوق ٤٠% في حين الفروق بين درجتي اللاموافقة والموافقة على المقولة جاءت عالية ولكن أقل بكثير من الفروق بين طرفي المقياس.

جاء مربع منخفضاً بالنسبة لتوزيع استجابات أفراد العينة على المقولة الناصة على أن الناخب يميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً اقتصادياً رأسمالياً حراً، وجاءت الدلالة الإحصائية على مستوى α=٠,٠٢٧ لدلالة كاي[٢]، فقد كانت نسبة الموافقة العامة على المقولة بنسبة ٢٥,٦% مقابل ٦٢,٤% لا موافقة، وكان متوسط الفروق بين اللاموافقة بشدة والموافقة بشدة ٢٨,٨% في حين كان متوسط الفروق بين درجتي اللاموافقة على المقولة والموافقة عليها ٨%، مما يدل على أن التوجه نحو مثل هذه الأحزاب لا يصل إلاّ إلى ربع أفراد العينة.

كانت أعلى نسبة وافقت على مقولة الميل للحزب الذي يقدم فكراً اقتصادياً رأسمالياً بين أفراد الفئة العمرية الأكبر سناً (٦١ سنة فما فوق) وأخذت هذه النسبة بالتنازل كلما صغرت الفئة العمرية حتى أصبحت ٢٤,٣% في الفئة العمرية الصغرى.

ومن الواضح أن الناخب الأردني لا يزال يربط بين الفكر القومي العربي والفكر الإسلامي، فتوزيع استجابات الناخبين يبين أن مجموع نسب الموافقة على كل من المقولتين على التوالي ٦٠,٥% و ٥٩,٣% ومجموع نسب اللاموافقة على كل منها على التوالي ٢٨,٥% و ٣٠,٣% والفروق بينها طفيفة لا تذكر. الفروق ذوات الدلالة هي بين الفئات العمرية في استجاباتها على المقولة الأولى (تأييد الحزب ذي الفكر الإسلامي) حيث جاءت اللاموافقة على المقولة موزعة بين ٢٨,٦% للفئة العمرية الصغرى، و ٤٠,٩% في الفئة العمرية ٥١ –٦٠ سنة تليها نسبة الاستجابة للفئة العمرية ٤١ –٥٠ وهي ٣٤,١% ثم ٦١ سنة فما فوق ٣١,٤% وقد دلّ على ذلك مربع كاي (٣٨٢.). هذا الميل نحو الحزب الذي يقدم فكراً

إسلامياً نجده أعلى ما يكون في الفئات الصغرى فقد كان بما نسبته ٦١,٤% للفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون و ٦٣,٧% للفئة ٢١-٣٠ سنة ثم ٦٠,٢% للفئة ٣١-٤٠ سنة و ٥٣,٧% للفئة العمرية ٤١ - ٥٠ سنة و ٤٤,٧% للفئة العمرية التالية. مثل هذا النتائج نجدها لأفراد الفئات العمرية فيما يخص الانتماء إلى الحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً فقد كانت الموافقة عليها بنسبة ٦٢,٤%، ٦١,٥%، ٥٤,١%، ٥٧,٨%، ٦٣,٦%، و ٥٤,٤% للفئات المذكورة على التوالي، وما متوسطه ٥٩,٣% لكل الفئات العمرية. هذا الغموض لا يزال يسيطر على المجتمع. غير أن علينا أن نعتبر بأن هنالك ٣٠,٣% من مجموع الفئات العمرية يعارضون الميل للحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً و ٢٨,٥% يعارضون الميل للحزب الذي يقدم فكراً اسلامياً. وعلينا أن نلاحظ بأن مثل هذا الخلط بين الفكر الإسلامي والفكر العربي هو نتاج لتثقيف طويل دمج بين الإسلام والعروبة في بلورة الهوية العربية بحيث أن الهوية العربية والهوية الإسلامية كانتا تعنيان ذات الشيء في جميع الفترات منذ ظهور فكرة القومية العربية في القرن التاسع عشر. والحقيقة هي أن هذه مشكلة بحد ذاتها، الاتجاه القومي والاتجاه الديني في تاريخ الأحزاب الأردنية قد كانا على كفي نقيض في الظاهر ولكن مروجي الفكر القومي العربي كانوا يقدّمون ذواتهم مدافعين عن الفكر الديني في كثير من الأحيان ولكن في ثوب الليبرالية.

أما مربع كاي لتوزيع الاستجابات على المقولات الباقية فقد جاء متدنياً والدلالة الإحصائية غائبة. وعلى أية حال فقد قال ما نسبتهم ٣٨,٧% بأنهم يميلون إلى الحزب الذي يؤكد على الوطن أي علي حاملي الهوية الأردنية دون تمييز، وذهب ٢١,١% إلى أنهم يميلون إلى الحزب الذي يركز على الأقلية (الأردنيون هم الذين في الأصل من شرقي الأردن)، وذهب ٢٥,٨% إلى أنهم يميلون إلى الحزب الذي يضع في برنامجه العمل على استقلالية الأفراد اقتصادياً واجتماعياً ويعفي الأهل من مسؤولية الأبناء بعد سن معينة ويعفي الأبناء من مسؤوليتهم تجاه الأهل في سن الشيخوخة، في حين كان هنالك ٣٥,٧% لا يميلون إلى أي حزب من الأحزاب. وأن الفروق بين نسب الاستجابات للفئات العمرية طفيفة جداً.

لقد أبدت الأغلبية حوالي ٥٠% ميلها إلى الحزب الذي يعمل على مستوى الوطن وليس على المستوى القطري، في حين ذهب تركيز ٣٨,٧% إلى الوطن

القطر، والمعارضة للتحديد المكاني التاريخي لأصحاب الهوية – شرق أردني- قوية جداً (٦٦,٨%) في حين كان هنالك ١٢,١% من أجابوا بلاد أدري. وهنالك ٢٥,٨% وصلوا إلى الوعي بأنه قد حان الوقت أن نصبح مجتمع أفراد.

الفئات العمرية واستراتيجية الأحزاب وأهدافها:

لم نجد في تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أية فروق ذوات دلالة احصائية على مستوى = ٠,٠٠١ وبين الفئات العمرية تجاه المقولات المكونة لاستراتيجية الأحزاب وأهدافها.

جدول (١)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات أفراد العينة نحو فقرة البحث حسب العمر

المقولة	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
استراتيجية الأحزاب وأهدافها	٥٢,٤٣	٥,٧	١,٦١	٥,٧

وجدت فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٥ في تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز بين الفئات العمرية تجاه استراتيجية الأحزاب وأهدافها. وكان علينا أن نعود إلى الجداول التقاطعية ومربع كاي ودلالته الإحصائية المرفقة.

لقد استجاب بالموافقة على المقولة "لن أنتمي إلى حزب ولكن سأشارك في الانتخابات، ما نسبتهم ٤٨,٤%، واستجاب بلا أدري ١٤,٥%. وجاء توزيع النسب بين ٢٢,٩% في الفئة العمرية ٦١ سنة فما فوق و ١٥,١% في فئة ٣١-٤٠ سنة، وكذلك في درجة الموافقة فقد جاء التوزيع بين ٤٥,٨% لفئة ٦١ سنة فما فوق في ادناها وفي اعلاها و ٥١% لفئة ٤١-٥٠ سنة. هذه الفروق غير دالة فقد كان مربع كاي منخفضا (٢٣,٥) والدلالة الاحصائية بمستوى α= ٠,٣ وهي أكبر من٠,٠٠١.

واستجاب بالوافقة للمقولة، سأساند الحزب السياسي اليساري (شيوعي، بعثي، اشتراكي) ما نسبتهم ١٧,١%. ومن الملاحظ أن مساندة هذه الأحزاب بين الفئات

العمرية الصغرى والكبرى أقل بكثير من الفئات العمرية الوسط. مجموع نسبة من وافقوا على المقولة في فئة ٦١ سنة فما فوق ٩,٦%، ارتفعت إلى ١٤% بين أفراد فئة العمر ٢٠ سنة فما دون وإلى ١٧% لفئة ٣١-٤٠ وإلى ١٧,٦% لفئة ٢١-٣٠ سنة في حين وصلت هذه النسبة إلى ٢٠,٦% في فئة ٤١-٥٠ سنة وإلى ١٩,٧% في فئة ٥١-٦٠ سنة.

فروق أعلى وجدناها بين الفئات العمرية في استجابات اللاموافقة حيث تراوحت هذه اللاموافقة بشدة على المقولة بين ٢٨% للفئة العمرية ٥١-٦٠ سنة و٤٩,٦% للفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون. ولذلك وجدنا مربع كاي عاليا (٦٤,٨) والدلالة الاحصائية بمستوى α= ٠,٠٠ .

كذلك فقد كانت هنالك فروق بين الفئات العمرية في توزيع نسب استجاباتها على درجات المقياس بالنسبة للمقولة، في الانتخابات سأنتخب الحزب الذي يترك حرية الرأي في قائمة اللائحة، حيث جاء مربع كاي (٤١,٤) والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٠٠٣ . لقد استجاب لهذه المقولة بالموافقة ٥٠,٦% وبلا أدري ١٧,٢%. وجاء توزيع النسب في درجة الموافقة بشدة عال للفئة العمرية ٦١ سنة فما فوق (٢٨,٩%)، في حين هبطت هذه النسبة إلى ٢٢,٣ في فئتي العمر الصغرى وهبطت أكثر في الفئات العمرية المتوسطة الثلاث (بين ١٦% و ١٨%)، في حين جاء توزيع النسب في درجة الموافقة هابطا للفئة العمرية الكبرى ٦١ سنة فما فوق (١٨,١%) وعاليا في الفئة العمرية ٥١-٦٠ سنة (٣٧,٩%) وللفئات العمرية الأربع الصغرى حوالي ٣٠%.

يوافق على انتخاب الحزب الذي يدعو إلى العودة للإسلام ٦١,٩% من مجموع أفراد العينة - ٢٥,٧% في درجة في درجة الموافقة و ٣٥,٩% في درجة الموافقة بشدة وجاءت هذه دون فروق تذكر بين الفئات العمرية في توزيعها المئوي، فمربع كاي منخفض والدلالة الإحصائية منخفضة أيضا (كاي^{2} = ١٧,٢ والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٦٤). وقد وافق على انتخاب الحزب الذي يحتوي على حلول معقولة لمشاكل البلد الاقتصادية ما نسبتهم ٦٧,١% في حين استجاب بلا أدري ما نسبتهم ١٤%.

أما الحزب الذي يسعى إلى مساواة الرجل مع المرأة فقد انقسم حولـه أفـراد العينة حيث وافق عليه ٤١,٤% ولم يوافق عليه ٤٥,٤%. لقد جاءت أعلى نـسبة للموافقة بشدة على انتخاب هذا الحزب بين أفراد الفئة العمرية ٢٠ سنة فمـا دون (٢٣,٦%) ثم في فئة ٥١-٦٠ سنة (٢٢%) وأدناها في الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة (١٥,٣%) في حين كانت أعلى نسبة في درجة الموافقة بين الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة (٢٤,٧%) ثم في فئة العمر ٢١-٣٠ سنة (٢٢,٨%) تليها الفئة العمرية الثالثة ٣١-٤٠ سنة (٢١,٥%)، فالأولى - ٢٠ سنة فما دون. مثل هذه الفروق جـاءت أيضا في توزيع نسب استجابات الفئات العمرية على درجتـي اللاموافقـة بـشدة والموافقة بشدة، وهذا يدل على مدى انقسام المجتمع حول هذا الموضوع. وعلينا أن لا ننسى أنه وعلى الرغم من إمكانية الاشارة إلى موقف مشترك بين الفئات العمرية إلا أنه يجب أن تكون هنالك أسبابا للموافقة وعدم الموافقة على مثل هـذا الهـدف الحزبي. فبعض الفئات العمرية قد تكون ضد مساواة المرأة مع الرجل لأن المـرأة ستتنافس مع أفرادها على مجالات العمل، وقد تكون فئة ما أكثر رفضا لهذه الحرية لأسباب تتعلق بالشرف، أو بالتعاليم الدينية أو غيرها.

وافق على انتخاب الحزب الذي يحض على الحرب ضد الصهيونية ٦١,٦% من مجموع أفراد الفئات العمرية للعينة، واستجاب بلا أدري مـا نـسبتهم ١٥% . وسواء في درجة الموافقة بشدة أو في درجة الموافقة فإن الفروق بين نسب الفئات العمرية كانت دون دلالة إحصائية، فقيمة مربع كـاي متدنيـة (١٣,٨) والدلالـة الإحصائية أكبر من α= ٠,٠٠٠١ وتمحورت النسب في جميع الفئات العمرية من حيث الموافقة حول ٢٥,١% بينما تمحورت الاستجابات بالموافقـة بـشدة حـول ٣٦,٥%.

لم ينل الحزب الذي يؤكد على الاقليمية إلا بموافقة ١٧,٧% (٨,٥% لموافـق بشدة و ٩,٢% لموافق). وكانت الفروق للفئات العمرية دون دلالة إحصائية، فمربع كاي منخفض (٢٧,٥) والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,١٢ وهـي أعلـى مـن ٠,٠٥ ومثل هذه النسب المتدنية لدرجتي الموافقة والموافقة بشدة نجدها في توزيـع استجابات افراد العينة على درجات المقياس لانتخاب الحزب الذي ينادي بالليبرالية (التحريرية العلمانية). لكن الفروق بين الفئات العمرية جاءت ذات دلالة إحـصائية فمربع كاي غير مرتفع (٣٥,٦) والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٠١ . فبينمـا

كانت الموافقة بشدة على مثل هذا الحزب عالية في الفئات العمرية ٦١ سنة فما فوق (١٣,٣%) تدنت هذه إلى ٧,٦% في الفئة العمرية ٥١-٦٠ سنة وكانت في فئة العمر ٢٠ سنة فما دون ١١,٤ وهي كذلك في فئة ٤١-٥٠ سنة (١١,٥%) في حين كانت ٨,٩% في فئة ٣١-٤٠ سنة. مثل هذه الفروق جاءت في توزيع الاستجابات للفئات العمرية في درجة الموافقة على المقولة.

استجاب بالموافقة حوالي ٥١,٢% من أفراد العينة لمقولة أن الأحزاب السياسية في البلاد العربية تفتقر إلى فكر، فقد جاء متوسط النسب لجميع الفئات العمرية في درجة الموافقة ٢٦,٩% وفي درجة الموافقة بشدة ٢٤,٣%، وجاء توزيع النسب على الفئات العمرية في درجات المقياس دون دلالة إحصائية(α= ٠,٠٣) ومربع كاي (٣٣,١٤). لقد كانت أكبر نسبة اعتقدت ذلك في فئة العمر ٣١-٤٠ سنة (٣١,١%) ثم الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة (٢٨%) و (٢٧,٢%) للفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة في حين هبطت إلى (٢٠,٥%) في فئة ٦٠ سنة فأكثر. مثل هذا التوزيع جاء أيضا في درجة الموافقة بشدة حيث كانت هذه الفئات العمرية من الصغرى للكبرى على التوال: (٢٤%، ٢٥,٤%، ٢٣,٨%، ٢٤,٧%، ١٩,٧% و ١٩,٣%). ومهم جدا أن نعرف بأن الذين استجابوا بلا أدري وصلوا ما نسبته ٢٣,٤%، وتفاوتت النسب بين ٢١% في الفئة ٣١-٤٠ سنة و ٣١,١ في فئة ٦٠ سنة فأكثر.

الفئات العمرية والموقف الخاص من الحياة الحزبية:

بيّن تحليل التباين الأحادي فروقاً ذوات دلالة احصائية على مستوى = ٠,٠٠١ بين الفئات العمرية من حيث الموقف الخاص من الحياة الحزبية فقد كانت النتيجة كالتالي:

جدول (٣)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات أفراد العينة نحو الموقف الخاص من الحياة الحزبية حسب العمر.

فقرة البحث	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الموقف الخاص من الحياة الحزبية	١٥٣,٣٦	٥,٢	٥,٤	٠٠,٠٠٠

وهذا يعني أن الفئات العمرية مختلفة حول الموقف الخاص من الحياة الحزبية.

بالعودة إلى جدول تحليل البيانات البعدية وجدنا هذه الفروق كما في الجــدول التالي.

جدول (٤)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الأردنيين نحو الموقف الخاص من الحياة الحزبية

الفئـــــــات العمرية	٢٠ سنة فما دون	٢١-٣٠سنة	٣١-٤٠ سنة	٤١-٥٠ سنة	٥١-٦٠ سنة	٦١ سنة فما فوق
	٢٦,١	٢٧,١	٢٦,٢	٢٦,٩	٢٥,٧	٢٥,٤
٢٠ سنة فما دون ٢٦,١	/	*٠٠,١	٠٠,١	٠٠,٨	٠٠,٤	٠٠,٧
٢١-٣٠ ٢٧,١		/	*٠,٩	٠٠,٢	١,٤	١,٧
٣١-٤٠ ٢٦,٢			/	٠٠,٧	٠٠,٥	٠٠,٧
٤١-٥٠ ٢٦,٩				/	١,٢	١,٥
٥١-٦٠ ٢٥,٧					/	٠٠,٣
٦١ سنة فما فوق ٢٥,٤						/

ويعني ذلك أن الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة لصالح الحياة الحزبية أكثر من الفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون وأن الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة لصالح الحياة الحزبيــة أكثر من الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة. وعدا ذلك فلا توجد هناك فروق ذوات دلالــة احصائية على مستوى α = ٠٠,٠٥.

بالرجوع إلى الجداول التقاطعية وجدنا أن ٤٢,٣% قد اعتبروا الحياة الحزبية خطرا عليهم تحت ظروف معينة قد تتكرر. وجاءت الفروق بين الفئات العمرية دون دلالة إحصائية إذ أي كاي[٢] كانت ٣٥,٥٤ والدلالة الإحصائيةعلى مستوى α= ٠,٠٢. تراوحت نسب الموافقة على المقولة بين ٢١% في الفئتين العمريتين ٢٠ سنة فما دون و ٦٠ سنة فأكثر إلى ٢٤,٦% في الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة ثم ٢٥,٤% في فئة ٢١-٣٠ سنة ويلي ذلك الفئتين العمريتين ٤١-٥٠ سنة (٢٩,١%) ثم ٥١-٦٠ سنة ٣٣,٣% ولا غرو في أن أفراد هاتين الفئتين الأخيرتين هما أكثر الفئات تحسباً من عودة الديموقراطية وذلك حسب التجربة المرجعية فهي هذه الفئات التي عانت أكثر ما يكون من الملاحقة أثناء الأحكام العرفية. وعلى أية حال فإن الفئة التي اعتبرت الحياة الحزبية خطراً لا زالت كبيرة. مهم جداً أن نعرف أيضاً أن ٢٨,٩% قد استجابوا للمقولة بلا أدري وكانت الفروق بين الفئات العمرية دالة أيضاً. فأكبر نسبة استجابت بذلك هي فئة ٢٠ سنة فما دون تليها الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة (٣٠,٦%) ثم الفئة ٤١-٥٠ سنة وبعدها الفئات الأخرى، وهذا يعني أن ثلث السكان لا يعرفون إذا ما كانت الحياة الحزبية التي أطلق سراحها قد تكون خطراً أو لا تشكل خطراً عليهم وبخاصة الفئات الصغرى وربما أن تأثير المحيط الإجتماعي الذي يقف متشككاً في الأمر هو الذي يؤثر عليهم. وعلى أية حال فإن الظاهرة تدعو للتفاؤل بأنهم قد يميلون للحياة الحزبية ويعطوها بعض النشاط.

وبينما وافقت الأكثرية على التساؤل إذا ما كانت الحياة الحزبية قد تغير من الوضع الذي كان سائداً فيما مضى وبنسبة ٤٦,٨%. استجاب بلا أدري ما نسبتهم ٣١% ولم تكن هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية حيث جاء مربع كاي منخفضا (٢٢,١) والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٣٣، وهذا يعني أن الأغلبية تسأل نفسها هذا التساؤل وتضع السؤال حول إمكانية تأثير الحياة الحزبية على تغيير الحالة.

قال ٥٢,٣% بأنهم شاركوا في الانتخابات ولم يجدوا بأن المجلس النيابي (البرلمان) قد عمل شيئاً لتحسين الحالة في الأردن. وبين الذين وافقوا على هذه المقولة وجدنا أدنى نسبة في فئة العمر الكبرى (٦٠ سنة فما فوق) بنسبة ١٥,٧% تليها فئة العمر الصغرى (٢٠ سنة فما دون) ثم فئة العمر الرابعة (٤١-٥٠) بنسبة ٢٩,١% ثم الفئة السابقة عليها (٣١-٤٠ سنة) ففئة العمر (٥١- ٦٠ سنة) بنسبة ٣٣,١%، في حين تمحورت نسب الفئات العمرية في درجة الموافقة بشدة حوالي ٢٥% دون فروق دالة، واستجاب بلا أدري ما نسبتهم ١٨%. حيث جاءت أعلى

نسبة في فئة العمر الصغرى (٢٠ سنة فما دون). هذه الفروق في درجة الموافقة دالة إحصائياً إذ أن مربع كاي هو ٤٦,٢ والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٠٠٨ وهي أصغر من ٠,٠٥.

لا شك أن الفئات العمرية بين ٤١-٦٠ سنة هم أكثر من يعرفون إذا ما كان شيء قد تغير أم لم يتغير وكان منهم حوالي ٢٩% لم يوافقوا على المقولة مما يدل على أن هذه النسبة وجدت أن البرلمان قد عمل على تغيير شيء ما. هذه النسبة ضئيلة إذا ما قيست بما نسبتهم ٥٤,٥% من هذه الفئة وجدوا أن البرلمان لم يغير شيئاً.

مثل هذه الفروق الدالة إحصائياً نجدها بين الفئات العمرية في الاستجابات على المقولة بأن عقائد الأحزاب لم تعد تجتذب الإنسان الأردني بعد هذه التجربة الطويلة، حيث استجاب لها بدرجة موافق وموافق بشدة ما نسبتهم ٤٣,٧% واستجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٦,١%. لقد جاءت الفروق ذوات الدلالة الإحصائية في كل من درجتي لا أدري، والموافقة. فأكبر نسبة لم تكون رأياً تجاه هذه المقوله ولا غرو هي في فئة العمر الأصغر (٢٠ سنة فما دون) بنسبة ٣٤,٧% يليها في ذلك الفئة الثانية ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٢٦% ثم الفئة العمرية ٥١-٦٠ سنة بنسبة ٢٥,٨%. ثم الفئات العمرية الأخرى. أمّا في درجة الموافقة فقد جاءت أعلى نسبة في فئة العمر ٤١-٥٠ سنة ثم الفئتين العمريتين ٣١-٤٠ سنة و ٥١-٦٠ سنة بنسبة ٢٨,٨% ثم في الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة. ومن الواضح أن العمر له دور في تكوين مثل هذه الرأي فقد استجاب في درجتي الموافقة والموافقة بشدة ما نسبتهم ٥١% من فئة العمر ٤١-٥٠ سنة بأن عقائد الأحزاب لم تعد تجتذب الإنسان الأردني. وجاءت هذه النسبة أكثر من ٤٥% في فئتي العمر ٣١-٤٠ سنة و ٥١-٦٠ سنة. أقل نسبة هي نسب الفئات التي لم تتعرض للتبشير بعقائد الأحزاب وهي المكونة من فئات صغار السن. هذه الفروق جاءت واضحة في مربع كاي (٥٨,٩٧) والدلالة الإحصائية (α=٠,٠٠٠).

وافق على مقولة أن الحياة الحزبية والديموقراطية تتماشى مع حياة اقتصادية غير التي عندنا بدرجتي موافق وموافق بشدة ما نسبتهم ٤٢,٦% في حين استجاب لها في درجة لا أدري ما نسبتهم ٢٤,٩% وجاءت الفروق دون دلالة إحصائية حيث كاي^{2}= ٣٠,٢٢ والدلالة بمستوى α= ٠,٠٦ وهي > ٠,٠٥، وشكّل الذين لم يوافقوا على المقولة ما نسبتهم ٣٢,٦%، والفروق الدالة إحصائيا غائبة في توزيع

النسب على جميع درجات المقياس. وعلى الرغم من ذلك فأكثر الفئات اتفاقاً مع هذه الفكرة هي الفئات العمرية ٤١-٥٠ سنة بنسبة (٤٨%) وفئة ٣١-٤٠ سنة بنسبة ٤٤,١% ثم الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة وبنسبة ٤٢,٩%. ويبدو لنا هنا بأن مسؤوليات هؤلاء الأفراد الاقتصادية في هذه الفئات وغياب إمكانية رؤية التغير في الحياة الاقتصادية هي التي تلعب الدور الأكبر في ذلك، فارتفاع البطالة والاعتماد الاقتصادي موجود في الفئة الأخيرة ٢١-٣٠ سنة بينما فئات العمر ٣١-٤٠ سنة و ٤١-٥٠ سنة تحمل مسؤوليات كل من الأبناء والأخوة والأباء ولا خيار لديهم، والحرية لا تتماشى مع التبعية والإتكالية والخضوع للآخرين على المستوى الاقتصادي.

٥٠,٢% من جميع الفئات العمرية يوافقون على أن اعتياد الناس في البلد على الشكلية يجعل من الحياة الحزبية مسرحاً لأفراد الشلل. والشكلية هنا تشير إلى غياب ميل الفرد للانتماء عقائدياً أو فكريا بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وتوجه الفرد الأردني في أول الأمر للحصول على رغباته وحاجاته بمعنى الوصولية. واستجاب لهذه المقولة بلا أدري نسبتهم ٢٧,٥%. وقد جاءت الفروق بين الفئات العمرية دالة إحصائياً إذ أن مربع كاي = ٥٨ والدلالة الإحصائية عالية (α=٠,٠٠٠)، ولا غرو بأن نجد أفراد الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة أكثر الفئات العمرية قبولاً للمقول وبنسبة ٥٧,١%، تليها بذلك الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة (٥١,٤%) ثم الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة بنسبة ٥١,١% وتليها الفئات الأخرى. وكانت الفئات الأصغر (٢٠ سنة فما دون) والأكبر (٦٠ سنة فما فوق) أكثر الفئات استجابة بلا أدري بنسبة ٣١,٦% و ٣٠,١% على التوالي تليها فئة العمر ٢١-٣٠ سنة.

وافق على المقولة بأن المرء يحتار بنوع الفكر الحزبي الذي سوف ينشأ في مثل هذه الظروف في الأردن ما نسبتهم ٤٥,١% في حين استجاب بلا أدري ما نسبتهم ٣٠,١% وجاء توزيع النسب على الفئات العمرية ذا دلالة إحصائية إذ أن كاي^{٢} = ٤٠,٣١ والدلالة الإحصائية <α= ٠,٠٠٠٣. فقد كانت أكبر نسبة استجابات بلا أدري في فئة العمر الكبرى ٦١ سنة فما فوق (٣٦,١%) ثم في الفئة العمرية السابقة عليها ٥١-٦٠ سنة (٣٤,٨%) تليها فئة العمر الصغرى، ٢٠ سنة فما دون، بنسبة ٣٢,٨% فالفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٣٠,٣%. وكانت أعلى نسبة قبلت المقولة بين أفراد الفئة العمرية الثانية ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٤٧,٦% ثم

فئة العمر ٤١-٥٠ سنة بنسبة ٤٦,٩% ثم السابقة عليهـــا، ٣١-٤٠ ســنة بنــسبة ٤٤,١%، فالفئة الصغرى ٢٠ سنة فما دون بنــسبة ٤٣,٨%. والواقــع هــو أن إستقراءات الشارع العام تتفق مع هذه النتائج إلى حد بعيد لأن المقولة الشائعة هي: "لا يوجد فكر حزبي في الأردن".

ودعماً للنتائج السابقة جاء اتفاق أفراد الفئات العمرية على المقولة الناصة بأنه من الصعب تصور الحياة الحزبية في الأردن بسبب انتشار الوساطة للحصول على المراكز الوظيفية، حيث وافق عليها ما نسبتهم ٥٩,٤% واستجاب لها بلا أدري ما نسبتهم ١٥,٣%. وجاء توزيع هذه النسب دون دلالة إحصائية حيث أن كاي^{٢}= ٢٥ والدلالة الإحصائية α= ٠,٢ > ٠,٠٥.

الفئات العمرية والرغبة بالمشاركة في الحياة السياسية:

وجدنا في تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات فروقاً ذوات دلالة إحصائية بين فئات العمر تجاه فقرة الرغبة بالمشاركة في الحياة السياسية على مــستوى α= ٠,٠٠١ كما يلي:

جدول (٥)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات تجاه المشاركة في الحياة الحزبية حسب العمر

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الرغبة بالمــشاركة فــي الحياة السياسية	١١٣,٤٣	٥,٤	٥,٣	٠٠,٠٠٠

وقد ظهر ذلك جلياً في تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الأردنيين نحو الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية كما في الجدول التالي:

جدول (٦)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الأردنيين نحو الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية حسب العمر

الفئـــــات العمرية	٢٠ سنة فما دون	٢١-٣٠سنة	٣١-٤٠ سنة	٤١-٥٠ سنة	٥١-٦٠ سنة	٦١ سنة فما فوق
	٢٩,٤١	٣٠,٣٠	٣٠,٥٠	٣٠,٦٨	٣٠,٨٤	٣٠,٨٦
٢٠ سنة فما دون ٢٩,٤١	/	٠٠,٨٩	١,٠٩	١,٢٧	١,٤٣	١,٤٥
٢١-٣٠ ٣٠,٣٠		/	*٠,٢٠	٠٠,٣٨	٠٠,٥٤	٠٠,٥٦
٣١-٤٠ ٣٠,٥٠			/	٠٠,١٨	٠٠,٣٤	٠٠,٣٦
٤١-٥٠ ٣٠,٦٨				/	٠٠,١٦	٠٠,١٨
٥١-٦٠ ٣٠,٨٤					/	٠٠,٠٢
٦١ سنة فما فوق ٣٠,٨٦						/

الفروق الإحصائية الواردة هي لصالح الفئة العمرية ٣١-٤٠ سـنة مقارنـة بالفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة.

بالعودة إلى الجداول التقاطعية وقيمة كاي[٢] ودلالته الإحصائية كنا قادرين على إعطاء بعض التحاليل لتلك البيانات.

لم يتعدى من وافقوا بدرجتي موافق وموافق جداً على تفضيل الحياة القبلية على الحياة الحزبية من الفئات العمرية أكثر من ٢٨,٦% وقال ١٤,١% أنهم لا يدرون ورفض ٥٧,٤% هذه المقولة دون فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية. وعلى عكس المتوقع فقد كانت ثاني أكبر نسبة رافضة للمقولة في الفئة العمرية ٦١ فما فوق ٦٠,٢% وتأتي بعد الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة التي رفضت المقولة بنسبة ٦٣,٦%. وتأكيداً لهذه النتيجة جاءت نتائج الاستجابات الرافضة للمقولة "أفضل الأحزاب إذا كانت هذه تمثل القبائل" وبنسبة ٦٤,٩% في حين لم يوافق على المقولة أكثر من ٢٠,٧%. وكان توزيع النسب دون فروق ذوات دلالة إحصائية. وأكدت كلا النتيجتين الاستجابات للمقولة بأن "تمثيل القبائل والعشائر يمثل المصلحة الوطنية دائماً"، إذ رفضتها ما نسبتهم ٥٥,٩% من جميع الفئات العمرية، وقبل المقولة ٢٨,٨% وكانت الفروق دون دلالة إحصائية. حتى استجابات أفراد الفئات العمرية للمقولة "انتمائي للعائلة والحمولة أو القبيلة أقوى من انتمائي إلى أي حزب كان"، فلم تحظى بأكثر من ٤٦,٨% في حين لم يوافق عليها ما نسبتهم ٣٩,٤% واستجاب ما نسبتهم ١٣,٨% بلا أدري وكان توزيع الاستجابات دون دلالة إحصائية.

وعلى الرغم من النسبة العالية للمستجيبين بلا أدري على مقولة أن الحزب قد يشبع احتياجات الفرد السياسية لكنه لا يلبي رغباته الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت ٢٥,٢% وكان قبول هذه المقولة أعلى من رفضها، فقد وافق عليها ما نسبتهم ٤٢,٤% ولم يوافق عليها ما نسبتهم ٣٢,٤%. فأقل نسبة وافقت على هذه المقولة نجدها في فئة العمر ٦٠ سنة فأكثر مقابل أعلى نسبة في فئة العمر ٥١-٦٠ سنة التي قبل أفرادها المقولة بنسبة ٣١,١%. وحتى القبول بشدة فقد جاء أهبط ما يكون في الفئة العمرية الكبرى (٦٠ سنة فما فوق) مثل الفئة الصغرى (٢٠ سنة فما دون) التي استجابت بنسبة ١٣,٢%. وعلى العموم فيبدو أن عملية الانتماء هذه لا تزال في موقع صراع على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.

رفض أكيد داعم للنتائج السابقة نجده في استجابات أفـراد الفئـات العمريـة للمقولة "أقبل الحياة الحزبية إذا كانت برامجها داعمة للحياة القبلية"، فقد أجاب على هذه المقولة في درجتي لا أوافق ولا أوافق بشدة مـا متوسـط نـسبتهم ٦١,٤% واستجاب بلا أدري ٢٠,٦%. وقد جاء أعلى الرفض في فئة العمر ٣١-٤٠ سـنة بما نسبتهم ٦٤,٤% ثم في فئة العمر ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٦١,٨% ففئة العمر ٤١-٥٠ سنة بنسبة ٦١,٥% وبقيت الفئات الأخرى بنسب دون هذه النسبة. أما قبـول المقولة فلم يحظى بأكثر مما نسبتهم ١٨,١% من جميع أفـراد الفئـات العمريـة. وكانت هذه الفروق ذوات دلالة إحصائية إذ أن مربـع كـاي = ٣٢,١٣ والدلالـة الإحصائية على مستوى α=٠,٠٤٠٠.

وجد ٣٩,٨% من جمي الفئات العمرية بان الأحزاب السياسية لا تعنـيهم لأن تجربتها كانت مريرة ورفضت نسبة مماثلة هذه المقولة بما نـسبتهم ٤١,١% فـي حين استجاب لهذه المقولة بلا أدري نسبة عالية ٢٩%. وعلى الرغم مـن وجـود فروق ذوات دلالة إحصائية إذ أن كاي^{٢} = ٤١,٧ والدلالة الإحصائية بمستوى α= ٠,٠٠٣، إلا أنها كانت بنسب متفاوته تفاوتاً كبيراً. فأعلى نسبة رفـضت المقولـة كانت بين أفراد الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة بما نـسبتهم ٤٦,٣% مقابـل ٢٨,٦% موافقة عليها، ثم الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٤١,٢% موافقة مقابل ٢٩,٢% لا موافقة. وفي باقي الفئات بقت نسب الموافقة متقاربة مع نسب اللاموافقة وهـذه نقطة أخرى للصراع.

مهم جداً في هذه النتائج هو أنّ الذين أحجموا عن تكوين رأي حول المقولـة الناصة على أن الحياة الحزبية تتنافى مع العادات والتقاليد العربية واستجابوا لها بلا أدري قد شكّلوا ما نسبتهم ٤٦,٧% ولم يوافق على المقولة ما نـسبتهم ٣٥% فـي حين وافق عليها فقط ١٨,٣%. والواقع أن هذه النتيجة تدل على درجة عالية مـن الوعي وإعادة النظر بالقيم الحضارية الموجودة في المجتمع. أمّا في توزيع النسب فقد جاءت الفروق بين الفئات العمرية دون دلالة إحصائية فمربع كـاي مـنخفض (١٤,٣١) والدلالة الإحصائية أكبر بكثير من α= ٠,٠٥.

لم يوافق على مقولة أن الحياة الحزبية ليست للمرأة نسبة أكبر من نسبة الذين وافقوا على المقولة إذ كانت هذه ٤٥,٣% مقابل ٣٣,٤% في حين اسـتجاب بـلا

أدري ما نسبتهم ٢١,٣%. وجاء توزيع النسب دون دلالة إحصائية: كاي[٢] = ١٩,٩ والدالة الإحصائية < α= ٠,٠٥. مثل هذا الانقسام في الرأي داخل كل من الفئات العمرية نجده واضحاً. وعلى الرغم من ذلك فقد قال ما نسبتهم ٥٨,٤% أنهم سيفكرون طويلاً قبل أن ينتموا إلى حزب إلى حزب سياسي، في حين لم يوافق على هذه المقولة ما نسبتهم ٢٤,٤% وبقي ١٧,٢% دون إبداء رأي واستجابوا بلا أدري. ويعني هذا أن ربع المستجوبين فقط على استعداد أو يرغبون بالمشاركة في الحياة الحزبية.

الفئات العمرية والاشتراك الفعلي في الحياة الحزبية:

لم يبين لنا تحليل التباين المتعدد المتغيرات أي دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ للفروق بين الفئات العمرية فقد جاء التحليل كالتالي:

جدول (٧)

تحليل التباين الأحادي لاتجاهات أفراد العينة نحو الاشتراك الفعلي في الحياة الحزبية

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الاشتراك في الحياة الحزبية	٣٩,٠٢	٤,٧٥	١,٧٤	٠٠,١٢٣

وقد بين تحليل البيانات البعدية فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α= ٠,٠٥ بين فئتي العمر ٢٠ سنة فما دون و ٢١-٣٠ سنة لصالح هذه الأخيرة من حيث الاشتراك الفعلي في الأحزاب السياسية كما في الجدول التالي.

جدول (٨)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الأردنيين نحو الاشتراك الفعلي في الأحزاب السياسة

الفئات العمرية	٢٠ سنة فما دون	٢١-٣٠سنة	٣١-٤٠ سنة	٤١-٥٠ سنة	٥١-٦٠ سنة	٦١ سنة فما فوق
	٢٣,٤٤	٢٣,٨٥	٢٣,٠٣	٢٤,١٠	٢٤,١٤	٢٤,٤٠
٢٠ سنة فما دون ٢٣,٤٤	/	*٠٠,٤١	٠٠,٤١-	٠٠,٦٦	٠٠,٧٠	٠٠,٩٦
٢١-٣٠ ٢٣,٨٥		/	٠٠,٨٢	٠٠,٢٥-	٠٠,٢٩-	٠٠,٥٥-

٤٠-٣١ ٢٣,٠٣	/	١,٠٧-	١,١١	١,٣٧-
٥٠-٤١ ٢٤,١٠		/	٠٠,٠٤	٠٠,٣٠-
٦٠-٥١ ٢٤,١٣			/	٠٠,٢٦-
٦١ سنة فما فوق ٢٤,٤٠				/

بالعودة إلى الجداول التقاطعية نجد فروقاً ذوات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الفئات العمرية على المقولة الناصة بأن "عُرِض علي الانتماء إلى حزب وقبلت العرض" حيث جاءت الموافقة على هذه المقولة بما نسبتهم ٢٢,١% في حين أجاب بلا موافق ما نسبتهم ٥٨,٨% وأجابة ما نسبتهم ١٩,١% بلا أدري. وعلى الرغم من طفافة الفروق بين الفئات العمرية إلا أن أكثر نسبة وافقت على المقولة كانت في فئة العمر ٣١-٤٠ سنة و ٤١-٥٠ سنة بما نسبتهم ٢٠,٦% ومن ثم فئة العمر ٥١-٦٠ سنة بنسبة ١٩,٦% فالفئة الأصغر سناً (٢٠ سنة فما دون) بنسبة ١٧,٩% ثم ٦١ سنة فما فوق بنسبة ١٥,٦% ويبدو جلياً أن فئة ٣١-٤٠ سنة هي الفئة التي ولد أفرادها وترعرعوا أيام كانت الأحزاب سائدة ولم يتسنى لهم الانضمام إلى الحياة الحزبية في حين الفئة الأصغر تعلمت ذلك تحت وطأة الظروف القاسية التي مرّت بها البلاد منذ ١٩٧٠ فما بعد، أما الفئة الأكبر فهي التي شارك بعض أفرادها سياسيا وتعملوا عن الأحزاب في فترة مبكرة وربما عانى بعضهم أيضاً من المطاردة والحرمان من العمل في فترة ما. لقد جاءت هذه الفروق دون دلالة إحصائية، فمربع كاي ٤٠,٤٦ والدلالةهي α= ٠٠,٠٤ وعلينا أن لا ننسى بأن جميع من ولدوا منذ عام ١٩٤٩ لم يكونوا قادرين على المشاركة السياسية بسبب الظروف.

لقد استجاب بالموافقة على المقولة بأن الذين يقودون الأحزاب في الأردن هم رجال اشتهروا بالوظيفة ويريدون العودة إلى السلطة، بما نسبتهم ٤٣% واستجاب

بلا أوافق ولا أوافق بشدة ما نسبتهم ٢٩,٢% في حين استجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٧,٩%. وقد جاء توزيع النسب حسب الفئات العمرية ودرجات المقياس ذا دلالة إحصائية إذ أن مربع كاي كان ٤٦,٩٤ والدلالة الإحصائيةعلى مستوى α= ٠,٠٠٦. على الرغم من أنها كانت طفيفة. هذه الدلالة في رأينا لا تعود إلى فروق بين الفئات بقدر ما هي فروق بين درجات المقياس. ففي الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة تناسبت هذه بـ ٢٧,٩%: ٣٥,١%، وفي فئة العمر ٥١-٦٠ سنة كان هذا التناسب ٤٦,٢: ٢٩,٦. وفي الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة٥٢,٧%: ٢٥,٦ % وفي فئة ٥١-٦٠ سنة تناسب هاتان بـ ٤١,٦%: ٣١,١%.

٣٧,٤% من جميع الفئات العمرية يرفضون قطعاً الانضمام إلى حزب، في حين قال ٢٥% من أفراد العينة أنهم لا يدرون، ولم يوافق على المقولة "سأرفض قطعاً الانضمام إلى أي حزب" ٣٧,٧% من أفراد العينة في جميع الفئات العمرية. وجاء توزيع النسب دون فروق ذوات دلالة إحصائية إذ أن مربع كاي متدنيا ١٣,٣ والدلالة الإحصائية مرتفعة ٠,٨٦ وهي أكبر منα=٠٥.

فقط ١٦,٢% استجابوا بالموافقة على مقولة "أن الحزب قد يكون مفيداً" لأنهم قد يحصلون من خلاله على وظيفة، في حين استجاب للمقولة بلا أدري ما نسبتهم ٢٢,٧ وعارضها الباقون ٦١,٢% وكان توزيع النسب حسب الفئات العمرية غير دال إحصائياً (الدلالة الإحصائية α=٠,١ > ٠,٠٥).

يعتبر ٥١,٥% من مجموع أفراد العينة التكاليف المادية للانضمام إلى حزب ما غير مهمة، ولم يعتبرها كذلك أكثر من ١٥,٦% في حين استجاب ٣٣% بلا أدري. وبينما كانت أعلى نسبة قالت كذلك في فئة العمر ٦١ سنة فما فوق في درجة موافق كانت أعلى نسبة في درجة موافق بشدة على أثر التكاليف المادية في فئة العمر ٤١ – ٥٠ سنة بنسبة ١٠% والفروق ذوات الدلالة الإحصائية بين درجتي الموافقة والموافقة بشدة وعدم الموافقة بدرجتيها. وحتى في درجتي الموافقة فقد كانت أعلى نسبة (٢٤,١%) في فئة العمر ٦١ فما فوق، ثم في فئة العمر ٤١-٥٠ سنة بما متوسط نسبتهم ١٩,٩% وانخفضت هذه النسبة إلى ١٥,٦% في الفئة العمرية ٢١-٣٠ سنة. مثل هذه الفروق نجدها عكسية في درجتي لا أوافق ولا أوافق بشدة.

مثل هذه النتيجة نجدها أيضاً في استجابات أفراد الفئات العمرية للمقولة "إذا دفع لي الحزب أو أعطاني وظيفة فسأنتمي إليه" فلم يستجب لها بالموافقة والموافقة بشدة أكثر من ١٤,٢% فهم يعتقدون أن الحزب سوف يوزع النقود والوظائف واستجابت نسبة كبيرة منهم بدرجتي لا أوافق ولا أوافق بشدة على المقولة (٧٠,٨%) كذلك هي الحال بالنسبة للمقولة "بأن الحزب مجال للعمل التطوعي وأرغب أن أقوم بذلك العمل، فلم يستجب لها بدرجتي موافق وموافق بشدة أكثر من ٢٧,٥% ورفض ذلك ٥٧%. في حين استجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٥,٤%. أما من حيث الزوجة فلم يقل أكثر من ٢٣,٨% أنهم سيسمحون لزوجاتهم بالانتساب إلى الحزب الذي تريد الانتساب إليه في حين رفض ذلك ما نسبتهم ٥٢,٥% وبقي دون رأي ما نسبتهم ٢٣,٦%. وعلى عكس ما كنا نتوقع فقد كانت أكبر النسب التي قال أفرادها بأنهم سيسمحون لزوجاتهم بالانتساب إلى الأحزاب التي يردن الانتساب إليها في فئات العمر المتقدمة بالسن. حيث جاءت أعلى نسبة في فئة العمر ٥١-٦٠ سنة بما نسبتهم ٣١,١% ثم في فئة العمر ٣١-٤٠ سنة بما نسبتهم ٢٩% ثم في فئة العمر ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٢٢,٧% وكانت باقي النسب في مثل هذا المستوى، وهذه الفروق واضحة يعبر عنها مربع كاي (٦٩,٩) والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠) مثل هذه الفروق نجدها بين الفئات العمرية في درجات المقياس الأخرى.

الفئات العمرية والتبعية الاجتماعية والاقتصادية:

لم نجد في تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أو في تحليل البيانات البعدية ما يشير إلى فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في الاتجاهات نحو التبعية الاجتماعية والاقتصادية ولكن وجدنا مثل هذه الفروق في الجداول التقاطعية بناء على مربع كاي ودلالته الإحصائية.

ففي حالة الأبناء وجدنا أنه لم يستجب بالموافقة على المقولة الناصة على "سيسمح لي والدي أن أكون في الحزب الذي أختاره" أكثر من ١٩,٦% لفئة العمر ٢٠ سنة فما دون و ٢٨,٣ لفئة العمر ٢١-٣٠ سنة و ٢٨,٤% لفئة العمر ٣١-٤٠ سنة ثم أخذت هذه النسب بالانخفاض مع ارتفاع مستوى العمر. غير أن فئة كبيرة من مجموعة البحث استجابت بلا أدري على المقولة بما متوسطة ٣٢,٧% جاءت أعلاها في فئة العمر ٢٠ سنة فما دون (٣٤,٧%) وفئة العمر ٢١-٣٠ سنة

(٣٢,٣%). وهذه الفروق دالة إحصائياً إذ أن مربع كاي ٥٢,٣٤، والدلالة الإحصائية ٠,٠٠٠.

وشكّل الذين وافقوا على المقولة بأنهم سينضمون إلى الحزب الذي يختارونه دون اعتبار لما يقوله الأب ما نسبتهم ٢٧,٦% من جميع الفئات العمرية حيث جاءت أعلى نسبة في درجتي الموافقة والموافقة بشدة على المقولة في فئة العمر ٣١-٤٠ سنة بما نسبتهم ٣٣,١% ثم في فئة العمر ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٢٩,٥% ثم في فئة العمر ٥١-٦٠ سنة بما نسبتهم ٢٧,١% وتليها فئة العمر ٤١-٥٠ سنة بما نسبتهم ٢٦%. وقد استجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٦,٢% وكانت أعلى نسبة في فئة العمر ٥١-٦٠ سنة (٣٨,٦%) ثم فئة العمر الأكبر وأخذت هذه النسبة بالهبوط مع انخفاض مستوى العمر. أما في درجة لا أوافق ولا أوافق بشدة فقد جاءت أعلى نسبة في فئة العمر ٢٠ سنة فما دون بما نسبتهم ٥٦,٣% ثم في فئة العمر ٢١-٣٠ سنة بنسبة ٤٥,٥% ففئة ٤١,٥٠ سنة بنسبة ٤٤,٦% يتبعها تنازلاً الفئات الأخرى. ومن الواضح من هذه الفروق الدالة إحصائياً، أي أن عامل العمر يتعلق أيضاً بالحالة الاقتصادية والتبعية وكذلك التنشئة الاجتماعية.

٢٩,٥% قالوا بأنهم لن يسمحوا لزوجاتهم بالانضمام إلى حزب أي حزب من الأحزاب. في حين أجاب ما نسبتهم ٣٤,٣% بلا أدري ولم يوافق على المقولة ما نسبتهم ٣٦,٢%. لقد كانت أكبر نسبة في الفئات العمرية ممن لم يوافق أفرادها على مقولة عدم السماح للزوجة بالانضمام إلى حزب في فئة العمر ٣١-٤٠ سنة ما نسبتهم ٤٤,٤٥، تليها فئة العمر ٦٠ سنة فما فوق بنسبة ٤٤,٢% ثم فئة العمر ٤١-٥٠ سنة بما نسبتهم ٤٠,٨%. ومن ثم فئة العمر ٥١-٦٠ سنة بنسبة ٣٧,٩% فالفئات الأخرى.

وتتفق هذه النتائج بطريقة أو بأخرى مع ما جاء في استجابات المبحوثين على مقولة السماح للزوج / الزوجة. ومن نتائج الاستجابات على المقولات الأخرى نجد أن الأغلبية العظمى هي لصالح حرية الأفراد في الانضمام إلى الحزب الذي يختارونه دون تفريق بين ذكور وإناث. والحقيقة هي أن الباحث يشك في صدق هذه النتائج بناء على الممارسات العملية التي يراها في المجتمع فالفروق بين نسب الاستجابات للفئات العمرية ضعيفة جداً.

لقد أبدت الأغلبية حوالي ٥٠% ميلها إلى الحزب الذي يعمل علـــى مـــستوى الوطن وليس على المستوى القطري، في حين ذهب تركيز ٣٨,٨% إلـــى الـــوطن القطر. والمعارضة للتحديد المكاني التاريخي لأصحاب الهوية – شرق أردنـــي – قوية جداً (٦٦,٨%) في حين كان هنالك ٢١,١% من أجابوا بـــلا أدري. وهنالـــك ٢٥,٨% وصلوا إلى الوعي بأنه قد حان الوقت أن نصبح مجتمع أفراد.

الاستطلاعات اللاحقة

لقد قامت مجموعة من المؤسسات مثل مركز الدراســـات الاســـتراتيجية، ومركـــز الأردن الجديد، وغيرها باستطلاعات رأي حول الأحزاب والديموقراطية في الأردن ولكن أحدها لم يأتنا بتفاصيل حول الاتجاهات نحو الأحزاب حسب العمـــر علـــى الرغم من أنّ متغير العمر كان أحد المتغيرات الداخلة والأساسية في الاستطلاعات، ولكن النتائج العامة التي قاموا بنشرها تؤيّد بقوة النتائج التي وصلنا إليها وفي كثير من الأحيان نجد تراجعا في هذه الاتجاهات نحو السلب ممن الحياة الحزبية. هـــذا يعني أن الأحزاب التي تم تأسيسها بين انتخابات ١٩٨٩ و٢٠٠٣ لـــم تكـــن بتلـــك الفاعلية ولا بالنشاط المتوقع منها لاجتذاب المواطنين. وإذا نظرنا إلى نتـــائج هـــذه الاستطلاعات وقارناها مع النتائج ا لتي توصّلنا إليها لوجدنا أنّ هناك اتفاق حـــول ضرورة وجود الأحزاب في تدعيم الديموقراطية وموزعة بنسب متقاربة على جميع الفئات العمرية، وعلى الرغم من أنّ الاستطلاعات اللاحقة لم تحلل لنا إحصائيا هذا المتغير مع متغير العمر. وهناك الرأي بأن وجود الأحزاب معيق لتطور الحريـــات العامة ولكن الذين يقولون بهذا هم من الفئات العمرية التي جرّبت ملاحقة السلطات لها لانتمائها الحزبي وبخاصة ا لأحزاب الإيديولوجية ا لتي كانت غير موالية للدولة القطرية، علما بأنّ جزء كبير من الذين وصلوا إلى النخبة الـــسياسية وأصـــبحوا محور الحضارة السياسية هم من أعضاء هذه الأحزاب ولو أنّهم في لحظة ما تخلّوا عن الإيديولوجيا العقائدية وتحوّلوا إلى إيديولوجيا الدولة القطرية.

هذا الإدراك لدور الأحزاب السياسية في الديموقراطية متمثّل أيضا فـــي توجهـــات الناس حول أنّ الأحزاب تثير الاختلاف حولا المسائل الوطنية الجوهرية، وهذا هو محور أساس من محاور الديموقراطية، حيث أنّ هذا يعني أنّ الاخـــتلاف أصـــبح عامل إيجاب في التعايش بين الناس أكثر مما كان يعتقد بأنّـــه عامـــل ســـلب، وأنّ

مفهوم الديموقراطية قد أخذ يدخل بيقين إلى فكر الناس في المجتمع. علينا أن لا ننسى أن الفكر القديم كان مبنيا على فكرة الإجماع وليس فكرة الاختلاف، وأن الخروج عن الاجتماع يدعى فتنة سواء كان ذلك في الفكر الإسلامي القديم أو في الفكر القبلي حيث الإجماع يتمحور في الفكر الديني حول المسائل الجوهرية والتي لم يتم تحديدها من حيث علاقتها بالقداسة وبالطاعة لأولي الأمر عدا ما يخص معصية الخالق، وفي الفكر القبلي تمحور حول القيادة أيضا والتي لم تكن تخضع لرقابة وضبط. هذا الفكر الديموقراطي والحرية بمفهومه الغربي المتعلّق بالإنسان خارج إطار القدسية الدينية وضمن إطار عدم معصومية القيادة عن الخطأ، وتعدد الفكر بتعدد الإنسان، لا يزال قيد التحديد في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمعات العربية. من هنا نجد الإنقسام في الرأي حول مقولة أن الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة لحياة أفضل في الأردن حيث تأكّد هذا الانقسام أيضا في نتائج استطلاعات الرأي اللاحقة وآخرها ذلك العام الحالي[1] ٢٠٠٦.

حين يقف المواطن الأردني مفاضلا بين الأحزاب حسب طبيعتها نجد أنّ الغالبية العظمى ترفض الأحزاب التي تعتمد الفكر الاشتراكي، والفكر الرأسمالي الحر في حين حضي بالموافقة على الأحزاب ذوي الفكر القومي العربي والإسلامي بالأغلبية. ولا غرو في ذلك حيث أنّ التنشئة الاجتماعية سواء في الأسرة أو المدرسة أو حتى الجامعات مشحونة بالتعاليم الدينية وتؤكّد على مركزية العروبة واللغة العربية كونها لغة القرآن الكريم ومن هنا نجد رواجه بين الفئات العمرية الأصغر سنّا حتى أكثر بكثير من الفئات العمرية المتقدمة بالسن. والحقيقة هي أن الفروق في نتائج هذه الاستطلاعات من الصغر بحيث يمكن إهمالها، وكأن النظام التعليمي والنظام السياسي لم يكونا فاعلين في حثهما على المشاركةا لسياسية وتغيير الرأي العام حول الديموقراطية والانتخابات والأحزاب السياسية[2]. في هذا الاستطلاع الأخير نجد النتائج التالية : ٩٧،٧ من المستجيبين الأردنيين لا ينتسبون

---

(1)- أنظر مركز الدراسات الاستراتيجية ، وحدت قياس الرأي العام، الديموقراطية في الأردن ، نيسان ، ١٩٩٥ ، أيار ١٩٩٦، وهكذا حتى أيار ٢٠٠٠. ، أنظر أيضا : Democracy in Jordan 2003Poll # 33: , *June 2003.* وأيضا مركز الرأي للدراسات، وحدة ثياس الرأي العام، المشاركة السياسية عند الأردنيين. الإثنين، ٢٩ أيار ٢٠٠٦ ، ص ٤٨

(2)- مركز الرأي للدراسات، وحدة ثياس الرأي العام، المشاركة السياسية عند الأردنيين. الإثنين، ٢٩ أيار ٢٠٠٦ ، ص ٤٨.

لأحزاب سياسية و ٤٦،٢% لا يهتمون بالنشاط السياسي، مقابل ذلك وعلى مستوى المثال يعتبر ٥٢،٢% من المستجوبين أن المشاركة في الانتخابات واجب وطنـــي؛ وفقط ٩% يعتقدون بتوفر حرية النشاط الجزبي بدرجة كبيرة، ويعتقــد ٣،٤٧% بتوفر حرية النشاط النقابي بدرجة متوسطة. وبالمقارنة مع النتائج التي أخرجناهـــا عام ١٩٩١ يبدو أن التغير شبه غائب في هذا المضمار، علمـــا بـــأن الحــضارة السياسية في الأردن توسّعت إلى درجة بعيـــدة وأن الطبقـــة المعنيـــة بالحــضارة السياسية أصبحت تأخذ حجما متزايدا.

الفصل الخامس

اتجهات الاردنيين نحو الاحزاب حسب مكان السكن

مكان السكن ومفهوم الاحزاب

يبين لنا جدول تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغير لاتجاهات الاردنيين نحو فقرات البحث أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مفهوم الاحزاب ومتغيرات البحث الكلية على النحو التالي:

جدول (٩)

تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات افراد

العينة نحو مفهوم الاحزاب مكان السكن

الفقراة	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
مكان السكن ومفهوم الاحزاب	١٢٨,٠٧٨٠٢	٤,٢٨٣	٧,٠٢٧٣٣	٠,٠٠٠

وبالعودة إلى جدول تحليل البيانات البعدية اشار الجدول على أن هنالك فروقا ذوات دلالة احصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين فئتي المدن وسكان القرى لصالح سكان القرى وبين فئتي سكان القرى وسكان المخيمات لصالح سكان المخيمات كالتالي:

جدول (١٠)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز حسب مكان الاقامة لاتجاهات الاردنيين نحو مفهوم الاحزاب

مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم	بادية
	٢٢,٤٧١١	٢٣,١٧٩٣	٢٣,٣٦٣٦	٢٣,٥١٠٣
مدينة ٢٢,٤٧١١	-	*٠,٧٠٨٢	٠٨٩٢٥	١,٠٣٩٢
قرية ٢٣,١٧٩٣		-	*٠,١٨٤٣	٠,٣٣١٠
مخيم ٢٣,٣٦٣٦			-	٠,١٤٦٧
بادية ٢٣,٥١٠٣				-

وبالرجوع إلى الجداول التقاطعية وجدنا ان العلاقة بين مكان السكن والاعتقاد بأن وجود الاحزاب السياسية في الاردن ضرورة ملحة من أجل تأكيد وتطوير الديموقراطية غير دالة احصائيا حيث كانت قيمة كاي[٢] متوسطة والدلالة الاحصائية لها اكبر من (٠,٠٠٠١) فقد كان قبول الفكرة بشدة اقل بكثير من الرفض بشدة مع اختلافات في القبول والرفض بين سكان القرية وسكان المدينة. لقد كانت نسبة سكان القرى الرافضين بشدة أعلى من نسبة الرافضين في المدن ونسبة الرافضين بشدة في المخيمات اكبر من قريناتها في اماكن السكن الاخرى. وقد جاءت نسب القبول بشدة لهذه المقولة بين سكان المخيمات اعلى بكثير منها بين سكان المدن والقرى والبادية حيث كانت ٢٤,١% : ١٧,٢% : ١٤,٩% : ١٥,٢% على التوالي. وجاء القبول بالفكرة اعلى من الرفض في كل من المدينة او القرية أو المخيمات، وتساوتا بين سكان البادية.

كذلك كانت العلاقة ذات دلالة احصائية بين مكان السكن والمقولة بان طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديموقراطية (دلالة مربع كاي ٠,٠٠٠٣). لقد جاءت اعلى نسبة من غير الموافقين بشدة على المقولة بين سكان المخيمات ثم المدن فالبادية فالقرى في حين جاءت اعلى نسبة على مستوى لا أوافق بين سكان المدن (٣٩,٤%) ثم بين سكان المخيمات (٣٧,٩%) وسكان القرى (٣٣,٨%) والبادية (١٨,٢%). ولم تتعدى نسبة الموافقة بشدة ١٨,٢% بين سكان البادية ولم تزد على ٧,٦% في الفئات الاخرى وهي النسبة بين سكان المخيمات.

علاقة ذات دلالة احصائية ايضا موجودة بين مكان السكن والمقولة بان الحياة الحزبية سوف تعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والانتقادات اذ ان دلالة مربع كاي جاءت (٠,٠٠٠١) فقد رفض هذه المقولة بشدة ما نسبتهم اكثر من ٥٠% وجاءت اعلى نسبة بين سكان المدن ثم القرى ثم المخيمات فالبادية. ولم تزد اعلى نسبة لقبول المقولة على ٢٤,٢% بين سكان البادية والمخيمات. والفروق بين نسب القبول وعدم القبول بشدة فروق شاسعة ادت إلى الدلالة الاحصائية.

المقولة بأن الفكر الديموقراطي فكر غربي ولا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا مقولة لم يقبلها ما متوسطه ٦٤% من أفراد العينة ولم يرفضها أكثر من ٢٤,٨% من أفراد العينة. وقد كانت نسبة الاستجابات بعدم القبول متفاوته بحيث أن سكان المدن كانوا أكثر الرافضين لهذه المقولة يتبعهم سكان القرى ثم المخيمات ثم البادية. وكانت اتجاهات قبول هذه المقولة في البادية والمخيمات يتبعها سكان المدن فالقرى.

مثل هذه العلاقة الدالة نجدها بين مكان السكن ومقولة أن الحياة الديموقراطية قد تقود إلى اختلاف حول المشاكل الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة، فقد كانت نسبة القبول بشدة لهذه المقولة في البادية ضعفها في القرية وأكثر من ذلك في المدينة، وجاءت المخيمات بالدرجة الثانية. وكان رفض المقولة بشدة في البادية أعلى منه في المخيمات والقرية ثم المدينة. وجاءت نسبة الاستجابات بين سكان القرى في درجة الرفض أو عدم الموافقة أعلى منها في المدينة والمخيمات والبادية. كما ارتفعت في الاستجابات على هذه المقولة نسبة الذين قالوا لا أدري إلى ١٤,٥% في المخيمات و ١٧,٣% في المدينة ثم

٢٣,١% في القرية و ٢٤,٢% في البادية. وجاءت دلالة مربع كاي تعزز هذه العلاقة (كاي^{٢}= ٠,٠٠٠٠).

العلاقة بين مكان السكن ومقولة أن الديموقراطية من خلال تعدد الأحزاب هي الحل الأمثل لقضايا العرب الاساسية كالتجزئة والتبعية والتحديث، هي علاقة ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{٢}= ٠,٠٠٠١) حيث جاءت الاستجابات بعدم الموافقة على المقولة أعلى بكثير من نسبة الاستجابات بالموافقة عليها من ناحية، وحيث أن التفاوت في الموافقة وعدم الموافقة بين فئات مكان السكن متفاوتة ايضا. لقد جاءت نسبة استجابات سكان المخيمات بالموافقة على المقولة أعلى من قريناتها في كل من المدن والقرى والبادية على التوالي، اما الرفض بشدة لهذه المقولة فقد جاء متساويا تقريبا في كل من المدينة والقرية والبادية في حين كان قبول المقولة في المدينة والمخيم متعادلة تقريبا وأكبر من قريناتها في القرية والبادية.

ادراك معنى الديموقراطية جيدا من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاجتماعي في المدن أعلى بكثير منه في البادية والقرية والمخيم. لقد استجاب بالقبول بشدة لهذه المقولة ما نسبتهم ٣٠% للمدن و ٢٤,١% للمخيمات و ٢١,٢% للبادية و ٢٠,٤% للقرية في حين استجاب في درجة القبول لهذه الاماكن السكنية على التالي ٤٠,٢%، ٣٧,٩%، ٣٥% و ١٢,١%، وقد جاءت هذه الفروق ذات دللة احصائية (دلالة كاي^{٢} = ٠,٠٠٠٠)، في حين كان رفض المقولة بشدة في البادية بنسبة أعلى منها في المخيمات وغيرها، اما على مستوى الرفض فقد جاءت أعلى نسبة في القرى والمخيمات ثم البادية والمدينة. ٤١% من أفراد العينة يعتقدون بأن الحياة الحزبية ستكون بداية لحياة أفضل في الاردن وهي أعلى بقليل من نسبة الذين لا يعتقدون ذلك. والعلاقة بين مكان السكن وهذا الاعتقاد ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي= ٠,٠٣١٢). وعلى الرغم من غياب الدلالة الاحصائية الا أن القبول والرفض جاء شبه متعادلين. مما يدل على حيرة الانسان الاردني حول السؤال ماذا سيفعل بهذه الديموقرطية والحياة الحزبية.

مكان السكن والاستراتيجية

يبين جدول التباين الاحادي المتعدد أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات استراتيجية الاحزاب واهدافها ككل على مستوى= ٠,٠٠١ حيث أن النتيجة كانت كالتالي:

جدول (١)

تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات للاتجاهات نحو استراتيجية الاحزاب حسب مكان السكن

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
استراتيجية الاحزاب واهدافها	١٢٠,١٢٤٧٢	٥,٧٢١	٣,٦٨٠٣٩	٠,٠١٢

ولكن بالعودة إلى تحليل البيانات البعدية وجدنا في الجدول فروقا ذوات دلالة احصائية على مستوى α =٠,٠٥ بين فئتي سكان القرية وسكان المدن لصالح القرية كالتالي:

جدول رقم (١٢)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الاردنيين لاستراتيجية الاحزاب حسب مكان السكن

مكان السكن	مدينة ٣٠,٠٣٤٩	قرية ٣٠,١١٠٣	مخيم ٣٠,٢٤٢٤	بادية ٣٠,٧٦٠٣
مدينة ٣٠,٠٣٤٩	-	*٠٠,٠٦٥٤	٠٠٢٠,٧٥	٠٠,٧٢٥٤
قرية ٣٠,١١,٣		-	٠٠,١٣٢١	٠٠,٦٥٠٠
مخيم ٣٠,٢٤٢٤			-	٠٠,٥١٧٩
بادية ٣٠,٧٦٠٣				-

وبالعودة إلى الجداول التقاطعية وجدنا أن قيمة مربع كاي تثبت هذه الفروق لكل من المقولات الواردة في الفقرة حيث كانت بمستوى ٠,٠٠٠١.

٤٨,٦% من مجموع أفراد العينة يوافقون على المقولة "لن أنتمي إلى حزب من الأحزاب ولكن سأشارك في الانتخابات"، وقد تناسب توزيع النسب تناسبا طرديا حيث جاءت الفروق بين النسب من ١٨,٢% للبادية و ٣٣,٢% في المدينة أي أن الذين لا يفكرون بالانتماء إلى حزب في المدينة هم الاكثرية حيث وصلت نسبتهم في خانتي أوافق وأوافق بشدة إلى ٥١,٤% في حين لم تصل هذه في البادية الا إلى ٣٩,٤%، ففي حالة الموافقة بشدة على المقولة كان سكان البادية أكبر نسبة لا تفكر اطلاقا بالانتماء على حزب. مثل نسبة بين أهل البادية نجد نسبة سكان المخيمات الذين لا يريدون الانتماء على حزب (٣٩,٣)، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٦% بين سكان القرى. وتبين نسبة الرافضين لهذه الفكرة، (٣٧%)، مدى اتجاهات الناس في الاقبال على عضوية الأحزاب. والصحيح هو أن هذه النسبة تتماثل مع نسبة الذين توجهوا إلى الانتخابات عام ١٩٨٩، حيث كانت ٣٥,٥%.

لقد اظهر الجدول التقاطعي بين مكان السكن والموافقة أو عدم الموافقة على المقولة "في الانتخابات سأساند الحزب اليساري (شيوعي بعثي، اشتراكي)" نسبة مشابهة للنسبة التي ظهرت من قبل وهي ١٧% مما يدل على أن هذه النسبة هي التي تساند الفكر الاشتراكي وأن هذه الاحزاب أقل شعبية من غيرها. وان رفض هذه المقولة عليا (٦٩,٨%) في حين كانت نسبة الذين اجابوا بلا أدري ١٣,٢%. وأكبر نسبة أبدت الرغبة في مساندة الاحزاب الاشتراكية نجدها بين سكان المخيمات ثم بين سكان البادية بنسبة ٢٥,٥% و ٢٤,٢% على التوالي، وكانت أقل نسبة في ابداء الرغبة بمساندة هذه الأحزاب في القرى ١٦,٨% ثم في المدن ١٦,٩%. الفروق ذات الدلالة الاحصائية جاءت في توزيع الاستجابات بالرفض القاطع بين فئات السكن حيث كانت النسب في مستوى لا اوافق بشدة للبادية ٣٠,٣% وللمخيمات ٤٤,٨% والقرى ٤٦,٩% ثم المدن ٤٨%، وهذه الفروق جاءت معبرة عن ذاتها في قيمة مربع كاي (أقل من ٠,٠٥).

حظي الحزب المعتدل الذي يترك حرية الرأي في رأس القائمة بتأييد ٥٠,٦% وهذه نسبة عالية اذا ما عرفنا أن ١٧,٢% استجابوا بلا أدري. لقد كانت أقل نسبة في مستوى الاستجابة "موافق بشدة" بين سكان القرى ١٨,٦% واعلاها بين سكان المخيمات ٢٦,٩% في حين تساوت نسب هذه الاستجابة بين سكان البادية وسكان المدن (٢١,٢% و ٢٢,٢%). كانت هنالك فروق في توزيع الاستجابات ايضا في مستوى الاستجابة "موافق" اذ لم تصل هذه في البادية أكثر من ١٢,١% ارتفعت بين سكان المخيمات على ٢٢,٨% ثم على ٢٥,٧% في القرى وفي المدن إلى ٣٣,١%. مثل هذه الفروق لم نجدها في الاستجابات في خانتي (لا أوافق بشدة ولا أوافق). وعبرت الفروق السالفة الذكر عن ذاتها في قيمة مربع كاي حيث كانت ٤٦,٨٧٥ والدلالة الاحصائية ٠,٠٠٠ .

٦١,٦% من أفراد العينة سيساندون الحزب الذي يدعو للعودة إلى الإسلام. ففي مستوى الاستجابة "أوافق بشدة" كانت أقل نسبة منهم بين سكان البادية ٣٠,٣% وأعلاها بين سكان القرى ٣٩,٩% وثاني اقل نسبة بين سكان المدن ٣٣,٢%. وحيث رفض هذه المقولة ٢٥% كان التفاوت في درجة قبولها ٨,٢% بين سكان البادية ١٨,٢% وسكان المدن ٢٦,٤%. وبقي ١٣,٣% استجابوا في مستوى "لا أدري" هذه التفاوتات الطفيفة ظهرت في قيمة الدلالة الإحصائية لمربع كاي ٠,٠١٤٩ وهي غير داله.

مثل هذه الاستجابة الايجابية العالية جاءت للمقولة "سأساند الحزب الذي يقدم برنامجا يحتوي على حلول معقولة لمشاكل البلد الاقتصادية" (٦٧,٣%)، حيث كانت أكبر الفروقات بين فئات السكن في مستوى الاجابة "أوافق" وبين فئة سكان البادية ٢١,٢% وفئة سكان المدن ٤٢,٢%، وكانت هذه النسب لسكان المخيمات والقرى على التوالي ٣٢,٤% و ٣٥,٢% والدلالة الاحصائية لمربع كاي (٠,٠٠٠) .

نال الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل ٤١,٦% من أفراد العينة وكانت أدنى نسبة في فئة سكان المدن ٢٠,٣% واعلاها بين سكان المخيمات ٢٥,٥% فالبادية ٢٤,٢% وأقلها بين سكان البادية ١٥,٢%، فالقرى ١٧,٨%

فالمخيمات ١٩,٣%. ورفض هذه المقولة ٤٥,٣% مع فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الاستجابة بلا أوافق، حيث جاءت أدنى نسبة في فئة سكان المخيمات ١٧,٩% واعلاها بين سكان القرى ٢٤,٨% وتساوت النسب بين سكان المدن والبادية. وهذه الفروقات واضحة في دلالة مربع كاي ٠,٠٠٩.

حظي الحزب الذي يدعو إلى محاربة الصهيونية بمساندة ٦١,٥% من مجموع أفراد العينة وأعلى نسبة في مستوى القبول بشدة كانت بين سكان المخيمات ٤٩% ثم المدن ٣٧,٤% فالقرى ٣٤,١% فالبادية ٢١,٢% وكانت هذه في درجة القبول على التوالي ١٨,٦%، ٢٨,١% و ٢١,٦% ثم ١٥,٢%، في حين بلغت نسبة الذين استجابوا بلا أدري ١٥% أعلاها في البادية ٣٣,٣% فالقرى ١٨,٥% فالمدن ١٢,٨% وسكان المخيمات ١٠,٣%، بينما بلغت نسبة الرافضين لهذه المقولة ٢٣,٥%، وأعلى نسبة استجابت في مستوى "لا أوافق بشدة" كانت بين سكان المخيمات والبادية ١٥,٢% لكل منها و ١٣,٤% للقرى ثم ١١,٥% للمدينة. وهذا يعني أن التصالح مع الصهيونية أو اقل ما فيه نسبة الادبار عن التعاون مع الداعين لمحاربة الصهيونية قد وصلت إلى هذا الحد ٣٨% وهي نسبة عالية. والفروق بين فئات السكن ذوات دلالة احصائية حيث دلالة كاي^{٢} ٠,٠٥ .

لم ينل الحزب الذي يؤكد على الاقليمية على مساندة أكثر من ١٧,٦% من مجموع أفراد العينة في حين كانت نسبة المستجيبين في مستوى "لا أدري" ١٩,٣% وعلى الرغم من أن الفروق بين الفئات السكنية جاءت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^{٢} = ٠,٠٠٠٦) الا أن أعلى هذه الفروق جاءت في مستوى الاستجابة بلا أدري. لقد كانت أعلى نسبة مساندة للحزب الاقليمي في البادية والمخيمات وأقلها في المدن والقرى. ويبدو أن العزلة هنا تلعب دورا هاما. فبينما الاندماج الاجتماعي في المدن والقرى عال نجده أقل بكثير في تلك المناطق.

ساند الاحزب ذوي الافكار الليبرالية ٢٤,٢% وشكل الذين استجابوا بلا أدري نسبة عالية ٢٢,٩%. والفروق ليست ذات دلالة احصائية فدلالة مربع كاي كانت

أكبر من (٠,٠٠٠٣) . هذه المساندة جاءت عالية بين سكان البدو والمخيمات (٣٠,٤% : ٣١,٢%) ثم المدن (٢٥,٣%) فالقرى (٢٢,١%).

على وجه العموم وجد أفراد العينة أن الأحزاب في البلاد العربية تفتقر إلى فكر بما نسبتهم ٥١,٢%، وتفاوتت نسب الفئات السكنية في درجة القبول بين ١٨,٢% للبادية و ٢٢,٨% للمخيمات ، و ٢٥,٦% للقرى و ٢٨,٤% للمدن، في حين كانت هذه التفاوتات بين ١٨,٢% للبادية و ٢٨,٣% للمخيمات ، و ٢٠,٨% للقرى و ٢٦,٣% للمدن. اما في مستوى الاجابة "لا أدري" فقد كانت النسبة عالية ٢٣,٤% مع فروق ذات دلالة احصائية بين القرى والمدن والمخيمات والبادية حيث كانت نسب الاستجابات على التوالي ٢٧,٧%، ٢٠,٧، ١٨,٦% و ٣٣,٣%. والدلالة الاحصائية لمربع كاي عالية.

مكان السكن والميل إلى الاحزاب

يبين لنا جدول تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات الاردنيين نحو فقرات البحث ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ بين مان السكن فقرة الميل على الاحزاب حيث كانت نتائج الجدول لهذه الفقرة كالتالي:

جدول (١٣)

تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات لاتجاهات افراد العينة نحو الميل للاحزاب حسب مكان السكن

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
طبيعة الأحزاب	١٢٠,٩٤٨٩٧	٤,٧٩٥	٥,٢٨٤٧٩	٠,٠٠١

وبالعودة إلى تحليل البيانات البعدية وجدنا فروقا ذات دلالة احصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين فئتي سكان القرية وسكان المدينة لصالح سكان القرية وبين فئتي سكان القرية وسكان المخيم لصالح سكان المخيم كما في الجدول التالي:

جدول (١٤)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الاردنيين نحو الميل إلى الحياة الحزبية حسب مكان السكن

مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم	بادية
	٢٠,٧٣٧٩	٢١,٣٥٣٧	٢١,٩٦٩٧	٢١,٩٧٨٩
مدينة ٢٠,٧٣٧٩	–	*٠٠,٨١٥٨	١,٢٣١٨	٠٠,٢٤١٠
قرية ٢١,٣٥٣٧		–	*٠,٦١٦٠	٠,٠٠١
مخيم ٢١,٩٦٩٧			–	٠,٠٠٩٢
بادية ٢١,٩٧٨٩				–

ولتبيان العلاقة الاولى والفروق في الجدول عدنا إلى الجداول التقاطعية وجدنا قيمة مربع كاي لتقاطع فئات السكن مع درجات الموافقة واللاموافقة على المقولة "أميل للحزب الذي يقدم فكرا اشتراكيا" أكبر من (٠,٠٠٠١). لقد رفض هذه المقولة ٧٤,٧% من مجموع افراد العينة، ولم يبدي للفكر الاشتراكي أكثر من ١٦,١% كان منهم ٥,٨ في درجة الموافقة بشدة في حين كانت نسبة المستجيبين بالموافقة بشدة ٥٠,٣%. وكانت نسبة من يميلون نحو الفكر الاشتراكي في المخيمات والبادية أكبر من نسبة من يميلون له في المدن والقرى وهذا التفاوت يعود إلى التوجة في البيئة السكنية ومقارنة الناس بين ما يملكون وما تملك البورجوازية في المدن من الرفاهية والغنى. وبخاصة المخيمات فإن سكانها يعيشون الان عقودا في حالة من الفقر والحاجة وربما ان ذلك قد أثر على تدني نسبة عدم قبول الفكر الاشتراكي بينهم.

النتيجة السابقة نجدها أيضا في استجابات أفراد العينة على المقولة "أميل على الحزب الذي يقدم فكرا اقتصاديا وراسماليا حرا" حيث كانت أعلى نسبة لعدم الموافقة بين سكان المخيمات ثم القرى فالمدينة فالبادية. وفي حين جاءت نسبة عدم القبول لهذه المقول عالية جاءت نسبة القبول بشدة منخفضة جدا وكانت نسب اللاموافقة أعلى من نسب الموافقة لكل من المخيمات والمدن فالقرى فالبادية. هذا التفاوت بين الفئات في عدم القبول أدى إلى ارتفاع مربع كاي بحيث جاءت دلالته أقل من ٠,٠٥ وكان التفاوت في قبول المقولة بين المدينة والبادية من جهة وسكان القرى والمخيمات من جانب أخر معقولا حيث أن ثلث السكان في المدينة يقبلون بالفكر الرأسمالي الحر بينما كانت هذه النسبة لسكان القرى ٢٠% و ١٥% لسكان المخيمات.

استمال الحزب الذي يقدم فكرا اسلاميا ٦٠,٥% من مجموع أفراد العينة في الاماكن السكنية المختلفة، وكانت أقل نسبة لهذا القبول بين سكان البادية ٤٢,٣% ثم المدن ٥٨,٣% فالمخيمات ٦٣,١ فالقرى ٦٤,٣%. والحقيقة بأن نسبة البدو وسكان المخيمات والمدن الذين استجابوا بعدم الموافقة لهذه المقولة هي أعلى نسبة وهي ذات معنى خاص. فقد وصلت نسب هذه الفئات ٣٣,٣% لسكان البادية، و ٣١,٣% للمدن و ٣١% للمخيمات. وهذا يعني أن التوجه نحو التعددية قد اصبح يأخذ منحى ثابتا بين الاردنيين نتيجة للبناء السياسي للدولة وسياسة التعليم والسياسات الاجتماعية. وهذا المعنى في توزيع الاستجابات ظاهر في قيمة مربع كاي حيث جاءت ٠,٠٠١٣.

قبول أفراد العينة لمقولة "أميل إلى الحزب الذي يقدم فكرا عربيا قوميا" يتشابه إلى حد كبير مع ذات القبول لمقولة الميل إلى الحزب الذي يقدم فكرا اسلاميا "مما يدل على أن أفراد العينة والمجتمع لا يفصلون بين ما هو عربي وما هو اسلامي. كذلك في هذه الحالة نجد أن حوالي ثلث أفراد العينة (٣,٠٢%) لا يوافقون على مثل هذا الحزب وهي تعادل نسبة الذين لم يوافقوا على الحزب ذي الفكر الاسلامي. وحتى نسبة قبول هذا الحزب تتماثل مع نسبة قبول الحزب ذي الفكر الاسلامي. والتفاوت بين الفئات السكنية يبدي دلالة احصائية موجبة لقيمة مربع كاي حيث كانت أقل من ٠,٠٥، فيكون فكر مثل هذا الحزب في البادية أقل قبولا منه في

المدن والمخيمات بـــ ١٩%، وأقل من قبول سكان القرى له بـــ ١٥%، هذه الفروق ذات دلالة اذ أن قيمة مربع كاي كانت أقل من ٠,٠٥.

استجاب لمقولة الميل على الحزب الذي يركز على الوطن (الاردنيين وحاملي الهوية الاردنية) بالقبول ما نسبتهم ٣٨,٧% وتفاوتت نسب القبول بشدة بين المخيم فالبادية فالمدينة والقرية على التوالي. اما القبول بشدة للمقولة فقد ادت أعلى نسبة له في البادية ثم القرية فالمدينة ثم المخيم وكانت أعلى النسب في درجة الموافقة بين سكان القرى فالمدينة فالبادية والمخيم. أما نسب الاموافقة بشدة فقد تراوحت من ادناها في القرية ثم البادية فالمدينة والمخيم، ومثل هذا الترتيب نجده في درجة اللاموافقة. وبذلك نجد أن المعارضة في تركيز على الوطن (الحزب القطري) قوية في المخيمات ثم المدن فالقرى فالبادية. وقد ظهر هذا التباين في قيمة كاي[٢] حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٥ .

الحزب الاقليمي ضئيل الشعبية حيث لم تصل استجابات الموافقة على أفكاره إلاّ إلى ٢١% اعلاها في البادية ٢٧,٣% وكذلك في القرية ٢٧,٢% ثم المدينة ١٧,٧% فالمخيمات ١٢,٤%. في حين أن عدم القبول لهذا الحزب بنسب عالية جدا تراوحت بين ٥٨,٤% في القرية، و ٦٣,٧% في البادية ثم ٧١,١% في المدينة واعلاها في المخيمات ٨٠,٦. هذا الرفض الأكيد يدل اذا ما دل على شيء على أن الانسان الاردني يسمو فوق هذه التحزبات. لقد جاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية اذ ان قيمة كاي[٢] تساوي (٠,٠٠٠). لقد عملت الاحداث التاريخية منذ اواسط العقد السابع من القرن الماضي على نوع من التفرقة بين سكان المملكة، وبينما أخذت هذه التحيزات بالاندثار في المدن بقيت عالقة في الريف والبادية على درجة طفيفة جدا فلم تتجاوز أعلى نسبة لقبول الحزب الاقليمي ٢٧,٢ في القرية.

استجاب بالقبول للحزب الذي يضع في برنامجه العمل على استقلالية الأفراد اقتصاديا واجتماعيا ويعفي الاباء من مسؤوليتهم تجاه الابناء بعد السن القانونية ٢٥,٤%، حيث كانت أعلى نسبة بين ساكني المخيمات ٣١% ثم البادية ٣٠,٤% فالقرى ٢٥,٣% ثم المدن ٢٤,٥%. وكانت نسبة عدم القبول ٦١% وكانت الفروق دون دلالة احصائية حيث أن قيمة مربع كاي أكبر من ٠,٠٥. هذا التوجه يدل على اتجاه الافراد نحو الفردية في الاردن.

٣٥,٦ من افراد العينة استجابوا بالقبول لمقولة غياب الميل لديهم لأي حزب من الاحزاب في حين ١٦,٦% استجابوا بلا أدري، واجاب بالميل على احد الاحزاب ما نسبتهم ٤٧,٧%. وقد تفاوت هذا الميل بشدة من ٩,١% بين سكان البادية إلى ١٥% في سكان المدن و ١٩,٣% لسكان القرى ثم ٢٦,٦% لسكان المخيمات في حين كان الميل للأحزاب بدرجة القبول بنسبة ١٩% للقرى ١٩,٦% للمدن ٢٣,٤ للمخيمات و ٣٠,٣% للبادية، في حين تناسب رفض الاحزاب تناسبا طرديا مع درجة التحضر اما الرفض بشدة للأحزاب فقد جاء اعلاه في البادية ٢١,٢% ثم في المدن والقرى والمخيمات بنسب أقل (١٨,٢%، ١٧,٣%، و ١٤,٥%) على التوالي. وقد عبر هذا التفاوت عن ذاته في قيمة كاي[٢] التي جاءت أقل من ٠,٠٥ وهي ذات دلالة احصائية.

فئات السكن والموقف الخاص من الحياة الحزبية

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الفئات السكنية حسب مكان السكن وفقرات المحور الرابع أو الموقف الخاص من الحياة الحزبية كما في النتائج

جدول (١٥)

تحليل التباين الاحادي لاتجاهات افراد العينة نحو الموقف الخاص من الاحزاب حسب مكان السكن

الفقرة	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الموقف الخاص من الحياة الحزبية	٢٠٠,٣٤٥٧٤	٥,٤١١	٦,٨٨٣٦٧	٠,٠٠٠

هذه العلاقة وجدناها في الفروق ذات الدلالة الاحصائية التي تفصح عنها جدول تحليل البيانات البعدية حسب نيومان كولز بين مكان السكن والموقف الخاص من الحياة الحزبية كما في الجدول التالي:

جدول (١٦)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز للموقف

الخاص من الحياة الحزبية حسب مكان السكن

مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم	بادية
	٢٦,١٠٠١	٢٦,١٢١٢	٢٦,٨٦٢٤	٢٧,٨٠٦٩
مدينة	-	*٠٠,٠٢١١	*٠٠,٧٦٢٣	١,٧٠٦٨
٢٦,١٠٠١				
قرية		-	*٠٠,٧٤١٢	١,٦٨٥٦
٢٦,١٢١٢				
مخيم			-	٠,٩٤٤٥
٢٦,٨٦٢٤				
بادية				-
٢٧,٨٠٦٩				

يرينا هذا الجدول فروقا ذات دلالة احصائية على مستوى α= ٠,٠٥ بين فئتي القرية والمدينة لصالح الأولى وبين فئتي المخيم والمدينة لصالح الاخيرة ثم بين فئتي القرية والمخيم لصالح الاخيرة. وبعد العودة إلى الجداول التقاطعية وجدت هذه الفروقات على المستوى (٠,٠٠٠١) لدلالة مربع كاي لكل من المقولات عدا مقولة صعوبة تصور الحياة الحزبية في الاردن بسبب انتشار الوساطة في الحصول على عمل.

لقد استجاب بالموافقة على المقولة بأن التجربة تعلم أن الحياة الحزبية خطر على الفرد وقد يتكرر هذا الخطر في ظروف معينة ما نسبتهم ٤٢,٤% وفي مستوى الاستجابة بلا أدري ٢٨,٩%. وجاءت أعلى نسبة بالموافقة بشدة على هذه

المقولة في فئة سكان المخيمات ٢٧,٦%، يتبعهم سكان البادية ٢١,٢% ثم المدن ١٧,٢% والقرى ١٥,٩%، في حين كانت هذه النسب على التوالي في مستوى الاستجابة بالموافقة ٢٩,٧%، ٣%، ٢٧,٥% و ٢١,٥% على التوالي. اما توزيع الاستجابات بلا أدري فقد أبدت أن اكثر نسبة كانت سكان البادية ٣٣,٣% ثم القرى ٣٢,١% فالمدن ٢٧,٨ فالمخيمات ١٦,٦%. وهذه الفروق واضحة في الدلالة الاحصائية لمربع كاي حيث كانت (٠,٠٠٠) .

جاءت الموافقة على التشكك بأن الحياة الحزبية قد تغير من الوضع الذي كان سائدا فيما مضى بنسبة ٣٦,٩% مقابل ٣١% استجابوا بلا أدري وهي نسبة عالية جدا. وقد تفاوتت الاستجابات في مستوى الموافقة بين سكان المدن (٣٤,١%) وسكان المخيمات والبادية (٢٤,١%) والقرى (٢٩,٥%)، وجاء هذا التفاوت أيضا على مستوى الاجابة (موافق بشدة) بين ١٢,١% للبادية و ١٤% للمدن و ١٦% للقرى ثم ٢٢,١% للمخيمات. وقد عبرت الدلالة الاحصائية لمربع كاي عنها حيث كانت (٠,٠٠٠١) .

استجاب للمقولة، "شاركت في الانتخابات ولم أجد أن البرلمان قد عمل شيئا لتحسين الحالة"، ما نسبتهم ٥٢,٤% وتفاوتت على مستوى الاستجابة موافق بشدة بين ٢٥,٥% للقرية و ٢٥٨% للمدينة و ٣٣,٣% للبادية وارتفعت إلى ٣٥,٩% لسكان المخيمات، في حين كان هذا التفاوت في مستوى الاستجابة "موافق" بين ٢٩,٥% للمدينة و ٢٨,٣% للمخيمات ثم ٢١,١% للقرية و ١٨,٢% للبادية. وتفاوتت كذلك الاستجابة في مستوى "لا أدري" بين ٩% للمخيمات على ١٦,٩% للمدينة، ثم ٢٠,٧% للقرية و ٢٤,٢% للبادية. وهذه الفروق واضحة في الدلالة الاحصائية لمربع كاي كانت أقل من (٠,٠٥) .

الدلالة الاحصائية لمربع كاي للتفاوتات بين استجابات أفراد العينة على المقولة بأن عقائد الاحزاب لم تعد تجتذب الانسان الاردني بعد هذه التجربة الطويلة هي (٠,٠٠٠)، فقد استجاب لها بالموافقة ما نسبتهم ٤٣,٦% في حين استجاب ٢٦,١% بلا أدري وبقي ٣٠% يرفضون هذه المقولة. ففي مستوى الاستجابة "موافق بشدة"، تفاوتت النسب بين ١٦,٤% للقرية و ١٦,٩% للمدينة ثم ٢٨,٣% للمخيمات و ٣٠,٣% للبادية، ولم ترد مثل هذه التفاوتات في مستوى الاجابة "موافق" في حين

كانت هنالك تفاوتات دالة في مستوى الاستجابة "لا أوافق" تراوحت بين ٩% للبادية و ١٤,٥% للمخيمات و ٢٢,٣% لكل من القرى والمدن.

"الحياة الحزبية والديموقراطية تتماشيان مع حياة اقتصادية غير التي عندنا". لقد حظيت هذه المقولة بتأييد ٤٢,٤% من مجموع أفراد العينة، في حين استجاب عليها بلا أدري ما نسبتهم ٢٥% تراوح توزيعها بين ١٤,٥% بين سكان المخيمات، ٢٣,٧% بين سكان المدن و٢٤,٢% في البادية ثم ٢٨,٢% في القرى. كذلك جاءت هذه التفاوتات في الاستجابات على مستوى "لا أوافق" وتراوح التوزيع بين ١٢,١% في البادية و ٢٢% في المدن والقرى والمخيمات. هذه الفروق جاءت في الدلالة الاحصائية ضعيفة (٠,٠٢٥١ %) وهي أقل من (٠,٠٥).

واعتقد ٥٠% من أفراد العينة بأن اعتماد البلد على الشكلية يجعل من الحياة الحزبية مسرحا لأفراد الشلل، وتفاوت توزيع النسب في مستوى الاجابة "موافق بشدة" بين ١٥,٢% للبادية و ٢٠,٧% مخيم ثم ٢٢,٥% للمدينة و ٣٣,٨% للقرية. بينما كانت هذه الفروق بين سكان المدن وباقي الفئات شبه متساوية ٣٢,٦% على ٢٢,١% واستجاب في مستوى لا أدري ٢٧,٤% حيث جاءت أعلى نسبة في البادية ٣٩,٤% ثم القرى ٢٩,٩% فالمدن ٢٦,٢% فالمخيمات ٢٠%. هذه الفروق ذوات دلالة احصائية اذ ان دلالة كاي[٢] >٠,٠٥ .

استجاب ٤٥,٤% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على المقولة بأن نشوء الفكر الحزبي في مثل هذه الظروف في الاردن صعب جدا وكان توزيع النسب في خانة الموافقة بشدة متفاوت بين ٩,١% للبادية إلى ١٦،٣% للمدينة ثم ١٧% للقرية و ٢٦,٢% للمخيمات، وكان توزيع النسب في مستوى الموافقة بين ٣٠,٩% و ٢٢,٨% في المخيمات. واستجاب بلا أدري ٣٠% وكانت أعلى الفروق بين البادية ٣٦,٤% و٢٦,٩% في المخيمات في حين كانت باقي النسب حوالي ٣٠%.

اكثر من نصف أفراد العينة ٥٩,٧% قالوا بأنه يصعب عليهم تصور الحياة الحزبية في الاردن بسبب انتشار الوساطة للحصول على المكانات الاجتماعية (المراتب) في الدولة وجاء توزيع استجابات هؤلاء دون دلالة احصائية مما يدل على انها قناعة عامة في الاردن. وفي هذه المقولة نجد أن نسبة الذين استجابوا بلا

أدري قد هبطت إلى ١٥,٣% وجاءت أعلى نسبة للمستجيبين في فئة البادية ٢١,٢% واهبطها في المخيمات ١١%.

مكان السكن والرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية

يشير جدول تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات على أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مكان السكن الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية على مستوى α = ٠,٠٠١ .

جدول (١٧)

تحليل التباين المتعدد المتغيرات لاتجاهات أفراد العينة

نحو الحياة الحزبية حسب مكان السكن

فقرة البحث	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية	٤٤٢,٢٠٧٥٢	٧,٧٣٢	٧,٤٤٦٩٣	٠,٠٠٠

وعودة إلى تحليل البيانات البعدية وجدنا فروقا ذوات دلالة احصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين سكان المدن والمخيمات لصالح هذه الاخيرة، وكذلك بين سكان القرية وسكان المخيمات لصالح الاخيرة وبين سكان المخيمات والبادية لصالح هذه الاخيرة.

جدول (١٨)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الاردنيين نحو الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية حسب مكان السكن

مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم	بادية
	٢٨,٢٨٢٨	٢٩,٩٩٩٤	٣٠,٨٨٥٢	٣٢,٨٧٨٨
مدينة	-	*١,٧١٦٦	*٢,٦٠٢٤	٤,٥٩٦٠
٢٨,٢٨٢٨				
قرية		-	*٠,٨٨٦٨	٢,٨٧٩٤
٢٩,٩٩٩٤				
مخيم			-	*١,٩٩٣٦

٣٠,٨٨٥٢				
بادية				-
٣٢,٨٧٨٨				

هذه الفقرة وجدناها مدعومة في الجداول التقاطعية بين الفئات السكنية وكل من فقرات المحور في مستويات الرفض أحيانا وفي القبول أحيانا أخرى كما في توزيع الاستجابات على مستوى لا أدري في بعض الحالات.

لم تكن هنالك فروق ذوات دلالة احصائية في الاستجابات على مستوى القبول/الموافقة على مقولة "أفضل الحياة القبلية على الحياة الحزبية"، بل وجدناها في مستوى الاجابات على مستوى لا أوافق بشدة ولا أوافق. لقد رفض المقولة ٥٧,٥% واستجاب على مستوى لا أوافق بشدة ٣٣,٤% حيث تفاوتت هذه الاستجابات بين ٢٤,٢% للبادية، ٣٠,٧% للقرية، ٣٤,٨% للمدينة و ٤١,٤% للمخيمات. أما على مستوى القبول فقد تفاوتت هذه بين ١٨,٦% المخيمات ثم ٢٣,٧% للمدينة، ثم ٢٤,٢% للبادية، و ٢٥,٣% للقرية.

هذا التفاوت وجدناه ايضا في توزيع الاستجابات على مستوى لا أدري اذ تفاوتت هذه الاستجابات بين ٢٤,٢% للبادية، و١٢,٤% للمخيمات ثم ١٣,١% المدينة و ١٥,٢% للقرية وجاءت هذه الفروق مدعومة بدلالة قيمة مربع كاي اذ كانت أقل من ٠,٠٥ (٠,٠٢١٨). مثل هذه النتائج نجدها أيضا في الاستجابات على المقولة "أفضل الاحزاب اذا مثلت القبائل" فقد استجاب بعدم الموافقة ما نسبتهم ٦٥% وفي مستوى الموافقة ٢٢,٨%، وجاءت الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في جميع مستويات فقد كانت دلالة مربع كاي أقل بكثير من ٠,٠٥ (٠,٠٠٢٣). وتراوحت الفروق في الاستجابات على مستوى لا أوافق بشدة بين ٢٧,٣% للبادية إلى ٣١,١% للقرى ثم ٣٦,٩% للمدينة وارتفعت على ٤٤,٨% للمخيمات. وفي مستوى الاستجابة أوافق تبعثرت هذه بين ٢١,٢% للبادية إلى ٢٦,٢% للمخيمات ثم ٢٩,٩% للمدن فالقرى ٣٠,٩%. مثل هذا التفاوت كان في مستوى قبول المقولة حيث جاءت هذه النسب بين اعلاها ٢٤,٢% للبادية و ٨,٣% للمخيمات وبين هذه نجد القرى تمثلها ١١,٩% والمدن ١٢,٨% . كذلك الحال في مستوى أوافق بشدة

حيث فاقت نسبة سكان البادية كل النسب (١٥,٢) وتقاربت هذه في الفئات السكنية الاخرى.

لم توافق اغلبية العينة على أن تمثيل القبائل والعشائر يمثل دائما المصلحة الوطنية، وذلك بنسبة ٥٦,١% وجاء التفاوت في مستويي اللاموافقة حيث كانت نسب الاستجابات على مستوى لا أوافق بشدة بين ١٥,٢% للبادية و ٢٧,٥% للمدينة يتبعها القرويون (٢٥,٣%) ثم المخيمات ٢٢,٨%. وكانت الدلالة الاحصائية لمربع كاي ٠,٠٠٢٥ < ٠,٠٥ .

لقد ذهب ٢٦,٨% من أفراد العينة على أن أنتمائهم للعشيرة أقوى من انتمائهم إلى أي حزب كان. ومن البديهي أن يكون هذا الانتماء القبلي في أعلى درجاته بين سكان البادية بنسبة ٣٣,٣% ثم القرى ٢٦,٧% فالمدن ٢١,٩% ثم المخيمات ١٩,٣%. وتدنت هذه النسبة لسكان المخيمات في الاستجابات على مستوى موافق إلى أدنى مستوى لها في حالة الموافق بين سكان المخيمات ١٧,٢% في حين تماثلت النسب لفئات السكن الاخرى. اما الرفض فقد كان اعلاه بين سكان المخيمات حيث وصل إلى ٥٠,٤% وجاءت نسب استجابات الفئات الاخرى بين ادناها ١٨,٢% في البادية و ٣٥,٢% للمخيمات ثم ٢٠,٩% للمدن فالقرى ١٨,٩%. وكانت الدلالة الاحصائية (٠,٠٠١١) < ٠,٠٥.

ذهب ٤٢,٤% من أفراد العينة على أن الحزب يمكن أن يشبع حاجاتهم السياسية ولكنه لا يشبع حاجاتهم الفردية النفسية والاقتصادية. وتفاوتت الاستجابات في مستوى الموافقة بشدة بين ١٣% للقرية و ١٥,٥% للمدينة والمخيم ثم ٢٤,٢% لكل من القرية والمخيمات. كانت أعلى نسبة الاستجابات في درجة لا أوافق بشدة بين سكان المخيمات ٢٦,٢% مقابل ١١% في المدينة و ١٤% و ١٨% لسكان القرى والمخيمات، في حين كانت الاستجابات دون فروق تذكر بين الفئات في مستوى الاستجابة بلا أوافق. كذلك كانت الفروق في درجة الاستجابة "لا أردي" دالة حيث كانت أعلى نسبة بين سكان القرى ٢٧,٨% مقابل سكان المخيمات ١٣% للمخيمات وحوالي ٢٤% لكل من المدينة والبادية.لقد جاءت هذه الفروق واضحة في الدلالة الاحصائية لمربع كاي وهي (٠,٠٠٠) < ٠,٠٥ .

أقل من ٣٠% من أفراد العينة قالوا بأن الاحزاب لا تعنيهم لأن تجربتها كانت مريرة. الفروق الوحيدة هي بين المخيمات وباقي الفئات السكنية الذين رفضوا المقولة بأعلى نسبة ٢٤,٨% مقابل ١٤% و ١٥% للمدن والقرى ثم البادية على التوالي. وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت الفروق ذوات دلالة احصائية اذ أن دلالة مربع كاي أقل من ٠,٠٥ .

"قبول الاحزاب اذا كانت برامجها تدعم الحياة القبلية" مرفوضة إلى حد بعيد بين أفراد العينة، فلم يوافق عليها أكثر من ١٨% منهم ٦,٥% فقط في مستوى الموافقة بشدة و ١١,٥ في مستوى الموافقة. وتباينت النسب بين ٧% في مستوى الموافقة مقابل ١٨% لسكان البادية و ١١,٥% لكل من المدن والقرى، في حين تماثل توزيع النسب بين المدينة والقرية والمخيم مع فروق بسيطة ٥,٤% و ١٧,٩% ثم ١٨,٢% لسكان البادية. فروق احصائية أكثر دلالة جاءت في مستوى الرفض بشدة بين ١٥,٢% للبادية و ٣٦,٦% للمخيمات وتقاربت النسب بين سكان المدن وسكان القرى ٢٨,٥% و ٢٦,٨%. وجاءت الفروق أيضا في مستوى الاجابة بلا أوافق حيث كانت أقل نسبة بين سكان البادية ٢١,٢% واعلاها بين سكان المدن ٣٤,٧% في حين تقاربت النسب بين سكان المدن والقرى والمخيمات. هذه الفروق واضحة في دلالة مربع كاي فهي أقل من ٠,٠٥ أو ٠,٠٠٣ هذه الفروق جاءت أيضا في توزيع النسب على مستوى الاجابة "لا أدري" اذ كانت ادناها في فئة المخيمات واعلاها بين سكان البادية ٢٧,٣% وتماثلت بين القرى والمدن، ٢١,٩% و ٢١,٩% على التوالي.

مثل هذه الفروق نجدها في توزيع استجابات الفئات المختلفة على مقولة تأييد الاحزاب اذا كانت مقسمة على النمط العشائري. فلم يحظ هذا الرأي بتأييد أكثر من ١٤,٥% ورفضه ٦٣,٢% . وقد جاءت الفروق كبيرة ودالة في مستوى الاستجابة بلا أوافق بشدة حيث كانت أدنى نسبة بين سكان البادية ٢٤,٢ واعلاها بين سكان المخيمات ٤٠,٧% وكانت لسكان القرى ٢٨,٩% وللمدن ٣١,٣%. وكذلك في مستوى لا أوافق بين فئة البادية ٢٤,٢% وباقي الفئات التي تراوحت نسبها بين ٣٠,٩% للقرية و ٣٣,٦% للمدينة. هذه الفروق كانت ذات دلالة احصائية في

مستوى الاجابة "موافق بشدة" اذ كانت أعلى نسبة بين ١٥,٢% للبادية و ٣,٤% للمخيمات ثم ٤,٥% للمدن و ٦% للقرى.

استجاب ربع أفراد العينة بعدم قبول أن الحياة الحزبية تتنافى مع العادات والتقاليد العربية، وقبل المقولة ما نسبته ١٨,٢% في حين استجاب بلا أدري ٤٦,٥%. التفاوت ذات الدلالة الاحصائية جاءنا هذه المرة في مستوى الاستجابة بلا أدري حيث جاءت أدنى نسبة في فئة سكان المخيمات ٣٩,٣% ثم بين سكان المدن ٤٣%، وتليها القرى ٥٢,٢% ثم البادية ٥٧,٦%، وكانت قيمة مربع كاي دالة اذ أن الدلالة الاحصائية ٠,٠٠٠٢ < ٠,٠٥ .

واستجاب ثلث أفراد العينة بقبول مقولة ان الحياة الحزبية ليست للمرأة (٣٣,٤% في حين رفض هذه المقولة ٤٥,٤% واستجاب في مستوى لا أدري ٢١,٢% .في حين جاء توزيع النسب بفروق ذات دلالة احصائية (٠,٠٠٠٣). خاصة في مستوى الاستجابة بالرفض بشدة فقد تفاوتت الاستجابات بين ١٢,١% للبادية وللقرى ١٥,٧%، ثم المدن ٢,٥% فالمخيمات ٢١,٤%. وكانت هذه الفروق واضحة في مستوى الاستجابة بلا أدري اذ كانت أدنى نسبة في المخيمات ١٧,٩% يتبعها المدن ١٩,٨% ثم القرى ٢٣,٣% فالبادية ٣٣,٣% . أما في مستوى الاستجابة بالقبول بشدة فقد تراوحت النسب بين أدناها في فئة البادية ١٢,١%، ثم المدن ١٥,٦% فالقرى ١٩,٧% ثم المخيمات ٢٢,٨%.

واخيرا، استجاب ٥٨,٥% من أفراد العينة للمقولة بأنهم سيفكرون طويلا قبل الانتماء إلى حزب سياسي. ورفض هذه المقولة ما نسبتهم ٢٤,٥% واستجاب بلا أدري ١٧,١% اما توزيع الاستجابات فقد جاءت دون دلالة احصائية على أي من مستويات الدلالة الاحصائية ٠,٢٣٧١ > ٠,٠٥ .

مكان السكن والاشتراك في الحياة الحزبية

لم نجد في تحليل التباين الاحادي المتعدد المتغيرات أية علاقة ذات دلالة احصائية بين الفئات السكنية (مكان السكن) والاشتراك في الحياة الحزبية، وكذلك لم نجد أيه فروق ذوات دلالة احصائية في تحليل البيانات حسب طريقة نيومان ولذلك عدنا إلى تحليل الجداول التقاطعية أي إلى قيمة مربع كاي ودلالتها الاحصائية.

كان ٢١,٩% من أفراد العينة عرضة للطلب اليهم بأن ينتموا إلى أحد الاحزاب وقبلوا ذلك. ففي مستوى الاستجابة بأوافق بشدة على المقولة جاءت أدنى النسب بين سكان المدن فالقرى والبادية (٩,٢%، ١١,١% و ١٢,١% على التوالي) وارتفعت هذه الى ٢٢,١% بين سكان المخيمات، في حين تساوت النسب تقريبا في مستوى الاجابة "أوافق" في كل من المدينة والمخيم والبادية (±١٣%) وفي القرى ٩,٩%. وكانت هذه الفروق ذات دلالة احصائية اذ أن دلالة كاي[٢] كانت ٠,٠٠٠ < ٠,٠٥ .

وافق على المقولة بأن قيادة الاحزاب الجديدة من الأغنياء ما نسبتهم ٣٤,٧% وعلى الرغم من غياب وجود فروق ذوات دلالة احصائية لقيمة مربع كاي (٠,٤١٧٦ < ٠,٠٥)، الا اننا نجد مجموع الموافقين بشدة من مجموع الذين لم يوافقوا على المقولة (٣٦%) وان الذين استجابوا بلا أدري شكلوا نسبة عالية ٢٩,٢%. وذهب أغلبية أفراد العينة (٤٢,٩%) إلى أن الذين يقودون الأحزاب في الاردن هم رجال اشتهروا بالوظيفة ويريدون العودة للسلطة، في حين رفض هذه المقولة ٢٩,١% واستجاب بلا أدري ٢٧,٩% وجاءت التوزيعات دون دلالة احصائية. نسبة الذين قبلوا المقولة "سوف أرفض الانتماء إلى حزب" والذين رفضوا الفكرة كانتا متساويتين وكانت نسبة المستجيبين في مستوى لا أدري عالية (٣٧,٥% و ٢٥%) ولا فروق تذكر.

٣٧,٥% من أفراد العينة يرفضون قطعا الانتماء إلى أي حزب من الاحزاب في حين رفض هذه المقولة أو كان يرغب بالانتماء إلى حزب ما نسبتهم ٣٧,٦ واستجاب بلا ادري ٢٥%. وجاءت التوزيعات دون فروق ذوات دلالة احصائية حيث كانت هذه اقل من ٠,٠٥ . ولم يذهب إلى أن الحزب قد يكون مفيدا له سوء لأنه قد يحصل من خلاله على عمل سوى ١٦,٢% ولم يكن في توزيع الاستجابات على مستويات الاجابة فروق تذكر الا في فئة الاستجابة "لا اوافق بشدة" وبخاصة بين سكان البادية وباقي الفئات لصالح البادية (٢١,٢%) إلى ٣٥,٩% بين سكان المخيمات). وكانت نسبةل الاستجابة على لا اوافق عالية (٢٢,٦%).

بين توزيع الاستجابات للمقولة أن الانضمام إلى الحزب سيكلف الشخص ما لا يقدر على دفعه، بأن الدفع المادي لعدم الانضمام إلى الحزب يشكل عاملا قليل

الأهمية حيث لم يستجب بالقبول للمقولة أكثر من ١٥,٥% . واستجاب بلا أدري ٣٣% وتوزيع النسب ليس ذا دلالة أحصائية. مثل هذه النسب نجدها في الاستجابات على المقولة بأن الحزب مجال للعمل التطوعي حيث لم يستجيب بالقبول لهذه المقولة أكثر من ١٧,٦% واستجاب ٢٥,٣% من المبحوثين في مستوى لا أدري بينما كانت نسبة الاستجابات بالموافقة ٤٨,١%. كذلك فقد تفاوتت الاستجابات في مستوى الموافقة متباينة بين الفئات السكنية حيث جاءت اقل نسبة بين سكان البادية (١٢,١%) والفئات الاخرى. اما في مستوى الاستجابة بلا اردي فقد كانت ادناها بين سكان المخيمات ١٤,٥% مقابل ٢٥% في المدن و ٢٧% في البادية. وكان هذا التوزيع بمستوى الاجابة بموافق بشدة بين ادناها ٩,٤% في المدينة و ١٨,٢% للبادية في حين كانت هذه ٩,٨% للقرى و ١٧,٢% للمخيمات. فقط ١٤% من المبحوثين وافقوا على مقولة الانتماء على الحزب اذا دفع لهم نقودا أو وظيفة والرأي العام ان الحزب يجب أن لايقوم بمثل هذا الفعل حيث اجاب بمستوى لا أوافق بشدة على المقوولة ما نسبتهم ٤٠,١% وكانوا موزعين على فئات السكن من أدنى نسبة ٣٣,٣% للبادية على ٣٦,٨% للقرية ثم المدينة ٤٢% فالمخيمات ٤٤,٨%، وكانت نسبة الذين استجابوا في مستوى موافق ٢٧,٨% وادنى نسبة في توزيعهم هي في فئة المخيمات ٢٤,٨% واعلاها بين سكان البادية ٣٦,٤% بينما كانت هذه النسب ٢٧,٨% و ٢٧,٢ لباقي الفئات، وكانت هذه الفروق دون دلالة احصائية ٠,٠٣٠ .شكل الذين لا يوافقون ان تكون زوجاتهم (ازواجهن) عضوة أو عضوا في حزب ما نسبتهم ٥٢,٧% بينما استجاب بالموافقة ٢٣,٥% واستجاب ٢٤,٨% في مستوى "لا أدري". ويرينا توزيع النسب ان اكثر من هم غير متأكدين من قرارهم هم في فئة سكان البادية ثم في القرية فالمدن فالمخيمات. والغريب هو ان أعلى نسبة استجابت بمستوى اوافق كانت بين سكان المخيمات ١٧,٩% تليها المدينة (١٦,١%) ثم البادية ١٥,٢% فالقرى ١٣,٦%، وكانت اعلى نسبة في الاستجابات بموافق بشدة بين سكن البادية ١٢,١%، هبطت على ١٠,٣% عند المخيمات ثم ٨,٥% في المدينة و ٨,٥% في القرية. وكانت هذه الفروق ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي^2 ≤٠,٠٥ أو ٠,٠٣٠).

مكان السكن والتبعية الاجتماعية والاقتصادية

شكل الذين استجابوا بمستوى اللموافقة على مقولة ان "والدي سيسمح لي أن اكون في الحزب الذي اختار ٤٢,٣%، وكانت هذه في مستوى اللاموافقة أيضا ولم تكن نسبة الذين استجابوا بلا أوافق بشدة اكثر من ٢٣,٩% في حين ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا أدري إلى ٣٢,٦% وهي نسبة عالية جدا. ولم تصل نسبة الموافقة الا لى ٢٥,١% شكل الذين وافقوا بشدة ٧,٦% من المجموع. وجاءت اعلى نسبة بالموافقة بشدة بين سكان المخيمات ١١% ثم البادية ٩% والمدن ٧,٩% في حين تقاربت النسب في مستوى الاجابة بموافق حيث جاءت اعلى نسبة بين سكان البادية ٢٤% ثم المخيمات فالحضر ١٨% فاكثر و ١٦% للقرى. وكان التوزيع ايضا ذا دلالة احصائية (٠,٠٢٢) وهي اقل من ٠,٠٥.

مثل هذه النتائج نجدها ايضا لمقولة الانضمام إلى حزب يختاره الفرد دون اعتبار لما يقوله الوالد / الاب او آخرون حيث لم تزد هذه في مستوى الاجابة بالموافقة بشدة على ٩,٢% اعلاها في سكان المخيمات ثم المدن فالقرى فالبادية ٣,١%، ١٠,١%، ٧,٦% و ٩,١%) على التوالي. في حين هبطت نسبة الذين استجابوا بلا أدري إلى ٢٦,٢% وبقيت عالية.

فقط ٦,٣% في مستوى الاستجابة بالموافقة بشدة قالوا انهم سينتمون إلى الحزب الذي يختاروه وان الزوج سيسمح بذلك، وجاءت أعلى النسب في هذا المستوى في البادية ثم المخيمات ٩,١% و ٩%، وأدناها في المدن. في حين كانت الاستجابة بمستوى اوافق ١٠,٩% اعلاها في البادية ١٥,٢% ثم المدينة ١١% وكانت اعلى نسبة في مستوى الاستجابة بلا ادري بين سكان البادية ٣٠% فالقرى ٢٧% فالمدن ٢٩% ثم المخيمات ٢٢,٨%.

١٥,٣% من مجموع العينة لن تسمح قط للزوجة بالانتماء إلى حزب سياسي وقد كانت اعلى نسبة من هؤلاء بين سكان المخيمات ١٩,٣% ثم القرى ١٦,٧% فالبادية ١٥,٢% فالمدن ١٣,٩% واستجاب في مستوى الموافقة على المقولة ١٤,٣% اعلاها ايضا في المخيمات و ١٧,٩% ثم القرى فالبادية فالمدينة، وارتفعت نسبة الاستجابة في خانة لا ادري إلى ٣٤,١% أعلاها في لمدينة ٣٥,٩% ثم القرى ٣٣,٣% فالبادية ٢٤,٢% ثم المخيمات ٢٢%. وكانت التوزيعات ذات دلالة احصائية ٠,٠٠٩ .

٢٥,٥% سيقطعون المصروف عن ابنائهم اذا ما انضموا إلى حزب ما، بحيث أن الاستجابات بالموافقة بشدة وصلت إلى ١١,٦% اعلاها في سكان المخيمات ١٧,٩% ثم ١١,٤% لكل من المدينة والقرية و ٣% للبادية – وتقاربت النسب للاستجابات في الموافقة على المقولة في الفئات السكنية بين ١٢,١–١٤,٥، وكانت نسبة الاستجابات بلا أدري قد وصلت إلى ٢٨,٣% تماثلت في البادية والقرية والمدينة بين ٢٨,١% و ٣٠,٤% وانخفضت في المخيمات على ١٤,٥%. والتوزيعات ذات دلالة احصائية اصغر من ٠,٠٥ أو ٠,٠٠٤٨ .

حتى على الاسئلة الاخيرة فان مستوى النسب المئوية لاستجابات الايجابية على الاسئلة متدنية مما يدل على مدى تبعية الافراد لبعضهم بعضا في تقرير السلوكات والخيارات الشخصية. فحتى الرأي بأن الاحزاب للرجال وليس للنساء لم يحظى الا بموافقة ٢٢,١% من العينة في حين أكثر من ٥٠% لم يوافقوا على هذه المقولة.

تعقيب

من الواضح أن الموقف من الأحزاب موقف سلبي في جميع أماكن السكن من ريف وبادية ومخيّمات ومدن، ولا داعي لتكرار الأسباب في ذلك ومنها الأسباب التاريخية والسياسية وظروف تطور الدولة في مراحلها العصيبية وبخاصة في العقود الثلاثة الأولى من النصف الثاني من القرن االعشرين. والناس يعرفون ما يريدون ولكن الظروف تحول بينهم وبين الحركة. فالبرلمان في رأيهم لا يقوم بمهامه من حيث تدعيم الحريات، ولا بالمطالبة بمزيد من الحريات، ويرتبط بذلك أن ألأحزاب السياسية لا يراها الناس سوى وسيلة لوصول أفراد بعينهم إلى مراكز القرار والوظائف العليا. ما هو مميز في هذه الآراء هو موقف سكان المخيمات التي أبدت من الوعي أكثر مما أبدته استجابات سكان المدن، وهناك تفسير شاف لذلك وهو أن المخيمات تعيش مشكلة سياسية وطنية غير الوطنية الأردنية ومرتبطة بالقضية الفلسطينية.

مشكلة في هذا المضمار هو موقف المبحوثين من قضية أن نظام الأحزاب السياسية نظام غربي، فقد كان رفض هذه المقولة محيّرا، وربما أن الناس يرون في الأحزاب نظام متأصل في الحياة السياسية العربية.

تأثير اللحياة الحزبية على النظام الأبوي من حيث السلطة والسيطرة واضح في البادية والقرية والمخيمات أكثر منها في المدينة. ومن الواضح أن البادية كانت هي المتميزة في المعاناة من فقدان هذه السلطة تليها المخيمات والمقرية.

من الواضح أن العقلية العربية لا تزال تعاني من فكرة الإجماع ومن الرؤية بأن الاختلافات في الرؤى والمواقف تؤثر سلبا على المصالح المشتركة ولهذا الموقف أسبابه ودوافعه التي سوف نتعرض لها.

كذلك فمن الواضح أن الناس في المدينة والأكثر عرضة إلى الفكر العالمي كانوا لصالح المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاجتماعي. ولا غرو في أن أماكن السكن البدوية والقروية والمخيمات ليست لصالح هذه المشاركة الشعبية في صنع القرار فالمشاركة الشعبية تسطو عل خصوصية مركزية القيادة وانفرادها بالتفكير بمصلحة الجماعة.

عزوف الناس عن عضوية الأحزاب السياسية واضح على الرغم من الفروق بين أماكن السكن المختلفة، والإجمال هو العزوف عن الاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية. ومن ا لطبيعي أن تكون البادية أقل قبولا للأحزاب لأسباب كثيرة تتبعها المخيمات لأسباب مختلفة، والقرى وأن أكثر قابلية موجودة لقبول الأحزاب هي في المدينة حيث الفردية وغياب هيمنة البناء الاجتماعي القبلي. مثير هو عزوف الناس عن الشاركة في عضوية وعدم الرغبة في الانتماء إلى الأحزباب العقائدية مثل الأحزاب التي تعتمد الفكر الاشتراكي والمثالية القومية العربية كما في حزب البعث، والقومي السوري، والوحدويون العرب والناصريون وغيرهم. الأكثر قبولا لدى الجمهور الأردني لا يزال الحزب الذي ينادي بالفكر

الديني الإسلامي مع غياب الجمهور المسيحي عن الساحة لافتقاره إلى من ينادي بتنظيم حزبي بناء على الفكر المسيحي المسيس.

واضح أيضا هو ميل الناس نحو الأحزاب ذات الفكر المعتدل وعدم التطرف والمغالاة، وللأحزاب التي تقدم برامج وطنية قادرة على حل المشكلات الاقتصادية في الوطن، وللحزب الذي ينادي بحق المرأة في نيل حقوقها. ومن الواضح أنه مع التعليم لم تعد مكانة المرأة التقليدية هي المكانة المرجوة داخل المجتمع ا لأردني.

على الرغم من أن الحزب الذي يؤكّد على الإقليمية لم يحضى إلاّ بنسبة ضئيلة من المؤيدين إلا أننا نعرف أن متوسط الإنسان الأردني في كثير من الأحيان لا يجيب بما يفكر فيه ولكن من حيث المثال ، وأن الواقع هو غير المثال. وهكذا نجد أن فكرة أنّ الأحزاب في الأردن تفتقد إلى إلى فكر قد نالت تأييد نسبة عالية من أفراد العيّنة وأعلاها في المدينية ثم المخيمات والقرى ومن ثم البادية. والحقيقة أن الاستجابات لهذه العينة كانت تعطي المدى الذي يضع فيه الإنسان المبحوث نفسه مقيّما لما يجري على الساحة. بين أنواع الفكر الحزبي وجدنا أن الحزب ذي الفكر الديني قد كسب مؤازرة الأغلبية في حين الاتجاه نحو الفكر الاشتراكي والرأسمالي لم يحضيا بكثير من الدعم. هذه المؤازرة الأخيرة والعالية نجدها أيضا لصالح الحزب الذي يقدم فكرا عربيا وقوميا على أساس أن الفكر القومي العربي والفكر الإسلامي سيّان.

مثل هذا الاتجاه المرائي نجده في الاتجاه نحو الحزب الذي يركز على الوطن (الأردن) حيث جاءت أعلى نسبة مؤازرة في المخيّمات فالبادية فالمدينة ثم القرية. وكانت هذه النتيجة واضحة من حيث مخادعتها وأن المستجيبين كانوا يعون كيف يجاوبون على ا لأسئلة معتبرين الجانب السياسي منها دون أين يقصد الباحث وضع المبحوثيين تحت التقييم. مثال هذه المخادعة نجدها أيضا في الاتجاهات نحو

الحزب الذي يؤكّد على الإقليمية فقد كان أكبر قدر لرفض الإقليمية في البادية ثم القرية فالمخيم فالمدينة في حين أن الحديث اليومي يبرز غير ذلك.

التناقضاتواضحة جدا. فبينما يركز أفراد العينة على الحرية الفردية للكن ٦١% يرفضون أن يكون أبناءهم مستقلين اقتصاديا عنهم وأنهم لا يؤازرون الحزب الذي يدعو إلى الاستقلالية الاقتصادية للفرد وإعفاء الآباء من المسؤولية الاقتصادية تجاه الأبناء بعد السن القانيونية. وقد بيّنت النتائج أن سكان الخيّمات كانوا لصالح مثل هذا الاتجاه في استقلالية الأفراد من سكان البادية والقرية والمدينة.

وعلى العموم فإن الموقف العام لم يكن لصالح الميل نحو الأحزاب وأن الناس تقف موقفا سلبيا منها. هذا يعني أن الحضارة السياسية والوعي السياس في أحد الأمرين، إمّا أننا لم ننجح في توصيل القيم الأولية للحضارة السياسية الديموقراطية إلى إنساننا الأردني على وجه العموم أو أن الإنسان الأردني يعي ما يقوم به ووصل إلى معادلة بين سلوكه وفكره بحيث أنّه لا يقدّم ما يفكر به في سلوكه العام وبخاصة عندما يتعلّق الأمر بالإجابة على أسئلة البحث.

أغلبية الناس كم تمثّلهم عينة البحث يجدون أن الحياة الحزبية خطر على الفرد من حيث موقف الدولة منه وربما أنّ هذا أصبح اعتقادا راسخا سيكلّف الدولة كثيرا من الوقت والعناء في تخفيف حدته ولا نقول بالقضاء عليه أو استئصاله من فكر الفرد في الأردن. هذا الموقف السلبي متأصل في عدم ثقة الفرد بأن الحياة الحزبية سوف تغير الواقع المعاش والصعب في المجتمع، وأن عقائد الأحزاب قد أثبتت للمواطن الأردني بعدم جدواها.

قضية أن الحياة الحزبية والديموقراطية تتماشيان مع حياة اقتصادية غير التي لدينا في البلاد العربية حضيت بالموافقة بأغلبية استجابات أفراد العيّنة ومنها نستشف أن هناك وعي في المجتمع بين نوع الحياة الاقتصادية السائدة في بلادنا وتلك السائدة في الغرب وأن الحياة الاقتصادية لدينا بدخلها العائلي أو الأسري لا تساعد الفرد على الاستقلالية والخصوصية في أغلب الأحيان بما في ذلك في المدن

وفي أرقى أحيائها، وفي ركيبة المجتمع البنيوية، ومن هنا نستشف أيضا لماذا كان هناك اتفاق عام على أن الحياة الحزبية في بلدنا تعتمد على الشكلية وهذه الشكلية تقود إلى تكوين الشللية وبروز أصحاب رؤوس الأموال في تمويل الأحزاب وبخاصة البرامجية منها وهي الأكثرية بين الأحزاب. هذه الظروف جميعا أدت إلى نوع القناعة السائد بأن نجاح الحزبية في بلادنا صعب المنال ذلك أنّ هذه الظروف تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص وانتشار الواسطة والمحسوبية. هذه الاتجاهات نجدها متماثلة في كل من المدن والقرى والبادية والخيمات مع فروق طفيفة بين هذه المناطق السكنية المختلفة.

لا شك في أن الرؤية التي يجيب بناء عليها المبحوثون على أسئلة الاستبيان واضحة جدا في أنهم يجيبون من المثال وليس من السلوك الواقعي الذي يسلكونه. فعلى سبيل المثال كانت إجابات الأغلبية في رفض مقولة "أفضل الحياة القبلية على الحياة الحزبية" مع بعض الفروق الدالة إحصائيا بين فئات السكن الختلفة، وكذلك في رفض مقولة "أفضل الحياة ا لحزبية إذا كانت تمثل القبائل". وهنا نجد التناقض في أجوبة أفراد العيّنة إذا ما قارنا إجاباتهم على الأسئلة المختلفة في المحاور الأخرى. وهناك أيضا شبه إجماع على رفض مقولة " الحياة أن الحياة القبلية تمثل دائما المصلحة الوطنية. لكن من ناحية أخرى نجد أنّ الموافقة على أن انتماء الفرد للقبيلة أو العشيرة أو الحمولة أقوى بكثير من انتمائه للحزب. والفروق الظاهرة بين سكان المخيمات والبادية أو القرية والبادية لا تنم على مواقف فعلية حيث أن الواقع لا يؤكّد على ذلك.

الموقف الأكثر واقعية هو في اتجاهات أفراد العينة نحو الحزب من حيث إشباعه لحاجاتهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، بحيث أن الأغلبية نفت إسهام الأحزاب في هذا الأمر، ناهيك عن أن تجربة الأفراد مع الأحزاب في المملكة وموقف الدولة من ذلك كانت تجربة مريرة بحيث أن تأثير هذه التجربة عليهم

تجعلهم يفكرون زمنا طويلا قبل أن يغيّرون رأيهم في مواقف الدولة والدوائر الأمنية منهم قبل أن يقدموا على القرار بالانتماء إلى اتجاه حزبي حتى ولو كانت الأحزاب مقسّمة على النمط العشائري. لكن هناك الوعي بأن الحياة الحزبية لا تتنافى ولا داعي أن تتنافى مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وكانت اتجاهات أفراد العيّنة مقسمة من حيث مقولة أنّ الحياة الحزبية لجميع الناس على التساوي دون تفريق بين الأنثى والذكر.

هذه الأخيرة واضحة في استجابات أفراد عيّنة البحث على المشاركة في الحياة الحزبية حيث بدا واضحا أن الأحزاب لم تصل في دعايتها ومحاولة نشرها إلاّ إلى نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع في مناطق سكنهم المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فالمواطنون الأردنيون يعون أن رؤساء الأحزاب وبخاصة غير الإيديولوجية هم من أصحاب رؤوس الأموا الذين يسعون إلى تثبيت وتقوية مراكزهم الاجتماعية وأن الأهداف الوطنية لديهم لا تغلب على المصلحة الفردية الأنانية. وعلى الرغم من التوزيع المتساوي بين الذين يميلون إلى الانضمام إلى حزب والذين لا يميلون إلى ذلك لكن من الواضح أن التبعية الاجتماعية لا تزال تقف عائقا أمام الأفراد في الانضمام إلى عضوية الأحزاب في ما يخص الذكور فكيف بالأحرى فيما يخص الإناث!!

الفصل السادس

إتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية حسب الجنس

١- الجنس ومفهوم الأحزاب والديموقراطية

جاءت نتيجة اللتباين الأحادي المتعدد المتغيرات سلبية من حيث وجود فروق ذوات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ومفهوم الأحزاب والديموقراطية وكذلك كانت هذه بالنسبة قيمة ف وقيمة ت.

جدول رقم (١٩)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو مفهوم الحزاب والديموقراطية حسب الجنس

فقرة البحث	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف الأحادي	قيمة ف الثنائي	قيمة ت الثنائية المتغير	الدلالة الإحصائية
مفهوم الأحزاب والديموقراطية	٩,٧٤٤٩٩	٤,٤٣٨	٠,٥٣٦٣٠	١,٢٧	٠,٧٣	٠,٤٦٤

غير أن الفروق جاءت في الجداول التقاطعية حسب قيمة مربع كاي ودلالته الإحصائية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

توزيع إستجابات أفراد العينة حسب المقولة والجنس ودرجة الإستجابة لمفهوم الأحزاب السياسية والديموقراطية

المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- وجود الأحزاب السياسية في الأردن ضرورة ملحة من أجل تأكيد وتطوير الديموقراطية	*ذ. ٢٢,٥	١٧,٦	١١,٠	٢٨,٤	١٨,٦	
	أ. ٢٠,٧	٢٤,٧	١٥,٥	٢٥,٧	١٣,٤	٠,٠٠٠٠
٢- طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديموقراطية	ذ. ٢٠,٧	٣٢,٨	١٩,٢	١٩,٥	٧,٨	
	أ. ١٥,٢	٣٠,٠	٢٤,٦	٢١,٧	٨,٥	٠,٠٠٠٠
٣- قد تعيق الحياة الحزبية تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والانتقاد	ذ. ٢٠,٧	٣٢,٨	١٩,٢	١٩,٥	٧,٨	
	أ. ١٥,٢	٣٠,٠	٢٤,٦	٢١,٧	٨,٥	٠,٠٠٠١
٤- الفكر الديموقراطي فكر غربي ولا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا	ذ. ٣٣,٦	٢٨,٣	١١,٤	١٤,٩	١١,٩	
	أ. ٣٣,٨	٣٣,٧	١١,٦	١٢,٥	٨,٣	٠,٠٠٢٣
٥- تقود الحياة الديموقراطية إلى اختلافات حول المشاكل الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة	ذ. ١٥,٢	٢٥,٧	١٧,٦	٣٠,٤	١١,١	
	أ. ٢١,١	٢٦,١	٢٢,٨	٣٤,٥	١٠,٥	٠,٠٠٤٨
٦- الحياة الديموقراطية من خلال تعدد الأحزاب هي الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كابتجزئة والتبعية والتحديث	ذ. ٢٠,٨	٢٣,٢	١٥,٧	٢٥,٩	١٤,٤	
	أ. ١٥,٧	٢٧,٢	٢٢,٦	٢٣,٨	١٠,٧	٠,٠٠٠٠
٧- ادرك معنى الديموقراطية جيداً من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي	ذ. ٩,٥	١١,٦	١٤,٩	٣٧,٨	٢٦,٢	
	أ. ٦,٢	١٣,٧	١٥,٦	٣٨,٨	٢٥,٧	٠,٠١٨٥
٨- اعتقد ان الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة في الأردن لحياة أفضل	ذ. ٢٠,٤	١٨,٣	١٩,٢	٢٦,٨	١٥,٣	
	أ. ٢٠,٠	٢٠,٤	٢١,٠	٢٦,٢	١٢,٥	٠,١٧٣١

* ذ أي ذكور و أ أناث

من الواضح أن الفروق الدالة إحصائيا تشير إلى أن الإناث أقل إيجابية من الذكور فيما يخص إعتبار وجود الأحزاب السياسية في الأردن ضروري من أجل توكيد وتدعيم وتطوير الديموقراطية. ففي درجة "لا أوافق بشدة" كانت نسبتهن أعلى من نسبة الذكور، وكذلك هي الحال في درجة "لا أدري" وكانت نسبة الإناث اللواتي أجبن بدرجة "موافق وموافق بشدة" على المقولة أكبر من نسبة الذكور.

وعلى المقولة "بأن طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديموقراطية، كانت الفروق بين نسب الإناث والذكور واضحة في درجات المقياس "لا أوافق بشدة" و "لا أدري" و "موافق" و "موافق بشدة" ولو أن هذه الفروق طفيفة عدا في درجة "أوافق". وإجمالاً فإن الإناث لصالح طبيعة البرلمان الحالي أكثر من الذكور. كذلك فإن الإناث كن لصالح الحياة الحزبية في تدعيم الحريا العامة أكثر من الذكور. فنسبة الإناث اللوتي أجبن بلا أوافق بشدة على المقولة، بأن الحياة الحزبية قد تعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والإنتقاد، أقل من نسبة الذكور، ومثل ذلك أيضاً هي نسبة الإناث في الإستجابة بدرجة "لا أوافق" وهي أقل في درجة "لا أدري" كما أن نسباتهن في درجتي "أوافق" و "أوافق بشدة" أعلى من نسبة الذكور.

ويبدو أن المرأة أقل تشدداً من حيث الحكم على الفكر الديموقراطي، فبينما تساوت نسبتي الذكور والإناث بإعتبار الفكر الديموقراطي فكراً غريباً ولا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا في الأردن، قالت نسبة أكثر من نسبة الذكور بأنهن لا يوافقن على المقولة. والإناث أيضاً أكثر من الذكور قبولاً لفكرة أن الحياة الديموقراطية تقود إلى إختلافات حول المشكلات الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة. والحقيقة أن هذه المشكلات من أولى المشكلات الأساسية المتجذرة في المجتمع بحاجة إلى نقاش طويل في عملية التطور الإجتماعي العربي عامة والأردني خاصة سواء في المجتمع ككل أو في الأسرة نفسها.

كذلك فإن الإناث أقل قبولاً من الرجل للمقولة بأن الحياة الديموقراطية من خلال الأحزاب هي الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كالتجزئة والتبعية والتحديث وهن أيضاً أكثر من الذكور تحفظاً أو أقل منهم معرفة بحيث أن نسبة من أجبن بلا أدري كانت أكبر من نسبة الذكور. فالفروق الواردة في الجدول وعلى الرغم من دلالتها الإحصائية فهي طفيفة من هذه النواحي وفي رأينا أن تعليم المرأة

وخروجها للعمل قد عمل على تقليص الفوارق بين الإناث والذكور. حتى في إدراك معنى الديموقراطية جيداً من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، فإن الفروق بين الأناث والذكور طفيفة حتى أن نسبة من أجبن بدرجة الموافقة على المقولة كانت أكبرمن نسبة الذكور، وهي كما يبدو أكثر وعياً بإدراكها حيث أن نسبة من أجبن في درجة "لا أوافق" على المقولة ذاتها كانت أكبر من نسبة الذكور.

أما من حيث الإعتقادات بأن الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة في الأردن لحياة أفضل فقد بين توزيع النسب أن إنقسام الأراء بين معارض ومؤيد شبه متساوي بين الذكور والإناث بفارق ١,٧% في درجات المعارضة لصالح الإناث ٣,٤% لصالح الذكور في درجتي الموافقة. والواقع هو أن هذا الإنقسام حول المواضيع المختلفة موجود بين الذكور والإناث مع فارق بسيط بين التأييد والمعارضة لا يتعدى في أقصاه ٨% عدا من حيث طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديموقراطية، وأن الحياة الحزبية قد تعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والإنتقاد، وأن الفكر الديموقراطي فكر غربي لا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا حيث أن نسبة معارضة هذه الأفكار أكبر من نسب قبولها لكل من الذكور والإناث.

جدول رقم (٢١)

توزيع استجابات العينة حسب المقولة والجنس لطبيعة الأحزاب والميل إليها

المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- أميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً اشتراكياً	ذ.* ٥١,٩	٢٣,٨	٨,٦	٩,٥	٦,٢	٠,٠٥٢
	أ. ٤٧,٥	٢٥,٦	٩,٨	١٢,٠	٥,١	
٢- أميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً رأسمالياً وحراً	ذ. ٣٩,٢	٢٤,١	١١,٢	١٦,٧	٨,٨	٠,٠٠٢٠
	أ. ٣٢,٢	٢٨,٥	١٣,٤	١٩,١	٦,٨	
٣- أميل إلى الحزب الذي يتمسك بالفكر الأسلامي	ذ. ١٦,٧	١١,٦	١١,١	٢٧,١	٣٣,٤	٠,٠٩٠٠
	١٣,٩	١٤,٥	١٠,٦	٢٨,١	٣٢,٨	
٤- أميل إلى حزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً	ذ. ١٨,٢	١٥,٤	١٠,٦	٣٣,٢	٢٢,٦	٠,٠٠٠٠
	أ. ١٢,٢	١١,٧	٩,٥	٤١,٤	٢٥,٣	
٥- أميل إلى الحزب الذي يركز على الوطن (الأردن أي على حاملي الهوية الأردنية)	ذ. ٢٧,٦	٢٣,٠	١٠,٣	٢١,٠	١٨,١	٠,٠٢٦٠
	أ. ٢٣,٠	٢٤,٨	١٣,١	٢١,٣	١٧,٧	
٦- أميل إلى الحزب الذي يركز على الأقليمية (الأردنيين الذي هم في الأصل من شرق الأردن).	ذ. ٣٧,٤	٣٠,٧	١١,٠	١٠,٤	١٠,٤	
	أ. ٣١,١	٣٣,٢	١٤,٠	١٠,٥	١١,٢	٠,٠٠٧٠
٧- أميل إلى الحزب الذي يضع في برنامجه العمل على استقلالية الأفراد اقتصادياً واجتماعياً ويعفى الأهل من مسؤولية الأبناء بعد السن القانونية	ذ. ٣٤,٢	٢٧,٤	١٣,٤	١٢,٦	١٢,٣	
	أ. ٢٩,٦	٢٩,٦	١٣,٧	١٢,٧	١٤,٣	٠,١٢٠٠
٨- لا أميل إلى أي حزب من الأحزاب	ذ. ٢٢,٩	٢٧,٦	١٣,٥	١٧,٧	١٦,٥	
	أ. ١٤,٧	٢٨,٠	١٨,٧	٢١,١	١٧,٥	٠,٠٠٠

* ذ. تعني ذكور أ. تعني أناث

من الواضح أن الإختلافات في الإستجابات بين الذكور والإناث ليست ذوات دلالة إحصائية بحكم أن دلالة مربع كاي أكبر من ٠,٠٥ وأغلبية أفراد العينة تعارض الفكر الإشتراكي عدا نسبة بسيطة بين الذكور والإناث على السواء. وعلى الرغم من ذلك فهي عند الإناث من حيث الموافقة على الميل للأحزاب التي تقدم

فكراً إشتراكياً أكبر منها عند الذكور بـ١,٥% فقط بينما كانت المعارضة الشديدة لهذه الأحزاب عند الذكور أعلى منها عند الإناث بـ ٤,٤%.

كذلك هي الحال بالنسبة للموافقة على المقولة الناصة على الميل للحزب الذي يقدم فكراً إقتصادياً رأسمالياً حراً حيث كانت نسبة الإناث في درجة اللاموافقة بشدة وفي درجة لا أدري وأوافق، والفروق كما تشير دلالة كاي[٢] دالة إحصائية وعلى العموم فإن المعارضة لمثل هذا الحزب جاءت بنسبة كبيرة جداً.

دون فروق حسب الجنس جاءت إستجابات أفراد العينة على مقولة الميل للحزب الذي يقدم فكراً إسلامياً ومن الواضح أن أفراد العينة لصالح مثل هذا الحزب غير أن إستجابات أفراد العينة لمقولة الميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً تعطي الإنطباع بأن هنالك إبهاماً قوياً لدى الناس بين مفهوم "عربي" ومفهوم "إسلامي" بحيث أن المفهومين يعتبران مترادفين. وعلى عكس الحالة الأولى فإن الإستجابات على مقولة الميل للحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً أظهرت فروقاً ذوات دلالة إحصائية حيث أن الدلالة الإحصائية لمربع كاي كانت ٠,٠٠٠ وهي دلالة عالية. لقد عارض الفكرة بين الذكور نسبة أكبر من نسبة المعارضة بين الإناث، وأن نسبة الذكور الذين أجابوا بلا أدري أكبر من نسبة الإناث في حين كانت نسبة الإناث اللواتي وافقن على المقولة أكبر بكثير حيث كان الفرق ١٠,٩%.

وبينما جاءت الفروق حسب الجنس ذوات دلالة إحصائية من حيث الإستجابات على مقولة الميل للحزب الذي يركز على الوطن (أي على حاملي الهوية الأردنية) بحيث أن نسبة الذكور الذين إستجابوا بدرجة لا أوافق بشدة كانت أكبر من نسبة الإناث، وعكس ذلك في درجة الموافقة، كانت نسبة الإناث اللواتي إستجبن بلا أدري أكبر من نسبة الذكور. وكذلك هي الحال في درجة الإستجابة "أوافق" في حين كانت نسبة الذكور أكبر في درجة الإستجابة "أوافق بشدة".

الإقليمية بمعناها الضيق (أميل إلى الحزب الذي يركز على الإقليمية أو الأردنيين من شرق الأردن) مرفوضة عند كل من الذكور والإناث عدا فيما نسبتهم ٢٠,٨% من الذكور و ٢١,٧% من الإناث وفي حين عارض المقولة نسبة أكبر من الذكور في درجة الإستجابة لا أوافق بشدة وعارضتها نسبة أكبر بين الإناث في درجة الإستجابة "لا أوافق").

كذلك فإن نسبة الإناث اللواتي كن لصالح الحزب الذي يضع في برنامجه العمل على إستقلالية الفرد إقتصادياً وإجتماعياً ويعفي الأهل من المسؤلية الإقتصادية تجاه الأبناء بعد السن القانونية، أكبر من نسبة الذكور، وربما أن الإناث أكثر طموحاً في التوجه نحو الإستقلالية. غير أن هذه الفروق ليست ذات دلالة إحصائية.

فروق ذوات دلالة إحصائية عالية نجدها في توزيع الإستجابات حسب الجنس على المقياس تجاه المقولة (لا أميل إلى أي حزب من الأحزاب)، حيث أن نسبة الذين لم يوافقوا على المقولة بين الرجال أكبر من نسبة الإناث، ونسبة اللواتي لم يكون رأياً كانت أكبر من نسبة الرجال وكذلك نسبة من وافقن على المقولة كانت أدنى من نسبة الرجال.

لا نستطيع بعد هذا العرض إلا الإستنتاج بأن متغير الجنس لا يلعب دوراً كبيراً في إتجاهات أفراد العينة نحو فقرة البحث "الميل إلى الأحزاب السياسية" إلا في بعض الحالات حيث شكلت الفروق بين الذكور والإناث ما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذه الفروق. وعلى العموم فإن الفروق بقيت ضئيلة مما يدل على أن التعليم الذي إنتشر في البلاد خلال تطوير المجتمع على مدى سبعين عاماً.

يبين لنا الجدول السابق إتجاهات أفراد العينة نحو مجموعة من المقولات وهذه الإتجاهات موزعة حسب الجنس ودرجات المقياس. نسبة الإناث اللوتي وافقن على أنهن لن ينتمين إلى حزب ولكن سيشاركن في الإنتخابات أكبر من نسبة الذكور في كل من الدرجتين أوافق وأوافق بشدة. ونسبة الذكور الذين إستجابوا للمقولة في الدرجات الثلاث الأخرى أكبر من نسبة الإناث، ولا غرو في هذه الإستجابات إذ أن الدوافع وراء إستجابة المرأة قد تكون متنوعة فالحضارة الموجودة قد تعيق مشاركتها أو تمنعها من ذلك وربما أيضاً أسباب أخرى منها إجتماعية ومنها عائلية وثقافية.

لم توجد فروق تذكر بين الذكور والإناث في إستجاباتهم على المقولة: في الإنتخابات سأنتخب الحزب السياسي اليساري (شيوعي، بعثي، إشتراكي). هذه الأحزاب لم تحظى بأكثر من ١٧,٩% من الذكور ١٥,٧% من الإناث بين أفراد العينة. عكس ذلك كانت الفروق بين الإناث والذكور في إستجاباتهم لمقولة

دعم الحزب المعتدل الذي يترك حرية الرأي في قائمة اللائحة، كانت هذه الفروق ذوات دلالة إحصائية حيث أجابت عليها من الإناث نسبة أكبر من نسبة الرجال ولم تكن هنالك أية فروق ذوات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إستجابات على مقولة "إنتخاب الحزب الذي يدعو للعودة إلى الإسلام". وإذا ما قارنا النتيجتين الأخيرتين فإننا نجد مدى التضارب الذي يقع فيه المبحوث الأردني وربما أن هذا التناقض يعود إلى اكثر من عامل واحد، فقد يعتقد المبحوث أن العقيدة هي أساس الإعتدال وحينها لا يكون في فكرة تناقض. وقد يفهم حرية الرأي ضمن العقيدة أو في علاقتها بالعقيدة وعندها قد لا يكون في فكره أي تناقض. التناقض موجود إذا ما خرجنا من نقطة الإنطلاق بأن الإعتدال هو في تحرير الرأي من الفكر العقائدي وأن الحقيقة غير مرتبطة بالعقيدة وعندها يصعب علينا الموائمة بين النتيجتين. الفكر الحر والرأي الحر هو في نظرنا غير المبني على محددات عقائدية.

لم توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الإستجابات للمقولة سأنتخب الحزب الذي يقدم برنامجاً يحتوى على حلول معقولة لمشكلات البلد الإقتصادية، فدلالة مربع كاي أكبر من ٠,٠٥

جدول رقم (٢٢)

توزيع استجابات العينة حسب المقولة والجنس ودرجات المقياس

درجات المقياس المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- لن أنتمي إلى حزب ولكن سأشارك في الأنتخابات	ذ.* ١٩,٢	٢٠,٩	١٥,٠	٢٨,٣	١٦,٧	
	أ. ١٣,٨	١٧,٥	١٣,٣	٣٥,٨	١٩,٥	٠,٠٠٠٠
٢- في الأنتخابات سأسند الحزب السياسي اليساري (شيوعي، بعثي، اشتراكي)	ذ. ٤٧,٨	٢١,٨	١٢,٤	٩,٠	٨,٩	
	أ. ٤٥,٧	٢٤,٣	١٤,٣	٨,٤	٧,٣	٠,١٥٠٠
٣- في الأنتخابات سأنتخب الحزب المعتدل الذي يترك حرية الرأي في قائمة اللائحة	ذ. ١٧,١	١٧,٢	١٧,٤	٢٨,٩	١٩,٥	
	أ. ١١,٦	١٦,٠	١٦,٣	٣٢,٠	٢٤,٥	٠,٠٠٠٠
٤- في الأنتخابات سأنتخب الحزب الذي يدعو للعودة للأسلام	ذ. ١٣,٢	١١,٩	١٢,٨	٢٦,٨	٣٥,٢	
	أ. ١٢,٨	١٢,٥	١٣,١	٢٤,٤	٣٧,٢	٠,٦٥٠٠
٥- في الأنتخابات سأنتخب الحزب الذي يقدم برنامجاً يحتوي على حلول معقولة لمشاكل البلد الاقتصادية	ذ. ١٠,٠	٩,٢	١٣,٩	٣٩,٢	٢٧,٦	
	أ. ٨,٣	٩,٥	١٣,٤	٣٩,١	٢٩,٦	٠,٥٤٠٠
٦- في الانتخابات سأنتخب الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل	ذ. ٢٧,٧	٢٢,٤	١٣,٢	٢٠,٤	١٦,٣	
	أ. ١٥,١	٢١,٥	١٢,٦	٢٤,٠	٢٦,٨	٠,٠٠٠٠
٧- في الأنتخابات سأنتخب الحزب الذي يحض على الحرب مع الصهيونية	ذ. ١٢,٧	١١,٠	١٤,٥	٢٤,٦	٣٧,٢	
	أ. ١٢,٠	١١,١	١٥,٣	٢٦,٠	٣٥,٧	٠,٨٠٠٠
٨- سأنتخب الحزب الذي يؤكد على الأقليمية	ذ. ٤٠,٣	٢٥,٧	١٧,٧	٨,٠	٨,٣	
	أ. ٢٩,٧	٢٧,٩	٢١,٨	١١,٥	٩,١	٠,٠٠٠٠
٩- سأنتخب الحزب الذي ينادي بالليبرالية (التحررية)	ذ. ٣١,٥	٢٤,٨	٢١,٠	١٣,٢	٩,٦	
	أ. ٢٢,٣	٢٤,٣	٢٦,٢	١٦,١	١١,٢	٠,٠٠٠٠
١٠- الأحزاب في البلاد العربية تفتقر إلى فكر	ذ. ١١,٩	١٥,١	٢٣,٥	٢٦,٢	٢٣,٢	
	أ. ٩,٨	١٢,٣	٢٣,٥	٢٨,٠	٢٦,٤	٠,٠٤٠٠

* ذ. ذكور و أ. أناث

ويبدو أن هذه من أهم المشكلات التي يعاني منها الأفراد في المجتمع. الفروق ذوات الدلالة الإحصائية موجودة بين الذكور والإناث في إستجاباتهم للمقولة الناصة على: إنتخاب الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل، حيث أن دلالة مربع كاي أقل بكثير من ٠,٠٥. فبينما وافقت من النساء ما نسبتهم ٥٠,٨% على هذه المقولة لم تصل نسبة الذكور الذين وافقوا عليها إلى أكثر من ٣٦,٧% وتعادلت نسب الذكور والإناث في درجة الإستجابة "لا أوافق". وكانت نسبة الذكور المعارضين لمساواة المرأة بالرجل أعلى بكثير من نسبة الإناث.

لا فروق ذوات دلالة إحصائية تذكر في إستجابات أفراد العينة حسب الجنس للمقولة: سأنتخب الحزب الذي يحض على الحرب مع الصهيونية، ولكن كانت هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية في إستجابات أفراد العينة لمقولة إنتخاب الحزب الذي يركز على الإقليمية حيث كانت نسبة الذكور في درجة اللاموافقة على المقولة أعلى بكثير من نسبة الإناث. وكانت نسبة الإناث في الإستجابة درجة الموافقة على المقولة أيضاً أعلى من نسبة الذكور. مثل هذه الفروق وجدناها في إستجابات أفراد العينة حسب الجنس لمقولة: سأنتخب الحزب الذي ينادي بالليبرالية، حيث كانت الإناث لصالح الليبرالية بنسبة أكبر من نسبة الذكور (٢٦,٣ : ٢٢,٨)، وكانت نسبة الإناث اللواتي أجبن بلا أدري أكبر من نسبة الرجال مما يدعو إلى التفكير بأن هنالك إعتبارات أخرى عند المرأة الاردنية في إتجاهاتها نحو التحرير. وكانت نسبة الرجال الذين عارضوا الفكرة أكبر من نسبة الإناث، ولما لا والرجل يريد الحفاظ على السلطة في المجتمع!

نسبة الإناث اللواتي أستجبن بلا أوافق على مقولة أن الأحزاب في البلاد العربية تفتقر إلى فكر أقل من نسبة الذكور ونسبتهم في درجة الموافقة على المقولة أكبر من نسبة الذكور في حين تساوت نسبة الذكور مع الإناث في الإستجابة بلا أدري.

ومن الواضح أن الفروق بين الذكور والإناث في القضايا العامة شبه غائبة في حين أنها تزداد كلما إزداد إرتباط هذه القضايا بالمشكلات الإجتماعية القائمة.

فالمرأة تريد التحرير بنسبة عالية وتريد كذلك حرية الرأي والمساواة مع الرجل، في حين نجد الذكور يستجيبون سلبياً للأحزاب التي تنادي بهذه الأمور.

٢- الموقف الخاص من الحياة الحزبية والجنس

يبين لنا الجدول تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات أن هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α =٠,٠٠١ بين فئات الجنس في الإتجاهات تجاه الموقف الخاص من الحياة الحزبية.

جدول رقم (٢٣)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحو فقرة الموقف الخاص من الحياة الحزبية حسب الجنس

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الموقف الخاص من الحياة الحزبية	٣٣٤,٠٢	٥,٣٩	١١,٥٣	٣,٤	٠,٠٠١

وبالعودة إلى الجداول التقاطعية تبين أن هذه الفروق حقيقة.

جدول رقم (٢٤)

توزيع استجابات العينة حسب المقولة والجنس ودرجات المقياس للموقف الخاص من الحياة الحزبية

درجات المقياس المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- علمتني التجربة الأولى بأن الحياة	ذ. ١٢,٠	١٩,١	٢٥,١	١٧,٨	٢٦,٠	
الحزبية خطر علي تحت ظروف معينة قد تتكرر	أ. ٩,٥	١٤,٨	٣٥,٨	١٦,٦	٢٣,٣	٠,٠٠٠٠
٢- أسأل نفسي إذا ما كانت الحياة	ذ. ٨,٢	١٦,٢	٢٩,٥	١٥,١	٣١,٠	
الحزبية قد تغير من الوضع الذي كان سائداً فيما مضى	أ. ٥,٠	١٢,٩	٣٣,٩	١٥,١	٣٣,٠	٠,٠٠٧٠
٣- شاركت بالأنتخابات ولم أجد أن	ذ. ٨,٦	٢٣,١	١٦,٧	٢٥,٤	٢٦,٢	
البرلمان قد عمل شيئاً لتحسين الحالة	أ. ٦,٨	١٨,٣	٢٠,٦	٢٨,٢	٢٦,٢	٠,٠٠١٧
٤- لم تعد عقائد الأحزاب تجتذب	ذ. ٩,١	٢٢,٩	٢٤,٢	١٧,٦	٢٦,٢	
الأنسان الأردني بعد هذه التجربة الطويلة	أ. ٧,٥	١٩,٥	٢٩,٥	١٧,٠	٢٦,٥	٠,٠١٤٠
٥- الحياة الحزبية والديموقراطية	ذ. ١١,٨	٢٢,٤	٢٢,٦	١٧,٠	٢٦,٢	
تتماشيان مع حياة اقتصادية غير التي عندنا	أ. ٩,٧	١٩,٣	٢٩,٣	١٥,٦	٢٦,١	٠,٠٠١
٦- اعتياد البلد على الشكلية يجعل من	ذ. ٧,٥	١٥,٥	٢٥,١	٢١,٧	٣٠,٢	
الحياة الحزبية مسرحاً لأفراد الشلل	أ. ٦,١	١٥,٠	٣١,٥	٢٢,١	٢٥,٤	٠,٠٠١٩
٧- احتار بنوع الفكر الحزبي الذي	ذ. ٨,٧	١٨,٠	٢٩,٤	١٦,٨	٢٧,١	
سوف ينشأ في مثل هذه الظروف في الأردن	أ. ٧,١	١٣,٢	٣١,١	١٧,١	٣١,٦	٠,٠٠٢

نسبة الذكور الذين إستجابوا بدرجتي لا أوافق وبدرجتي أوافق على المقولة، علمتني التجريبية الأولى بأن الحياة الحزبية خطر علي تحت ظروف معينة قد تتكرر، أكبر من نسبة الإناث، ونسبة الإناث اللوتي أستجبن للمقولة بلا أدري أكبر من نسبة الذكور. ومن الواضح أن الإستجابات تعكس وقعاً حيث أن الذين عانوا من ملاحقة السلطات بسبب الحياة الحزبية كانوا من الرجال. والفروق ذوات دلالة

إحصائية إذ أن دلالة مربع كاي أكبر من ٠,٠٥ وتدل بذلك على فروق حساسة بين الذكور والإناث. كذلك فإن نسبة الإناث اللواتي يعتقدن بأن الحياة الحزبية لن تغير كثيراً من الوضع السائد والذي كان سائدا فيما مضى، أكبر من نسبة الذكور وكذلك كانت نسبة الإناث اللواتي احجمن عن الإجابة بأوافق أو لا اوافق واجبن بلا ادري. الفروق ذوات دلالة إحصائية عالية فدلالة مربع كاي ٠,٠٠٧ .

نسبة الإناث اللواتي شاركن في الإنتخابيات ولم يجدن ان البرلمان قد عمل شيئا لتحسين الحالة اكبر من نسبة الذكور، ومثل ذلك نجد نسبة الإناث اللواتي أستجبن لهذه المقولة (شاركت في الإنتخابات ولم أجد أن البرلمان قد فعل شيئا لتحسين الحالة) بلا ادري اكبر من نسبة الذكور في حين كانت نسبة غير الموافقين على المقولة بين الذكور أعلى من نسبة الإناث. كذلك فإن نسبة الإناث اللواتي اجبن بلا أوافق على مقولة أن عقائد الأحزاب لم تعد تجتذب الإنسان الأردني، أهبط من نسبة الذكور ونسبة من أستجبن بلا اردي أعلى من نسبة الذكور الذين أعطوا ذات الإستجابة. وفي كلا الحالتين كانت الفروق دالة إحصائياً حيث ان دلالة مربع كاي اقل من ٠,٠٥.

القناعة بأن الحياة الحزبية والديموقراطية تتماشيان مع حياة إقتصادية غير التي عندنا في المجتمع الأردني موجودة لدى الذكور بنسبة أكبر من نسبة الإناث ونسبة اللواتي إستجبن بلا أدري على هذه القناعة أعلى من نسبة الذكور، والفروق ذوات دلالة إحصائية. مثل هذه النسب جاءت في إستجابات أفراد العينة على القناعة بأن إعتياد البلد على الشكلية يجعل من الحياة الحزبية مسرحاً لأفراد الشلل، فقد كانت نسبة الذكور الذين أستجابوا بالموافقة عليها اكبر من نسبة الإناث في حين تمثلت الإناث بنسبة أكبر في درجة الإستجابة بلا ادري.

نسبة الإناث اللواتي إستجبن بالموافقة على المقولة (أحتار بنوع الفكر الحزبي الذي سوف ينشأ في مثل هذه الظروف في الأردن) أكبر من نسبة الذكور الذين أعطوا نفس الإستجابة في حين كانت نسبتهن أقل في كل من درجات الإستجابة الأخرى والفروق دالة إحصائيا، بمعنى أن مربع كاي جاء مرتفعاً ودلالة أقل من ٠,٠٥ في حين كانت نسبة الإناث اللواتي أستجبن بالموافقة على الفكرة بأنه من الصعب تصور الحياة الحزبية في الأردن بسبب إنتشار الوساطة للحصول على

المراكز الوظيفية أكبر من نسبة الذكور وكذلك هي نسبة من أستجبن بلا أدري. ومن الواضح أن طبيعة التجربة مع الحياة الحزبية لدى الذكور أكثر وضوحا من تجربة الإناث وأن الإنقسام حول الأفكار الخاصة بالأحزاب السياسية في المجتمع لا تخص الذكور فقط بل والإناث أيضا.

٣- الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية والجنس

بين لنا تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات أن هناك فروق ذوات دلالة إحصائية بين فئات الجنس في إتجاهات أفراد العينة نحو الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية على مستوى α =٠,٠٠١ حيث كانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم (٢٥)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحو فقرة الرغبة بالمشاركة في الحياة السياسية حسب الجنس

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية	٨٦٧,٠٧	٧,٧٤	١٤,٥٢	٣,٨١	٠,٠٠٠

وبالعودة إلى الجداول التقاطعية تبين أن هذه الفروق حقيقة أيضاً.

جدول رقم (٢٦)
توزيع استجابات أفراد العينة على مقولات فقرة البحث "الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية" حسب الجنس ودرجات المقياس

درجات المقياس المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- أفضل الحياة القبلية على الحياة الحزبية	ذ. ٣٦,٣	٢٢,٦	١٣,١	١٤,٧	١٣,٣	
	أ. ٢٧,١	٢٧,٢	١٥,٨	١٨,٢	١١,٨	٠,٠٠٠
٢- أفضل الأحزاب إذا مثلت القبائل	ذ. ٣٨,٨	٢٨,٤	١٢,٨	١١,٦	٨,٤	
	أ. ٢٧,٩	٣٢,٦	١٧,١	١٤,٠	٨,٣	٠,٠٠٠
٣- تمثيل القبائل والعشائر يمثل دائماً المصلحة الوطنية	ذ. ٣٣,٢	٢٥,٣	١٣,١	١٥,٥	١٢,٩	.
	أ. ٢٣,١	٢٨,٣	١٨,٩	١٧,٨	١١,٨	٠,٠٠٠
٤- انتمائي للعائلة والقبيلة أقوى بكثير من انتمائي إلى أي حزب كان	ذ. ٢٣,٣	١٨,٧	١٣,٤	٢١,٦	٢٣,١	
	أ. ١٦,٤	١٨,٩	١٤,٢	٢٥,٥	٢٥,٠	٠,٠٠٠٤
٥- قد يشبع الحزب احتياجاتي السياسية لكنه عاجز عن اشباع حاجاتي	ذ. ١٤,٤	٢٠,٧	٢٣,٦	٢٦,٨	١٤,٥	
	أ. ١٠,٣	١٧,٠	٢٧,٥	٢٩,٨	١٥,٥	٠,٠٠٠٥
٦- أن الأحزاب لا تعنيني لأن تجربتها كانت مريرة	ذ. ١٦,٠	٢٨,٩	٢٥,٨	١٥,٩	١٣,٤	
	أ.١١,٣	٢٢,٦	٢٤,٩	١٨,٤	١٢,٧	٠,٠٠٠٠
٧- أقبل الحياة الحزبية إذا كانت برامجها داعمة للحياة القبلية	ذ. ٣٠,٨	٣٣,٤	١٨,٦	١٠,٤	٦,٩	
	أ. ٢٢,٥	٣٣,٥	٢٤,٢	١٣,٨	٦,٠	٠,٠٠٠٠
٨- أأيد الأحزاب السياسية إذا كانت مقسمة على النمط العشائري	ذ. ٣٤,٧	٣١,٢	١٩,٤	٩,٥	٥,٢	
	أ. ٢٣,٤	٣٤,٣	٢٧,٢	١٠,٤	٤,٧	٠٠,٠٠٠
٩- الحياة الحزبية تتنافى مع العادات والتقاليد العربية	ذ. ١٤,٨	٢١,٠	٤٥,١	٩,٩	٩,٢	
	أ. ١٢,٥	٢١,٨	٤٨,٦	١٠,٥	٦,٦	٠,٠٤٤٠
١٠- الحياة الحزبية ليست للمرأة	ذ. ١٦,٥	٢٦,٩	٢٠,٠	١٦,٧	١٩,٩	
	أ. ٢٢,٦	٢٦,٦	٢٣,٣	١٤,٨	١٢,٦	٠,٠٠٠٠
١١- سأفكر طويلاً قبل الأنتماء إلى حزب سياسي	ذ. ١٠,٥	١٤,٨	١٦,٢	٢٢,٤	٣٦,١	
	أ. ١٠,٢	١٣,٣	١٨,٩	٢٢,١	٣٥,٥	٠,٤٣١٠

* ذ. أي ذكور و أ. أي أناث

نسبة الرجال الذين يفضلون الحياة القبلية على الحياة الحزبية أقل من نسبة النساء ونسبتهم أقل أيضاً في درجة الإستجابة بلا أدري على المقولة "أفضل الحياة القبلية على الحياة الحزبية" وعلى الرغم من دلالتها الإحصائية إلا أن الفروق ليست ذات معنى فأغلبية الإناث والذكور لا يفضلون الحياة القبلية على الحياة الحزبية. وحتى مقولة وجوب تمثيل الأحزاب للقبائل مرفوضة عند أغلبية الذكور والإناث على السواء، على الرغم من أن نسبة الإناث اللواتي أجبن بلا أدري أكبر من نسبة الرجال وكذلك نسبة اللواتي قبلن المقولة هي أكبر من نسبة الذكور. ولا عجب في أن نسبة الإناث في الإستجابات لصالح القبلية أكبر من نسبة الذكور وذلك أن هنالك عدة عوامل تلعب دوراً هاماً في ذلك أهمها التعليم بحيث أن دائرة الإحصائات العامة ١٩٩٠ تذكر لنا نسبة الأمية بين الإناث حوالي ٤٢% تقلّصت إلى ١٩% عام ٢٠٠٤، وكذلك مركز المراة الإقتصادي والإجتماعي. ولذلك نجد أن نسبة الإناث المحبذه للحياة التقليدية حيث تجد المراة أمنها وإطمئنانها بنسبة أكبر من نسبة الرجال. مثل هذه النتيجة واضحة أيضاً في إستجابات أفراد العينة على مقولة أن الحزب قد يشبع إحتياجاتي السياسية لكنه عاجز عن إشباع حاجاتي الإقتصادية والإجتماعية، حيث كانت نسبة الإناث اللواتي أستجبن بدرجتي موافق وموافق جداً أعلى من نسبة الذكور. وجاءت موافقة الإناث على مقولة أن الفرد يشعر بالإنتماء إلى العائلة أكثر من إنتمائه إلى أي حزب من الأحزاب بنسبة أعلى من نسبة الذكور الذين أجابوا كذلك. ونرى كذلك الجدول بأن نسبة الإناث اللواتي عارضن مقولة تمثيل القبائل والعشائر يمثل دائماً المصلحة الوطنية أقل من نسبة الذكور في درجة الإستجابة نفسها، في حين كانت نسبتهن أكبر من نسبة الذكور في درجة الإستجابة بالموافقة.

نسبة الإناث اللواتي لا تعنيهن الأحزاب السياسية لأن تجربة الحياة الحزبية كانت مريرة أعلى من نسبة الذكور ونسبة اللواتي أجبن بلا أدري على المقولة أكبر بكثير من نسبة الذكور في حين أن نسبة الذكور الذين عارضوا المقولة كانت أكبر من نسبة الإناث اللواتي عارضتها. كما أن نسبة الإناث اللواتي أجبن بالموافقة على قبول الحياة الحزبية إذا كانت داعمة للحياة القبلية أكبر من نسبة الذكور، وكذلك نسبة من أستجبن منهن بدرجة لا أدري كانت أكبر من نسبة الذكور.

شكل الذكور والإناث الذي إستجابوا بلا أدري للمقولة بأن الحياة الحزبية تتنافى مع التقاليد العربية، النسبة الأكبر، وكما يبدو بأنهم غير قادرين على إخراج حكم حول هذه المقولة ويدل ذلك على المدى الذي وصل إليه الإنسان الأردني في تعريفة للثقافة السياسية أو التثقيف السياسي وكانت نسبة الذكور الذين عارضوا المقولة أكبر من نسبة الإناث. أما مقولة أن الحياة السياسية ليست للمرأة فقد عارضتها نسبة من الإناث أكبر من نسبة الذكور وكانت نسبة الذكور الذين أستجابوا للمقولة بلا أدري أكبر من نسبة الإناث في حين كانت نسبة الذكور الذين وافقوا على المقولة أكبر من نسبة الإناث. هذا الصراع حول دخول المرأة إلى المعترك السياسي ومحاولتها لنيل دعم الرجل، ولا شك، له تاريخه الخاص في الأردن.

وتبقى الحقيقة بأن أغلبية الاردنيين رجالاً ونساء يقفون موقف الشك و الريبة من الأحزاب السياسية ودون فروق تذكر بين الإناث والذكور.

٤- المشاركة الفعلية في الحياة الحزبية والجنس

لم نجد في تحليل التباين المتعدد المتغيرات ما يشير إلى فروق ذوات دلالة إحصائية بين فئات الجنس في الإتجاهات نحو الإشتراك الفعلي في الحياة السياسية حتى قيمة ف و ت جائتا منخفضتين.

جدول رقم (٢٧)
تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحو الإشتراك الفعلي في الحياة الحزبية حسب الجنس

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الإشتراك الفعلي في الحياة الحزبية	٨,٥٥٨	٤,٧	٠,٣٨٦	٠,٦٢	٠,٥٣٤

غير أن الجداول التقاطية أعطت فروقاً ذوات دلالة إحصائية حتى على مستوى ٠,٠٠٠١ مما يعني أن الدلالة عالية جداً خاصة وأننا نحسب أن مربع كاي دالا إذا كانت دلالته ٠,٠٥ .

جدول رقم (٢٨)

توزيع استجابات العينة حسب مقولات الفقرة والجنس ودرجات المقياس

درجات المقياس المقولة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الدلالة الاحصائية
١- عرض عليّ الأنتماء إلى حزب وقبلت العرض	ذ.* ٢٧,٠	٣١,٢	١٨,١	١١,٨	١٢,٠	
	أ. ٢٦,٩	٣٣,٠	٢٠,٩	١٠,٦	٨,٦	٠,٠٢٥٨
٢- يقود الأحزاب الجديدة في الأردن الأغنياء	ذ. ١٤,٨	٢٠,٣	٢٦,٧	١٧,٥	٢٠,٧	
	أ. ١٥,٥	٢٢,٢	٣٤,٠	١٣,٩	١٤,٤	٠,٠٠٠٠
٣- يقود الأحزاب في الأردن رجال اشتهروا بالوظيفة ويريدون العودة للسلطة	ذ. ١١,١	١٧,٦	٢٥,١	٢٢,٢	٢٤,٠	
	أ. ١٠,٩	١٨,٤	٣٣,٠	١٩,٩	١٧,٧	٠,٠٠٠٠
٤- سأرفض قطعاً الأنتماء إلى حزب	ذ. ١٧,٣	٢٢,٢	٢٤,٧	١٥,٠	٢٠,٨	
	أ. ١٢,٤	٢٢,٠	٢٥,٦	١٦,٨	٢٣,٣	٠,٠٠٨١
٥- الحزب مفيدلي لأنني قد أحصل من خلاله على وظيفة	ذ. ٣٠,٦	٣١,٧	٢٢,٤	٧,٤	٧,٩	
	أ. ٢٧,٢	٣٢,٠	٢٣,٠	٩,٣	٨,٥	٠,٠١٨٨
٦- انضمامي إلى الحزب سيكلفني ماديا لا أقدر أن ادفعه	ذ. ٢٠,٩	٣٢,٣	٢٠,٨	٨,٦	٧,٤	
	أ. ٢٠,٧	٢٧,٣	٣٧,٣	٨,١	٦,٧	٠,٠٠٦٠
٧- الحزب مجال للعمل التطوعي وأرغب أن أقوم به	ذ. ٢٢,١	٢٥,٩	٣٢,٢	١٨,١	١٠,٦	
	أ. ٢١,٠	٢٤,٥	٢٨,٩	١٦,٦	٩,٠	٠,٠١٧٠
٨- إذا دفع لي الحزب نقوداً أو اعطاني وظيفة فسانتمي أليه	ذ. ٤٠,٧	٢٧,٤	١٧,٥	٧,٣	٧,١	
	أ. ٣٨,٧	٢٨,٣	١٩,٧	٧,٥	٥,٨	٠,٣٥٠٠
٩- سأسمح لزوجتي / زوجي أن تصبح عضواً في الحزب الذي تريد	ذ. ٣٦,٧	١٩,٤	٢٠,٩	١٤,٨	٨,٢	
	أ. ٢٤,٥	٢١,٤	٢٨,٨	١٦,٠	٩,٣	٠,٠٠٠٠

* ذ. أي ذكور و أ. أناث

على الرغم من أن الأحزاب تعمل على نشاطها منذ عام ١٩٨٩ إلا أنه لم يجب أكثر من ٢٤% من الذكور و ١٩,٢% من الإناث أنه قد عرض عليهم الإشتراك في حزب ووافقوا على ذلك. ومن الواضح من هذه النسب أن الحركة الحزبية شبه متساوية النشاط بين الذكور والإناث علماً بأن نسب الإناث في الإستجابات أقل من نسب الذكور. وهنالك نسبة من الذكور أكبر من نسبة الإناث يوافقون على أن الذين يقودون الأحزاب في الأردن هم الأغنياء، ولكن نسبة الإناث اللواتي إستجبن بلا أدري أكبر من نسبة الرجال، وكذلك نسبة اللواتي لم يوافقن

على هذه المقولة. وهذا يعني أن هنالك نسبة لا بأس بها سوف لا تهتم في حالة رغبتها بالمشاركة في الأحزاب السياسية بنوع قيادة الأحزاب وستشارك بغض النظر عن القيادة، وكانت نسبة النساء في ذلك أكبر من نسبة الرجال، ونسبتهن كذلك أعلى في درجة لا أدري.

جاءت معارضة الإناث للمقولة بأن الذين يقودون الأحزاب في الأردن رجال إشتهروا بالوظيفة ويريدون العودة إلى السطة، أكبر من معارضة الرجال وقد تدعم هذه النتيجة السابقة عليها ولو أن نسبة النساء جاءت أقل من نسبتهن في النتيجة السابقة. أما الرفض القاطع للإنتماء إلى حزب من الأحزاب فقد جاء بين الذكور بنسبة أقل من نسبة الإناث. أما كون الحزب مفيد للشخص لأنه قد يحصل من خلاله على وظيفة فقد وافق على ذلك بين الذكور والإناث نسبة ضئيلة لم تتعدى ١٧,٨% بين الإناث مقابل ١٧,٣% بين الذكور. ولم تكن هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث.

نسبة الإناث اللواتي أجبن بلا أدري على مقولة أن الحزب سيكلف مادياً ما لا يقدر الفرد على دفعه فقد جاءت عالية وأعلى من نسبة الذكور الذين أعطوا ذات الجواب. أما الموافقة وعدم الموافقة فلم تظهر أية فروق تذكر بين الذكور والإناث في إستجاباتهم على نفس المقولة. والعملية تتعلق بمدى المعلومات التي جمعها المبحوث عن تكاليف الإنضمام إلى الحزب وهذه عند الذكور وكما يبدو أوسع مما هي بين الإناث غير متناسب في ذلك أن المجتمع في أول الأمر مجتمع ذكور. كذلك فإن الفكرة بين الذكور والإناث غير واضحة فيما إذا كان الحزب مجالا للعمل التطوعي ويرغبون القيام به. وكان توزيع الإستجابات على درجات المقياس دون فروق تذكر بين الذكور والإناث. والأغلبية العظمى من الذكور والإناث يرفضون الفكرة بأن ينتمون إلى الحزب في حالة قيام الحزب بدفع النقود أو إعطاء الأفراد وظائف. والأغلبية العظمى من الذكور لا يسمحون للزوجات الإنتماء إلى الحزب (٤٦,١) ومن الإناث ٤٥,٩% في حين ٢٨,٨% من الإناث أجبن بلا أدري مقابل ٢٠,٩% من الذكور وهذه نسب عالية، والفروق دالة إذ أن دلالة كاي^{٢} أصغر من ٠,٠٥ .

يمكننا بعد هذا العرض أن قول بأن الذين سيشاركون في الحياة الحزبية من أفراد العينة يشكلون نسبة صغيرة ومن الواضح أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث ولا غريب في ذلك إذا ما إعتبرنا طبيعة المجتمع.

٥- التبعية اللاجتماعية والإقتصادية وفئات الجنس

لم يبين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أية فروق بين فئات الجنس في إتجاهاتهم نحو التبعية الإجتماعية والإقتصادية ومدى تأثيرها على المشاركة في الحياة السياسية أية فروق ذوات دلالة إحصائية، وعلى الرغم من وجود هذه الفروق بناء على نتيجة إختبار ف و ت، على مستوى =٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٩)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الاردنيين نحو الأحزاب فيما يخص التبعية الإقتصالدية والإجتماعية حسب الجنس

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التبعية الإجتماعية والإقتصادية وأثرها على الإتجاهات نحو الأحزاب	١٥٠,٩٥	٥,٠٥	٥,٩٣	٢,٤ ٤	٠,٠١٥

يرينا الجدول السابق أن نسبة الذكور الذين إعتقدوا بأن آبائهم سوف يسمحون لهم بالإنضمام إلى الحزب الذي يقع عليه إختيار كانت أكبر من نسبة الإناث، علماً بأن كلاً من النسبتين صغيرة جداً (٢٧,٦% للذكور و ٢٠,٧% للإناث) في حين أن نسبة الإناث اللواتي لا يعرفن إذا ما كان آبائهن سوف يسمحون لهن بذلك أكبر من نسبة الذكور في حين لم تتعدى الفروق بين نسبة الذكور ونسبة الإناث ١,١% في معارضتهم للمقولة. وهذا ما يقودنا إلى الإعتقاد بأن التبعية الإجتماعية والإقتصادية لدى الأبناء والبنات تجاه الأباء لا تزال قوية وأنها قد تقف حجر عثرة في طريق إنتماء الأفراد إلى الحزب.

وعلى الرغم من هذه التبعية إلا أن ٣١,٨% من الذكور مقابل ٢٠,١% من الإناث قالوا بأنهم سوف ينتمون إلى الحزب الذي يختارونه دون إعتبارات لما يقوله آبائهم، ومن الواضح أن نسبة القابلية بين الذكور للخروج على هذه التبعية الإجتماعية، وعلى الأقل، أكبر من نسبة الإناث بغض النظر عن الإستقلالية في الدخل، في حين أن ربع المبحوثين لم يكونوا قاردين على تكوين رأي في هذا الموضوع ونسبة الذكور منهم أعلى من نسبة الإناث. والفرق الشاسع بين الذكور والإناث نجده بين نسب من عارضوا المقولة "سأنضم إلى الحزب الذي إختاره دون إعتبار لما يقوله والدي" حيث أن نسبة الإناث زادت عن نسبة الذكور بـــ ١٣,٧% وعلى أية حال فإن توزيع النسب يبين بجلاء أن التبعية الإجتماعية والإقتصادية بين أفراد المجتمع (الأبناء والبنات تجاه الأباء والأخوة الصغار تجاه الأخوة الكبار) لا تزال في أشدها.

حتى بين الأزواج، كما يبدو، فإن الحديث لم يصل إلى المدى الذي يجعل الزواج أو الزوجة تعرف أو تعرف (هو الزوج) إذا ما كان زوجها أو كانت زوجته/ سيسمح لها أو تسمح له بالإنضمام إلى الحزب الذي يختره. فلم يكن ليوافق على المقولة بأن "زوجي سيسمح لي بأن أنضم إلى الحزب الذي أختاره" أكثر من ١٧,٩% من الذكور و ١٦% من الإناث في حين كانت نسب من أستجابوا بلا أدري ٥١,٨% للذكور و ٤٨,٥% للإناث، في حين جاءت نسبة معارضة المقولة لدى الإناث أعلى من نسبة الذكور.

مثل هذه النتائج جاءت أيضاً في الإستجابات على المقولة "لن أسمح لزوجتي أن تنضم إلى حزب سياسي ولكن الفروق الإحصائة دالة إحصائية حيث جاءت نسبة الإناث اللواتي أجبن بلا أدري ضعفي نسبة الذكور ونسبة الذكور الذين وافقوا على المقولة ضعفي نسبة الإناث.

وبالنسبة للمقولة حول معاقبة الإبن/ الإبنة بمعارضة وقطع المصروف عنه فقد كانت نسبة الذكور الذين وافقوا عليها أكبر من نسبة الإناث في حين كانت نسبة الإناث اللواتي أجبن بلا أدري أكبر من نسبة الذكور (٣٢,٨% : ٢٦,١%). كذلك فقد أجابت الإناث بأنهن سيسمحن لإبنتهن بالإنتماء إلى الحزب الذي يخترنه بنسبة أكبر من نسبة الرجال ومثل ذلك أيضاً نسبة من أجبن بلا أدري على نفس المقولة.

نسبة الإناث اللواتي عارضن فكرة الإنتماء إلى الحزب الذي ينتمي إله آبائهن كانت مساوية بنسبة الذكور ومثل هذه النسبة نجدها أيضاً للواتي عارضن فكرة الإنتماء إلى الحزب الذي ينتمي إلية أزواجهن وشكلت هذه النسب اللأغلبية بين كل من الذكور والإناث على السواء. وعارضت الإناث مقولة أن الأحزاب للذكور وليست للإناث بنسبة أكبر من نسبة الذكور الذين عارضوا نفس المقولة. ولو عرفنا أن نسبة الذين قبلوا من كل الذكور والإناث كانت (٢٣,٧% للذكور و ١٧,٦% للإناث، لأصبح من الواضح المدى الذي ذهب إليه التطور الإجتماعي ولو على مستوى المثالية في المجتمع الأردني، علماً بأن الذين أجابوا على المقولة بلا أدري شكلوا ما نسبتهم ٢٥,٢% للذكور و ٢٢,٦% للإناث.

هذه النتائج ولا شك مشير مهم إلى أن التبعية الإجتماعية والإقتصادية بين الأبناء والأباء والزوجات والأزواج والبنات والأباء لا تزال قوية في المجتمع الأردني غير أن هذه التبعية تجابه مقاومة الأفراد لها في صراعهم للوصول إلى نوع من الإستقلالية، ولكن لا يغيب عن الذهن بأن المجتمع لا يزال في حالة تردد حول مسألة قبوب الأحزاب والإنتماء إليها.

تعقيب

أتجاهات المرأة نحو الأحزاب والديموقراطية موضوع حساس، فنحن نتكلم عن حرية تطالب بها المرأة كمواطنة في الدولة وهي حريّة لم يعترف المجتمع لها بها أبدا خلال التاريخ الطويل لما يدعى بالحضارة العربية، فكيف بالأحرى في مجتمع ريفي أو بدوي كما هي المجتمعات المحلية في شرق الأردن. فلا غرو أن تكون المرأة مرحّبة بمثل هذه الديموقراطية التي سوف تساعدها الخروج من الخضوعية للذكر وجبروته. فهي لصالح البرلمان على الرغم من شوائبه وأي برلمان أحسن من غياب وجود البرلمان، ووجوده فقط يضمن درجة ما من الحريات التي لا يعترف بها لهن الذكور، وهي تجد أن الأحزاب قد تعيق الحريات العامة خوفا من أنّ تقوم الأحزاب على الذكور من أعضائها مهملة بذلك حقوق المرأة.

موافقة الإناث من العيّنة على أنّ الديموقراطية هي فكر غربي بنسبة أكبر من الإناث بتعلّق بوعيهن المستمد من التعليم الحديث للمرأة فهي وحتى الربع لأخير من القرن السالف لم تتمتع بهذه الدرجة من التعليم وكلمة الديموقراطية على أية حال ليست كلمة عربية ولا محتواها مستمد من الثقافة العربية وقد جاءت إلينا في القرن العشرين مع الانتداب البريطاني . فاستجابة المرأة هي واقع بأن الديموقراطية والحريات هي فكر غربي ويتناقض جوهريا مع الفكر التقليدي العربي عامة والأردني خاصة.

وسواء عند الإناث أو عند الذكور فإن عدم الموافقة على دعم الأحزاب التي تحمل فكرا اشتراكيا أو رأسماليا عالية وكأنّ الفكرة لم تصل إلى العيّنة أو أنّ أفراد العيّنة لا يعون الفرق بين هذا وذاك، وأنّهم يركّزون على حضارتهم الخاصة أو الحضارة الإسلامية أو ما يدعى بالفكر الإسلامي أو العروبي. مثل هذا الخلط بين الفكر العربي والفكر الإسلامي أو الدمج بينهما وكأنّهما مترادفان واضح في نتائج الاستطلاع. وربما أنّ العامل الذي يلعب الدور الأكبر هنا هو التركيبة السكانية حسب الأصول الإثنية (فلسطيني أردني) بحيث أن الموقف من الحزب الذي يقدّم فكرا وطنيا جاء ليفصح عن ذلك، حيث أن نسبة الإناث في هذا الصدد كانت أدنى

من نسبة الذكور، مما يشير إلى أنّ الإناث من الأصول الفلسطينية لا تتزال لم تدخل إلى وعيها بأن الوطن الذي يسكنّ فيه هو الوطن الأم ولا تزال الفكـرة لـديهن أن الوطن الذي ينتمين إليه هو هناك خارج الأردن.

الميل لعدم الإنتماء إلى أي حزب من الأحزاب بين النساء أكبر من الذكور وهذا ليس غريبا، ذلك أنّ المرأة كانت دائما خارج دائرة العمل الحزبي وإذا كانت هناك خشية واحدة لدى الرجال من الإنتماء إلى حزب (ممارسـات الدولـة فـي الماضي) فإنّ المرأة تحت خشيتين ، الدولـة والـذكور مـن الأهـل (الأب، الأخ والزوج). بينما كانت النساء أكثر ميلا للمشاركة في الانتخابات النيابية على الرغم من عزوفهن عن الالتحاق بحزب سياسي أو حتى الميل لذلك.

الواضح هو ارتباط المبحوث العربي عامة والأردني خاصة بالفكر الديني الغيبـي (إسلامي كان أم غير إسلامي)، فالميل إلى الحزب الذي يقدم فكرا إسلاميا يحضى بالأغلبية الساحقة، ذكورا وإناثا، والسلوك القويم عندهم هو الموجه بناء على الأسس الدينية. هذا التلبس الديني سمة قوية من سمات التفكير الاجتماعي والسياسي فـي المجتمعات العربية والمسلمة. ومن الواضح وعلى الرغم من الدعم على مـستوى المثال للحزب الذي يقدّم فكرا إسلاميا، فإنّ غياب الميل نحو أيّ من الأحزاب فـي الأردن بين الإناث عال جدا وأعلى منه بين الذكور وهذا طبيعي لأسـباب غيـاب التوعية من ناحية، والفصل بين الجنسين من ناحية اخرى والذي لا يسمح للمـرأة المشاركة بشكل موسّع ذلك أن مسألة الأحزاب والدعاية لها بقيت مقتـصرة علـى الذكور في المجتمع اللهمّ إلاّ في الأحياء المتحررة من المدينة عمان.

النتائج من حيث طموح المرأة نحو بعض الاستقلالية أو مزيد منها واضحة في مساندتها ولو على مستوى المثال للحزب الذي يدعو إلى المساواة بين المـرأة والرجل في حين أن نسبة اللواتي لم يكونّ رأيا كانت عالية وهـذا طبيعـي إذ أن المرأة هي التي تنقل الثقافة الذكورية إلى الأبناء بوعي أو بغير وعي، وعندما تقوم المرأة بذلك لاواعية وتصطدم بمثل هذا السؤال ستحتار. غير أنّ التوجه العام عند

المرأة نجده يتوثق أكثر في استجابتها الإيجابية في دعم الحزب الذي يدعو إلى الليبرالية.

توقعات المرأة من البرلمان متواضعة جدا فهناك شبه إجماع بأن البرلمان لا يصنع شيئا لتغيير الأوضاع الاقتصادية للناس في الأردن. هذه هي الحالة أيضا عند الرجل وعلينا أن نطرح السؤال لماذا؟ ولماذا يذهب الناس إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية إن لم تكن لديهم الثقة بأنّ ممثلي الأمة قد يعملون شيئا لتحسين الوضع الاقتصادي في البلد؟

فهناك شبه توافق في المجتمع الأردني على أن الحياة الحزبية قد تكون خطرا على الفرد والدرس تعلّموه من التجارب السابقة. وهناك القناعة بأن الديموقراطية لا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد في الأردن حيث الدخل الفردي المحض شبه غائب والمسؤليات العائلية للأفراد سواء لأسرة الفرد أو لأفراد الأسرة الممتدة تكبل الفرد بالتزامات غير موجودة لدى الأفراد في المجتمعات التي صدّرت لنا فكرة الديموقراطية والفردية. كما أن هناك شبه إجماع عل أن الأحزاب لا تقدم فكرا اقتصاديا أو غيره، كما أن النساء مثلهن مثل الذكور يحترن في نوع الفكر الذي يمكن للأحزاب أن تقدمه في مثل هذه الظروف في الأردن.

في المفاضلة بين الحياة الحزبية والحياة القبلية أو الإنتماء الوطني الحزبي والانتماء القبلي كانت المرأة من ناحية ضد التنظيم القبلي على مستوى المثال ولكنها لا تجد في الانتماء الحزبي الوطني إشباع حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فهي تفضل الارتباطات القبلية التي تؤمّن لها أدنى درجة من الحماية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهذا ينطبق على الذكور كذلك ولو بدرجة أقل. كذلك فإن المرأة تعي وإلى درجة ما بأن الانتماء القبلي لا يمثل دائما المصلحة الوطنية مثلها في ذلك مثل الرجل ولو بدرجة أعلى، وبناء عليه نجد أنّ نسبة أقل من النساء عارضن مقولة أنّ الحياة الحزبية تتنافى مع التقاليد العربية، والتقاليد العربية ليست مرتبطة بالدولة بمعناها الحديث.

ومن الواضح أنّ الإناث في المجتمع يتعرّضن أقل من الذكور للنشاط الحزبي والدعاية االحزبية والدعوة إلى عضوية الأحزاب وإذا ما أخذنا جميع الظروف المحيطة بالمرأة في المجتمع العربي بسماته الدينية الإسلامية التقليدية، فالأمر ليس بغريب. ناهيك عن أنّ الذين يأخذون المبادرات في تأسيس الأحزاب في المجتمع الأردني هم من الرجال والرجال المتنفذين وتبقى المرأة في أغلب الأحيان خارج دائرة اتصالاتهم. كذلك هو الأمر بالنسبة للفكرة أنّ الذين يذهبون مع الأحزاب هم من الطامعين في الوصول إلى المركزأو الوظيفة، فالمراة في هذه الحالة خارج هذه الدائرة، ذلك أنّ الأولوية في الوظائف للرجال. غير ان العبء المادي لعضوية الأحزاب أكبر منه بالنسبة للذكور، ذلك أنّها تعتمد في دخلها في معظم الأحيان على الرجل سواء الأب أو الأخوة أو الزوج، وهؤلاء لا يسمحون لها في أغلب الأحيان من الانتساب إلى حزب سياسي.

علينا أن نرى أنّ مشاركة المرأة في الحياة الحزبية في الأردن ستكون دائما أقل بكثير من مشاركة الذكور، وأننا في المدى القريب لا نستطيع أن نتكلم عن مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة الحزبية أو السياسية سوى ما يخص بعض الأفراد الإناث من مستويات اجتماعية معيّنة.

الفصل السابع

إتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية حسب المهنة

١- مفهوم الأحزاب والديموقراطية والمهنية

بين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الاردنيين نحو الأحزاب السياسية بأنه لا توجد فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ بين فئات المهنة من حيث مفهوم الأحزاب والديموقراطية.

جدول رقم (٣١)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات فئات المهنة

نحو مفهوم الأحزاب والديموقراطية

فقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مفهوم الديموقراطية والأحزاب	٧٣,٠٥٢٥٧	٤,٣٢٠	٣,٩٣٦٠٩	٠,٠٠٣

لكن وجدت فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٥ في تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات فئات المهنة نحو مفهوم الأحزاب والديموقراطية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٢)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات

أفراد المهنة نحو الديموقراطية والأحزاب

المهنة	تاجر ٢١,٨٣٦١	موظف ٢٢,٢٧٠٧	مزارع ٢٢,٥٤٠٩	عامل يدوي ٢٣,٠٥٠٥	دون عمل ٢٣,١٠٢٤
تاجر ٢١,٨٣٦١	-	٠٠,٤٣٤٦	*١,٢٠٤٨	١,٢٠٤٨	١,٢٦٦٣
موظف ٢٢,٢٧٠٧		-	٠٠,٢٧٠٢	٠,٧٨٩٨	*٠,٨٣١٧
مزارع ٢٢,٥٤٠٩			-	٠,٥٠٩٦	*٠,٥٦١٥
عامل يدوي ٢٣,٠٥٠٥				-	٠,٠٥١٩
دون عمل ٢٣,١٠٢٤					-

يدل هذا الجدول على إرتفاع مستوى الجهل بآثار الديموقراطية على طبيعة تكوين المجتمع المحلي. وإذا إعتبرنا أن علينا أن نتوقف عند ظاهرة الموافقة على المقولة بناء على ماذا يقول المبحوث أنهم لا يوافقون عليها، ربما أن علينا أن نعيد النظر في تحليل القوى الإجتماعية التي تتقاسم السلطة والسيطرة في المجتمع وقد تكون الدوافع وراء ذلك متنوعة من حيث القناعة الذاتية، والنقد الإجتماعي، والمحافظة، واللارغبة في إعادة توزيع السلطة. لقد جاءت الفروق ذوات دلالة إحصائية إذ أن مربع كاي جاء مرتفعاً وقيمته دالة α = ٠٠,٠٠٠٧.

والثانية هي المقولة: أدرك معنى الديموقراطية جيداً من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لقد كانت أدنى نسبة جاءت في خانة الموافقة على المقولة بين أفراد فئة المزارعين ٢٧%، وكذلك هي الحال في خانة الموافقة بشدة على المقولة ١١,٥% في حين كانت أعلى نسبة في خانة الموافقة بين أفراد فئة المهن اليدوية ٤٤,١% ثم في فئة العسكريين ٣٩,٤%

ثم التجار ٣٩,٢% ويلي ذلك فئة "دون عمل" بينما كانت أعلى نسبة في خانة أوافق بشدة بين فئة دون عمل. والواقع هو أن هذه النسبة العالية للفئة "دون عمل" تعود إلى أن أفرد هذه الفئة من المتعلمين والذين يدركون أن مسالة غياب فرص العمل يعود إلى صنع القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في أول الأمر. كذلك فإن أعلى نسبة في الإستجابات بلا أدري جاءت في فئة المزارعين وأقل نسبة في فئة التجار (٢١,٣% للأولى و١٣,٩% للأخيرة)، بينما تساوت هذه النسب تقريباً في الفئات الثلاث الأخرى. وقد جاءت هذه الفروق ذوات دلالة إحصائية (إرتفاع كاي تربيع ودلالة قيمة ف= ٠,٠٠٠٠).

والثالثة هي مقولة أن الفكر الديموقراطي فكر غربي ولا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا، فقد أستجاب للمقولة بلا أوافق بشدة ما نسبتهم ٣٤,٤% وجاءت أكبر نسبة بين أفراد الفئة "دون مهنة" (٣٧,٣%) ثم في فئة العسكريين ٣٣,٨% ففئة التجار ٣٠,٤%. أما في خانة "لا أوافق" فقد كانت أعلى نبسة بين فئة التجار (٣١,٩%) ثم فئة "دون عمل" (٣٠,٢%) وتبعثرت باقي النسب بين ٢٥,٥% في فئة المهن اليدوية و ٢٧% في فئة المزارعين. أما الفروق بين النسب في خانة الموافقة فقد جاءت طفيفة ومتوسطة أقل من ٢٥%. يعني هذا أن الأغلبية العظمى من السكان لم تعد تعتقد بأن الفكر الديموقراطي خاص بمجتمعات دون غيرها، وأن المجتمع الأردني يستوعب الديموقراطية والفكر الديموقراطي على الرغم من بعض الصعوبات التي يمكن تجاوزها.

لقد إنقسم المجتمع الأردني إلى قسمين متساويين من حيث إعتقاده وعدم إعتقاده بأن وجود الأحزاب السياسية في الأردن ضرورة ملحة لتوكيد الديموقراطية وتطورها ٤٣,٣% ضد الأحزاب ٤٤% لصالحها، ومثل هذا الإنقسام نجده في جميع الفئات المهنية، في حين تراوحت الإجابات بـ"لا أدري" بين ١٠,٥% بين فئة التجار إلى ١٧,٢% في فئة المزارعين. في حين كان ما متوسط نسبتهم ٥٦,٨% من جميع الفئات المهنية يرفضون الفكرة بأن طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعم الديموقراطية وكانت نسبة من لم يكونوا راياً في هذا الموضوع وإستجابوا للمقولة بـ"لا ادري" ١٦,٩% وهذه النتائج معبرة من مدى القبول الذي يحظى به مجلس النواب لدى الجمهور الأردني.

شكل الذين يتخذون من الحياة الحزبية وإستجابوا بالموافقة على مقولة أن الحياة الحزبية قد تعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الراي والأنتقاد ما نسبتهم ٢٩% فقط في حين أجاب ٢١% بلا ادري. والواقع هو ان تجربة الأفراد في الأردن تحت الظروف التي مروا بها قد أثّرت على تكوين آراءاً سلبية جداً من حيث الحريات المعطاة وساد (أو لا يزال يسود) الرأي بان هذه الديموقراطية قد تكون فخاً بطريقة او بأخرى وبخاصة في الفترة الأولى من عودة الديموقراطية.

أما أن الديموقراطية قد تكون الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كالتجزئة والتبعية والتحديث من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، فقد حظيت هذهالفكرة بموافقة ٣٧,٤% ولم يوافق عليها ما نسبتهم ٤٣,٩% وبقي ١٨,٧% دون رأي. لقد كانت أكبر نسبة أستجابة بلا ادري بين المزارعين ٢٦,٢% ثم بين افراد الفئة "دزن عمل" (٢٠%) وتراوحت النسب في الفئات الأخرى بين ١٥% و١٧%. وقد تكون عدم الموافقة مبنية على وعي بأن الأويات لنشر الديمواقراطية غير موجودة وأن الأحوال الإقتصادية في البلد، بحد ذاتها، قد ساءت نتيجة لحرب الخليج وإغلاق الحدول بطريقة أو بأخرى، وعودة المغتربين الذين إعتمد عليهم الإقتصاد الأردني من خلال التحويلات، وإنقطاع المعونات الخارجية التي كانت تدفعها دول النفط.

وأخيراً فقد إستجاب ٤٠,٦% من مجموع أفراد العينة بالموافقة على الإعتقاد بأن الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة في الأردن لحياة أفضل، فيما لم يوافق عليها ما نسبتهم ٣٩,٦% وإستجاب ١٩,٨% بلا أدري. كانت أكبر نسبة أجاب أفرادها بالموافقة على هذه المقولة بين فئة التجار (٤٧,٩%) وربما يعود ذلك إلى أن الديموقراطية تعطي هذه الفئة مجال حركة أوسع في التجارة، فالنظام الديموقراطي نظام إقتصادي حر ويتيح المجال للعاملين في التجارة تنويعاً أكثر وحرية حركة أكبر. وتلي هذه النسبة نسبة العسكريين الذين أجابوا بالموافقة وربما أن العسكري يدرك بأن الديموقراطية قد تعفي العسكريين أيضا من كثير من الواجبات التي يتعرضون إليها في حالة فرض نظام الطوارئ، وتلي ذلك فئة أصحاب المهن اليدوية الذين سوف يستفيدون من حرية الحركة والعمل في النظام الديموقرطي.

وعلى العموم فإن فئات المهن إيجابية من حيث سيادة النظام الديموقراطي ومتشككة من حيث الأحزاب كمفاهيم لتسود المجتمع الأردني. ولا شك في أن المصالح الفئوية المهنية تلعب دوراً هاماً في إتجاهات أفراد المهن المختلفة نحو هذه المفاهيم.

جدول رقم (٣٣)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات الأردنيين نحو مفهوم الأحزاب والديموقراطية حسب المهنة

المهنة	تاجر ٢١,٨٣٦١	موظف ٢٢,٢٧٠٧	مزارع ٢٢,٥٤٠٩	عامل يدوي ٢٣,٠٥٠٥	دون عمل ٢٣,١٠٢٤
تاجر ٢١,٨٣٦١	-	٠,٤٣٤٦	*١,٢٠٤٨	١,٢١٤٤	١,٢٦٦٣
موظف ٢٢,٢٧٠٧		-	٠,٢٧٠٢	*٠,٧٨٩٨	*٠,٨٣١٧
مزارع ٢٢,٥٤٠٩			-	٠,٥٠٩٦	*٠,٥٦١٥
عامل يدوي ٢٣,٠٥٠٥				-	٠,٠٥١٩
دون مهنة ٢٣,١٠٢٤					-

لقد ظهرت هذه الفروق بين فئتي المهنة، تاجر ومزارع، لصالح فئة المزارع وبين فئتي الموظف ودون عمل لصالح الأخر ثم بين فئتي المزارع ودون عمل لصالح الأخرة. يعني هذا أن فئة المزارعين كانت أكثر إيجابية نحو مفهوم الأحزاب والديموقراطية من فئة التجار، وكانت فئة الذين دون عمل أكثر إيجابية نحو نفس المفاهيم من كل من فئتي الموظفين والمزارعين، وربما يعود ذلك إلى ربط مسألة الحقوق (خاصة) بهذه المفاهيم حيث أن العمل في بلد يفتقر إلى الديموقراطية يصبح منّة أكثر مما هو حق للمواطن على الرغم من أن الدستور يقّر للمواطنين حق العمل والعيش الكريم.

هذه الفروق وفروق أخرى كانت أوضح في الجداول التقاطعية وبخاصة لثلاث مقولات: الأولى هي أن الحياة الديموقراطية تقود إلى إختلاف حول المشكلات الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة إذ وافق على هذه المقولة نسبة عالية من فئة الذين لا عمل لهم "دون عمل" وفئة العسكريين (٣٢,١% و ٣١,٤%) وهبطت هذه النسبة إلى ٢٧,١% بين أفراد التجار ثم إلى ٢٥% بين أفراد المهن اليدوية ثم المزارعين. وجاءت الفروق أيضاً في توزيع النسب بين من أستجابوا بلا أدري عالية إذ جاءت أعلى نسبة بين المزارعين ٣٠,٣٥ ثم أصحاب المهن اليدوية.

٢- إتجاهات الأردنيين نحو طبيعة الأحزاب وأنواعها حسب المهنة

يخلوا تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية فيما يتعلق بطبيعة الأحزاب من أية فروق تشير إلى دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ كما في البيان التالي:

جدول رقم (٣٤)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحوالأحزاب السياسية حسب المهنة وفقرة طبيعة الأحزاب

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحرف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
طبيعة الأحزاب وأنواعها	١١,٠٧٣	٤,٧٦	٠,٤٩	٠,٧٤٤

وقد تباين من تحليل البيانات البعدية أيضاً أن مثل هذه الفروق مفقودة، غير أننا وجدنا بعض بين الفئات المهنية في إتجاهات نحو طبيعة الأحزاب وأنواعها في الجداول التقاطعية بناء على قيمة كاي^{2} ودلالته الإحصائية فيما يخص ثلاث مقولات.

الأولى هي الناصة على "الميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً إقتصادياً راسمالياً حراً"، فقد إستجاب للمقولة بالمعارضة أو عدم الموافقة بشدة ما نسبتهم ٣٦%،

وجاءت الفروق بين نسبة أفراد مهنة التجار مع باقي المهن (٢٦% للتجار مقابل ٣٥% فما فوق لباقي المهن) والتي وصلت أعلى نسبة فيهم إلى ٣٨,٦% في فئة العسكريين. وفي خانة لا أوافق جاءت النسب دون فروق تذكر (٢١,٤% في فئة المهن اليدوية مقابل ٢٧,١% في فئة مهنة التجارة) وهذه الفروق غير دالة ومن الواضح أن الإعتقاد بالفكر الإقتصادي الحر لم يحظى بأكثر من ٢٦,٤% من أفراد الفئات المهنية بينما أجاب ١١,٧% بلا أدري وعارض الحزب الذي يطرح هذا الطرح إجمالاً ٦١,٩%.

والمقولة الثانية هي الناصة على "الميل للحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً"، فقد عارض هذا الحزب ما نسبتهم ٢٩% وأجاب ١٠,٤% بلا ادري بينما قال ٦٠,٩% بأنهم يدعمون هذا الحزب. هذا الدعم جاء في خانتي "أوافق بشدة" و "أوافق" وقد جاءت الفروق في توزيع النسب على درجة "أوافق" ودرجة "لا أوافق". لقد كانت أدى نسبة بين أفراد فئة المزارعين (٢٨,٧%) وأعلاها في فئة "دون عمل" (٣٩,٣%) ويتبعها في ذلك فئة المهن اليدوية (٣٥,٩%) فالعسكريين ثم فئة التجار. ويبدوا ان الفكر القومي العربي يحظى بتأييد فئة "دون عمل" لأن اغلبيتهم من المتعلمين وكذلك هم أصحاب الحرف المهنية بحيث ان الفكر القومي العربي هو ما تنشأوا عليه، ولا تنسى ايضاً العسكريين الذين يتلقون الفكر العربي ليس في المدرسة فقط ولكن أيضاً في التدريب العسكري والمحاضرات في الكليات والدورات. ولو قارنا هذهالإستجابات مع إستجابات افراد العينة على المقولة الناصة على "الميل إلأى الحزب الذي يقدم فكراً إسلامياً" لوجدنا ان النسب المؤيدة متساوية ولكن توزعت النسب في الحالة الأخيرة جاءت دون فروق ذوات دلالة إحصائية على عكس الفروق في الحالة السابقة، ويدل ذلك على ان أفراد العينة، مثلهم مثل باقي الفئات في المجتمع قلما يفرقون بين الفكر العربيوالفكر الإسلامي وان المفهوم "عربي" يستعمل مرادفاً للمفهوم "إسلامي". وفي حين وجدنل ٢٧,٧% لا يساندون الحزب الذي يقدم الفكر الإسلامي وجدنا ٢٩% لا يساندون الحزب الذي يقدم فكراً قومياً عربياً، وبينما حظي الحزب ذو الفكر الإسلامي بـــ ٦١,٢% من المبحوثين حظي الحزب ذو الفر القومي العربي بـــ ٦٠,٥%. حتى الذين أستجابوا بلا ادري شكلوا ما نسبتهم ١١,١% في حالة الحزب الإسلامي بينما شكل هؤلاء ١٠,٤%.

هذه هي احدى اهم المعضلات التي تواجه الأحزاب القومية ولادينية مقابل الاحزاب الأخرى.

والثالثة هي المقولة الناصة "الميل للحزب الذي يؤكد على الإقليمية (الأردنيين الذين هم في الأصل من شرق الأردن)" حيث جاء رفض هذه بشدة لدى ٢٢,١% في فئة المزارعين هي أدنى نسبة رافضة في حين جاءت أعلى نسبة رافضة في فئة "دون عمل" (٣٥,٣%) ثم أصحاب المهن اليدوية ٣٦,٤% فالعسكريين ٣٤,٨% فالتجار ٣١,٦%. أما في إستجبة لا أوافق فقد جاءت أدنى نسبة في فئة العسكريين ٢٨,٧% ثم المزارعين ٢٩,١% وأعلى النسب في هذه الدرجة من الإستجابة فهي في فئة المزارعين ٣٧,٧% ثم التجار ٣٥,٨% ثم فئة "دون عمل". وهذه النتائج ليست غريبة إذ إن الفئات الأهبط على السلم الإجتماعي هي أكثر الفئات تعصباً وأكثر أقلية كما بينت لنا الأبحاث حول الأقليات والعنصرية.

أما حول الأحزاب الأخرى فقد كانت إتجاهات أفراد الفئات المهنية واضحة. فلم يساند الحزب الذي يقدم فكراً إشتراكياً من ١٦,٥% بين الإجابتين "أوافق وأوافق بشدة" في حين وصلت المعارضة لهذا الحزب ٧٤,٥%. ورفض ما نسبتهم ٥٠% الحزب الذي يركز على القطر فقط في حين لم يصل الحزب الذي يركز على إستقلالية الإراد إقتصادية إلى نيل أكثر من ٢١,٥% من موافقة المبحوثين وقد جاء توزيع النسب في جميع درجات الإستجابة دون دلالة إحصائية حيث لم تتعدى نسبة الفروق ١٠% بين أية فئتين.

فمن الواضح أن أكثر الفئات حاجة هي التي تنتصر للقطرية مثل مهنة المزارع وفئة الذين هم دون عمل، وأن مناصرة الأحزاب اليسارية العقائدية في المجتمع موجودة بدرجة طفيفة، وأن أكثر الفئات المهنية مناصرة للأحزاب ذوات الطابع الوطني القومي على أن تشمل هذه العقئدية على الحفاظ على بعض التقليد الديني.

٣- إستراتيجية الأحزاب وأهدافها حسب المهنة

يبين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات المهنية فيما يخص إستراتيجية الأحزاب وأهدافها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٥)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو

إستراتيجية الأحزاب وأهدافها حسب المهنة

المقولة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
إستراتيجية الأحزاب وأهدافها	٣٢١,٣٣	٥,٨٣	٩,٦١	٠,٠٠٠

هذه الفروق واضحة جدا في جدول تحليل لبيانات البعدية بطريقة نيومان كوبز كما في الجدول (٣٦):

جدول رقم (٣٦)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات

الأردنيين نحو إستراتيجية الأحزاب وأهدافه

المهنة	تاجر ٢٩,١٤٧٥	موظف ٢٩,٥٠٢٢	مزارع ٠٠,٣٦٦١	عامل يدوي ٣٠,١٧٧٧	دون عمل ٣١,٢٠٦١
تاجر ٢٩,١٤٧٥	-	٠٠,٣٥٤٧	٠٠,٣٦٦١	١,٠٣٠١	*٢,٠٥٨٦
موظف ٢٩,٥٠٢٢		-	٠٠,٠١١٢	٠,٦٧٥٥	*١,٧٠٣٩
مزارع ٢٩,٥١٣٦			-	٠,٦٦٤١	*١,٦٩٢٥
عامل يدوي ٣٠,١٧٧٧				-	*١,٠٢٦٤
دون عمل ٣١,٢٠٦١					-

يبين هذا الجدول أن هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α =٠,٠٥ بين فئة من لا عمل لهم وفئات التاجر والموظف والمزارع والعامل اليدوي لصالح الفئة "دون عمل" وقد جاءت هذه الفروقات لكل من المقولات: مساندة الأحزاب الإشتراكية، ومساندة الأحزاب المعتدلة، وإنتخاب الحزب الذي يقدم برنامجا يحتوي على حلول معقولة لمشاكل البلد الإقتصادية، وإنتخاب الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل، وإنتخاب الحزب الذي يحض على الحرب مع الصهيونية.

وعودة إلى تحليل الجداول التقاطعية وجدنا الفروق للمقولة الناصة على مساندة الأحزاب اليسارية بين الفئة المهنية "دون عمل" وفئة التجار حيث جاء توزيع النسب ٤٩,٣% للأولى و ٤١,٦% للثانية في درجة "لا أوافق بشدة" و ١٠,٨% للثانية مقارنة مع ٦,٧% للأولى في درجة الإجابة "موافق بشدة". عدا ذلك فإن الفروق ليست ذوات دلالة إحصائية. وتبعثرت نسب توزيع أجوبة الفئات الأخرى في نفس المستوى بين هذه النسبة الدنيا و ٤٦,٨%.

وفي الإستجابة على مقولة دعم الأحزاب المعتدلة في الإنتخابات نجد أن هذه الفروق كانت في مستوى "أوافق وأوافق بشدة" حيث جاءت الفروق في درجة موافق بين فئة "دون عمل" ٣٢,٤% وفئة المهن اليدوية ١٩,٧%، ومن الواضح أن الأحزاب المعتدلة قد نالت قبول أكبر نسبة من فئة الذين دون عمل، وتوزعت باقي النسب للفئات الأخرى بين ١٩,٧% في فئة المزارعين و ٣١,٤% في فئة المهن اليدوية. ولا بد أن هذه المعطيات تدل على نوع من الخيار لصالح الأحزاب المعتدلة، ولكن حتى كلمة "اعتدال" قد تشير في المفهوم الشعبي إلى ما يخالف محتواها السياسي. مثل هذا التوزيع نجده في مستوى الإجابة "موافق بشدة" حيث كانت أكبر نسبة بين فئة دون عمل ٢٤,١% وتوزعت باقي النسب بين ١٥% في فئة المهن اليدوية و ٢٢,٥%في فئة العسكريين.

فروق أخرى ذات دلالة إحصائية جاءت في الإستجابات على مقولة مساندة أو إنتخاب الحزب الذي يقدم برنامجاً يحتوي على حلول معقولة لمشكلات البلد الإقتصادية، وقد جاءت هذه الفروق بين فئة "دون عمل" ٤٢% وفئة التجار ٢٩,٥% وكذلك فئة العسكريين ٣٩,٢% ثم المهن اليدوية ٣٧,٣% في درجة الإستجابة "أوافق". وجاءت هذه الفروق أيضاً في درجة "أوافق بشدة" بين أعلى

نسبة في فئة التجار ٣٤,٦% وأدناها في فئة المزارعين ٢١,٣% في حين جاءت في المرتبة الثانية فئة دون عمل بنسبة ٣٠,٨% ثم القوات المسلحة فأصحاب المهن اليدوية. والفروق واضحة على قيمة مربع كاي ٦٢,٨٤% ودلالة إحصائية (٠,٠٠٠).

مثل هذه الفروق الدالة إحصائيا جاءت بين الفئات المهنية في الإستجابات لمقولة إنتخابات الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل، حيث وافق عليها ما نسبتهم ٤٢,٤% وجاءت الفروق في أعلاها في المستوى أوافق بشدة بين الفئة دون عمل بنسبة ٢٣,٥% وفئة المهن اليدوية ١٣,٦% وتوزعت النسب الأخرى بين ١٦,١% لفئة العسكريين ثم ١٧,٢% لفئة المزارعين و٢١,٧% لفئة التجار. ومثل هذه الفروق نجدها في مستوى الإستجابة "أوافق" حيث كانت أعلى نسبة في فئة المهن اليدوية ٢٥% وأدنى نسبة في فئة المزارعين ١٣,١% توزعت باقي النسب بين ١٩% لفئة التجار و٢٠,٨% لفئة العسكريين و٢٣,١% لفئة "دون عمل". وهذه الفروق واضحة إذ إن قسمة مربع كاي جاءت عالية ٤٤,٧١% والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠٢). أما في مستوى الإجابة لا أدري فقد جاءت الفروق بين فئة العسكريين حيث كانت بأعلى نسبة ١٦,٤% وفئة الحرفين بأدنى نسبة ٨,٦% وتوزعت النسب الأخرى بين ١٢% لفئة المهن اليدوية و ١٤,٨% لفئة المزارعين.

نال الحزب الذي يحض على الحرب مع الصهيونية تأييد ٦٢% من العينة، وقد كانت أدنى نسبة في فئة المزارعين ١٤,٨% وأعلى النسب في فئتي المهن اليدوية ٢٦,٨% والعسكريين ٢٦,٦% ثم فئة "دون عمل" بنسبة ٢٥,٧% وفئة التجار بنسبة ١٩,٩%. أما باقي المقولات فقد جاءت النسب دون فوارق ذوات دلالة إحصائية: فالمقولة الأولى (لن أنتمي إلى حزب ولكن سأشارك في الإنتخابات) نالت تأييد ٣٠,٧% في مستوى الإستجابة "موافق" و ١٨,١% في مستوى الإستجابة "موافق بشدة" وكان توزيع النسب على الفئات المهنية دون فوارق تذكر (بين أعلاها فئة "دون عمل" بنسبة ما متوسطة للمستويين ٥١,٩% وأدناها ٤٢,٢% في فئة التجار).

ونال الحزب الذي يدعو إلى الإسلام دعم ما مجموعة ٦٢,٨% من أفراد الفئات المهنية وقد جاء توزيع النسب ذا فروق دالة إحصائيا. ففي مستوى موافق

جاءت أعلى نسبة في فئة "دون عمل" بنسبة ٤٢% وأدناها في فئة التجار بنسبة ٢٩,٥%، ثم ٣٩,٢% لفئة العسكريين ٣٧,٣% لفئة الحرف اليدوية و٣٢,٨% لفئة المزارعين.

أما في درجة موافق بشدة فقد جاءت الفروق بين النسب للفئات المختلفة دون دلالة إحصائية. ومن الواضح أن الفكرة الدينية لا تزال هي المسيطرة وأن الإتجاهات الدينية تحظى بالتأييد ولكن كما قيل من قبل تبقى فكرتا الإسلام والعروبة فكرتين متداخلين يصعب التفريق بينهما، وحتى الأحزاب الوطنية فإنها تعتبر مناصرة لمبدأ الدين.

لم يوافق على إنتخابات الحزب الذي يؤكد على الإقليمية أكثر من ١٧,٧% نصفهم وافق بشدة على الأحزاب الداعية إلى الإقليمية. وعلى الرغم من أن الفروق بين الفئات المهنية لم تكن ذات دلالة إحصائية إلا أن هنالك بعض التفاوت في درجات الموافقة واللاموافقة على المقولة. مثل هذه التوزيعات للنسب المئوية على مستويات الإجابة نجدها من حيث الإستجابات على مقولة إنتخابات الحزب الذي ينادي بالليبرالية، فلم يستجب في درجتي الموافقة لها إلا ما نسبتهم ٢٤,٧% (١٤,٢) في درجة الموافقة و١٠,٥% في درجة الموافقة بشدة.

والغريب هو أنه على الرغم من هذه الإستجابات لإتجاهات الأردنيين، فقد أكد أفراد العينة المقولة القائلة بأن الأحزاب في الأردن تفتقر إلى فكر بنسبة ٥٢% وكان ما نسبتهم ٢٣,٣% قد أجابوا "لا ادري". وعلى الرغم من أن الفروق لم تكن ذوات دلالة إحصائية (مربع كاي = ١٥,٧ والدلالة الإحصائية ٠,٤٧٤) إلا أن ثمة بعض الفروق المهمة بين الفئات في درجتي الإستجابة "لا أوافق بشدة" و " أوافق بشدة" لقد كانت أعلى نسبة إجابه بلا أوافق بشدة بين أفراد فئة المزارعين ثم الحرف اليدوية ثم التجار والعسكريين ففئة "دون عمل" في حين جاءت هذه الفروق عكسية في درجة الإستجابة أوافق بشدة (٢٧,٤% لفئة "دون عمل" وأدناها في فئة المزارعين ١٨,٩%) وجاءت النسب الأخرى بين ٢٠% و٢٣% . ويعني هذا أن القناعة بأن الأحزاب الأردنية تفتقر إلى فكر تتاثر بنوع المهنة التي يمارسها المبحوث. ففئة الذين لا عمل لهم وأغلبهم من المتعلمين بينما فئة المزارعين تكون أما متوسطة أو متدنية التعليم.

٤- الموقف الخاص من الحياة الحزبية والمهنية

يبين تحليل التباين الأحادي علاقة إيجابية بين الفئات المهنية على مستوى α = ٠,٠٠١ لإتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية من حيث الموقف الخاص من الحياة الحزبية حسب المهنة كما يلي:

جدول رقم (٣٧)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب من حيث المواقف الخاص من الحياة الحزبية حسب المهنة

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الموقف الخاص من الحياة الحزبية	٢٢٣,١	٥,٣٦	٧,٨٦	٠,٠٠٠

هذه العلاقة واضحة في تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لذات الإتجاه كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٨)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لموقف الأردنيين الخاص من الحياة الحزبية حسب المهنة

المهنة	تاجر ٢٥,١٠٦٦	موظف ٢٥,٦٢٩٥	مزارع ٢٥,٨٠٣٥	عامل يدوي ٢٦,٦٤٠٩	دون عمل ٢٦,٩٩٢٤
تاجر ٢٥,١٠٦٦	–	٠٠,٥٢٨٩	٠٠,٧٩٦٩	١,٥٣٤٣	*١,٨٨٥٨
موظف ٢٥,٦٢٩٥		–	٠,١٧٤٠	١,٠١١٤	*١,٣٦٢٩
مزارع ٢٥,٨٠٣٥			–	٠,٨٣٧٤	*١,١٨٨٩
عامل يدوي ٢٦,٦٤٠٩				–	٠,٣٥١٥
دون عمل ٢٦,٩٩٢٤					–

يبين هذا الجدول فروقات ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين كل من فئة العاطلين عن العمل وكل من الفئات: تاجر وموظف ومزارع، لصالح دون المهنة. وبعد الرجوع إلى الجدول التقاطعية وقيمة مربع كاي ودلالته الإحصائية وجدنا أن هذه الفروقات جاءت لكل من المقولات التالية: أن الحياة الحزبية لن تكون قادرة على تغيير شيء من الوضع الراهن والذي كان سائدا في ما مضى، وأن لبرلمان لم يعمل شيئاً لتغيير الحالة، وأن عقائد الأحزاب لم تعد قادرة على إجتذاب الإنسان الأردني، والحياة الحزبية تتماشى مع حياة إقتصادية غير التي تسود مجتمعنا، وأن إعتماد البلد على الشكلية يجعل من الحياة الحزبية أمراً صعباً، وصعوبة تصور الحياة الحزبية في الأردن بسبب إنتشار الوساطة.

لقد بين توزيع النسب حسب المهنة أن الفروق الدالة إحصائياً بين فئات المهنة قد جاءت بين فئة "دون عمل" وفئة المزارعين (٣٧,٧% للأولى و٢٥% للثانية) فيدرجة الإستجابة "لا أوافق بشدة" من حيث المقولة الناصة على أن التجربة قد علمتني بأن الحياة الحزبية خطر على الفرد تحت ظروف معينة "في حين أن الفروق في درجة الموافقة على المقولة لم تكن بذات الحجم. وعلى أية حال فإن متوسط نسبة من أجابوا بالموافقة على المقولة كانت أكبر بكثير من نسبة الذين أجابوا بلا أوافق. وهذا يعني أن هنالك خوف يعتري قسم كبير أفراد جميع الفئات المهنية من حيث الإنتماء إلى الأحزاب. في حين أن الذين لم يكونوا رأيا شكلوا ما نسبتهم ٢٨,٧%، جاء أعلاها في فئة دون عمل (٣١,٨%) وأدناها في فئتي التجار والمزارعين ٢٣,٢% وهي الفئات التي لم يكن لها تجربة مع السلطات من حيث علاقتها بالأحزاب، وكانت النسب العالية بين أصحاب الحرف اليدوية والموظفين.

هذه الإسترجاعية نجدها في الإستجابة على التساؤل "إذا ما كانت الحياة الحزبية قد تغير من الواقع الذي كان سائدا فيما مضى. ويبدو أن ٤٧% من أفراد العينة يعتقدون بأن لحياة الحزبية لن تغير من هذا الواقع شيئاً وأن ٣٠,٨% لم يكونوا رايا في هذا المضمار.، ففي درجة الموافقة كانت أكبر نسبة بين فئة "دون عمل" (٣٤,٤%) يتبعها فئة التجار والموظفين (٢٩,٨%) ثم فئة الحرف اليدوية (٢٦,٨%) وفئة المزارعين (٢٢,١%). بينما كانت اكبر نسبة في مستوى الإستجابة بلا أدري بينن فئة الحرفيين تتبعها في ذلك فئة "دون عمل"

(٣٤,١% و ٣١,٧% على التوالي). ثم المزارعين فالموظفين فالتجار. والفروق دالة إحصائيا حيث كاي = ٣٣,٩٤ ودلالته ٠,٠٠، والواقع هو أن الفئة الأكثر حاجة هي أيضا الأكثر قناعة بانالحياة الحزبية لن تكون قادرة على تغيير الواقع المستمر.

ما يؤكد هذه الشكوكية هي نسبة من أجابوا بالموافقة على أن البرلمان الذي شاركوا بإنتخابه لم يعمل شيئا لتحسين الحال حيث وصلت نسبتهما لأى ٥٢,٥% من افراد العينة، وكانت نسبة من أجابوا بلا أدري على ذات المقولة ١٨,٢%. والفروق ذوات دلالة إحصائية. كذلك فأن نسبة من اجابوا بالموافقة على أن عقائد الأحزاب لم تعد تجتذب الإنسان الأردني ٤٣% مقابل ٢٦,٩ أجابوا بلا أدري و٣٠,١% أجابوا بعدم الموافقة. وقد جاء فروق تدل على غختلاف الأراء بين الفئات المهنية في مستوى الإجابة "أوفق" حيث كانت أعلى نسبة في فئة الحرف اليدوية (٣٠%) وأدناها في فئة المزارعين (٢٠,٥%)، ثم فئتي الموظفين والمهن اليدوية (٢٦,٤% و ٢١,٧% على التوالي).

٤٢,٩% من أفراد الفئات المهنية يوافقون على أن الحياة الحزبية والديموقراطية تتماشى مع حياة إقتصادية غير التي عندنا في الأردن بينما قال ما نسبتهم ٢٤,٦% انهم لا يريدون. وكانت الفروق بين نسب الفئات المهنية دون دلالة إحصائية. غير أن ٥٠,٤% من العينة قالوا بأن إعتياد البلد على الشكلية سوف يجعل من الحياة الحزبية مسرحاً لأفراد الشلل، وقال ما نسبتهم ٢٧,٦% بأنهم لم يكونوا رايا. وفي درجة الإستجابة بالموافقة بشدة جاءت أكبر الفروق بين فئة المزارعين (١٤,٨%) وفئة الموظفين (٢٤,٧%) في حين تبعثرت باقي النسب بين ٢٠% و٢٣%.

وبينت الإحصائية أيضاً بأن ٤٥,٢% من أفراد المهن المختلفة يوافقون على التساؤل حول نوع الفكر الحزبي الذي ينشأ في مثل هذه الظروف في الأردن، أي ان الأحزاب التي سوف تظهر لن يكون لها فكر يؤدي إلى نتائج مجديه فيمثل هذه الظروف الراهنة. كذلك كانت نسبة الذين لم يكونوا رأيا عالية جداً (٣٠,١%). لقد جاءت الفروق بين الفئات المهنية دونما دلالة إحصائية وهذا يعني أن مصداقية الأحزاب في طور التكوين في الأردن على المحك. وأن ثقة الناس بمقدرة الداعين

للأحزاب على تقديم فكر جاد متضعضعة. ومن الدوافع التي تؤدي إلى زعزعة الثقة هذه هي القناعة بأن إنتشار الوساطة للحصول على المراكز الوظيفية تجعل تصور الحياة الحزبية صعباً. لقد أجاب على هذه المقولة بالموافقة ما متوسط نسبتهم ٥٩,٩% وبلا أدري ما متوسط نسبتهم ١٥%، وجاء توزيع النسب في مستوى الإستجابة بالموافقة ذا دلالة إحصائية حيث كانت أعلى نسبة بين فئتي "دون مهنة" والموظفين بنسبة ٢٨,٥%، في حين كانت أدنى نسبة في فئة المزارعين (١٥,٦%) وكانت هذه ٢٠,٥% لفئة الحرف اليدوية و٢٣,٥% لفئة التجار. غير أن التماثل جاء في نسب الفئات المهنية في درجة الإستجابة بموافق بشدة حين جاءت أدنى نسبة في فئة التجار ٣٠,١% وأعلى نسبة في فئة الحرف ٣٧,٣%.

ما يبرز في الجداول الإحصائية هي النسب العالية للإستجابات بلا أري والتي تشير إلى جعل أفراد العينة بالأمور المطروحة، فقد تراوحت هذه النسب بين أدناها ١٥% وأعلاها ٣٠,٨% وهذا يدل على المدى الذي ذهب إليه غياب التنشئة السياسية في الأردن خلال الفترة السابقة وحالة الإبتعاد عن المواضيع التي تعتبر سياسية في المجالات العامة. والمهنة دون شك عامل مهم في تشكيل إتجاهات الناس. فماذا يأمل من هو دون عمل من أحزاب سوف تدور وتعمل في فراغ إقتصادي؟

٥- الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية حسب المهنة

لم يبين لنا تحليل التباين الأحادي أية علاقة إحصائية بين المهنة والرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية على مستوى α = ٠,٠٠١.

جدول رقم (٣٩)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو الرغبة بالمشاركة في الحياةالحزبية حسب المهنة

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الرغبة بالمشاركة				

في الحياة الحزبية ١٦٨,٦٧ ٧,٨ ٢,٧٨٢ ٠,٠٢٥

وبالرجوع إلى تحليل البيانات البعدية وجدنا فروق ذوات دلالة إحصائية بين فئة الموظفين وفئة التجار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٠)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات الأردنيين نحو الرغبة بالمشاركة بالحياة السياسية حسب المهنة

المهنة	تاجر ٢٩,٦٩٢٨	موظف *٣٠,٥٢٢٣	مزارع ٣٠,٨٦٨٩	عامل يدوي ٣١,١٩٥٥	دون عمل ٣١,٧٥٩٨
تاجر ٢٩,٦٩٢٨	–	٠٠,٨٢٩٥	١,١٧٦١	١,٥٠٢٧	٢,٠٧٧٠
موظف ٣٠,٥٢٢٣		–	٠٠,٣٤٦٦	٠٠,٦٧٣٢	١,٢٣٧٥
مزارع ٣٠,٨٦٨٩			–	١,٦٦٦٦	٠,٨٩٠٩
عامل يدوي ٣١,١٩٥٥				–	٠,٥٦٤٣
دون عمل ٣١,٧٥٩٨					–

ورجوعا إلى الجداول التقاطعية وجدنا أن أغلبية أفراد العينة لا يفضلون الحياة القبلية على الحياة الحزبية، حيث إستجاب بلا أوافق على مثل هذه المقولة ما نسبتهم ٥٧,٥% بينما إستجاب ١٤% بلا أدري. وبقي ٢٨,٥% لصالح القبيلة وتفضيل القبلية. ولم نجد أية فروق تذكر بين الفئات المهنية (مربع كاي =٢٧,٣١، والدلالة ٠,٠٣٨) .

كذلك فإن ٦٤,١% لم يوافقوا على تفضيل الأحزاب إذا مثلث هذه الأحزاب العشائر وكان ما نسبتهم ١٤,٥% دون رأي أو لم يكونوا رأيا ولم يكن لصالح تمثيل الأحزاب للعشائر أكبر من ٢١,٤%، ولم تكن هنالك أية فروق تذكر بين الفئات

المهنية حتى أن مربع كاي جاء منخفضاً جداً (٢٠,٤٥). وذهب ما نسبتهم ٥٥,٥% إلى عدم الموافقة على أن تمثيل العشائر يمثل المصلحة الوطنية بينما كان ما نسبتهم ١٥,٥% دون رأي، وجاء توزيع النسب على الفئات المهنية دون دلالة إحصائية لأن الأمر أختلف من حيث الإنتماء فالنسبة الكبرى من أفراد المهنية أجابوا بأن إنتمائهم للعائلة والقبيلة أقوى بكثير من إمكانية إنتمائهم إلى أي من الأحزاب وبنسبة ٤٧% مقابل ٣٩,٢% رفضوا هذا الرأي، ذلك أنه وكما أبدت نتائج الإستجابات بأن الناس يعتقدون بأن الحزب قد يشبع إحتياجات الفرد السياسية لكن الحياة الحزبية لن تشبع إحتياجات الفرد الإقتصادية والإجتماعية والنفسية، فقد وافق على هذا الرأي ٤٣,١% وعارضه ٣٢,١% وبقي ٢٤,٨% منهم دون رأي في هذا الأمر. أما توزيع النسب على الفئات المهنية فقد جاء دون دلالة إحصائية.

لقد رفض ٤١% من أفراد العينة المقولة بأن "الأحزاب لا تعنيني لأن تجربتها كانت مريرة" بينما قبل هذه المقولة ٢٩,٧% وبقي ٢٩,٣% دون رأي. وكانت الفروق بين نسب الإستجابات لأفراد الفئات المهنية دون دلالة إحصائية. هذه النسبة العالية في معارضة هذه المقولة في رأينا ليست ردة فعل على تجربة الأحزاب في الماضي إنما هي نتيجة لكون الأغلبية العظمى من السكان فوق سن الثامنة عشرة لا يعرفون الكثير عن الحياة الحزبية.

وعودة إلى المفاضلة بين العشائرية (لحياة القبلية) والحياة الحزبية عادت إلينا نتائج مماثلة لما سبق. فقد إستجاب ما نسبتهم ٦٢,٩% بعدم الموافقة على أن تكون الأحزاب مقسمة على النمط العشائري وهي نسبة عالية جداً، وكان ما نسبتهم ٢١,٨% دون رأي، ولم يتفق مع هذه المقولة إلا ١٥,٣%، وجاء توزيع النسب على الفئات المهنية دون دلالة إحصائية. وحتى قبول الحياة الحزبية شريطة أن تكون برامجها داعمة للحياة القبلية فقد جوبهت بعدم قبول ٦٠,٨% من أفراد العينة مقابل ١٨,٦% قبلوا المقولة وبقي ٢٠,٦% دون رأي. كذلك فقد رفض مقولة أن الحياة الحزبية تتنافى مع العادات والتقاليد العربية ما نسبتهم ٣٥,٤% مقابل ١٨,٨% قبلوا المقولة، وأجاب ما نسبتهم ٤٥,٨% دون رأي حيث أجابوا بلا أدري وهي نسبة عالية جداً مما يشير إلى الإرتباك والحيرة إزاء طبيعة المجتمع الجديدة وعقلانية الأفراد بأنهم لم يعودوا يعرفون ما هو الأفضل وما يتلائم مع العادات أو

لا يتلائم معها. وربما أنه بناء عليه رفض ما نسبتهم ٤٥,٤% مقولة أن حياة الأحزاب ليست للمراءة مقابل من قبلوها ونسبتهم ٣٤,٣% في حين بقي ٢٠,٣٥% دون رأي ، في حين كان توزيع النسب دونما دلالة إحصائية ذات معنى.

وأخيراً فقد أكد ما نسبتهم ٥٨,٩% بأنهم سيفكرون طويلاً قبل أن يقرروا الإنتماء إلى أي حزب سياسي في حين رفض هذه الفكرة ما نسبتهم ٢٤,٤% وهي النسبة التي ترغب بالإنتماء إلى الأحزاب في حين قال ما نسبتهم ١٦,٧% أنهم لا يدرون. لقد جاء توزيع النسب ذا فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٠٠١ ومربع كاي عاليا (٤٧,٧٤) وبخاصة في مستوى الإستجابات "أوافق بشدة" و"لا أدري" ففي مستوى الموافقة بشدة جاءت أعلى نسبة بين أفراد فئة "دون عمل" (٤٠,٣%) بينما لأدناها في فئة المزارعين (٢٠,٥%) ثم ٣٠,٥% في الحرف اليدوية و ٣٣,٤% في فئة التجار و ٣٧,٣% في فئة الموظفين.

لا نستطيع بعد هذه النتائج أن نؤيد الأراء السائدة بأن الإنسان الأردني لا يزال يعتبر التنظيم القبلي أفضل من التنظيم الحزبي ولا نقدر أيضاً على دعم ما هو سائد في أن متوسط الإنسان الأردني سوف يقبل على الحزب ليجد فيها ضالته المنشودة بدل التنظيم العشائري المتفكك.

٦- المشاركة الفعلية في الحياة الحزبية حسب المهنة

لم نجد في نتائج تحليل التباين الأحادي ما يشير إلى علاقة إحصائية بين الفئات المهنية من حيث الإتجاهات نحو الأحزاب فيما يخص المشاركة الفعلية في الحياة الحزبية على مستوى α = ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٤١)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو المشاركة في الحياة الحزبية حسب المهنة

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإشتراك الفعلي	٢٩,٨٦	٤,٧٧٥	١,٣١١	٠,٢٦٤

في الحياة الحزبية

كذلك فلم نجد في تحليل البيانات البعدية حسب طريقة نيومن كولز ما يدل على وجود فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α =٠,٠٥، بل ولم توجد فروق ذوات دلالة إحصائية حتى على مستوى قيمة مربع كاي = ٠,٠٠٠١. وهذا يدل على أن التقسيمات في إستجابات المبحوثين على مستويات الإستجابة حسب المهنة عامة في جميع الفئات.

فلم نجد من عرض عليهم الإنضمام إلى حزب وقبلوا ذلك أكثر من ٢٢,٢% من جميع أفراد العينة في حين إستجاب لهذه المقولات بلا أدري ما نسبتهم ١٩,٢%.

وغابت الفروق ذوات الدلالة الغحصائية بين الفئات المهنية. ولم يوافق على المقولة بأن الذين يقودون الأحزاب في الأردن هم الأغبياء، لم يوافق على ذلك إلا ٣٢% مقابل ٣٦% إستجابوا بلا أوافق وبقي ٢٩,٨% دون رأي ، وجاء توزيع النسب حسب الإستجابة دون الفروق بين الفئات المهنية. وفي حين وافق ٤٢,٨% من أفراد العينة على أن الأحزاب في الأردن تحت قيادة رجال أشتهروا بالسلطة ويريدون العودة إليها، عارض هذا الراي ٢٨,٦% وبقي ٢٨,٧% منهم دون رأي، والإستجابات دون دلالة إحصائية.

لقد أيد ما نسبتهم ٣٧,٢% المقولة "سارفض قطعا الإنضمام إلى الحزب" وعارضها ما نسبتهم ٣٧,٩% في حين إستجاب ٢٤,٩% لها بلا أدري.

وبقيت توزيعات المستجوبين حسب المهنة دون دلالة إحصائية. ولم يوافق على الرأي بأن "الحزب مفيد للفرد لأنه قد يحصل من خلاله على وظيفة" سوى ١٦,٣% في حين أجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٢,٥% مقابل ٦١,٢% رفضوا هذا الرأي، وكانت الإستجابات دون فروق ذوات دلالة إحصائية. وذهب ٢٨,٢% إلى الموافقة على المقولة بأن الحزب مجال للعمل التطوعي ويرغبون بالقيام به في حين أجاب ما نسبتهم ٢٥% بلا أدري وجاء توزيع النسب للإستجابات على الفئات دون دلالة إحصائية.

لم يتفق ٥٠,٤% من أفراد العينة مع الرأي بأن الحزب سوف يكلفهم ماديا ما لا يقدرون على دفعه، وأجاب ٣٣,٥% بلا أدري وجاءت الفروق بين الفئات دون دلالة إحصائية. والواقع هو غياب الخبرة بالاحزاب السياسية وإجراءات وتكاليف لإنتساب إليها قد تكون عاملاً مهماً في توجيه إتجاهات الناس. وعلى الرغم من ذلك فإن الأجوبة قد تكون حقيقة ذلك أن الأغلبية العظمى (٦٧,٤%) من أفراد العينة قد رفضوا المقولة، "إذا دفع لي الحزب نقوداً أو أعطاني وظيفة فسأنتسب إليه". وهذا الرأي مشترك بين الفئات المهنية فقد جاء توزيع النسب عليها في مستويات الإجابة المختلفة دون فروق تذكر. وفي مستوى الإجابة بلا أدري وجدنا ما نسبتهم ١٧,٩%.

لم يكن هنالك أكثر من ٢٣,٣% قد وافقوا على أن يسمح الزوج لزوجته أو أن تسمح الزوجة لزوجها بالإنتساب إلى الحزب الذي يريده الزوج أو تريدة الزوجة. وهذه نسبة منخفضة في حين أجاب ٢٢,٨% بلا أدري ورفض الباقون هذه المقولة. والفروق الوحيدة بين الفئات المهنية نجدها في مستوى الإستجابة "لا أوافق بشدة" حيث كانت فئة الحرفيين أكثر أفراد العينة رفضاً لأن يصبح الزوج أو الزوجة أعضاء في حزب ما، وبنسبة ٤٤% في حين تذبذبت هذه النسب بين ٣٠,٤% في فئة "دون عمل" و ٣٦,٩% في فئة المزارعين. وربما أن الحالة الإقتصادية تلعب الدور المهم في تحديد هذا الموقف.

٧- التبعية الإجتماعية والإقتصادية حسب المهنة

لم يظهر لنا تحليل التباين الأحادي أية علاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٤٢)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية فيما يخص التبعية الإجتماعية والإقتصادية حسب المهنة

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية

التبعية الإجتماعية والإقتصادية	٢٥,٥٨	٥,٢١	٠,٩٤٢	٠,٤٣٩

كذلك فإن تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لم يبين مثل هذه الفروق حتى على مستوى α =٠,٠٥ . وهذا واضح أيضاً في توزيع التكرارات والنسب المئوية على الفئات المهنية حسب درجة الإجابة على المقولات المكونة للفقرة في الجداول التقاطعية، حيث أن قيمة كاي٢ > ٠,٠٠٠٠ سوى ما يخص المقولة "لن أسمح لزوجتي أن تنضم إلى حزب سياسي" وقد جاءت هذه الفروق في الإستجابات "لا أدري" و "لا أوافق بشدة". ففي درجة الإستجابة "لا أدري" إذ كانت أعلى نسبة لمن أجابوا بلا أدري على مقولة عدم السماح للزوجة بالإنضمام إلى حزب في فئة "دون عمل" (٤٠,٨%) ويتبع ذلك فئة الموظفين (٢٨,٣%) ثم المزارعين (٢٧%) فاصحاب المهن الحرفية (٢٢,٣%) فالتجارة (١٩,٩%). وفي درجة الإستجابة "لا أوافق بشدة" كانت أكبر نسبة في فئة التجار (٢٤,١%) ثم في فئة المزارعين (١٨%) ففئة الموظفين (١٦,٤%) ثم فئة الحرفيين وأقل نسبة في فئة دون عمل (١٤,٢%). وعلى أية حال فقد كانت نسبة الموافقة على المقولة أعلى من نسبة عدم الموافقة (٤٠,٦: ٣٦,٦%). والواقع هو أن تبعية المرأة للرجل قد تكون أكبر من ذلك. ويبدو أن فئة التجار أكثر من غيرهم ممانعة لأسباب إقتصادية وتربوية وتقسيم عمل إذ أن التاجر في الأردن يعمل ساعات طوال في تجارته مما لا يسمح لزوجته بالخروج من البيت. وهنالك الإعتقاد بأن التاجر يريد البقاء حيادياً من أجل مصلحة التجارة في السوق. وعلى أية حل فإن الفروق بين المجموعات لخانتي لا أوافق بشدة ولا أوافق ليست ذوات دلالة إحصائية عالية عدا بين فئة التجار وكل الفئات الأخرى. هذه الفروق واضحة في قيمة كاي٢ = (٩٧,٣٦٥٥) والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠٠).

وكانت هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات المهنية في مستوى الإستجابة لا أوافق بشدة على المقولة "ساسمح لإبنتي أن تدخل الحزب الذي تراه مناسباً"، وبخاصة بين فئة أصحاب المهن اليدوية وفئة "دون عمل" حيث كان أفراد المهن اليدوية أكثر تشدداً في ذلك من هذه الفئة والفئات الأخرى. وكذلك بين فئة الموظفين وفئة "دون عمل" فقد جاءت هذه النسب في أعلاها بيت فئة الحرفيين

٣٦,٨% ثم الموظفين ٣٣,٣% فالمزارعين ٣١,١% ثم التجار ٢٨,٦% ففئة "دون عمل" ٢٥,١%. مثل هذه المفارقات الشاسعة غير موجودة بين فئات المهنة في مستويات الإجابة الأخرى. ومن الواضح أن هذه الفروق تدل على أن معاضة أفراد هذه الفئات قد تكون مبنية على دوافع إقتصادية إذ أن الدخل المحدود لهذه الفئات لا يسمح بإدخال خانة جديدة على حصة المصروفات.

عدا ذلك فإن الإستجابات دون فروق بين الفئات المهنية. فلم يوافق على المقولة "سيسمح لي والدي بالإنضمام إلى الحزب الذي يختار" أكثر من ٢٥,١% من أفراد العينة حين أجاب بلا أدري ما نسبتهم ٣٢,٩% وعارض الباقون هذه المقولة. ولم تكن نسبة من وافقوا على الإنضمام إلى الحزب الذي يختارونه دون إهتبار لما يقوله الأب أكثر من ٢٧,٢% وهي ليست بعيدة عن نسبة الموافقة على المقولة الأولى وتؤكد نتيجتها، في حين كانت نسبة الإستجابات بلا أدري ٢٦,٣% . بينما أجاب ٤٩,٧% بلا أدري على المقولة "سيسمح لي زوجي أن أنضم إلى الحزب الذي أختاره"، لم يكن أكثر من ١٧,٧% قد وافقوا على المقولة معاقبة الإبن/ الإبنه بقطع المصروف عنه إذا أنضم إلى الحزب فقد وافق عليها ٢٦,٤% وأجاب بلا أدري ما نسبتهم ٢٧,٥% في حين عارضها ٤٦,١%، وهذا يعني أن الموضوع الضبط العقابي على دخول الأبناء والبنات إلى حزب سيكون قليلاً ولكن التبعية واضحة فيه حتى تشجيع الأبناء والبنات للإنضمام إلى حزب، فلم ينل موافقه أكثر من ٢٥,٣%، في حين رفضت الأغلبية العظمى أن تكون الأحزاب للرجال دون النساء بنسبة ٥٣,٨% وكان من الباقي ما نسبتهم ٢٤% أجابوا بلا أدري.

الأغلبية العظمى من أفراد العينة ترفض أيضاً الإنضمام إلى الحزب لأن الوالد/ الأب قد إنضم إليه وبنسبة (٦٥,٣%)، وكذلك هي الحال بالنسبة للزوج أو الزوجة. غير أن هذه المثالية قد تصطدم بالواقع المر، بل ربما يكون هنالك ما هوأبعد من العامل الإقتصادي.

تعقيب

الديموقراطية غير ذي تأثير على طبيعة تكوين المجتمع المحلـــي، حـــسب نتائج استجابات أفراد العيّنة سوى ما يخص طبقة التجار الذين يعرفون أن السوق الحر والديموقراطية يتماشيان جنبا إلى جنب.

الحال مختلف في الاستجابة للمقولة الناصة على إدراك الديموقراطية مـــن خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث أن الفئات الأكثر ارتياحا في المجتمع يرون الفائدة من هذه المشاركة الشعبية. والحـــال هي كذلك من حيث أن الديموقراطية لا تتلائم مع طبيعة تكوين المجتمـــع العربـــي الأردني، وعلى الرغم من اختلاف الفئات المهنية إلاّ أن الفروق في مواقفهم ضئيلة جدا. وكما في باقي الفئات الاجتماعية فقد انقسم المبحوثون إلى قسمين من حيـــث اتجاهاتهم نحو ضرورة وجود الأحـــزاب الـــسياسية فـــي الأردن لتوكيـــد الحيـــاة الديموقراطية وكأنّ المبحوث يقول يمكن أن تكون ديموقراطية دون أحزاب سياسية. والغريب أن جميع الفئات المهنية جاءت متفقة وكذلك في رفـــض المقولـــة حـــول الموضوع.

والواقع هو أن الفروق بين الفئات المهنية لا تختلف عنهـــا فـــي الفئـــات الأخرى والفروق بين قبول المقولات ورفضها في الفئـــات المختلفـــة غيـــر دالـــة إحصائيا.وما علينا إلا أن نسلّم بأن المجتمع الأردني لا يزال غير مستدمج تحـــت مضلة المواطنة، وأن الفرد لا يجد طمأنينته في نهاية الأمر وأنّى كانـــت مكانتـــه ومهنته إلاّ في العلاقات القرابية التي لا تزال الأساس المتين لوجـــوده فـــي حالـــة الأزمات الحياتية على وجه الخصوص.

الفصل الثامن

إتجاهات الأردنيين نحو الحياة الأحزاب والديمقراطية حسب التعليم

١- مفهوم الأحزاب والديمقراطية حسب التعليم:

يبين لنا تحليل التباين الأحادي بأنه لا توجد علاقات ذوات دلالة إحصائية بين فئلت التعليم من حيث إتجهات الأفراد نحو مفهوم الأحزاب والديمقراطية على مستوى α= ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٤٣)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو مفهوم الأحزاب والديمقراطية حسب التعليم

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مفهوم الأحزاب والديمقراطية	٠,٧٦٦٢٤	٤,٢٦٧	٣,٤٠١١٩	٠٠,٠١٧

غير أن الفروق جاءت في جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لاتجاهات الأردنيين نحو مفهوم الأحزاب والديمقراطية حسب التعليم بين الفئتين توجيهي فما دون والبكالوريوس لصالح الأخيرة.

جدول رقم (٤٤)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات الأردنيين نحو مفهوم الأحزاب حسب التعليم

المستوى التعليمي	توجيهي فما دون	كلية جامعية متوسطة	بكالوريوس	دراسات عليا
	٢٢,٦٨٣٨	٢٢,٨٢٩٤	*٢٣,٢١٧٢	٢٣,٣٦٢١
توجيهي فما دون ٢٢,٦٨٣٨	-	٠٠,١٤٥٦	٠٠,٥٣٣٤	٠٠,٦٧٨٣
كلية جامعية متوسطة ٢٢,٨٢٩٤		-	٠٠,٣٨٧٨	٠٠,٥٣٢٧
بكالوريوس *٢٣,٢١٧٢			-	٠٠,١٤٤٩
دراسات عليا ٢٣,٣٦٢١				-

يرينا هذا الجدول أن هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين فئة حملة البكالوريوس وفئة توجيهي فما دون لصالح حملة البكالوريوس. ولا غرابة في أن حملة البكالوريوس لصالح هذه المفاهيم إذا ما علمنا بأثر التعليم على تغير المفاهيم وإدراك الأفراد.

وعودة إلى الجداول التقاطعية وجدنا أن هنالك فروقا بين الفئات التعليمية وفي مستويات مختلفة من الإجابة على المقولة بأن وجود الأحزاب السياسية ضرورة ملحة من أجل توكيد وتطوير الديمقراطية في الأردن.

لقد بينت الإستجابة بلا أوافق بشدة أن هنالك تناسبا عكسياً في شدة الرفض مع إرتفاع المستوى التعليمي (٢٨,٧% في فئة توجيهي فما دون وتنازلت هذه النسبة إلى ١٧,٢% في فئة حاملي الدرجة الجامعية). مثل هذا التناسب وجدناه في درجة الإستجابة بلا أدري (١٥,٩% في فئة توجيهي فما دون وتنازلت تدريجياً إلى

٦,٣% في فئة حاملي الدرجة الجامعية). أما في درجات الموافقة فقد كان هذا التناسب طردياً. مثل هذا التناسب وجدناه أيضاً في درجة الإستجابة "لا أوافق" على مقولة بأن طبيعة المجلس النيابي كافية لتدعم الديمقراطية، حيث كانت نسبة الذين إستجابوا بهذه الإجابة بين حاملي الدرجة الجامعية. أما في درجات الموافقة فقد كان هذا التناسب طردياً.

مثل هذا التناسب وجدناه أيضاً في درجة الإستجابة "لا أوافق" على مقولة بأن طبيعة المجلس النيابي كافية لتدعم الديمقراطية، حيث كانت نسبة الذين إستجابوا بهذه الإجابات بين حاملي الدرجة الجامعية ٤٣,١% مقابل ٣٢,٣% في فئة الثانوية فما دون. وكان تناسب الإستجابات طردياً مع إرتفاع درجة التعليم. أما تناسب الإستجابات بلا أدري فقد كانت عكسية مع إرتفاع درجة التعليم (١٩,٨% في فئة الثانوية العامة فما دون و ٨,٦% بين حملة الدرجة الجامعية. وكانت الإستجابات الأخرى دون فروق تذكر. وهذه الفروق واضحة على الدلالة الإحصائية لمربع كاي إذا كانت (٠,٠٠٠١) .

هذا التناسب الطردي في درجة الإستجابة "لا أوافق" والعكسي في درجة الإستجابة "لا أدري" نجده بين الفئات في إستجاباتهم للمقولة بأن الحياة الحزبية قد تعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والإنتقاد. فقد تراوحت الإستجابات في درجة "لا أوفق" بين ٢٨,٨% في فئة الثانوية فما دون و٤٢% في فئة حملة الدرجة الجامعية، وكانت هذه النسب في درجة الإستجابة بلا أدري ٢٥,١% لحملة الشهادة الثانوية و ١٣,٢% لحملة الدرجة الجامعية. والواقع هو أن أغلبية أفراد العينة لم توافق على الفرضية بأن إطلاق الحريات والحياة الحزبية قد تكون آنية ثم تستخدم لأغراض أخرى في المستقبل.

كما أن أغلبية أفراد العينة لا تتفق مع المقولة بأن الفكر الديمقراطي فكر غربي لا يتماشى مع طبيعة مجتمعنا فقد أجاب بعدم الموافقة على المقولة ٦٤% في حين أجاب ١١,٣% بلا أدري. وقد جاءت الفروق بين الفئات في درجة الإستجابة بلا أدري متناسبة عكسياً مع إرتفاع درجة التعليم ١٥,٥% لحملة الثانوية فما دون و ٨% لحملة الدرجة الجامعية، في حين جاءت النسب متناسبة عكسياً مع درجة

الإستجابة "أوافق". أما في درجة الإستجابة " لاأوافق بشدة" فقد جاءت الإستجابات متفاوته دون إنتظام، فهي ٣٨,٨% بين حملة البكالوريوس و ٤٣,٥% في الدراسات العليا و ٣٣,١% في حملة شهادة الكلية الجامعية المتوسطة وكانت أهبط ما يكون في فئة حملة التوجيهي فما دون. والفروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى كاي تربيع = ٠,٠٠٠١ .

أما أن الحياة الديمقراطية قد تقود إلى إختلافات حول المشكلات الجوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والسيطرة فقد إستجاب لها بالموافقة ٣٤,٥% من حملة الدرجات الجامعية العليا و ٢٧,١% من حملة البكالوريوس و ٢٥% من حملة شهادة الكلية الجامعية المتوسطة، وهذه الإستجابات متناسبة عكسياً مع إرتفاع درجة أو مستوى التعليم. هذا التناسب نجده أيضاً في مستوى الإستجابة "لا أدري" حيث كانت ٢٤,٧% في مستوى التوجيهي وتناقصت هذه النسبة إلى ١٤,٤% في مستوى الدرجة الجامعية العليا. وهذه الفروق موجودة في درجات الإستجابت الأخرى ولكن بصورة أقل. لقد ظهرت فروق ذوات دلالة إحصائية في الأستجابات لمقولة أن الحياة الديموقراطية من خلال تعدد الأحزاب هي الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كالتجزئة والتبعية والتحديث وبخاصة في مستوى الإستجابة "لا أدري" حيث تناسبت الإستجابات تناسباً عكسياً مع إرتفاع مستوى التعليم (٩,٨% بين حملة الدرجة الجامعية و ٢١,٨% بين حملة التوجيهي).

ومثل هذه الفروق جاءت في درجة الإستجابة "أوافق" حيث جاء التناسب بين الإستجابة والتعليم طردياً أي كلما إرتفعت درجة التعليم إرتفعت أيضاً نسبة الإستجابة بالموافقة (٢١,٤% لحملة التوجيهي فما دون و ٣٥,٦% لحملة الدرجة الجامعية العليا). ومن الواضح أن إدراك فوائد الحياة الديموقراطية يزداد مع إرتفاع مستوى التعليم. أما إدراك معنى الديموقراطية من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي فقد إستجاب بالموافقة عليه ٦٤,٢% مقابل ٢٠,٨% عارضوه وكان ما نسبتهم ١٥% إستجابوا بلا أدري. وكانت الإستجابات بلا أدري ٩,٢% لحملة الدرجة الجامعية العليا و ١٩,٩% لحملة الثانوية فما دون). وتناسبت الإستجابات طردياً مع إرتفاع مستوى التعليم في درجة الإستجابة "أوافق"،

(٤٠,٨% لحملة الدرجة الجامعية و٣٤,٧% لحملة الشهادة الثانوية فما دون)، ومثل هذا التناسب وجدناه في درجة الإستجابة "أوافق بشدة"، (٢١,٣% لحملة التوجيهي فما دون و٣٠,٣% لحملة الدرجة الجامعية).ويثبت ما جاء في هذه النتائج السابقة حول أثر التعليم على مستوى إدراك مفهوم الديموقراطية.

الإنقسام النصفي بين المبحوثين نجده في إستجاباتهم على المقولة "أعتقد أن الحياة الحزبية ستكون بداية جديدة في الأردن لحياة أفضل" حيث إستجاب لها بالموافقة ٤١,١% وعارضها ما نسبتهم ٣٩,٣% وبلا أدري ١٩,٧%. وقد جاءت الإستجابات بمستوى الإستجابة "لا أدري" متناسبة مع إرتفاع مستوى التعليم (٢٢,١% لحملة التوجيهي فما دون و ١٧,٨% بين حملة الدرجة الجامعية العليا) وجاء تناسب الإستجابات طردياً في درجة الموافقة (٢٣,٥% لحملة التوجيهي فما دون إلى ٣١% بين حملة الدرجة الجامعية العليا) وكذلك كان التناسب طردياً في درجة الإستجابة "أوافق بشدة" (١١,١% بين حملة التوجيهي فما دون إلى ١٩% في فئة حملة الدرجة الجامعية العليا).

٢- طبيعة الأحزاب وأنواعها حسب التعليم:

يبين تحليل التباين الأحادي علاقة ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية وطبيعة الأحزاب وأنواعها.

جدول رقم (٤٥)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات أفراد العينة نحو طبيعة الأحزاب وأنواعها

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
طبيعة الأحزاب وأنواعها	٢٢٧,٠٩٦٩	٤,٧٧٨	١٠,٠٤٤	٠,٠٠٠

كانت هذه الفروق البعدية واضحة في تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز على مستوى α = ٠,٠٥ .

جدول رقم (٤٦)

تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات أفراد العينة نحو طبيعة الأحزاب وأنواعها

المستوى التعليمي	توجيهي فما دون ٢١,٠٨٣٢	كلية جامعية متوسطة ٢١,٢٢٤١	بكالوريوس ٢١,٦٩٧٦	دراسات عليا ٢٢,٢٠٥١
توجيهي فما دون ٢١,٠٨٣٢	–	*٠٠,٠٤٠٩	*٠٠,٦١٤٤	*١,١١١٩
كلية جامعية متوسطة ٢١,٢٢٤١		–	*٠٠,٤٧٣٥	٠,٠١٩٠
بكالوريوس ٢١,٦٩٧٦			–	١,٤٩٢٥
دراسات عليا ٢٢,٢٠٥١				–

يبين هذا الجدول وجود فروق ذوات دلالة إحصائية على المستوى المذكور بين حملة الشهادة الجامعية المتوسطة وحملة التوجيهي فما دون لصالح الأولى، أي أن حملة شهادة كلية المجتمع أكثر إيجابية نحو طبيعة الأحزاب وأنواعها. وكذلك هنالك فروق بين البكالوريوس وحملة التوجيهي فما دون لصالح حملة البكالوريوس وهم أكثر إيجابية نحو الفقرة، وهكذا هو الفرق بين حملة الدرجة الجامعية العليا وحملة التوجيهي فما دون لصالح حاملي الدراسات العليا وهم أكثر إيجابية.

كذلك فإن حاملي البكالوريوس أكثر إيجابية من حملة شهادة الكليات الجامعية المتوسطة تجاه نفس الفقرة. مما يدل على أن إرتفاع المستوى التعليمي يؤثر إيجابياً على موقف الأفراد من الأحزاب وأنواعها وطبيعتها.

لم نجد أن مثل هذه الفروق واضحة في الجداول التقاطعية كما يشير إلى ذلك كاي[٢] ودلالة الإحصائية على مستوى ٠,٠٠٠١، فقد إستجاب بدرجة لا أوافق و لا

أوافق بشدة على مقولة الميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً إشتراكياً ما نسبتهم ٧٤,٦%. وأكبر نسبة أجابت بلا أوافق بشدة كانت فئة البكالوريوس ٥٣,٢% يتبعها في ذلك حملة شهادة الكلية الجامعية المتوسطة ٥٠,٣% وحملة التوجيهي فما دون ٤٨,٣% ففئة حملة درجة الدراسات العليا ٤٣,١%. والميل إلى الحزب الذي يقدم فكراً إشتراكياً موجود بين جميع الفئات التعليمية بدرجات متقاربة جداً (بين ٩,٦% لحملة التعليم العالي المتوسط و١٠% للتوجيهي والتعليم الجامعي) في مستوى الإجابة "أوفق"، ويهبط مستوى هذا الميل في درجة "أوافق بشدة" إلى ٥,٤% في الفئتين الأدنى ويرتفع إلى ٦,٢% في فئة حملة البكالوريوس وإلى ٨,٦% في فئة الدراسات العليا. غير أن هذه الفروق قد بقيت دون دلالة إحصائية.

أما الحزب الذي يقدم فكراً رأسمالياً حرا فقد إستجاب له ٦٢,٤% بلا أوافق و١١,٧% بلا أدري و ٢٥,٨% بالموافقة. وكانت الفروق دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية بناء على دلالة مربع كاي على مستوى α = ٠,٠٠٠١ إلا أنه من الواضح أن أدني مستوى للإستجابات جاءت بين فئات حملة الدرجة العليا وأعلاها أي أكثرها قبولاً للفكر الرأسمالي كان في الفئات التعليمية الدنيا، ٢٧,٩% لحملة الشهادة الثانوية فما دون مقبل ٢١,٣% لحملة الدرجة الجامعية العليا.

ويبدو أن الأساس العقائدي أو بالأخص الديني هو الذي يعمل على هذا التوجه وبخاصة فيما يتعلق برفض الفكر الإقتصادي الربوي، علماً بأن الواقع قد لا يكون كذلك.

رفض الحزب الذي يقدم فكراً إسلامياً ما نسبتهم ٢٨,٤% من مجموع أفراد العينة وبقي دون رأي أو إستجاب بلا أدري ما نسبتهم ١٠,٧% وقد جاء الرفض دون فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية من حيث عدم الموافقة بشدة ولا غرابة في أن تكون أغلبية أفراد العينة وحتى المجتمع لصالح الحزب الذي يقدم فكراً إسلامياً، إذ إن مفهوم الفكر الإسلامي ومفهوم الفكر القومي يقترنان عادة في ذهن الإنسان الأردني والعربي على وجه العموم. ومثل هذه النسب نجدها في الإستجابات بلا أوافق ولا أوافق بشدة على الحزب الذي يقدم فكراً عربياً قومياً

(٣٠,١% لا أوافق و ١٠,٢% لا أدري). وكذلك توزعت الإستجابات على الفئات التعليمية فقد جاء دون دلالة إحصائية أيضاً، ما يؤكد ما قيل من قبل.

إستجاب نسبة كبيرة من أفراد العينة بالموافقة على الميل إلى الحزب الذي يركز على الوطن، الأردن أي على حاملي الهوية الأردنية ٤٩,٦% في حين كانت نسبة الموافقة على هذا الحزب ٣٩,٢%، وقد تقراء هذه النتيجة بإتجاهين: الأول هو أن الافراد يرفضون الإقليمية في الفكر الحزبي، والثاني هو أن هذه النسبة قد ترفض هذا التركيز بناء على أسس أخرى (إنفصالية، تجزئية أو إعتبارية أكثر من هوية وطنية في الهوية القومية الواحدة). وسواء في إستجابات الموافقة أو عدم الموافقة فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية دون دلالة إحصائية. وإذا ما نظرنا إلى نتيجة الإستجابات على مقولة الميل إلى الحزب الذي يركز على الأقليمية (الأردنيين من أصل شرق أردني) لقلنا أن التفسيرالأفضل هو الإتجاه نحو الحزب الذي يقدم فكراً قومياً عربياً وحدوديا، فلم يوافق على المقولة المعنية أكثر من ٢١,٢% وهي ظاهرة مشجعة بطريقة أو بأخرى للإتجاه الوحدوي. الفروق ذوات الدلالة الإحصائية نجدها في توزيع الإستجابات على الفئات التعليمية في مستوى اللاموافقة بشدة حيث كانت أعلى نسبة بين حملة البكالوريوس ٤٢% ثم درجة الدراسات العليا ٣٩,٧% فحملة شهادة الكليات الجامعية المتوسطة ٣٣,٤% فالثانوية العامة ٢٨%.

وصلت نسبة الذين وافقوا على مقولة الميل للحزب الذي يركز في برنامجه على العمل وعلى إستقلالية الأفراد إقتصادية وإجتماعيا ويعفي الأباء والأبناء من التبعية الإقتصادية إلى ٢٥,٧% من أفراد العينة ولم يوافق على مثل هذا الحزب ٦٠,٨% وقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية دون دلالة إحصائية علماً بأن حملة شهادة الدراسات العليا شكلوا أعلى نسبة في الإستجابة بالموافقة بشدة ١٧,٢% ثم حملة البكالوريوس وحملة الثانوية العامة ٣,٥% ويليهما فئة حملة شهادة الكليات الجامعية المتوسطة. ويبدو لنا أن فكرة الإستقلالية الإقتصادية للفرد وهي إحدى أهم سمات المجتمع الديمقراطي لم تدخل بعد إلى الفكر الإقتصادي الجمعي المتوارث عن الحياة التقليدية القبلية أو الزراعية البدائية.

أخيراً وليس آخراً نجد أن الذين قالوا بأنهم لا يميلون إلى أي حزب من الأحزاب قد شكلوا ما نسبتهم ٣٥,٦% مقابل ١٦,٦% أجابوا بلا أدري و٤٧,٧% أجابوا عكس ذلك، وجاء توزيع الأجوبة على الفئات التعليمية ذا دلالة إحصائية إن قيمة كاي^{٢}= ٠,٠٠٠١ ، فقد جاءت أعلى نسبة بين حاملي شهادة الدراسات العليا ٣٧,٤% ثم البكالوريوس ٢٨,٩% ثم الكليات فالثانوية ٢٥,٧% . وكان توزيع الإستجابات أيضاً بفروق ذوات دلالة إحصائية في مستوى الإستجابات وبأوافق بشدة حيث جاءت أعلى نسبة في فئة حملة شهدة الكلية الجامعية المتوسطة ٢٠,٤% وأدناها في فئة الدراسات العليا ١٠,٩%.

ولا شك أن الإستجابات بلا أدري تلعب دوراً هاماً إذ إنها تبين مدى الحيرة أو مدى عدم المعرفة أو غياب الوعي عند ما متوسطم ١٢% فقد إستجابوا بلا أدري وهذه نسبة عالية بين عينة من الأفراد حظيت بمستويات تعليمية معتبرة.

٣- إستراتيجية الأحزاب وأهدافها حسب التعليم

بين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أنه لا توجد علاقات بين الفئات التعليمية على مستوى α = ٠,٠٠١ من حيث الإتجاهات نحو إستراتيجية الأحزاب وأهدافها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٧)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو

إستراتيجية الأحزاب وأهدافها حسب التعلم

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
إستراتيجية الأحزاب وأهدافها	٣٠,٢٣	٥,٧١	٠,٩٣	٠,٤٢٦

وبالرجوع إلى تحليل البيانات البعدية وجدنا أنه لا توجد أية فروق ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٥ بين أية فئتين تعليميتين. غير أننا وجدنا

فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى قيمة مربع كاي بين الفئات التعليمية تتعلق بإستجابات أفراد العينة على مقولات الفقرة.

أجاب ما يقارب من نصف أفراد العينة أنهم لن ينتموا إلى حزب ولكن سيشاركون في الإنتخابات، في حين قال ٣٧% أنهم سينتمون إلى أحد الأحزاب وبقي ما نسبتهم ١٤,٩% دون رأي فقد أجابوا بلا أدري، وكانت الإستجابات دون إحصائية علماً ان نسبة الذين قالوا بالرغبة في الإنتماء إلى الأحزاب بين حملة التوجيهي كانت أكبر من نسب من رغبوا في ذلك من الفئات الأخرى عدا فيما يخص حملة شهادة كليات المجتمع المتوسطة حيث جاءت هذه النسبة أعلى من باقي النسب الأخرى (ثانوية فما دون ٥٠,٢%، كلية مجتمع ٥٢,١%، بكالوريوس ٤٦,٥%، ودراسات عليا ٣٩,٦%).

وجدت الفروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية في إستجاباتهم لمقولة مساندة الحزب الذي يقدم فكرا إشتراكياً (شيوعي، إشتراكي، وبعثي)، فقد كان حملة الدراسات العليا أكثر قابلية لمساندة هذه الأحزاب من غيرهم وبنسبة ٢١,٩% يتبعهم في ذلك حملة البكالوريوس بنسبة ١٩,٤% ثم حملة شهادة الثانوية العامة وما دون ١٥,٧ ثم حملة شهادة التعليم الجامعي المتوسط (الكليات) بنسبة ١٣,٨% أما ترتيب الإستجابات في درجة اللاموافقة على مساندة مثل هذه الأحزاب فقد جاء مغايراً حيث أن أعلى نسبة جاءت بين أصحاب التعليم الجامعي المتوسط بنسبة ٧٢,٣% يتبعهم حملة الثانوية فما دون بنسبة ٦٩,٧ ثم البكالوريوس ٦٩,٦% فالدراسات العليا بنسبة ٦٦,٧%، وكان التباين الحاد في مستوى الإستجابة بلا أوافق بشدة حيث تراوحت النسب بين أعلاها لأفراد حملة شهادة التعليم الجامعي المتوسط ٥١,٥% ثم حملة البكالوريوس ٤٩,٦%، فالثانوية العامة ٤٤,٤% ثم الدراسات العليا ٣٧,٤%. وأجاب بلا أدري ما متوسطهم ١٢,٩% ودون فروق تذكر. وهكذا، إذا ما إعتبرنا صحة المعلوما، نجد أن التعليم يؤثر إيجابياً على دعم الفكر المنادي بهذه العقائدية غير أن هذه الإيجابية طفيفة جداً إذا ما قورنت بمستوى رفض هذا الفكر بعد هذه التجربة الطويلة مع التعليم في الأردن. وإذا كانت هذه الأحزاب مجتمعة لم

تحصل على أكثر من ١٧,٣% من عينة ما فإن السؤال يبقى مطروحاً حول مستقبل هذه الأحزاب.

إستجاب ٥٠,٧% من أفراد العينة بالموافقة على مساندة الحزب الذي يترك حرية الرأي في قائمة اللائحة من برنامجه بينما إستجاب لهذا الرأي بلا أدري ما نسبتهم ١٧,٢% وإستجاب بلا أوافق ٣٢,١% وقد جاء توزيع النسب على الفئات التعليمية دون دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٠٠١ وإستجاب بالموافقة على مساندة الحزب الذي يدعو للعودة إلى الإسلام ٦١,٨% حيث كانت أعلى نسبة بين حاملي الشهادة الجامعية المتوسطة ثم حملة التوجيهي ٦٤% لكل منهما ثم حملة البكالوريوس ٥٩% وحملة شهادة الدراسات العليا ٥٧%. ولم يعارض مساندة هذا الحزب أكثر من ٢٥% وبقي ١٣,٢% إستجابوا بلا أدري. وكذلك جاءت توزيعات الإستجابات على الفئات دون دلالة إحصائية. والواقع هو أن هذه النسب الأخرى معبرة إلى حد ما لأن مثل هذه المقولات لم تكن لتجد مثل هذه اللاموافقة العلنية بهذه النسبة حتى ولو من قبيل السلوك الحضاري، وهذا تغير ملحوظ في الحضارة السياسية. مثل هذه الإستجابة للمقولة السابقة نجدها تتعارض بطريقة أو بأخرى مع إستجابات المبحوثين لمقولة مساندة الحزب الذي يقدم برنامجاً يحتوي على حلول معقولة لمشاكل البلد الإقتصادية. لقد جاء قبول هذه المقولة بما نسبتهم ٦٧،٥% دون أن تقرن الحلول المذكروه بمفهوم العودة إلى الإسلام، في حين لم تصل اللاموافقة إلى أكثر مما نسبته ١٨,٦% وبقي الذين إستجابوا بلا أدري بنفس النسبة ١٣,٨% في حين جاء توزيع الإستجابات على الفئات التعليمية دون دلالة إحصائية.

هذا التغير في التنشئة نجده أيضاً في انعكاس استجابات الناخبين لمقولة مساندة الحزب الذي يسعى إلى مساواة المرأة بالرجل، فقد أيد مثل هذا الحزب ما نسبتهم ٤١,٨%. وإستجاب بلا أدري ما نسبتهم ١٢,٩%، في حين لا تزال الأغلبية غير موافقة على مساندة هذا الحزب ٤٥,٣%. وعلى الرغم من أن توزيع الإستجابات لم يكن ذات دلالة إحصائية (قيمة مربع كاي= ٠,٠٠٠١) إلا أن الموافقة جاءت متناسبة طردياً مع إرتفاع درجة التعليم، وذلك عكس توزيع النسب في مستوى

الموافقة بشدة حيث جاءت أدنى في أعلى درجة تعليم (الدراسات العليا) وأعلاها بين حملة الثانوية العامة، فحملة البكالوريوس ثم الكلية الجامعية المتوسطة.

هنالك فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية من حيث إستجابات أفراد العينة للمقولة "سأنتخب الحزب الذي يؤكد على الإقليمية"، حيث كانت قيمة كاي[٢] ⁻ ٠,٠٠١ فقد إستجاب للمقولة بلا أوافق بشدة ٣٦,٥% ولا أوافق ٢٦,٤% وتراوحت النسب في الحالة الأولى بين ٢٩,١% في فئة حملة التوجيهي فما دون و ٤٤,١% في فئة حملة البكالوريوس. وجاء النسب لمستوى الإجابة بأوافق بشدة بين ٧,١% في فئة حملة شهادة الكلية الجامعية المتوسطة و١٠% في فئة حملة التوجيهي فما دون. أما الإستجابات بلا أدري فقد جاءت بما نسبته ١٩,٣% وتراوح توزيعها بن ١٣,٢% في فئة حملة الشهادة الجامعية العليا و ٢٢,٨% في فئة حملة التوجيهي فما دون. وتفيد النتائج بأن الإقليمية مرفوضة لدى الشعب الأردني إذ لم يؤديها إلا ١٧,٦%.وهي نسبة طفيفة جداً إذا ما قيست مع الفترة الزمنية التي أخذت الحضارة فيما تتأثر بالقيم العالمية.

لم توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية على مستوى $\alpha=$ ٠,٠٠٠٠ في استجابات الناخبين للمقولة "سأنتخب الحزب الذي ينادي بالليبرالية، ولا عجب أن يكون أكثر من نصف السكان محافظين ورافضين للتحررية فقد كان مجمل من إستجابوا بالرفض للمقولة ٥٢,٧% في حين إستجاب بأوافق بشدة ما نسبتهم ١٠,٢% وإستجاب بأوافق ما نسبتهم ١٤,٣%. أما النسبة المتبقية وهي ٢٢,٨% فقد إستجاب أفرادها بلا أدري، وهذا يعني أن الفكرة الليبرالية قد وصلت إليهم ولم يكونوا بعد قانعين بجدواها ولكنهم لم يرفضوها. والواقع أن الفروق الظاهرة في أجوبة المبحوثين قد ظهرت في هذه الفئة الأخيرة حيث تناسبت النسب عكسياً مع إرتفاع درجة التعليم ١٤,٩% للجامعيين حملة الماجستير وتدرجت بالإرتفاع مع هبوط المستوى التعليمي ٢١%- ٢٥% لحملة البكالوريوس ثم لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة ثم ٢٤,٨% لحملة الشهادة الثانوية فما دون. وهذا مؤشر جيد في رأينا لتأثير التعليم في المجتمع الأردني. أما الإستجابات غير الموافقة مع

فكرة التحررية فقد جاءت قريبة من بعضها وتمحورت جميعها حول ٢٥% لكل من الدرجتين لا أوافق ولا أوافق بشدة.

ذهب أكثر من نصف العينة إلى أن الأحزاب السياسية في الاردن تفتقر إلى فكر سياسي، فقد إستجاب ما نسبتهم ٥١,٦ بالموافقة على المقولة: "تفتقر الأحزاب في البلاد العربية إلى فكر". ولم يرفض هذه المقولة أكثر من ٢٥,٣% في حين إستجاب ما نسبتهم ٢٣,٢% بلا أدري. وعلى الرغم من أن فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α = ٠,٠٠٠٠ قد ظهرت في النتيجة إلا أن هذه الفروق بين الفئات العمرية لم تظهر إلا في مستوى الإستجابات بين ١٨,٨% في فئة لبكالوريوس و١٩,٥% في فئة حملة الماجستير ثم ٢٢,٦ في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة و٢٨,٩ في فئة حملة التوجيهي فما دون.

وكذلك ظهرت بين الفئات التعليمية في مستوى الإستجابة "لا أوافق" حيث كانت أدنى نسبة ١١,٣% في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة وأعلاها ٢٢,٤% في فئة حملة الماجستير.

٤- المواقف الخاص من الحياة الحزبية

لقد بينت النتائج أن هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية على مستوى α = ٠,٠٠٠ كما في نتائج جدول تحليل التباين الأحادي.

جدول رقم (٤٨)

تحليل التباين الأحادي لإتجاهات الأردنيين نحو المواقف الخاصة من الحياة الحزبية

فقرة البحث	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الموقف الخاص من الحياة الحزبية	٢٧٣,٩٥٢	٥,٤١١	٩,٤ ٤	٠,٠٠٠

بالعودة إلى الجداول التقاطعية وجدنا أن هذه الفروق ذوات الدلالة الإحصائية قد جاءت على مستوى α = ٠,٠٠٠٠ في الإستجابات على أغلبية مقولات الفقرة. أبدي ٤٢,٦ من مجموع أفراد العينة إتفاقهم حول المقولة "علمتني التجربة الأولى بأن الحياة الحزبية خطر على الفرد وقد تتكرر تحت ظروف معينة"، في حين كانت نسبة من إتخذوا موقفاً حيادياً وأجابوا بلا أدري ٢٨,٨% وهي نسبة عالية. وكانت نسبة من لم يوافقوا على هذه المقولة ٢٨,٦%. وعلى أية حال كان التفاوت بين الفئات التعليمية في جميع مستويات الأجوبة طفيفاً جداً.

لقد ظهر الحياد في الأجوبة في فئة الذين أجابو بلا أدري على المقولة: "أسال نفسي إذا ما كانت الحياة الحزبية قد تغير من الوضع الذي كان سائداً فيما مضى"، إذ وصلت هذه النسبة إلى ٣١% من مجموع أفراد العينة، وكان التفاوت في الإجابات بين الفئات التعليمية واضحاً حيث تناسبت هذه تناسباً عكسياً مع إرتفاع درجة التعلم. لقد تفاوتت هذه الإستجابات بين أعلاها ٣٥,٩% في فئة حملة التوجيهي و٢٤,١ في فئة حملة الماجستير. وجاء مثل هذا التفاوت في مستوى الإجابة "أوافق" حيث تناسبت تناسباً طردياً مع إرتفاع درجة التعلم وتراوحت بين أعلاها ٣٧,٣% في حملة البكالوريوس إلى ٣١,٤% في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة و ٣١% في فئة حملة الماجستير ثم ٢٥,٩ في فئة حملة الشهادة الثانوية فما دون. لقد كانت الأغلبية تطرح مثل هذا التساؤل وهذا ما نجده في درجتي الموافقة والموافقة بشدة إذ وصلت نسبة من وافقوا على المقولة إلى ٤٦,٩%، في حين جاءت نسبة من أكدوا على عدم الموافقة ٢٢,١%. هذه التفاوتات ظهرت في الدلالة الإحصائية حيث كانت قيمة α = ٠,٠٠٠٠ .

أجاب ما نسبتهم ٢٩,٧% بعدم الموافقة على المقولة: "إشتركت في الإنتخابات ولم أجد أن مجلس النواب قد عمل شيئاً لتحسين الحالة"، ولم تبرز أية فروق إحصائية كبيرة بين الفئات العمرية. وبالمقابل أجاب ٥٢,٤% من أفراد العينة بالموافقة على ذوت المقولة ودون فروق ذوات أهمية في حين بقي ١٧,٨% في جانب الحياد مع فروقاً ذوات أهمية إحصائية بين أفراد حملة التوجيهي فما دون ٢١,٤% وحملة الماجستير و١٠,٣% في فئة حملة شهادة الماجستير. وعلى أية

حال فإن الغالبية العظمى متفقة على أن البرلمان لن يكون قادراً على إصلاح الحال وهو في هذا التكوين. وقد جاء غياب الدلالة الإحصائية في دلالة مربع كاي= ٠,٠٠٤٥ .

لقد أبدى ما نسبتهم ٤٣,٤% من أفراد العينة إتفاقهم على أن عقائد الأحزاب لم تعد ذوات جاذبية للإنسان الأردني بعد هذه التجربة الطويلة، وكانت هذه النسبة مقابل ٢٩,٢% لم يوافقوا على مثل هذا القول. أما الفروق التي يمكن أن تكون ذوات دلالة إحصائية فقد جاءت في مستوى الإجابة "لا أوافق" حيث توزعت النسب بين أدناها في فئة حملة شهادة الثانوية العامة فما دون، ١٩,١% وأعلاها في فئة حملة شهادة الماجستير في حين تساوت الإجابات في الفئتين التعليميتين الاخريين ٢٢%. أما الفروق الإحصائية الكبيرة فقد وجدناها بين هذه الفئات التعليمية في مستوى الإجابة "لا أدري" حيث كانت هذه ١٢,٦% لحملة الماجستير، وإرتفعت إلى ٢٢,٩% لحملة البكالوريوس و٢٤,٧% لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة ثم ٣٢,٥% لحملة الشهادة الثانوية وما دون. وهذا يعني أن الموقف من عقائد الأحزاب ينقص في سلبيته مع إرتفاع درجة التعليم. هذه الدلالة الإحصائية لمربع كاي (٠,٠٠٠٠).

رفض ثلث أفراد العينة تقريباً المقولة: "الحياة الحزبية والديمقراطية تتماشيان مع حياة إقتصادية غير التي عندنا"، في حين وافق على هذه المقولة ٤٢,٦% وأجاب الباقي ٢٤,٦% بلا أدري. ولم تكن هنالك فروق دالة إحصائية إلا في الإستجابتين "لا أوفق" و "لا أدري". لقد كانت هذه الفروق بين فئتي حملة شهادة الثانوية العامة وحملة شهادة الماجستير إذ جاء التناسب في الإجابة "لا أوافق" طردياً مع إرتفاع درجة التعلم (١٧,٨ لحملة الثانوية العامة و٢٨,٢ لحملة الماجستير) وعكسياً في الإستجابة الثانية "لا أدري"، فكما إرتفعت درجة التعليم نقصت نسبة الذين يجيبون هذه الإجابة. أما أن هذه الفروق دالة إحصائية فقد ظهرت في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠١).

٥٠,٤% من مجموع أفراد العينة على وفاق في أن المقولة ، "إعتياد البلد على الشكلية يجعل من الحياة الحزبية مسرحاً لأفراد الشلل" مقولة صحيحة. وقد جاءت

نسبة الإجابات في مستوى الإجابة "أوافق" بفروق منتظمة بين الفئات التعليمية وهي للفئات من أدنى إلى أعلى على التوالي ٢٥,٥%، ٢٧,٥%، ٣٠,٨% و ٣٤,٥%، وجاءت الفروق ذوات الدلالة الإحصائية أيضاً بين الفئات في الإجابة "لا أدري" حيث كانت أدنى نسبة في فئة حملة الماجستير ١٩,٥% وأعلاها في فئة حملة الشهادة الثانوية، ٣٠,٩% وقد تناسبت هذه المواقف تناسباً عكسياً مع إرتفاع درجة التعليم، هذه الفروق ظهرت جليا في الدلالة الإحصائية لمربع كاي (٠,٠٠٠٤).

أجاب ٤٥,٥% من أفراد العينة بالموافقة على المقولة، "أحتار بنوع الفكر الحزبي الذي سوف ينشأ في مثل هذه الظروف في الأردن" ولم تكن بين الفئات العمرية أية فروق ذوات دلالة إحصائية في هذين المستويين. ولكن ظهرت هنالك فروق دالة إحصائياً في مستوى الإجابة "لا أدري" حيث تفاوتت الإجابات بين أدناها في فئة حملة الماجستير ٢١,٣% و ٣٤,٢% في فئة حملة الشهادة الثانوية العامة، في حين جاءت الفروق بين الفئات التعليمية شبة متساوية (٢٧,٤ لحملة البكالوريوس و ٣٠,٤ لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة). ورفض المقولة ٢٤,٥% وكانت الفروق في مستوى الإجابة "لا أوافق" حيث توزعت النسب بين ١٥,٥% في فئة حملة الشهادة الثانوية و ٢٥,٩% في فئة حملة الماجستير. هذه الفروق واضحة في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٢).

النسبة الأكثر تشاؤماً في هذه السلسلة هي التي وافقت على المقولة "يصعب على تصور الحياة الحزبية في الأردن بسبب إنتشار الوساطة للحصول على المراكز الوظيفية"، فقد كانت هذه النسبة ٥٩,٦%، في حين كانت الفروق ذوات الدلالة الإحصائية بين الفئات التعليمية عالية تفاوتت بين ٢٧,٦% في فئة حملة الماجستير ٣٢,٢% في فئة حملة البكالوريوس و ٣٩,٢% في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة وهبطت إلى ٣٠,٩% في فئة حملة التوجيهي. وقد جاءت النسب في مستويات الإجابة الأخرى دون فروق ذوات دلالة إحصائية. مقابل هذا القبول للمقولة رفضها ٢٥% من أفراد العينة.

٥- الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية

يبين لنا جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات أن هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى (α = ٠,٠٠٠) بين لبفئات التعليمية كما يلي:

جدول رقم (٤٩)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين

نحو الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية حسب التعلم

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الرغبة بالمشاركة في الحياة الحزبية	٢٤٤٠,٥٨٢	٧,٧٥٨	٤٢,٣٢	٠,٠٠٠

وبالعودة إلى تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز وجدنا هذه الفروق ذوات الدلالة الإحصائية على مستوى (α = ٠,٠٥) كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٥٠)

جدول تحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات الأردنيين

نحو الرغبة في المشاركة في الحياة الحزبية حسب "التعليم"

المستوى التعليمي	توجيهي فما دون ٢٧,٣٩٠٨	كلية جامعية متوسطة ٢٨,٨٠١٣	بكالوريوس ٣٠,٩٦٩٦	دراسات عليا ٣٢,٠٨٤٨
توجيهي فما دون ٢٧,٣٩٠٨	-	١,٤١٠٥	٣,٥٧٨٨	٤,٦٩٤٠
كلية جامعية متوسطة ٢٨,٨٠١٣		-	٢,١٦٨٣	٣,٢٨٣٥
بكالوريوس ٣٠,٩٦٩٦			-	١,١١٥٢

دراسات عليا
٣٢,٠٨٤٨

وبالعودة إلى الجداول التقاطعية وجدنا الفروق ذوات الدلالة الإحصائية على مستوى دلالة مربع كاي = (٠٠٠١). فقط ٢٨,٦% من مجموع أفراد العينة قالوا بأنهم يفضلون الحياة القبلية على الحياة الحزبية وهذه نسبة عالية جداً إذا ما قيست بمستوى التعليم الذي وصل إليه المجتمع الأردني. وكان هنالك ما نسبته ١٤,١% إلتزموا الحياد وأجابوا بـ"لا أدري" بينما كانت الأغلبية لا تفضل الحياة القبلية على الحياة الحزبية. وخاصة في مستوى الإجابتين لا "أوافق بشدة" و "أوافق بشدة" فقد جاءت إجابات الفئات التعليمية بفروق ذوات دلالة إحصائية بين ٤٦,٦% لحملة الماجستيير و٢٥,٤% لحملة الثانوية فما دون، ثم ٣٠,٦% لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة ٣٩,٧% لحملة البكالوريوس، وكان التفاوت في مستوى الإجابة الأخيرة بين ١٦,٧% لحملة الثانوية العامة فما دون و٤,٦% لحملة الماجستير. هذا يعني أن تفضيل الحياة القبلية قد تتناسب عكسياً مع إرتفاع درجة التعليم ودلالة مربع كاي = (٠,٠٠٠٠).

أبدى ٦٤,٩% من أفراد العينة رفضهم لأن تكون الأحزاب ممثلة للقبيلة، ولم يتفق مع هذا الربط إلا ٢٠,٩% وأجاب بـ"لا أدري" ١٤,٢%. وعلى الرغم من أن دلالة مربع كاي للفروق ذوات الدلالة الإحصائية كانت عالية (٠,٠٠٠٠) إلا أنها إعتمدت الإجابات للفئات التعليمية في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" حيث توزعت بين أدنى نسبة ٢٦,٥% في فئة حملة الشهادة الثانوية العامة فما دون و٤٣,٧% في فئة حملة شهادة الدراسات العليا، في حين كانت هذه النسبة لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة ٣٢,٣% ولحملة البكالوريوس ٤٣,٣%.

كانت نسبة الذين قالوا أن تمثيل العشائر والقبائل يمثل دائماً المصلحة الوطنية ٢٨,٨% من مجموع أفراد العينة مقابل ٥٦,١% لم يوافقوا على هذا الرأي وأجاب ١٥,٢% منهم بـ"لا أدري". وبينما جاءت الفروق ذوات الدلالة الإحصائية عالية في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠)، جاءت هذه الفروق فقط في مستوى الإجابتين "لا أوافق بشدة" و "لا أوافق" حيث توزعت الإجابات في المستوى الأول بين ٢٢,٣%

لحملة الثانوية و ٣٩,٧% لحملة الماجستير وتوزعت في المستوى الأخير بين ١٦,٨% لحملة الثانوية ٩,٢% لحملة الدراسات العليا. بينما تناسب الموقف في المستوى الأول تناسباً طردياً مع إرتفاع مستوى التعليم وتناسب عكسياً مع مستوى التعليم في مستوى الإجابة الأخير.

وبينما جاءت نسبة الرافضين للقبيلة في الجدولين السابقين عالية، تدنت في هذا الجدول لإجابات أفراد العينة تجاه المقولة " إنتمائي للعائلة والقبيلة أقوى بكثير من إنتمائي إلى أي حزب كان" إلى ٣٩,٣% مقابل ٤٧% أجابوا بالموافقة. وربما أن ذكر مفهوم العائلة قد لعب دوره حيث يمكن لأن يكون المبحوث قد فهمها بمعنى الأسرة ولا شك أن الإرتباط الأسري عندنا لا يزال أقوى الإرتباطات للفرد. بينما بقيت نسبة من أجابوا بـــ"لا أدري" ١٣,٦%. وفي حين جاءت دلالة مربع كاي للفروق بين الفئات التعليمية عالية (٠,٠٠٠٠)، ظهرت هذه الفروق في مستويي الإجابة "لا أوافق بشدة" و "لا أوافق"، فقد تبعثرت في الأولى بين ١٦,٥% لحملة الثانوية فما دون و٣٢,٢% لحملة الماجستير ١٨,٦% لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة و ٢٤,٥ لحملة البكلوريوس. أما في مستوى الإجابة الأخير فتفاوتت بين ٢٧% لحملة الثانوية فما دون و١٥,٥% لحملة الماجستير.

حظيت المقولة "قد يشبع الحزب إحتياجاتي السياسية لكنه عاجز عن إشباع حاجاتي المادية وغيرها "بموافقة ما نسبته ٤٢,٦% من أفراد العينة، ورفضها ما نسبتهم ٣٢,٢% في حين أجاب بـــ" لا أدري" ما نسبتهم ٢٥,١% وهي نسبه عالية. ولم تبين الإجابات أية فروق ذوات دلالة إحصائية هامة ولذلك جاءت حتى دلالة مربع كاي عالية (٠,٠٠٣٦).

أجاب ما نسبتهم ٤١,٤% من أفراد العينة بالموافقة على المقولة "إن الأحزاب السياسية لا تعنيني لأن تجربتها كانت مريرة"، ورفضها ٢٩,٨% بينما أجاب ٢٨,٩% بلا أدري وهذه نسبة عالية جداً. لقد جاءت الإجابات للفئات التعليمية بفروق متباعدة ظهرت دلالتها الإحصائية في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠)، وكانت هذه الفروق متميزة في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة". لقد توزعت الإجابات في الأولى بين ٢٤,٧% لحاملي شهادة الثانوية فما دون و٣٧,٤% لحاملي شهادة

الدراسات العليا. وفي مستوى الإجابة "أوافق بشدة" توزعت هذه بين ٧,٥% لحملة شهادة الدراسات العليا و ١٦% لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة. وظهر مثل هذا التفاوت في درجة الإجابة "لا أدري" حيث توزعت الإجابات بين أدناها ٢٢,٤% في فئة حملة الماجستير وأعلاها ٣٢,١% في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة، و٣٠,٦% لحملة الثانوية و ٢٦,٥ لحملة البكالوريوس.

نالت المقولة "أقبل الحياة الحزبية إذا كانت برامجها داعمة للحياة القبلية" قبول ما نسبتهم ١٨,١% فقط في حين رفضتها الأغلبية العظمى من أفراد العينة ٦١,٣%، في حين أجاب بـ" لا أدري"، ما نسبتهم ٢٠,٦%. وقد جاءت إجابات الفئات بفروق ذوات دلالة إحصائية ظهرت في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠). لقد جاءت هذه الفروق خاصة في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" و "لا أدري" حيث تفاوتت في الأولى بين ٢٢,٨% لفئة حاملي الشهادة الثانوية ٣٥,٦% لحاملي شهادة الدراسات العليا، ١٣,٨% في حملة الشهادة الأخيرة و ٢٤,٥% في حملة الثانوية العامة فما دون.

تأييد الأحزاب إذا كانت منمطة على النمط العشائري مرفوض لدى ٥٢,٩% من أفراد العينة ومقبول لدى ١٥% وأجاب ما نسبتهم ٢٢,١% بـ"لا أدري". ومثل الإجابات في الجدول السابق فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية في فئتي الإجابة: "لا أوافق بشدة" و "لا أدري" وقد ظهرت هذه الفروق ذوات الدلالة الإحصائية في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠). فتوزعت الإستجابات على الفئات التعليمية بين أدناها ٢٤% لحاملي الشهادة الثانوية العامة و ٣٨,٥% لحملة شهادة الدراسات العليا. وكان هذا الموقف متناسباً طرديا مع إرتفاع مستوى التعلم، فقد تقاربت نسبة الإستجابة بين حملة الشهادات المتقاربة إذ كانت ٢٦,٩% لحملة شهادة الكلية الجامعية المتوسطة و٣٧,٨% لحملة البكالوريوس. أما في مستوى الإجابة "لا أدري" فقد جاء التناسب عكسياً حيث تفاوتت النسب بين أدناها ١٤,٤% بين حملة الشهادة للدراسات العليا وأقصاها ٢٦,٨% في حملة الشهادة الثانوية العامة.

٣٥,٢% من أفراد العينة لا يتفقون مع المقولة "الحياة الحزبية تتنافى مع العادات والتقاليد العربية، بينما إتفق مع المقولة ١٨,٣% وأجاب بـ" لا أدري" نسبة

عالية من أفراد العينة وصلت إلى ٤٦,٥% وقد تفاوتت الأجوبة بشكل واسع في مستوى الإجابة الأخير حيث توزعت بين أدناها في فئة حملة الدراسات العليا ٣٧,٩% وأعلاها في فئة حملة الثانوية العامة في حين كانت النسب الأخرى ٤٨,١% لحملة الشهادة الجامعية المتوسطة ٤٣,٨% لحملة البكالوريوس، وبانت هذه الفوق الدالة إحصائياً في دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠). كذلك فإن بعض الفروق ظهرت بين إجابات الفئات التعليمية في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" حيث توزعت هذه بين أدناها ١٠,٧% في فئة حملة الثانوية العامة وأعلاها في فئة حملة الماجستير ١٩,٥%.

وافق ٣٣,٤% من أفراد العينة على المقولة "الحياة الحزبية ليست للمراءة في حين لم يوافق عليها ما نسبتهم ٤٥,٤% وأجاب ٢١,١% بـ"لا أدري". وقد جاءت الإجابات بفروق ذوات دلالة إحصائية ظهرت في قيمة دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٠) وعلى الرغم من أن هذه الفروق قد جاءت في جميع مستويات الإجابة إلا أن إبرزها كان في المستوى الأول "لا أوافق بشدة" حيث جاءت أدنى نسبة في فئة حملة الشهادة الثانوية العامة ١٤,٣% وأعلاها في فئة حملة البكالوريوس ٢٢,٩%، وكذلك في مستوى الإجابة "لا أوافق" إذا توزعت الإجابات بين أدناها ٢٢,٤% بين حملة الشهادة الثانوية وما دون وأعلاها ٣١% بين حملة شهادة الدراسات العليا. وهذا يعني أن ثلث المجتمع يرى في المرأة المقدرة للمشاركة في الحياة السياسية وهذا تغير ملحوظ.

الأغلبة العظمى من أفراد العينة توافق على أن الإنسان الأردني سوف يفكر طويلاً قبل أن ينظم إلى حزب سياسي فقد أجاب بالقبول على هذه المقولة ٥٨,٧% من أفراد العينة مقابل ٢٤,٣% رفضوا المقولة وبقي ١٧,١% كانت إجابتهم "لا أدري". وقد جاءت هذه النسب الكلية دون فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية مما يشير إلى أن المجتمع يعرف ضمنا أو صراحة ما يريد هو من الأحزاب وما تريد الأحزاب منه.

٦- الإشتراك في الحياة الحزبية والفئات التعليمية

لقد بين جدول تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية بأنه لم توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية على مستوى α = ٠,٠٠٠ حيث كانت هذه ٠,٨٠٧ . وقد أثبت ذلك أيضاً تحليل البيانات البعدية على مستوى α = ٠,٠٥ ولا حتى دلالة مربع كاي قد بينت أية فروق على مستوى (٠,٠٠٠٠).

جدول رقم (٥١)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الاردنيين نحو الإشتراك في الحياة الحزبية

الفقرة	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإشتراك في الحياة الحزبية	٧,٣١٩٠	٤,٧٤١	٠٠,٣٢٥٤	٠,٨١٧

قال ما نسبتهم ٢٢,٣% أنه قد عرض عليهم الإنتماء إلى حزب من الأحزاب وقبلوا العرض ويبدو جلياً أن مثل هذه الأجوبة صادقة ذلك أن الاحزاب الموجودة في المجتمع لم تثبت ذلك. الصحيح في هذه الأجوبة هو، وكما يبدو قبول العرض وتأجيل الإلتحاق بالأحزاب، في حين قال ما نسبتهم ٥٨,٨% أنهم لم يتعرضوا لمثل هذا العرض. وإستنكف عن الإجابة ١٩%. وجاءت الأجوبة دون فروق ذوات دلالة إحصائية إذ إن دلالة مربع كاي كانت (٠,٠٦١٧). لقد إنقسم أفراد العينة بين قائل أن الأحزاب في الأردن هي من صنع الأغنياء وتحت قيادتهم، إذ قال بذلك ٣٥,٨%، ورفض هذا القول ٣٤,٧% وإتخذ ما نسبتهم ٢٩,٥%، وكانت الإجابة دون فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية وكانت دلالة مربع كاي (٠,٠٠٤٩).

وافق ٤٣,١% من أفراد العينة على مقولة "يقود الأحزاب في الأردن رجال إشتهروا بالوظيفية ويريدون العودة للسلطة "في حين لم يوافق على ذات المقولة ما

نسبتهم ٢٩% وإلتزم ٢٧,٩% الحياد في الأجوبة حيث أجابوا "لا أدري" وجاءت الإجابات دون فروق ذوات دلالة إحصائية، فقد كانت دلالة مربع كاي (٠,٠٤٤٥).

وأكد ما نسبتهم ٣٧,٤% من أفراد العينة على الرفض قطعاً بالإنتماء إلى حزب سياسي، في حين نفى هذا الرفض ما نسبتهم ٣٧,٧% وأجاب ٢٥,٠% بـ "لا أدري". وكانت الأجوبة دون فروق ذوات دلالة إحصائية إذ إن دلالة مربع كاي كانت ٠,٠٢٧ .

٦١,٢% من أفراد العينة لم يتفقوا مع المقولة "الحزب مفيد لي لأني سأحصل من خلالة على وظيفة"، في حين قبل هذه المقولة ما نسبتهم ١٦,٣% وأجاب ٢٢,٥% بـ"لا ادري". (دلالة مربع كاي = ٠,٠٥٨٦).

فقط ١٥,٦% من أفراد العينة وجدوا بأن الحزب سيكلفهم مادياً فلا يقدرون على دفعه، في حين لم يوافق على مثل هذا القول ما نسبتهم ٥١,٤% وأجاب ٣٣% بـ "لا أدري". وهناك جاءت الإجابات في المستويين "لا أوافق" و "لا أدري" ذوات دلالة إحصائية حيث كانت دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٢). ففي المستوى الأول توزعت الإجابات بين ٢٨% في فئة حملة الثانوية العامة و ٤١,٤% في حملة الماجستير ثم ٣٢,٨% في فئة حملة البكالوريوس وجاءت أدنى نسبة في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة ٢٧,٥%. أما في الإجابات "لا أدري" فقد تناسبت الإجابات عكسياً مع إرتفاع درجة التعلم. ٢٣% لحملة الماجستير و ٣٥,٣% لحمل الشهادة الجامعية المتوسطة و ٣٤,٩% لحملة الشهادة الثانوية العامة ثم ٣١,٥% لحمة البكالوريوس. قال ٢٧,٦% من أفراد العينة بأن الحزب مجال للعمل التطوعي وأنهم يرغبون القيام به، في حين وجد ٤٧,٢% غير ذلك وأجاب بـ"لا أدري" ما نسبتهم ٢٥,٢%. دلالة كاي^{٢} = ٠,٠١٣٠).

ورفض فكرة أن يدفع الحزب للأفراد نقوداً كي ينتموا إلية ما نسبتهم ٦٧,٩% في حين قبلها ١٤% وأجاب بـ" لا أدري"، ولم تكن في الإجابات أية فروق ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية كما تشير إلى ذلك دلالة مربع كاي (٠,٠٧٧٥).

وأخيراً فقد أجاب بالموافقة على مقولة "سأسمح لزوجي / زوجتي بالإنضمام إلى الحزب الذي يريد" ما نسبتهم ٢٣,٧ % ورفضها ٥٢,٩% في حين أجاب ٢٣,٥% بـ" الا أدري". لقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية في أجوبتها ذوات دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٠٠٧ لدلالة مربع كاي. هذه الفروق نجدها في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" حيث توزعت النسب بين ٢١,٨% لحملة الماجستير ٣٥,٧%لحملة الشهادة الثانوية العامة، وتناسبت هذه عكسياً مع إرتفاع درجة التعلم. كذلك جاءت الفروق في مستوى الإجابة "أوافق" حيث توزعت النسب بين ١٢,٧% لحملة الشهادة الثانوية العامة و ٢٤,١% لحملة الماجستير أي ان التناسب جاء عكسياً.

٧- المستوى التعليمي والتبعية الإجتماعية والإقتصادية

بين تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات لإتجاهات الأردنيين نحو التبعية الإجتماعية والإقتصادية بأن هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية على مستوى α=٠,٠٠٠٧ وبالعودة إلى تحليل البيانات البعدية بطريقة وجدنا أن هذه الدلالة موجودة أيضا.

جدول رقم (٥٢)

تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات

لإتجاهات الأردنيين نحو التبعية الإجتماعية والإقتصادية

فقرة البحث	متوسط المربعات	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التبعية الإجتماعية والإقتصادية	١٠٤,٥١٥٦	٥,٠٨١	٤,٠٦٢	٠,٠٠٠٧

جدول رقم (٥٣)

جدول تحليل البيانا البعدية بطريقة نيومان كولز لإتجاهات الأردنيين نحو التبعية الإجتماعية والإقتصادية في إختيار حزب ما حسب "التعليم"

المستوى التعليمي	توجيهي فما دون ٢٥,٣٠٢٠	كلية جامعية متوسطة ٢٥,٤١٥٥	بكالوريوس ٢٥,٩٨٠٦	دراسات عليا ٢٦,١٤٩٤
توجيهي فما دون ٢٥,٣٠٢٠	–	*٠,١١٣٠	*٠,٦٧٨٦	٠٠,٨٤٧٤
كلية جامعية متوسطة ٢٥,٤١٥٥		–	٠,٥٦٤١	٠٠,٧٢٣٩
بكالوريوس ٢٥,٩٨٠٦			–	٠٠,١٦٨٨
دراسات عليا ٢٦,١٤٩٤				–

بالعودة إلى الجداول التقاطعية وجدنا هنالك فروقاً ذوات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية في إجابات على أغلبية المقولات وظهرت هذه في دلالة مربع كاي حيث كانت في أغلب الأحيان (٠,٠٠٠٠).

وافق ٢٥,٢% من أفراد العينة على المقولة: "سيسمح لي والدي أن أكون عضواً في الحزب الذي أختار"، وذلك مقابل ٤٢% لم يوافقوا وأجاب ٣٢,٧% بـ"لا أدري" وقد ظهرت الفروق بين الفئات التعليمية في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" حيث توزعت النسب بين أدناها ١٦,١% لحملة الماجستير و ٢٨,٣% لحملة الشهادة الثانوية العامة. وفي درجة الإجابة "أوافق" حيث توزعت النسب بين أدناها ١٥,٨% لحملة الثانوية العامة و٢٢,٤% لحملة الماجستير. وكان كاي^{٢} = ٠٠,٠٠٠٠.

لقد ذهب ما نسبتهم ٤٦% من أفراد العينة إلى أنهم لا يوافقون على المقوله: "سأنضم إلى الحزب الذي أريد دون إعتبار لما يقوله والدي". ولم يبدي إستقلاليه في هذا إلا ما نسبتهم ١٧,٨% من مجوع أفراد العينة، وأجاب ٢٦,١% بـ"لا أدري" وكانت أجوبة الفئات العمرية متفاوتة في جميع المستويات. ففي مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" توزعت النسب بين أدناها في فئة حملة الماجستير ١٤,٤% وأعلاها في فئة حملة الشهادة الثانوية العامة ٢٧,٢%. وفي مستوى الإجابة بـ"لا أوافق" توزعت بين أدناها ١٨,٤% لفئة الماجستير و٢٤,٥% لفئة الشهادة الثانوية فما دون. أي أن التبعية للأب / الأم تناسبت تناسباً عكسياً مع إرتفاع مستوى التعليم. في حين تناسبت إستقلالية الفرد تناسباً طردياً مع إرتفاع مستوى التعليم: في مستوى الإجابة "أوافق" كان توزيع النسب بين أدناها في فئة حملة الشهادة الثانوية فما دون ١٦% وأعلاها في فئتي حملة البكالوريوس والماجستير ٢٠,٧% لكل منها. هذا التناسب الطردي وجدناه أيضاً في مستوى الإجابة "أوافق بشدة" حيث توزعت بين أدناها في حملة الشهادة الثانوية فما دون ٦% وفي فئة حملة البكالوريوس والماجستير ١٢,٦% وكانت دلالة كاي^{٢} = (٠,٠٠٠٠). مهم جداً أن تعرف أن نسبة الذين أجابوا بـ"لا أدري" كانت عالية ٢٦,١% وهذا يدل على مدى قدرة المجتمع أن يحكم الفرد.

فقط ١٧,٣% من أفراد العينة قالوا بأن الزوج / الزوجة سيسمح لشريك حياته بالإنضمام إلى الحزب الذي يختار الإنضمام إليه، بينما ذهب ٣٢,٣% عكس ذلك، في حين أجاب ٥٠,٢% بـ"لا أدري". وقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة إحصائية إذ إن دلالة مربع كاي كانت = (٠,٠٠٠٠). وتوزعت النسب في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" بين أدناها لحملة الماجستير ١١,٥% وأعلاها ٢٠,٧% لحملة الشهادة الثانوية العامة فما دون. وتوزعت النسب في الإجابة "لا أدري" بين ٤٥,٥% في فئة حملة الثانوية العامة و ٤٧,٧% في فئة الماجستير و٥٥,٢% في فئة البكالوريوس و٥٠% في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة. أما في مستوى الإجابة "أوافق بشدة" فقد تباينت النسب بين ٥,٩% لحملة الشهادة الثانوية العامة فما دون، وبقيت هذه النسبة للفئات الأخرى عدا لحملة الماجستير فقد إرتفعت إلى ١٢,٦%.

٢٩,٥% من أفراد العينة يقولون بأنهم لن يسمحوا لزوجاتهم بالإلتحاق بحزب سياسي. في حين لم يوافق على مثل هذا القرار ما نسبتهم ٣٦,٢% وأجاب ٣٤,٢% بـ"لا أدري". وقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية دالة إحصائياً حيث كانت قيمة دلالة مربع كاي ٠,٠٠٠٢، فقد توزعت نسب الإجابات بين أدناها في فئة حملة البكالوريوس ١٤,٤%، ثم فئتي حملة الشهادة الجامعية المتوسطة ١٦,٧% وحملة الثانوية العامة ١٨% وأعلاها في فئة الماجستير ٢١,٨%. كذلك كانت النسب في الإجابة: " موافق" حيث كانت أدنى نسبة لحملة الشهاد الجامعية المتوسطة، فالثانوية العامة ١٨,٩% فالبكالوريوس ٢٠,٩% ثم الماجستير ٢٤,١%، وتباينت النسب في مستوى الإجابة "لا أدري" حيث جاءت في أدناها ٢٦,٤% لحملة الدراسات العليا، وأعلاها في درجة البكالوريوس ٣٨,٦%. وكان توزيع النسب في مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" بين أدناها في فئة حملة الماجستير ١٠,٣% وأعلاها في فئة حملة الشهادة الجامعية المتوسطة ١٧,١% وافق ٢٥,٦% من أفراد العينة على مقولة "إذا إنضم إبني / إبنتي إلى حزب فإني سأعارضه وأقطع عنه مصروفه، بينما رفض هذه المقولة ٤٥,٩% وأجاب بـ" لا أدري" ما نسبتهم ٢٨,٥% وكانت الإجابات دون فروق ذوات دلالة إحصائية تذكر وذلك جاءت دلالة مربع كاي ٠,٠٠٠٦ .

وعلى الرغم من النتائج السابقة فقد قبل ٢٥,٤% المقولة القائلة: سأسمح لإبنتي وأولادي أن يدخلوا "الحزب الذي يريدون" وقد قسنا هذه المقولة على صيغتين وجاءت الأسئلة شبه متطابقة، ورفض هذه المقولة ٤٨,٢% في حين قال ما نسبتهم ٢٦,٤% "لا أدري". لقد جاءت الإجابات بفروق بين الفئات التعليمية، ففي مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة" توزعت النسب بين أعلاها ٣٢,٣% لحملة الثانوية وأدناها ٢١,٨% لحملة شهادة الدراسات العليا. وفي مستوى الأجابة "أوافق" توزعت النسب بين أعلاها ٢٣% في فئة الماجستير وأدناها ١٤,٣% في فئة حملة الشهادة الثانوية فما دون، وكانت دلالة كاي^{٢} = ٠,٠٠٠٠ .

رفض ما نسبتهم ٥٣,٦% مقولة أن الأحزاب للرجال وليس للنساء ولم يقبلها إلا ٢١,٩% من أفراد العينة وأجاب ٢٨,١% بـ"لا أدري" لقد جاءت الفروق بين

الفئات التعليمية دالة إحصائيا حيث سجلت دلالة مربع كاي (٠,٠٠٠٤). وكانت هذه التباينات واضحة في جميع مستويات الإجابات. ففي مستوى الإجابة "لا أوافق بشدة"، توزعت النسب بين أدناها في مستوى الثانوية العامة ٢٥,٤% وأعلاها لحملة الماجستير بينما كانت لحملة الشهادة الجامعية والمتوسطة ٢٦,٧% وللبكالوريوس ٣٢,٣%. وفي مستوى الإجابة "لا أدري" جاءت أعلى نسبة لحملة الشهادة الثانوية العامة ٢٥,٥% وأدنى نسبة لحملة شهادة الدراسات العليا ١٧,٨%. وكانت النسب متقاربة في مستوى الإجابات الأخرى.

٦٥,١% من أفراد العينة يرفضون المقولة: "سأتبع الحزب الذي ينضم إليه والدي" بينما قبل هذه المقولة فقط ما نسبتهم ٧,٩% بـــ"لا أدري". وقد جاءت الإجابات دون فروق ذات دلالة إحصائية إذ إن مربع كاي أشار إلى دلالة قيمتها (٠,٠٠١). هذه التبعية وكما يبدو معرّضة حتى لدى الزوجات إذ إن قياسها أبدى ذات النسب المؤداة في الأجابات.

الفصل التاسع

الحضارة السياسية والأحزاب

بين نظام الحكم والأفراد – المواطنين

١- تمهيد

كان الطريق الأقصر في هذا البحث أن اضع نتيجة موضوعية بحتة لما توصلت إلية من الدراسات النظرية والميدانية التي قدمتها في الفصول السابقة، غير أن الواقع الموضوعي أملى علينا أشياء لا نقدر على إهمالها. كان من المفروض أن تنتهي هذه الدراسات قبل الإنتخابات الثانية لعودة الديمقراطية في الاردن، لكنها بقيت إلى هذا الوقت مما حدى بالباحث إلى إعتبار متغير آخر دخل على المنهجية وبخاصة مسألة الموضوعية. فالموضوعية بمعنى الحيادية وتنحية الذات لم يعد لها متسع في العقل العلمي للعلوم الإجتماعية، بقدر ما أصبحت تعني عبر الذاتيات. لقد تبين لنا أن هذا البحث، إلى جانب كتابنا وتمأسس النظام وتشكل المجتمع في الاردن "هما الدراستان الأولى من نوعهما في الكتابات العلممجتمعية التي عرضت تحليلاًعلممجتمعيا لتكوين الدولة في الأردن، ومن هنا فأن جزءاً كبيراً من هذه الدراسة إعتمدت على المدخل النظري الذي إعتمده الباحث في هذا البحث.

لقد بينا في الفصول الثلاثة الأولى لهذا البحث أن الدولة في الأردن لم تكن نتيجة لتطور ذاتي داخل المجتمع الأردني، وأن جميع مؤسسات الدولة بما فيها نظام الحكم لم تخضع إلى عملية نشؤ ارسطوية في منشأها وتطورها وذلك إن الهدف الاول من وجود الدولة تمحور حول شخص القيادة وإمكانية بقاءها وإستمراريتها، حتى إن القيادة ذاتها هي التي أنشئت الحزب الأول في الاردن وهو حزب الإستقلال، فقد أحيته لأهداف خاصة بها وبعلاقتها لا مع الشعب أو المواطنين ولكن مع القوة المنتدبة– بريطانيا، خالقة بذلك قوة تستند إليها في رفضها أو بالأحرى في التعبير عن عدم موافقتها على الطروحات أو بعض الطروحات التي تتقدم بها حكومة الإنتداب. فلم يكن حزب الإستقلال مؤسسة مستقلة للدفاع عن الشعب مقابل الحكومة ولا مقابل العرش ولا مقابل أية مؤسسات أخرى، بل كان أداة طبيعة في

يد الأمير خلال السنوات القليلة التي عاشها هذا الحزب في بداية عشرينات القرن القرن الماضي.

الواقع هو أن علينا أن نطرح السؤال: ماذا كان يعني الحزب السياسي في فكر القيادة الهاشمية للدولة في الأردن؟ من يخرج من نقطة الإنطلاق بأن العرش في الأردن كان يرى الحزب كما كانت تراه أنظمة الحكم في الدول المتقدمة يكون قد قام بحكم مسبق حول طبيعة القيادة – نظام الحكم – ولا بد أنه سيكون قد وصل إلى نتائج أما مملاة أو عن قناعة بأن نظام الحكم هو هكذا وبذلك نكون قد أبعدنا كثيراً عن الواقع. كذلك من قد يذهب إلى أن نظام الحكم في الأردن لم يكن يعني وظائف ومهام الأحزاب السياسية في الدولة يكون قد إستبعد إحتمالية القوة المنتدبة في تكوين النظام في الأردن. ومن هنا فقد وجدنا أنه من المهم التعرض إلى هذه النقطة وقد قادنا البحث إلى ذلك، لأن السؤال لم يكن مطروحاً من قبل.

يبدو لنا أن هنالك ثلاثة إحتمالات في محاولة تفسير معنى الحزب للقيادة الهاشمية في بداية تأسيس الدولة. الأولى هو أن القيادة كانت ملمة بنظرية الدولة الحديثة ومكانة الأحزاب في هذه النظرية، وهذا ما نستفيده إلى درجة بعيدة، ذلك أن المدى الذي وصلت إليه الحضارة العربية في ذلك الوقت في إنفتاحها على العالم الحديث بما فيه من نظريات ودراسات كان قصيراً جداً، ولم تكن لدينا حتى مدارس تدرس مثل هذه المعرفة إلا ما يخص بعض المدارس التبشيرية وما سمحت به من تقديم معرفة خاصة بالدول العلمانية التي تسودها التعددية السياسية، ذلك أن هذه المدارس كانت تسعى إلى أهدافها الخاصة في البلاد العربية وهذه الأهداف متمحورة حول نشر المسيحية ذاتها، إضافة إلى تأسيس ما يمكن أن يقف عقبة أمام الإحياء الإسلامي.

الإحتمال الثاني هو أن الإدارة البريطانية أرادت للدولة الحديثة في الأردن أن تكون أو أن تتطور نحو النموذج البريطاني للحكم (الملكية الديمقراطية أو الدستورية)، وبذلك تكون هي التي قدمت النصيحة والإرشاد للأمير كي يقوم بتأسيس فكرة الأحزاب في الدولة الحديثة. لكن مثل هذا الإحتمال لا يجد له دعماً في الواقع حيث أن الأحزاب البريطانية لم تكن تشبه حتى في نوع تنظيمها ما أصبح يدعى عندنا في الأردن أحزاباً سياسية لا في ذلك الوقت ولا حتى في هذا

الوقت الذي أخذت فيه الأمة تعرف المقصود من وجود الأحزاب السياسية. بل إن الواقع يملي علينا أن تستبعد مثل هذا الإحتمال ذلك أن الإدارة البريطانية كانت أعلم ما يكون بأن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تقوم دون أن تتكون قاعدتها الأولى وهي الحضارة السياسية حيث تتنوع وجهات النظر نحو طبيعة الحكم وسياسته وإستراتيجيه وتنقسم هذه الأراء إلى معارض ومساند وهذه لم تكن موجودة ولم تكن قد تطورت بطبيعة الحال في الأردن. والإحتمال الثالث وهو أقرب حيث إن القيادة ذاتها أرادت بطريقة أو بأخرى أن تجد الطرف المناوء لقوة الإنتداب في تشكيل ما دعته أحزاب- وهي آلية دعم نظام الحكم سواء للداخل أو للخارج. فالحزب لم يكن يترخص بناء على قانون موجود، وإنما بناء على القوانين العثمانية ذاتها. ولقد كانت فكرة الأحزاب أحد المحفزات التي أوجدها النظام هي قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم فلقد كان سموه في ذلك الوقت أدرى من يكون بطبيعة الشعب المتكون لكي يحكمه خاصه وأن الفكر العربي الإسلامي الذي خلفته لنا عصور الخلافات الإسلامية لم يكن يحتوي على مثل هذا الفكر الحديث للأحزاب، فالأحزاب ومنذ نشأتها في تاريخ الدولة الإسلامية كانت موجهة نحو القيادة: أهي هذه القيادة التي تتفق مع العقيدة ونريدها أم لا؟ هذا هو السؤال الذي طرحته لنا الأحزاب في واقعة الجمل وغيرها، وبقيت المعارضة طوال التاريخ الإسلامي هي معارضة القيادة وليس إلا، لأن نظام الحكم كان موجوداً ومقدساً - الشريعة الإسلامية- ولا يجرؤ أحد على رفضها وإلا فإن فكرة الإرتداد عن الإسلام هي التي تقدم طاقم الإحتكام. وحتى المجتمع القبلي في ذلك الوقت فإنه لم يكن يقبل الفكرة الحديثة للأحزاب في الدولة ونحن جميها نعلم أن المجتمع الكائن في الأردن في ذلك الوقت وحتى الأن لا يزال ذلك المجتمع القبلي ولو أن مأسسة الدولة في المجتمع قد أخذت تثير التساؤلات الكثيرة بهذا الخصوص. متوسط الإنسان في الشارع الأردني- في حقيقة الأمر يستخدم كلمة الحزب بمعان متعددة وبربط جميع هذه المعاني بشخص القائد، أو الحاكم، أو الملك أو رئيس الجمهورية ولا يربطها بعملية الحكم وصنع القرار، فهو لا يربطها بإستراتيجية العدالة في المجتمع لأن مفهوم العدالة قد تحدد بالعقيدة أو الأيديولوجية الدينية التي لا مزاودة عليها، والعقل العربي لم يكن في يوم ما ليخرج على أحقية المفهوم الديني للعدالة الإجتماعية. حتى عندما جاء الأمير ووضعت الخطة الأولى لدستور الإمارة عام ١٩٢٣ و ١٩٢٨ وبعد الإستقلال

وتأسيس المملكة عام ١٩٤٦ وظهور الدستور عام ١٩٤٧، ثم عام ١٩٥٢ فإن مصدر العدالة قد تحدد في بند الدستور القائل أن دين الدولة هو الإسلام، أي أن أي نوع من العدالة الإجتماعية المتبع في الدولة سيحتكم إلى النصوص الدينية، وهذه هي مسلمة الفكر العربي رقم واحد. إذا كان هنالك من إتفاق أو إختلاف فهو ليس على الشكل ولا على المضمون إنما على شيء آخر خارج هذه المواضيع- مساندة نظام الحكم ومعارضة نظام الحكم وهذا ما هو غير موجود في الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي أقصت الفكر الديني من مكانة التحكم في الفكر السياسي الإنساني.

٢- الحضارة السياسية والاحزاب والفكر العربي الاردني

إنّ إحدى نتائج هذا البحث الهامة جدا هي ان هناك خطأ موجودا في فكر الباحث الذي يبحث في اتجاهات الناس في البلاد العربية سواء الاردن أو غيرها – نحوالأحزاب السياسية. في الواقع نحن نبحث في اتجاهات الناس نحو فكرة لا وجود لها في الواقع وأراني أفهم من نتائج البحث بأن أغلبية الناس لا تملك فكرة حول معنى الحزب السياسي ولا حول ما يمكن أن يكون له من أهداف واستراتيجيات. لقد خلف النظام مفاهيم لا يفقهها متوسط الإنسان في الاردن خاصة ولا يفهمها حتى متوسط الإنسان في العالم العربي. هنالك فجوة أو هوة صعبة القفز عنها لدى المواطن في البلاد العربية – وهي مكونة من مجموعة من القيم والمعايير والأهداف المتعلقة بمفهوم الأحزاب السياسية والتي تكون القاعدة التنظيمية التي تزود في دوراتها الدولة برجالات الحكم وشاغلي المكانات الإجتماعية والسياسية. هذه القواعد التنظيمية الدورية غائبة عن الساحة السياسية في البلاد العربية عامة والأردن خاصة باستثناء ما يمكن أن ندعوهم الأفراد متعددي التجارب المرجعية الحضارية السياسية.

التجربة الحضارية السياسية والمتمأسسة في دول الغرب الحديثة لم تتكون في أي من البلاد العربية والدليل على ذلك واضح سواء في المَلَكيّات أو في الجمهوريات في البلدان العربية حيث أن إحدى السمات البارزة في أنظمة الحكم العربية هي استمرارية القائد حتى نهاية أجله في الحكم والقيادة، وهذا ما لا يمكن أن نفسره من خلال النظرية السياسية أو حتى نظرية الحضارة أو النظرية العلممجتمعية. التفسير الوحيد الممكن لهذه الظاهرة يجب أن نستمده من التحليل

الأنثروبولوجي للتاريخ العربي وبخاصة تاريخ الدولة والقيادة. فسواء قبل الإسلام أو بعده كانت الدولة تقوم بوجود القائد وتتغير أوتتبدل بأفول هذا القائد حيث ياتي قائد آخر يستلم زمام الأمور بطريقته وسياسته الخاصة. والقيادة في هذا التاريخ لم تكن أكثر من أداء تنفيذي لما هو معطى من السماء ليطبق على الأرض، وإذا ما تدخل الإنسان في ذلك فإنه يتدخل فقط لا يشارك في الحكم ولا صنع القرار بل يساعد في التنفيذ. والامر بيد القيادة لتنفذ والناس يتوقعون منها مثل هذا التنفيذ فقط. الحكم في العقل التاريخي العربي هو في تطبيق الشرعية يعطيها لمن هو أهل لها(؟)، ومثل هذه الوصية في الحكم لا تسمح بكثير من التدخل البشري في الالهي. وحتى طبيعة الحضارة السياسية في الدولة الإسلامية القديمة فإنها لم تكن من ذات النوع الذي نجده في الدولة الحديثة، حيث أن المفاهيم الرئيسه في البروتوكول السياسي والإجتماعي هي مفاهيم إنسانية وتخدم الإنسان فقط، في حين أن مثيلاتها للدولة في التاريخ العربي الإسلامي كانت تخدم خالق الإنسان في أول الأمر وكما يرضى بذلك الإنسان الحاكم والذي يشارك في الحكم، ولا قيد على سلطة الحاكم ونفوذه وأوامره، ولطالما كانت النصوص الدينية تفسر لصالح قراراته التي ربما كانت تتناقص مع الشريعة ذاتها. هذه السلسلة التاريخية للدولة والحكم لم تنته مع نهاية الحرب العالمية الاولى كما يظن البعض أو كما اعتقد الغربيون عند تأسيس أنظمة الحكم في تركة الدولة العثمانية.

ما تقدم لم يكن خصوصية الدولة فقط بل أنه كان خاصية للأسرة والعائلة والقبيلة حيث السلطة بيد الفرد الواحد، وكانت الجموع تقبل هذه السلطة وتسير بموجبها، والسؤال حول القبول أو عدم القبول بالسلطة على هذا النمط لم يكن مطروحاً. ولم يكن مطروحاً أيضاً السؤال حول نوع الحكم وما يحكم به؟ والسؤال الأكيد كان في تلك الأزمان وفي الدولة العربية في القرن العشرين هو: هل نقبل هذا الحاكم أم لا؟ ذلك أن مسألة الحكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكيفية الحكم، جميعها مسائل لم تطرح في العقل العربي إلا فيما يخص الشكليات. نحن في الأردن خاصة وفي البلاد العربية عامة لم نصل بعد إلى ما توصل اليه الغربيون في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر من حيث التساؤل حول طبيعة الحكم ونوعه والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولم نصل بعد إلى فلسفة مفاهيم سياسية كثيرة مثل مفهوم المواطن، والمواطنة، والمشاركة السياسية، والإنتخاب وغيرها.

وربما أن شخص القائد قد فكر بهذه المواضيع، لكن الأدبيات المطروحة لا تقول لنا بأننا فعلنا ذلك.

ومن هنا فلم تتشكل لدينا الأطر الأولية للمارسات الديمقراطية بمعناها المؤسسي، ذلك أن مفهوم الديمقراطية لم يوجد في مجموعة المفردات المستخدمة في التنشئة الإجتماعية في الأردن لا في المدرسة، ولا في البيت ولا في المؤسسة. فماذا كانت مثل هذه المفاهيم تعني لشيخ القبيلة؟ وماذا كانت يمكن أن تعني لرب البيت أو للأخ الأكبر مقابل الأخ الأصغر؟ هذا ونحن لا نتكلم عن الأفراد جميعاً لأن قاموس المفردات الإجتماعية لم يكن بقادر على الجمع بين مفهوم المرأة أو العامل، ولم يكن بقادر على الجمع بين مفهوم الحرية أو مفهوم الإختيار الشخصي للموظف الأدنى مرتبة عند الموظف الأعلى مرتبة وهكذا إلى نهاية السلسلة. الذهن العربي الأردني مملوء بمفاهيم السلطة والقسرية، ولسنا بصدد تحليل العلاقات بين التبعية الأقتصادية للفرد الأردني ومفاهيم داخلة إلى المجتمع من الخارج مثل حرية السلوك والإختيار. هذه القسرية كانت موجودة حتى في التعليم المدرسي حيث كان المعلم لا يسير إلا والعصا بيده يلوح بها لكل من عصى الأوامر من الطلبة بدلاً من محاولة إقناع الطالب أو التلميذ لفعل الأشياء بمحض إرادته، ناهيك عن موقف الأهل من التلاميذ. لقد أدخلت الدولة مفاهيمها إلى مجتمع لم يكن يؤمن بها ولا يقدرها بل أنها كانت تتناقض مع قيم هذا المجتمع ومعاييره.

هذا الغياب الجوهري لهذه المفاهيم الغربية في الحضارة العربية لم يكن ليتوقف بين عشية وضحايا، ولا حتى بعد عشرات السنين من التنشئة الإجتماعية. فقد يذهب النظام إلى أنه أراد للشعب العيش بحرية ورغد، وديمقراطية ومشاركة سياسية و ... و ... ألخ. لكن هذه الرغبة وحتى المحاولة إن وجدت اصطدمت بالواقع الإجتماعي والحضاري المر، فقد كان معادياً لسلطة الدولة، ولم يكن قبول المجتمع للدولة عن طيب خاطر بل عن طريق القسرية، فهو مجتمع اعتاد أن يقبل الواقع الجديد، وفعل ذلك خلال خمسة قرون طوال لم يحرك فيها ساكناً للثورة على مستعبديه. الدولة الجديدة، على أية حال، كانت أفضل مما عهده الواقع الإجتماعي من قبل، فخلال خمسة عقود تبلورت في المجتمع مجموعات اجتماعية أخذت

تتفاعل مع الدولة وتشغل المناصب الوظيفية والسياسية والعسكرية والتعليمية، وأصبح الإتصال مع المدينة ينمو بإطراد متزايد.

هذه المجموعات كانت نتاجاً لعملية إنتقالية يقوم بها رئيس الدولة بالتشاور مع المقربين إليه لإشغال المكانات الإجتماعية في الوزارة والوظائف الحكومية والمؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية – أو فيما أصبح يطلق عليه بالقطاع العام، والحركة التجارية والإقتصادية والزراعية، أو ما أصبح يطلق علية بالقطاع الخاص بحيث أفرزت العملية ككل ما يمكن أن ندعوه البناء الفوقي لمجتمع، لينظم جماعات من الأفراد تشكلت من ما يمكن أن ندعوه "عبر القبلية" "عبر العشائر"، فقد كانوا خليطاً من الفئات القبلية المختلفة في جميع أنحاء المملكة (حداد ١٩٩٣، الفصل الثاني). هذا التشكيل الأولي بقي وحتى منتصف القرن بطيئاً ولعب فيه الأردنيون الدور الأبرز، ويمكن قراءة ذلك على الأسماء الواردة في تشكيل الوزارات والمجالس النيابية، ومجالس الأعيان. كانت هذه النخب المنتقاة في المجتمع التي شكلت مجال ما يمكن أن ندعوه الحضارة السياسية ومن هؤلاء تشكلت جميع الأحزاب المتتالية حتى عام ١٩٥٠ حين تمت الوحدة مع الضفة الغربية وتوسعت حدود المملكة لتشمل الضفة الغربية المتبقية من فلسطين بعد الحرب العربية الإسرائيلية.

لقد أعطى الجزء الجديد من الشعب الأردني المتكون أهمية أكبر بكثير مما كان ليعطي له وبخاصة من حيث خصائصه الإيجابية مقارنة بخصائص المجتمع السابقة عليه والمتحد معه. وعلى الرغم من بعض التقدم في التعليم (المستوى التعليمي) وبعض الخبرة الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذا الجزء من حيث بناءه الإجتماعي ومفاهيمه الحضارية لم يكن يختلف كثيراً عن شقيقه مجتمع شرق الأردن. وبغض النظر عن السؤال لماذا بقي هذا المجتمع دون تطور بارز في الجوانب التعليمية والسياسية والتجارية والصناعية، فإن تجربته من حيث مفاهيم الحضارة السياسية، والبروتوكولات وغيرها لم يكن يختلف كثيراً. ما أختلف به هذا الجزء من المجتمع هو الدافعية. لقد كان شعباً مهزوماً دون أن يكون لدية قيادة مركزية يعزو إليها هزيمته وكان يرزح بين أمرين أحلاهما مرّ، الأول غياب الدولة التي تتحمل التبعية وتحاول إعادة تنظيمه من جديد، والثاني لقمة العيش كما كان

الناس يتصورونها في ذلك الوقت. وعلى الرغم من ذلك فقد أخذ هذا الجزء من الشعب المتكون في لعب الدور الرئيسي في تسيير الدولة كما ارتأى ذلك نظام الحكم وقدم للدولة نصيب الأسد من شاغلي المكانات الإجتماعية (الوظيفية) في كل من القطاعين العام والخاص. ففي عام ١٩٥٢ عمل الدستور الجديد والذي جعل من المجلس التشريعي كلا متكاملا يشغل كراسيه ممثلون مناصفة عن الضفة الشرقية وضوعف عدد المقاعد البرلمانية. ومع توسيع مؤسسات الدولة أصبحت الدولة بحاجة إلى متعلمين يشغلون الوظائف الجديدة المستحدثة، وكان من الطبيعي أن يقوم الجزء الأكثر تعليماً شاغلين لهذه الوظائف. أما المحصلة النهائية فقد كانت مأسسة الدولة بين الجزء الجديد من الشعب المتشكل إنطلاقاً من فكرة القومية العربية. غير أن هذه الفكرة القومية لوحدها لم تكن على ما يبدو لتنتصر على الهوية الوطنية، فالهوية الفلسطينية ما كانت لتستبدل بهوية أردنية، ذلك أن أسم الدولة كان: المملكة الأردنية الهاشمية، والجنسية التي كان على الفلسطينيين أن يحملوها كانت الجنسية الأردنية، وهذه لم تكن بالهوية البديلة عن الهوية الفلسطينية. حتى ولا الهوية العربية كانت، على ما يبدو، لتحتل محل الهوية الفلسطينية. من هنا فإن الحضارة السياسية التي أخذت بالتشكل في الخمسينات في الأردن (المماكة الأردنية الهاشمية) كانت ذات شقين: الأولى أردنية والأخرى مبهمة تعمل متسترة لتحقيق الهوية الفلسطينسة. تحت الظروف الجديدة والدستور الجديد الذي سمح بالحريات العامة وأطلق العنان لما أصبح يدعى بالأحزاب السياسية إنفتح المجال للعمل السياسي الذي لم يكن موجهاً نحو السؤال: كيف ننهض بالوطن؟ لقد كان السؤال المطروح في الحضارة السياسية الجديدة هو: هل النظام الحاكم في الأردن من الشرعية بمكان؟ لقد تكونت الأحزاب الوطنية والأحزاب القومية العقائدية وكانت جميعها تخضع لقيادات في دول أخرى: الحزب الشيوعي وقيادته في روسيا أو الإتحاد السوفياتي، وحزب البعث ومقّره سورية ولبنان، والحزب القومي السوري والحزب العربي الإشتراكي وغيرها، وكان هم كل منها موجه نحو التخلص من النظام الحاكم. هذه الأحزاب كانت تنادي بقومية عربية واحدة ولكن تحت رعاية الحزب المنادي بها. ومحصلة ذلك النشاط السياسي كانت محصلة مريبة إنتهت في سنوات الأزمة ١٩٥٧ و ١٩٥٨ في الأردن بفرض الأحكام العرفية وحل الأحزاب جميعاً. لقد كانت أحزاب تلك الفترة موجهة نحو مثال صعب

المنال في تلك الحقبة إلا إذا خرجنا من نقطة إنطلاق العقل العربي المتمثل في كل من الآيديولوجيات الفاعلية حينئذ، وكل منها معاد للحزب الأخر وآيديولوجيته، ومن هنا فإن الإلتقاء بين هذه الآيديولوجيات حول الهدف الواحد كان غير ممكن في تلك الظروف. هذه الظاهرة كانت تعم جميع البلدان العربية المتحررة في ذلك الوقت ما عدا دول الخليج العربي حيث ظهرت أنظمة حكم أوليغارشية أراد لها الغرب وأرادت هي لذاتها أن تبقى كما هي. أما في الأردن فإن عملية تكوين الحضارة السياسية قد أخذ يتأطر من خلال إشغال المكانات الوظيفية في الدولة واتساعها في الوزارات والمديريات وغيرها بحيث أخذ التسلسل الوظيفي والإرتقاء إلى المناصب العليا يقود الى تزويد نظام الحكم بامكانية إنتقاء الأشخاص للمكانات السياسية في الدولة.

مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وما بعد أخذت التنظيمات تدخل إلى الشق الفلسطيني من الشعب الأردني، وبعد حرب ١٩٦٧ كانت هذه التنظيمات السياسية قد أصبحت شبة تنظيمات عسكرية ولكل منها ميليشياتها ..ألخ. لكن هذه التنظيمات توجهت نحو الطموح بالإعتماد على الذات والتغلب على إسرائيل، لكنها لم تكن فيما بينها تتنافس على الوصول الى سلطة ونوع حكم وفلسفة عدالة. الشغل الشاغل كان السؤال: كيف نحرر فلسطين؟ حتى هذه الفصائل وعلى الرغم من عملها في الأردن حتى عام ١٩٧٠، فإنها لم تنقل الإنسان الأردني أو الفلسطيني إلى نوع من الوعي بمفاهيم الأحزاب والمواطنة والدولة، إنما وفي تقديري عملت على تعزيز المفاهيم التقليدية والمواقف الفردية من الدولة. لقد عززت عدم الثقة بين الدولة والمواطن وأكدت على مفهوم الفرد بعدم الثقة بالدولة. وهذا ما لم تنتبه له الدولة ولا تزال تتجاهله حتى هذا الوقت، وربما أن سياسة التجاهل هذه إحدى الطرق للتغلب على المعضلة لكن سوف يكون له أيضاً تأثيره السلبي.

٣- نتائج البحث الميداني

الحقيقة هي أن هذه النتائج موجودة في الفصول الخمسة الأخيرة حيث حاولنا أن نجد إذا ما كانت هنالك علاقات بين محاور البحث وكل من متغيرات الفئات العمرية والجنس، ومكان السكن، والمهنة والتعلم. لقد قمنا بوضع سبعة محاور للبحث: مفهوم الأحزاب والديمقراطية، طبيعة الأحزاب والميل إليها، واستراتيجية

الأحزاب والمواقف الخاص من الأحزاب، والمشاركة الفعلية في الحياة الحزبية، ثم التبعية الإجتماعية والإقتصادية والأحزاب. ثم وضعنا لكل من هذه المحاور مجموعة من الأسئلة على شكل مقولات يجيب عليها المبحوث بإحدى درجات مقياس ليكرت الخامسي الدرجات، ثم حللنا النتائج مستخدمين ثلاثة أدوات تحليلية، التباين الأحادي المتعدد المتغيرات، وتحليل البيانات البعدية ثم الجداول التقاطعية. التحليلات المتقدمة في الفصول الخمسة الأخيرة تعطى هذه جميعاً وأهم ما ركزنا علية هو الجداول التقاطعية حيث قسنا العلاقة ذات الدلالة الإحصائية من خلال كاي٢ وقيمته معتمدين القيمة الدالة كما أعطى المقياس ٠,٠٠٠١ في حين كانت العلاقات الدالة لتحليل التباين الأحادي هي α =٠,٠٠١ وللبيانات البعدية كانت α=٠,٠٥

لو أخذنا العلاقات الدولية إحصائياً بين فقرات المحور ومتغيرات البحث كما هي في كليتها لوجدنا أنها غائبة بناء على الدلالة الإحصائية الناتجة عن تحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات، وكذلك بناء على تحليل البيانات البعدية حيث أن كل منهما لم تعط المؤشر المطلوب. اما الفروق الواردة بناء على الجداول التقاطعية حيث دلالة مربع كاي كان يجب أن تكون٠,٠٠٠١ فإننا نجد بعض الدلالات في الإرتباط بين متغير العمر ومقولات المحور كما في الفصل الرابع. لكن المقارنة بين هذه الإرتباطات لكل مقولة على حده مع قريناتها من المقولات الأخرى توصلنا إلى النتيجة أن هذه الدلالات قد لاتعنى شيئاً. نجد مثلاً أن ما يقارب خمسي أفراد العينة في كل فئة عمرية قالت بأنها تعتبر وجود الأحزاب ضرورة ملحة من أجل توكيد وتطوير الديمقراطية مع فروقات طفيفة بين الفئات العمرية، وأن ٠,٣ وجدوا أن طبيعة البرلمان بشكلة الحالي كافية لتدعم الديمقراطية وهي نسبة متدنية إذا ما قيست مع ٠,٧ وجدوا الأمر غير ذلك. مثل هذه النسب نجدها أيضاً في إستجابات أفراد العينة على المقولة بأن الحياة الحزبية تعيق تدعيم الحريات العامة وهذه نتائج تبشر بأن هناك وعياً بهذه المفاهيم، وتدعمت هذه النتيجة برفض الأغلبية الساحقة لمقولة أن الديمقراطية فكر غربي ولا تتلائم مع طبيعة مجتمعنا العربي. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة وجدت بأن الديمقراطية ستقود إلى إختلاف حول مسائل جوهرية في حياتنا العربية وبخاصة تلك المتعلقة بالسلطة والسيطرة، إلا أن الإستجابة على المقولة الناصة على أن المبحوث يدرك معنى الديمقراطية من خلال

المشاركة السياسية والتي جاءت بنسبة ٦٤% قد أثارت السؤال حول أصالة الإستجابات بالموافقة على المقولات السابقة من ناحية وتناقضت مع نتائج الإنتخابات لعام ١٩٨٩والانتخابات اللاحقة (١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣) حيث لم يشارك في الإنتخابات أكثر من ٣٥,٥ % من الذين لهم الحق في الاقتراع. كذلك وعلى الرغم من التفسير المعطى في الفصول السابقة بأن إرتفاع مستوى التعليم في الأردن قاد إلى هذا الإدراك لم يتفق مع محتوى التعليم المدرسي في الأردن والذي لم يتجه نحو توعية الفرد بالديمقراطية وأن أغلبية الأجيال قد ذهب أفرادها إلى المدارس وحتى الجامعة في أزمان فرضت فيها الأحكام العرفية.

النتيجة المذهلة هي لأن أفراد العينة هي أن أكثر من ٥٠% من أفراد العينة رفضوا المقولة بأن الديمقراطية ستكون الحل الأمثل لقضايا العرب الأساسية كالتجربة والتبعية والوحدة والتحديث. وهذا يعني أنهم يدركون بأن الديمقراطية تقود إلى السلم والإستقرار وإلى التوجه نحو العزوف عن فكرة الحرب مع دولة إسرائيل لاسترجاع الأرض. وبذات النسب جاءت الإستجابات على مقولة أن الحياة الجزبية ستكون بداية جديدة لحياة أفضل في الأردن. مثل هذه النتائج نجدها في إستقراءات الإرتباط بين هذه المقولات ومتغيرات مكان السكن حيث تبدي هذه الإرتباطات علاقات ذوات دلالة إحصائية على مستوى α=٠٠١. ولتحليل التباين الأحادي المتعدد المتغيرات وعلى مستوى α=٠,٠٥ لتحليل البيانات البعدية بطريقة نيومان كولز. وعلى مستوى قيمة مربع كاي=٠,٠٠٠١ كانت العلاقة بين أكثر المقولات ومتغير مكان السكن دالة إحصائية. فسكان المدن كانوا أكثر قبولاً لمقولة أن الأحزاب السياسية ضرورة ملحة من أجل توكيد وتطوير الديمقراطية من سكان والقرى والبادية، في حين كان أقل منه في المخيمات. وربما أن التجربة في المخيمات تختلف نوعاً عنها في المدن والقرى والبادية. ولكن غياب الدلالة الاحصائية يجعل هذه النتيجة مماثلة لقرينتها بين الفئات العمرية. مثل هذا الإتفاق في النتائج نجده بالنسبة للمقولات بأن طبيعة مجلس النواب الحالي كافية لتدعيم الديمقراطية، فهنالك شبه إجماع على رفض هذه المقولة، مثلما هي إستجابات الفئات السكنية بالرفض لمقولة بأن الحياة الحزبية ستعيق تدعيم الحريات العامة كحرية الرأي والإنتقاد. وربما أن التجارب السابقة خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٨٩ قد أوجدت الرأي بأن الحياة الحزبية لا تتلائم مع نظام الحكم في البلد مما سوف يحدو بالنظام

في لحظة ما إلى إعادة الكرة وحل الأحزاب وإيقاف ممارسة الحريات العامة. أما باقي النتائج فإنها لا تختلف كثيراً عنها مع متغير العمر عدا ما هو واضح في الفروق بين الفئات السكنية بين بادية وقرية ومخيم ومدينة على التوالي.

كانت الإناث أقل إيجابية تجاه مقولة ضرورية وجود الأحزاب لتوكيد الديمقراطية وتدعيمها وتطويرها وتجاه الديمقراطية ككل. فرفض هذه المقولة لدى الإناث عالية، كما هو رفض مقولة أن طبيعة المجلس النيابي الحالي كافية لتدعيم الديمقراطية. وسواء لدى الرجال أو الإناث فإن حوالي ٣٠% يتخوفون من أن تقود الحياة الحزبية إلى إعاقة الحريات العامة، في حين كان رفض المقولة أعلى بكثير من قبولها. وكما قيل بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فيمكن أن يقال عن إتجاهات الأردنيين نحو الحياة الحزبية والديمقراطية. فهنالك الوعي بأهمية الديمقراطية والحياة الحزبية ولكن هنالك أيضا التخوف منها لأسباب كامنة في إدراك الأردنيين لطبيعة الدولة التي يخضعون إليها. ومن الواضح أن أفراد المجتمع يصبون نحو دولة ديمقراطية حيث تكون المشاركة السياسية الأساس للمشاركة في صنع القرار، ولكنهم يعرفون أيضاً أن الدولة بهذه الطريقة التي تسير عليها الآن لا تقدم أكثر من شكليات لا تؤدي إلى مشاركة فعلية.

وإذا ما نظرنا إلى الميل نحو الأحزاب لوجدنا أن هنالك تقسيماً واضحاً نحو الأحزاب من الإتجاهات المختلفة وأن الأحزاب ذات الأيديولوجيات العربية والتي تعزز القومية العربية حسب نموذج إيديولوجي هي التي تكتسح هذه الإتجاهات وأن هنالك تفاوت بين مأسسة الفكر اليساري واليميني الغربي (رأسمالية – إشتراكية) في حين أن الناس منقسمين إناثاً وذكوراً في الميل وغياب الميل إلى حزب ما علماً بأن الذين لا يميلون إلى أي حزب من الأحزاب هم الأكثر. وهذه التقسيمات واضحة إذا ما نظرنا إلى نسب من لم يكوّنوا رأياً تجاه الأحزاب فهي متدنية لم تتعدد في أقصاها ١٨% للأناث و١٣,٥% للذكور وفي أدناها ٩%. ومن الواضح أن الموقف الجوهري تجاه الدولة هو الذي أثر على هذه الإتجاهات. فالدولة بممارساتها وتنظيماتها الحالية لا تشبع رغبات المواطنين من حيث الدافعية للتجمع في أحزاب، لأن الهدف من ذلك لا يتحقق.

ومن هنا نجد أن رغبة المواطنين للإشتراك بالإنتخابات دون الإنتماء إلى حزب من الأحزاب قد جاءت عالية في كل من محاور البحث وحسب جميع المتغيرات وأن إتجاهات أفراد العينة نحو مساندة الأحزاب جاءت متماثلة مع الإتجاهات نحو الميل نحو الأحزاب. بما في ذلك الموقف من طيعة الأحزاب في الأردن وأنها تفتقد إلى الفكر بما في ذلك الأحزاب الدينية. ومع هذه المواقف السلبية جاءت فئة الذين لم يشكلوا رأياً وإستجابو بلا ادري عالية حيث كانت في أقصاها ٢٦% وأدناها ١٢,٤% فحيث كانت الأسئلة تتعلق بالممارسة الفعلية إرتفعت نسبة من إستجابو بلا ادري. هذه المواقف السلبية تتعلق بتجربة الإنسان الأردني مع الدولة في الماضي وأن لا ثقة عند المواطن بهذا التحول نحو الديمقراطية، حيث كان مفاجئاً دون أية تغيرات في القواعد الأساسية المنظمة للدولة (مواد الدستور والقوانين) فهذه لا تزال كما كانت علية أو أنّها بذات الروح حيث حصل تعديلات عليها. كذلك هو عزوف الناس عن الحياة الحزبية، فلم تكن الأحزاب في الماضي قادرة على عمل شيئ للمواطنين، لقد إعتنقت تلك الأحزاب فكراً مثالياً لا علاقة له بالواقع وأخذت تعمل من أجل تحقيقة مقابل ما هو موجود، فقدا كانت جميعها توجه عملها نحو التخلص من نظام الحكم وليس من أجل العمل على تطوير وتحسين ما هو موجود علماً بأنها كانت تعرف مدى التردد في الواقع المعاش وكانت تعد الناس بأي شيئ بعد ما تستلم هي زمام الحكم في حين كان الناس يعرفون بأن هذه الأحزاب لن تفعل أجود مما كانت أنظمة الحكم تفعله، ولذلك لم تكن تجتذب تعاطف الناس معها حتى أن هذا الإنسان الأردني في الوقت الحاضر قد فقد الأمل بقيام أي حزب يكون قادراً على فعل شيئ، كما أنه يعرف أن طبيعة التركيبة السياسية للدولة لن تسمح للبرلمان من عمل ما يمكن أن يحسن الأحوال. المحصلة هي أن هذا الإنسان الأردني يعيش في علاقة تشكيكية تجاه كل من الدولة وجميع التنظيمات التي تنتج عنها بشكلها الحالي أو ما تسمح بنشوءه وقيامه، وهنالك القناعة بأن المجتمع والدولة تعيشان زيفاً ولا بد للدولة أن تنهج نهجاً جديداً كي تجتذب المواطن ليتصالح مع ذاته ومعها.

ما يثبت ما تقدم من خلال البحث الميداني هو رفض الأفراد للعشائر وحتى رفض الأحزاب إذا جاءت على نمط العشائر أو عززتها وقبول الأفراد للأحزاب لو كانت تعمل بموجب ما وجدت من أجله. ولا يزال الشعور بالإنتماء للقبيلة عالياً

(كانت نسبة من قالوا بذلك ٤٢% من الذكور و٣٥,٣% من الإناث) بسبب غياب امكانيات التنظيم الأخرى التي يمكن قد تقود إلى إنتماء للدولة بناء على قاعدة العلاقة الفردية معها،وبناء على أنّ الشعور الفعلي بالطمأنينة لا يزال مرتبط بالتنظيم القبلي. فعلى مستوى المثال كان من رفضوا فكرة أن الأحزاب ليست للمرأة أعلى بكثير ممن أيدوها سواء بين الذكور أو بين الإناث. ومن المميز للنتائج التي يقدمها هذا البحث هو إرتفاع نسب من أجابوا بلا أدري على المقولات التي وضعت لتقسيم مدى الوعي الكامن. فمثلاً ٤٥% من الذكور لم يكونوا رأياً حول المقولة بأن الحياة الحزبية تتنافى مع التقاليد العربية. وعلى الرغم من الدعم الذاتي للحياة الديمقراطية إلا أن علاقة عدم الثقة بين الأفراد والدولة من ناحية وبين الأفراد وإمكانية فاعلية الأحزاب قد أدت إلى إرتفاع نسبة من قالوا بأنهم سيفكرون طويلاً قبل أن ينتموا إلى حزب سياسي، ولماذا الإنتماء إن كانت التنظيمات القانونية التي تعمل الأحزاب ضمنها لن تقود إلى حالة أفضل.

هذه النتائج تجد دعمها أيضاً في إستجابات أفراد العينة على فقرات محور المشاركة الفعلية في الحياة السياسية ، فالأغلبية الساحقة لم تجد من يعرض عليها الإنتماء للحياة الحزبية، فقد أجاب بذلك ٨٠% من مجموع أفراد العينة . والواقع هو أن هذه النسبة أعلى بكثير ذلك أن العينة من هذا القبيل ليست ممثلة بشكل دقيق ومشكلتها هي طبيعة إختيار الأفراد وغياب بنائيتها. من المهم أن نعرف كيف يؤثر الإطار الذي وجدت فيه الأحزاب على عزوف الأفراد عن المشاركة في الحياة الحزبية. فقد إنقسم أفراد العينة إلى ثلاثة أقسام شبه متساوية، قسم رأى أن الأحزاب وقعت تحت قيادة الأغنياء، ومنهم ثلث قال بغير ذلك وثلث لم يكوّن رأياً. وقد وجد أغلبية الأفراد أن قيادة الأحزاب في أيدي أفراد بالمركز العالي واتخذوا من الأحزاب طريقاً للعودة إلى السلطة، ومن هنا جاء ذات التقسيم بالنسبة للقرار بالإنضمام إلى الأحزاب والفروق بين الذكور والإناث طفيفة. كذلك كانت الأغلبية (حوالي النصف) لم يوافقوا على المقولة الناصة على "ساسمح لزوجي / زوجتي بالإنضمام إلى الحزب الذي يريد/تريد". مهم أيضاً أن نعرف أن نسبة من لم يكونوا رأياً وأجابوا بلا أدري على مقولات المحور عالية تفاوتت بين ١٨% في أدناها و ٢٩% في أعلاها. إضافة إلى ذلك نجد أن التبعية الإقتصادية والتبعية الإجتماعية ذوات تأثير كبير على الإتجاهات نحو الأحزاب والحياة الحزبية.

في هذا المحور أيضاً نجد الفرق الشاسع بين الإدراك النظري والتوجه الفعلي نحو الحياة الحزبية. فالغالبية العظمى لا تزال لا تفكر بالسماح للأبناء والبنات بالإنتماء إلى الأحزاب وكذلك هي الحال بالنسبة للزوجة، في حين على المستوى المثال نجد ان هنالك إدراكاً بأن جيل الأباء وجيل الأبناء سوف يختلفان من حيث إختيار الأفراد للأحزاب. لم يكن أكثر من ٨% يقبلون بالانضمام إلى الحزب الذي يختاره الأب أو الإبن أو الزوجة بسبب هذا الإدراك للاختيار الفردي ودون فروق تذكر بين الذكور والإناث. وترينا الإجابات أن هذه التبعية الإقتصادية لا تزال قوية جداً. مثال على هذه التبعية مثلاً هو أن أكثر من نصف أفراد العينة من الإناث أجبن بلا أدري على المقولة: "سيسمح لي زوجي أن أنضم إلى الحزب الذي إختاره، في حين أجبن بالنفي ما نسبتهن ٣٥,٥%، ولم يجب على مثل هذه المقولة للأبناء بالإيجاب إلا ٣١,٨% و ٢٠,١% من الإناث بأن الوالد سيسمح لهم بالإنضمام إلى الحزب الذي يختارونه. وكيف يمكن لتابع أن يستطيع الإختيار دونما تدخل من الخارج.

خاتمة

الحضارة السياسة في الأردن كانت قد تشكّلت على مراحل تمأسس النظام الملكي الأردني والذي هو الأكثر استقرارا بين الأنظمة العربية المتشكلة منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين، وذلك لعدة أسباب ربّما أهمّها أن هذا النظام هو النظام المتبقي من الثورة العربية الأولى التي أطلق طلقتها الأولى الشريف حسين بن علي رحمه الله والذي كان الشعلة الأولى في الوعي العربي لاستقلالية الأقطار العربية (في ذلك الحين) عن الدولة العثمانية بالتعاون مع أنجاله الأميرين فيصل وعبدالله. تلك كانت الثورة الأولى التي لم يكن لها عقائدية عسكرية ولكن نبعت من فكر الحماية للثقافة العربية من التتريك على أيدي أصحاب الاتحاد والترقي العثماني.

لقد بدأت هذه الحضارة السياسية بمفاهيم معيّنة بعد أن تدارك الهاشميون أن تأسيس الدولة التي نادى بها الأحرار لم يكن ممكنا في ذلك الوقت، وقبلوا بسياسية خذ وطالب وهذا كان هو الطريق القويم لمن لم يكن بإمكانه الأخذ بالقوة، فقبل الأمير عبدالله بإمارة شرق الأردن وقبل الملك فيصل بمملكة العراق بعد أن عمل الاستعمار الفرنسي على عدم استمرارية المملكة الفيصلية التي تأسست عام ١٩١٩ في سوريا. لقد تمحورت الحضارة السياسية حول مفاهيم رمزية في أول الأمر أهمها بناء الدولة، والتحرر من نير التراث التركي ومن الاستعمار من جهة، ومن القوى الجديدة في المنطقة التي دخلت سواء باسم الاستعمار أو باسم الانتداب، ومن جهة أخرى في مناهظة الصهيونية والحرص على عدم ضياع فلسطين للحركة اليهودية الصهيونية، ففلسطين كانت أحدى المكونات الأساسية للدولة العربية التي نادى بها الشريف حسين بن علي في الثورة العربية الكبرى والتي أوضحها جيّدا بحدودها كما جاءت في مذكرات ا لتفاهم في مراسلات الحسين – مكماهون، وإعادة الكرامة إلى شعوب المنطقة لتدلي بدلوها في بناء الحضارة العالمية. هذه الرمزية تبلورت في الدولة، والعلم والعرش.

وكان الطموح هو تأسيس دولة ومجتمع يتماشيان مع المفاهيم العصرية للدولة في ذلك الوقت، ومن هنا وجدنا أنّ أول ما شغل فكر الأمير في الأردن هو صياغة الدستور ليكون حجر الأساس للعمليات السياسية والحكم بموجب قوانين أساسية تحكم الحياة في المجتمع ويحتكم إليها كل من الحاكم والمحكوم على السواء. وبما أن العربية والعروبة مرتبطة دون شك بالعقيدة كانت المحور الذي دار حوله الفكر في ذلك الوقت فقد وجدنا الأمير يأتي إلى الأردن مع مجموعة من أعوانه الذين التفّوا حوله من جميع مناطق المنطقة العربية في غرب آسيا، سوريين ولبنانيين وفلسطينيين وعراقيين وحجازيين، ودعوا الإمارة "إمارة الشرق العربي"(١). ومع مجيء هؤلاء بدأ في شرق الأردن تشكيل الجماعات السياسية الأولية من الذين التفوا حول القيادة تغذّيهم بالسلوكات بروتوكولات العمل السياسي والدبلوماسية، ولغة السياسة والسلوكات المرافقة لها بناء على قيم جديدة تختلف عن القيم الحضارية السياسية الفلاحية أو البدوية التي كانت تسود المجتمع في ذلك الوقت.

هذه الحضارة العليا بدأت تأخذ شكلها مع تشكيل الوزارات، والدوائر الحكومية والعلاقات الرسمية بين الإدارة العليا والإدارة الدنيا، وتشكيلة الأحزاب التي أخذت بالتشكل والتأسيس وبمطالبها وأهدافها من حيث التمثيل الداخلي والخارجي للإمارة، ومن هناك بدأت العملية التعليمية تدخل بعض القيم الجديدة مثل المؤهّل العلمي والشهادة والتخصص وغيرها من المفاهيم التي لم تكن سائدة في المجتمعات المحلية التابعة للولاية العثمانية. لقد دخل مفهوم الدولة المحلية والمركزية، ومفهوم العاصمة في البلاد، والدستور والقانون، ومفهوم القضاء الحديث، واستخدم الأمير

---

(١) لم يكن هناك من فسّر لنا لماذا قرّر الأمير عبدالله تغيير إسم الإمارة إلى إمارة شرق الأردن، ولم آتي على السبب الذي من أجله تغيرت التسمية الأولى إلأى إمارة شرق الأردن مما يتركنا في حيرة أمام السؤال لماذا؟ أكان هذا مطلب لسكان المنطقة نفسها "شرق الأردن" والتي لم تعرف هذه التسمية في تاريخها، ولم يكن سكانها يعرفونها بهذا الإسم، إذا أنّ اسمها كما في الإدارة العثمانية كان "جنوب سوريا" وكانت جميعها تابعة لولاية الشام. أم أنّ الانتداب البريطاني فكر بمحتوى التسمية وما تنطوي عليه من طموحات في توحيد المناطق العربية الآسيوية بحيث أنّهم ضغطوا بهذا الاتجاه تحت ذريعة إرضاء السكان المحليين؟ يبقى هذا السؤال للمؤرخين ليجيبوا عليه.

جميع الإمكانات المتاحة لنقل المجتمع من التجزئة والانفصالية إلى الوحدة، وكانت الأداة الأولى في ذلك هي تشكيل الجيش العربي والقوات المسلحة والرتب العسكرية والأمن العام (الشرطة والدرك) وشدّدت الحضارة السياسية المتكونة على مفهوم أمن الدولة والحدود وغيرها.

مع منتصف الثلاثينات من القرن الماضي دخلت أولى بوادر العمل النقابي وبخاصة المهندسين غير أنّ هذه العملية النقابية لم تتبلور قبل الخمسينات وأضافت إلى الحضارة السياسية جانبا مهما في تشكيل العملية السياسية حيث ظهرت بوادر المعارضة للدولة والحكومة. ولا شك في أن حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما تلاها من وحدة، إرادية كانت أم قسرية، وهجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى المملكة، قد قدّمت أو كبّلت الدولة بأعباء جديدة أهمها في الحضارة السياسية كان أمرين: الأول دمج الضفتين وسكانهما في وحدة وطنية تحت القيادة الهاشمية الأردنية، والثانية هي تبني القضية الفلسطينية في السياسة العالمية من ناحية وفي حماية الحدود الجديدة من التوسع الاستيطاني والحربي الإسرائيلي. هذا يعني أنّ في قاموس اللغة السياسية أدخلت مفاهيم جديدة (أردنة الفلسطينيين، والأرض الفلسطينية، والحفاظ على الأمن في المناطق المضافة جديدا إلى حدود المملكة، والتوسع في التعليم للجزء الجديد من المملكة، وحماية المقدسات المسيحية والمسلمة في فلسطين كما واليهودية، وخلق الجماعات السياسية والإدارية) وجميعها أصبحت من رموز الحضارة السياسية الأردنية كما والاقتصادية والتعليمية والتجارية.

كانت القاعدة الفلسطينية للتركيبة الحضارية السياسية في شرق الأردن قد تأسست في العقود الثلاثة الأولى من الدولة وتشكلت من أربعة فئات رئيسة أهمها الجماعات التي تم انتقاء أفرادها للمشاركة في الحكومات المتعاقبة والتي لم يزد عمر الحكومة فيها على عشرة أشهر، والإدارات العليا في مؤسسات هذه الوزارات، فلم نجد بين رؤساء الوزراء من كان من أصول شرق أردنية حتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين، وكان كل رئيس وزراء يأتي بأعوانه وهؤلاء كانوا يعون التطوّر

في المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من غيرهم من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وأسهموا مساهمة فعالة في تشكيل الطبقة الرأسمالية في السوق الأردني، فرجال التعليم (المعلمون والإدارات التعليمية، والموظّفون الكبار في الإدارات العليا في الدولة كانت تعزى ، سواء عن قصد أو ودون قصد، إلى الذين يتمّ اختيارهم وكان هؤلاء قد استوطنوا في البلد وشكلوا ما يمكن أن ندعوه الطبقة العليا في المجتمع، ومنهم رجال السياسية والتمثيل الدبلوماس في الخارج، خاصة وأنّ التعليم لم يكن قد وصل إلى تلك الدرجة والمستوى العالي في الضفة الشرقية من المملكة الجديدة[٢]. وكان الأمير بفكره العروبي قد فتح الباب على مصراعيه لحاملي الشهادات كي يأتوا إلى البلد وكانوا يحصلون على كل التسهيلات وبخاصة الجنسية الأردنية لحاجة البلد لكفاءاتهم، وبذلك شكّلوا النواة لطبقة عليا في المجتمع ومرّت هذه العملية دون كثير من الضجيج إلاّ فيما يخص الأصوات التي كُبحت وهي قليلة جدا، ولم تكن هنالك أية حركة توعية تجاه هذا الموضوع. هذا ما نجده إذا أعدنا النظرفي الزيادة السكانية للعقود الثلاثة الأولى نجد أنّ الزيادة السكانية الطبيعية في الأردن حتى عام ١٩٤٦ لم تتعدّى ٠،٠٨% أو ١%[٣] وذلك لتدني مستوى العناية الصحية، غياب المواصلات، وشح مصادر العناية الصحية من جميع جوانبها. فعدد سكان الأردن كان في عام ١٩٢١ ما يقارب ٢٢٥ ألف نسمه تضاعفوا أكثر من مرّتين إذ تشير التقديرات الإحصائية لعام ١٩٤٨ أن عدد سكان

---

(٢) ليس لدينا أية إثنوعرافيات أو أوصاف لتلك الحقبة لا من الأردنيين ولا من العرب الدارسين ولا حتى من الأجانب الذين درسوا المجتمع الأردني ولا زالت المعرفة الدقيقة غائبة عن تلك الحقبة لكي نعود إليها. ولكن الأسماء المطروحة في كل من قطاع السياسة، والوزارات، والتجارة، والإدار والصحة والتعليم وغيرها لا تذكر لنا أسماء من العائلات الشرق أردنية سوى ما ندر. والواقع هو أن الاحتجاج على إعطاء الوظائف العليا في الدولة قد بدأ منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وكانت تلك هي الشكوى المتكررة ضد الحكومة والدولة. وإذا ما رجعنا إلى مقالات الحركة الوطنية الأردنية بقيادة أحمد عويدي العبادي في ٢٠٠٦ لوجدنا ذات الشكوى وذات النبرة المحتجة بل والصاخبة ضد هذا التوجه في تعيين القيادات العليا من الأغراب. والقاعدة عندهم أن هناك فرق بين المواطن والمستوطن خاصة وأن الأردن ليست وطن هجرة.

(٣) هاني الحوراني، التركبة الاقتصادية والاجتماعيةفي شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦.

الأردن كان حوالي نصف مليون نسمة أو أقل. ولكن عملية حسابية بسيطة تعطينـــا غير هذه الزيادة السكانية وتؤكّد الزيادة السكانية من خلال الهجرة الإرادية.

تحسب الزيادة السكانية بالمعادلة :

عدد السكان +{ (عدد السكان x نسبة الزيادة السكانية + ١) x عدد السنوات) }

١٠٠

وهذا يعطينا عدد السكان الشرق أردنيين في عام ١٩٤٨ وهــو ٣٣١٢٢٠ نــسمة. وإذا ما قارنّا هذا العدد مع نصف مليون نجد عدد المهــاجرين إلــى الأردن مــع أولادهم وعائلاتهم هو ١٦٨٧٨٠ نسمة أي أكثر من ثلث سكان المملكة قبل هجرة اللاجئين الفلسطينيين، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين من فلسطين حيث أنّ الصراع الفلسطيني الصهيوني في ذلك الوقت كان أقوى العوامل الدافعة إلى الهجــرة. فــي ذات العام والعام اللاحق دخل شرق الأردن ٩٢٠٠٠ لاجئ نتيجة حرب فلــسطين أسكنوا في عمان وإربد والزرقاء. ومع حلول الوحدة عام ١٩٥٠ بــدأت الهجــرة تزداد كثيرا إلى شرق الأردن ولكن هجرة داخلية نتيجة الوحــدة وحــدود الدولــة الجديدة حيث تم تجنيس جميع سكان الضفة الغربية لاجئين وغير لاجئين. وأخذت الطبقة المرتاحة اقتصاديا والمتعلمين وغيرهم يتدفقون على شرق الأردن في البحث عن عمل وعن تجارة وغيرها. والطبقة الطامعة لتقاسم الكعكة في المملكة أخــذت تغذّي تلك التي تشكلت داخل المملكة من قبل.

المهم في الحالة الجديدة هي الزمزية الجديدة، فبينما فــي الظــاهر كانــت المجموعات تعلن ولائها للعرش الهاشمي، كان السياسيون بينهم يدخلون بأفكــارهم الحزبية العقائدية في حركة مناوئة للعرش رافضين حمــل هويــة غيــر هــويتهم الفلسطينية وبدأت حركة الصراع بين النظام والأحزاب الإيديولوجية تحــت وطــأة الهجمة الشرسة من النظام المصري أولا وبخاصة من خلال صوت العرب، وفــي نهاية العقد السادس من خلال الثورة العراقية وبعد ١٩٦٣ من خلال حزبي البعث في كل من العراق وسورية وعلى لسان أحمد الــشقيري فــي منظمــة التحريــر الفلسطينية. وفي هذه الفترة ، أي قبل حرب الأيام الستة، كان الشغل الشاغل للنظام

الأردني والحضارة السياسية المقامة هو كيفية الخروج من الصراع بأقل ما يمكن من الخسارة، لكن الصدام كان لا بد منه فجاء بعد حرب الستة أيام، في أيلول ، ١٩٧٠.

بعدها كان على الحضارة السياسية الأردنية أن تعيد النظر في محتواها مقتنعة أن إمكانية الحرب قد تلاشت، وعندما حصلت حرب ١٩٧٣ وأفرزت ما أفرزته من الهيمنة الإسرائيلية كان على الحضارة السياسية الأردنية أن تتشكل مجددا حاصرة القبضة على المراكز السياسية في من هم مخلصون كلية للعرش الهاشمي، وبخاصة بعد اغتيال رئيسي الوزارات الذين كانوا من أصل شرق أردني (هزاع المجالي في ١٩٦٠، ووصفي التل عام ١٩٧٠)، فأصبح من الواضح أنّ هناك معاداة قوية ضد التحول إلى الشرق أردنيين في العملية السياسية والحكم، وأن رؤية جديدة يجب أن تصاغ للمرحلة القادمة. وهنا بدأت عملية التفكير بالتنمية الاقتصادية حسب خطط زمنية كان أوّلها الخطة الثلاثية ١٩٧٣- ١٩٧٥ ثم الخطط اللاحقة (١٩٧٦-١٩٨٠، و ١٩٨١-١٩٨٥) لتستمر التنية بعد ذلك كمفهوم أساس من مفاهيم الحضارة السياسية.

الذي ناب عن الأحزاب في طول الفترة ١٩٥٧- ١٩٨٩ هي النقابات المهنية التي آخذت تقوم بالدور السياسي المعارض عل الساحة الأردنية وشكلت إمبراطورياتها وكأنّها دولة داخل دولة، فقوانينها الداخلية كانت تؤهّلها لأن تتحكم بالأفراد المنتمين إلى عضويتها، ولم يكن أصحاب المهن وبخاصة الحرة منها (المحامون، النهندسون، الأطباء، أطباء الأسنان وغيرهم) وهم الجماعات التي كان للأحزاب الممنوعة تعرض بضاعتها الحزبية الإيديولوجية عليهم، فقد تحكّموا بالقيادات الشعبية وكان لدى النقابات آلية الرقابة على سلوك الأفراد قانونيا بحيث أنّ من يخرج من عضويتها يكون محضورا عليه ممارسة المهنة وغيرها من الأحكام القاسية والمحيّدة، وكانت الحكومات المتعاقبة قاصرة عن أن تتعامل مع هذه المؤسسات المحمية اقتصاديا، واجتماعيا، وقانونيا. ولكن هذا الصدام في الحضارة

السياسية ازداد حدّة وبخاصة بعد أن أدخلَ النظام الأردني مفهوم فك الارتباط السياسي والإداري مع الضفة الغربية، وهنا أيقنت المنظمات المهنية أنّ مفهوم القضية الفلسطينية قد ترك المجال لمفهوم الاعتراف بدولة إسرائيل والعمل على توقيع اتفاقية سلام معها، ثم المناداة بالابتعاد عن الحرب بعد أن كانت الطريق الوحيدة لاسترجاع الحقوق المسلوبة ورفض الفكرة الصهيونية ومشروعها، إلى الحض على المباحثات من أجل السلام.

ثمّة مفاهيم أخرى ذات أهمية دخلت إلى قاموس الحضارة السياسية وبخاصة بعد السبعينات، وكان أهمها مفهوم المجتمع المدني الذي أخذت بوادره تتبلور تحت إشراف من العائلة المالكة، وبخاصة مؤسسة نور الحسين، وأخذت مثل هذه المؤسسات، خاصة وأنها وجدت الدعم الاقتصادي من الخارج تتكاثر، وحيث وجدت هذه كانت قيادتها باسم أحد الأمراء أو الأميرات أو الملكة ذاتها. كذلك دخل مفهوم محاربة الفقر والذي أخذ يعمل من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية مسبقا ليتحوّل اسم الوزارة فيما بعد إلى وزارة التنمية الاجتماعية، ثم مفهوم التنمية الزراعية وغيرها مثل الشباب والرياضة وجميعها نالت التركيبة المؤسسية على شكل وزارة تفتح لها فروع في محافظات المملكة.

في الأعوام ١٩٧٥/٧٦ بدأت الحرب اللبنانية والتي أدّت إلى هجرة اللبنانيين، والذين لم يكونوا قادرين الهجرة إلى الغرب اخذوا ينزحون إلى الأردن، وكان من بينهم أصحاب رؤس الأموال وكان هؤلاء أوّل من أدخل مفهوم الاستثمار الخارجي في المملكة والذي أصبح الآن وبعد حوالي ثلاثين عاما من أهم المفاهيم المركزية في الأردن وبخاصة في قطاعي السياحة والضيافة، وخلق سلسلة من الموظّفين ذوي الامتياز في المملكة، ليلحقهم ما بعد العام ٢٠٠١ المجموعات العراقية بعد حرب الخليج الثانية والذين دخلوا البلد برؤوس أموال هائلة وأخذت الدولة توجذه جل عنايتها لهم خاصة وأن الاستقرار في الأردن قد وصل إلى درجة عالية مقارنة بدول الجوار بما في ذلك دول الخليج.

التطوّرات التي جاء بها العقد الأخير من القرن العشرين كانت ملبكة للمجتمع الأردني. فبين عشية وضحاها عام ١٩٨٨/١٩٨٩ تسمح الدولة والسلطات للأحزاب السياسية ويأتي مؤتمر مدريد، وتبدأ المحادثات الأردنية الإسرائيلية بعد تسرب المعلومات عن محادثات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعقد الاتفاق مع الاسرائيليين والاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، ثم ما بعد السلام في عملية تطبيع بين المجتمعين الأردني والإسرائيلي والاستثمارات في مدن الصناعات الحرّة التي فتحت في أكثر من جزء من المملكة وكان نصيب إسرائيل في هذه الاستثمارات في البدء هو نصيب الأسد. وعندها جاء دور النقابات المهنية في محاربة التطبيع والتي أدّت إلى صدام وصراع بين الحكومة والنقابات المهنية أرادت الدولة فيها تحجيم الدور السياسي الذي لعبته النقابات طوال العقود السابقة. بعد إعادة الديموقراطية كان على النقابات المهنية أن تتخلّى عن انشغالها السياسي وتترك السياسة للأحزاب ولكن أين؟ لقد فات الأوان وبقيت الأحزاب جزء من المجتمع السياسي الأردني في جوانبه المختلفة من سياسية، وقانون، وطب، وطب أسنان وصحة عامة، وتمريض، وجميع مناحي العمل الاجتماعي تحت غطاء النقابات المهنية يحسب لها حساب، وعندما أعيد ترخيص الأحزاب في ١٩٨٩ وما بعد لم يكن الأمر إلاّ تجديدا لترخيصاتها السابقة التي مضى عليها أربعة عقود.

في تشكيل وامتداد أو استمرارية الحضارة السياسية ظهر مفهوم الديموقراطية الحديث بحيث أن الأحزاب العقائدية كان يجب أن ترخّص على أنّها أحزاب أردنية وتؤكّد عدم ولائها العقائدي لأي حزب في دولة أخرى وقد أدى هذا القيد في إدارة الأحزاب وبخاصة العقائدية منها إلى انشقاقاتها وتعددها بل وإلى التعادي فيما بينها. لقد أخذ مفهوم الديموقراطية الجديد يرتكز على إصرار أصحاب القرار السياسي انصياعا لرغبة العرش يرتكز إلى مفاهيم الاستقرار والاستمرارية مؤكدين على محورية النظام الهاشمي والثورة العربية الكبرى في استمرارية كل من الدولة ومفهوم القومية العربية والانتماء الإسلامي وقد كانت الدولة ولا زالت

هي التي أخذت على عاتقها الحض على الدين والقيم الدينية واستمرت الصحافة مكتوبة كانت أو مسموعة أو مرئية تؤكّد على ذلك وأخذ الدين والتعاليم الدينية المحورية الأولى ليس فقط في صياغة القرارات ولكن أيضا في التبشير بها على الراديو والتلفزيون وأخذ الأذان يسمع في كل بيت خمس مرّات في اليوم مصحوبا بالزركشات الدعائية.

في العقد الأخير ظهرت عندنا المشاريع التنموية الجديدة (العقبة ، السياحة، الاستثمار، والشباب ببرلمانهم، والجمعيات النسوية التي ترأسها جلالة الملكة والأميرات، ومؤسسات المجتمع المدني وجميعها تحت إشراف أفراد الأسرة المالكة، بما فيها الرياضة) والتي أخذت ترفد الحضارة السياسية ليس فقط بالفكر ولكن أيضا بالعمل الميداني الذي يتمحور حول الإرادة السامية في جميع هذه الأنشطة.

في نهاية حياة المغفور له جلالة الملك حسين رحمه الله كان التوجه إلى تنشيط العملية السياسية والمشاركة فيها وبذلك تم تأسيس ما أصبح يعرف بوزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية والتي وضعت في إستراتيجيتها إبراز الأردن كدولة نموذج للدولة العربية الإسلامية الديموقراطية وأموذجا للتسامح والوسطية وحرية الفكر والخلق والإبداع وتشجيع الشباب والمرأة، وإبراز الأردن كنموذج للدولة المنفتحة على العالم، وإبراز الهوية الأردنية بقيمها الإسلامية والعربية والإنسانية، وذلك من خلال تأسيس عملية سياسية تنموية مبنية على العدالة والحق وحكم القانون والحرية والديموقراطية والأمن. وكغيرها من استراتيجيات كل حكومة جديدة تركز على قانون الأحزاب ومشاركة المرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها. ولكن الواقع هو أن الدولة نفسها تريد أن تقود عملية التنمية السياسية متذرعة بأن الناس عازفون عن المشاركة السياسية وهي تريد أن تبرز الجهة المسؤولة عن تفعيل المجتمع، وبذلك تأخذ الدور الموجه لكل من الديموقراطية والحرية وغيرها، وبذلك تصبح الدولة نفسها التي كانت تقمع المواطن هي التي سوف تعيد المواطن إلى الحركة السياسية. هذا موقف سوف يواجهه

المواطن بطريقة ما إمّا سلبا أو إيجابا ونحن نرى أن احتمالية المواجهة سلبا سيكون أكبر من المواجهة الإيجابية.

فكرة برلمان الشباب كمكوّن حديث من الحضارة السياسية في الأردن كما تبين لنا ذلك معلومات وزارة التنمية السياسية تضم منتخبين من الشباب ينتخبهم أبناء فئتهم العمرية بين ١٨ و٢٧ سنة، والواقع هو أن هذه الفئة العمرية تشكل جزءا هاما من شريحة الناخبين في المملكة الأردنية الهاشمية في الانتخابات البرلمانية العامة ويكون لهذه الفئة الحق بالانتخاب مرّتين وهذا امتياز تمييزي بين مواطني المملكة الأردنية الهاشمية، إذ أنّه كما تبين أهداف الوزارة واللجان المسؤولة عن سير أمور هذه المؤسسة الجديدة هي الدولة أو الحكومة ذاتها توجهها بقانون برلمان خاص سيكون ليس فقط رديفا ولكن أيضا تهديدا معيّنا لواقع السلطة التشريعية في البلد. برلمان الشباب وعلى الرغم من أنّ الهدف الرئيس هو التأهيل للمشاركة السياسية والانتخابية ولكن عندما نوجّه ٦% من مواطني المملكة باتجاه معين سيكون تأثير هذه الفئة الكبيرة كبير جدا على الانتخابات العامة لأنها ستكون مؤدلجة تدفع برغبة الحكومة والدولة للنتائج المرجوة في الانتخابات العامة بدلا من تدخّل السلطات في التأثير على نتائج الانتخابات العامة. وأكثر من ذلك أيضا هو أن تكون مؤسسة من السلطة التنفيذية مسؤولة عن الشؤون البرلمانية في حين أن البرلمان هو السلطة التشريعية والمفروض حسب الدستورالأردني أن تكون منفصلة تماما عن السلطة التنفيذية، ولم تأت الحكومة بتبرير مقنع في هذا الخصوص. ولا شك أنّ مقالة صالح القلاب " الأردن ما بين إنعاش الأحزاب السياسية ... والنفخ في القربة" كان يجب أن ينتهي بكلمة "المخزوقه"(٤) خاصة إن لم تتضح في الأردن حركة شعبية ذاتية تهتم بما يجري في البلد. وفي النهاية فإن الحكومة لا تصنع أحزابا ومن مصلحتها أن لا تكون هناك احزاب كي لا تجد المعارضة. أمّا أن تكون هناك حكومة تنتج هي بذاتها إحتمالية معارضتها بالشكل الذي تريد فهذا

---

(٤) - http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=٣&article=٣٥٢١٢٩&issue=٩٩٦٣

غريب على مفهوم المعارضة السياسية سواء كانت هذه المعارضة إيديولوجيـــة أم برنامجية. ولم نعرف في قاموس الفلسفة السياسية من الماضي وحتى الحاضر بمثل هذا الطرح والذي لا نقدر على رؤية الإبداع فيه ولا التجديد، ولا التشجيع بـــل أنّ النقيض هو الصحيح.

إذا مانظرنا إلى الحضارة السياسية في الأردن في أقوى مكوناتها فإنّها من صنع الحكومات الموجّهة وغير المبدعة والتي تركت لنا إرثا نحن بحاجـــة لعقـــود للتخلّص منه، وبخاصة أصحاب المراكز الحساسة الموروثة أبا عن جد، فرؤســـاء الوزارات السابقة والوزراء السابقين تمكّنوا من تحصين مكاناتهم وأخـــذت بعـــض المناصب يرثها الأبناء عن الأباء وربما أنّ ذلك طبيعي في دولة تحاول العوم فـــي بحر من القوى المعادية، وغياب الثقة بين المواطن والدولة هو الذي قادنا لما نحن فيه من غياب الاستقرار، ذلك أن وجود أجهزة أمن قوية في الوطن قد يقـــود إلـــى درجة معيّنة من الأمن الداخلي، ولكنه لا يقود إلى طمأنينة مـــن حيـــث التـــربص الخارجي من ناحية. والحرية وحرية الحركة أمام العوز وغياب الفردية، والمنافسة الشريفة، وإهمال الكثير من الكفاءات الموجودة لصالح إدخال مخرجات المؤسسات العسكرية والأمنية إلى كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وغيرهـــا مـــن الملحوظات القوية التي يتعرض لها النظام الأردني في تشكيل المكوّنات البـــشرية لحضارته السياسية المبنية على أسس انتقائية تتمحور حول السياسة التقليديـــة فـــي مراحل تمأسس النظام(٥) لا تعطينا كثيرا من التجديد في تأسيس عمليـــة سياســـية جاذبة لمشاركة الشعب والجماهير نحو أردنّ أفضل تركيبة، وعلى الرغم من كـــل النوايا الحسنة ومصداقية القيادات العليا في الوطن.

---

(٥) – أنظر مهنا حداد، تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن. عمان، د. ن. ١٩٩٣

Bibliography

- Almond, G.A. ١٩٥٦: "Comparative Political Systems" In **Journal of Politics,** ١٨ (١٩٥٦). Reprinted in H. Bulau, S.J. Eldersveld and M. Janowitz (Eds.), **Political Behavior: A Reader in Theory and Research.** (Glencoe, Ill.,: Free Press, ١٩٥٦).
- Almond, G.A. and Sidney Verba, ١٩٦٣. **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.** (Princeton University Press, ١٩٦٣).
- Abu Hilal, A. and Othman, ١٩٧٧. "Social Stratification in Jordan". In: **commoners, Climbers and Notables,** C.A.O. Van Niun enhuyzen (Ed.) (Leiden Brill, ١٩٧٧: ١٤٠-١٤٧.
- Baily, F.G. ١٩٦٩. **Stratagems and Spoila**. (Oxford: University Press ١٩٦٩).
- Benedict R. ١٩٤٦. **The Crysanthemum and the Sword: Patterns of Japanese Culture.** (N.Y.: Houghton Mifflin, ١٩٤٦).
- Benedict R. ١٩٣٤, **Patterns of Culture** (Boston: Houghton Mifflin, ١٩٣٤).
- Butterfield, Herbert, ١٩٥٧. **George III and the Historians.** London: Collins, ١٩٥٧.
- Careior, RL ١٩٨١. "The Chiefdom: Precursor of the State" In: **The Transition to Statehood in the New World.** G.D. Jones & PR Kantz (eds.) (Cambridge University Press, ١٩٨١) PP. ٣٧ – ٧٩.

- Daalder, H. ١٩٦٦. "Parties, Elites and Political Developments in Western Europe" In: J. Lapalalombara and M. Weiner, ١٩٦٦, pp. ٤٣–٧٧.
- Duverges, Maurice ١٩٥٥. **Political Parties** (New York: John Wiley and Sons Inc., ١٩٥٥).
- Ecstein, Harry. ١٩٦٨. "Political Party Systems" In: The International Encyclopedia of Social Sciences, ١٩٦٨. Vol. LL PP. ٤٣٦–٤٥٢.
- Eisenstadt. S N ١٩٦٦. Modernization: Protest and Change (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall Inc.,١٩٦٦).

From, E. ١٩٤١. Gaily, C.W. & T.C. Patterson ١٩٨٨. "State Formation and Uneven Development" In: **State and Society: The Emergence and Development of Social Hierarchy and Political Centralization.** J. Gledhill, B. Benders and MT Larsen (eds). (London: Unwin Hyman ١٩٨٨) pp. ٧٧–٩٠.

- Gledhill John ١٩٨٨. **State and Society: The Emergence and Development of Social Hierarchy and Political Centralization,** edited by John Gledhill, Barbara Bender and Mogens Trolle Larsen. (Boston: Unwin Hgman, ١٩٨٨) ,٣٤٧p. (One World Archaeology, ٤١), papers form the World Archaeology Congress held in Southampton, England, in September ١٩٨٦. ISBN ٠-٠٤-٤٤٥٠٢٣-٠.

Gorer. G.١٩٥٣. "National Character: Theory and Practice". In: Mead and Rhoda Metraux (eds.) **The Study of Culture at a Distance** (Chicago: University of Chicago Press ١٩٥٣) pp ٥٧–٨٢.

- Gorman. O. F. ١٩٨٩. **Voters, Patron and Parties: The Unerformed Eles- toral System of Hanoverian England.** (Oxford: Clarendon Press, ١٩٨٩).
- Granquist, Helma.

  ١٩٤٧ Birth and Childhood among the Arabs: Studies in a Muhammadan Village in Palestine. **Helsing fors: Soderblom.**

  ١٩٧٥ Marriage Condition in a Palestinean Village, New York: AMS Press.
- Jaussin, Antonin P. ١٩٤٨ Coutumes des Arabes dans les pays de Moad. Paris: Maison Neuve.
- Kaplan, David and R.A.Manners Culture Theory. (Engelwwod Cliffs, N.Y., Prentice Inc., ١٩٧٢).
- Kleinberg, O. tensions Affecting International Under Standing: A Aurvey of Research. (Social Science Research Council, Bulletin No. ٦٢, N. Y: The Council ١٩٥٠).
- Lawson, K. ١٩٨٠. **Political Parties and Linkages: A Comparative Perspectives.** (New Haven CT: Yale University Press, ١٩٨٠).
- Lenin V.I. ١٩٤٠. **Left Wing and Communism: An Infantile Disorder**. (New York: The Free Press, ١٩٦٢) pp. ١٥-٣٩.

  Lipset. S.M. ١٩٦٢. "Introduction" In: R . Michels, **Political** Parties. (New York: The Free Press, ١٩٦٢) pp. ١٥-٣٩.
- Mack Smith, Denis. ١٩٥٩. **Italy: A Modern History**. Ann Arbor; University of Michigan ١٩٥٩.
- Mead, M. And Keep Your Powder Dry: An Anthropolist Looks at America. New York: Morow ١٩٤٢.

- Media M. ١٩٥٢. " National Character" **In International Symposium on Anthropology (N.Y. ١٩٥٢: ٦٤٢-٦٦٧).**
- Michels, R. ١٩٦٢. **Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencise of Modern Democracy**. Introduction by S.M. Lipset. (New York: The Free Press, ١٩٦٢).
- La Palombara, J. "Italy: Fragmentation, Isolation Alienation" In: Pye, L.W. & Sydney Verba (eds) pp. ٢٨٢-٣٢٩.
- La Palombara, Yosef & Myrion Weiner (Rds.) ١٩٦٦. Political Parties and Political Development. (Princeton, N.Y. Princeton University Press) ١٩٦٦.
- La Palombara Joseph, ١٩٧٤. Politics Within Nations. Englewood Cliffs, N.Y. Prentice Hall.
- Pye Lucian.W. "Political Culture" In Wncyclopedia of Social Sciences, Vol. ١٢, ١٩٦٨, pp. ٢١٨-٢٢٥.
- Pye Lucian W. & Sydney Jerba. Political Culture and Political Development. (Princeton University Press, ١٩٦٥).
- Randal V. ١٩٨٨. **Political Parties in the Third World.** London: Saga Publications, ١٩٨٨).
- Redman CL., Besman MJ, Cartin EV, WT Langhome Jr, NM Versaqqi & JC Wanser (eds) ١٩٧٨. **Social Archaeology: Beyond Subsistance and Dating.** (New York: Academic Press, ١٩٧٨. pp. ٢٨٩-٣٢٠.
- Rustow, Dark wart A. ١٩٦٦. "Development of Parties in Tukeayn In La Palombara, Joseph and Myrion Weiner (Eds)

Political Partiesand Political Development. Princeton, N. J. ٩: Princeton University Press, ١٩٦٦) pp. ١٠٦-١٢٣.

- Sanders WT & D Webster ١٩٧٨ "Unilinealism, Multilinealism and the Evaluation of Complex Societies" In: **Social Archeology: Beyond Subsitence and Dating.** C.L. Red, am; MJ Berman, EV Curtin, WT Langhorne Jr, NM Versaggi & JC Wanser (Eds) , (New York: Academic Press, ١٩٧٨) pp. ٢٨٩-٣٢٠.
- Schleisinger Josef. A, H Eckstein, ١٩٨٦.
- Talmon, J.L ١٩٥٢. **The Origins of Totalitarian Democracy**. London, ١٩٥٢.
- Weber Max ١٩٤٩. **The Methodology of Social Sciences Glencoe**, I l l., : The Free Press, ١٩٤٩.
- Weber Max ١٩٤٦." Politics as Avocation", In: HansGerth and C. Weight Mills (Eds), **Form Max Wber: Essays in Sociology.** New York: Oxford University Press, ١٩٤٦, ١٠٢-١٠٧.
- Wertheim ١٩٧٥/ Evolutie en Revolutie: De golfslag der emancipation. (Evolution and Revolution: The Wave Movement of Emancipation. Amsterdam: Van Gennep.
- Wolf ER . ١٩٨٢. **Europe and the People without History** (Berkeleys University of California press, ١٩٨٢).
- Wriggins, Howard, ١٩٦٠, **Cylons Ditemma of New Nation.** Princeton: Princeton University Press, ١٩٦٠.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- ابو جابر، شبيب ١٩٧٩، **المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية تربوية** (عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٧٩).
- انطونيوس، جورج ١٩٦٢، **يقظة العرب**. تعريب ناصر الدين الاسد واحسان عباس، (بيروت. دار١٩٦٢).
- بني حسن، امين عواد ١٩٨٩، **التحديث والاستقرار السياسي في الاردن** (رسالة دكتوراة مترجمة الى العربية) عمان، ١٩٨٩.
- التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم ١٩٩٢.
- التل، احمد، يوسف ١٩٧٨، **تطور نظام التعلم في الاردن ١٩٢١-١٩٧٧: مؤثرات وعوامل**. (عمان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٨).
- التل، بلال حسن، ١٩٧٨، **الاردن: محاولة للفهم**. عمان، دار اللواء للصحافة، ١٩٧٨.
- التل مصطفى وهبي ١٩٨٩، **عشيات وادي اليابس: ديوان مصطفى وهبي التل**. قدم له المحامي محمود المطلق. عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
- حداد، مهنا، ١٩٩٢، **تم تأسيس النظام وتشكيل المجتمع في الاردن**، عمان د. ن.
- رباعية، احمد حمدان. ١٩٧٤، **المجتمع البدوي الاردني**. (عمان: دائرة الثقافة والفنون ١٩٧٤). في الاصل رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- الشاعر، جمال ١٩٨٧، مذكرات، عمان، دون ناشر.

- شرابي، هشام ١٩٧٤، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، (بيروت: الدار المتحدة للنشر).
- الطعان، عبد الرضا حسين، ١٩٩٠، **البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية بغداد:** وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة.
- العبادي، احمد عويدي، ١٩٨٤، **مقدمة لدراسة العشائر الاردنية** (عمان دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٤) ط ١.
- العبدلات، مروان، ١٩٩٢، خريطة الاحزاب السياسية الاردنية، عمان دار العبرة.
- غوانمه، يوسف حسن درويش ١٩٨٠، **امارة الكرم الايوبية: بحث في العلاقات بين صلاح الدين وارتباط ودور الكرك في الصراع الصليبي في الارضي المقدسة.** (منشورات بلدية الكرك، ١٩٨٠).
- غوانمه، يوسف حسن درويش ١٩٧٩، **التاريخ الحضاري لشرق الاردن في العصر المملوكي،** (عمان، دار الفكر، ١٩٧٩).
- غوانمة، يوسف حسن درويش ١٩٨٢، **دراسات في تاريخ الاردن وفلسطين في العصر الاسلامي.** (عمان، دار الفكر ١٩٨٢).
- اللصاصمة، احمود حرب، ١٩٨٧، الحياة النيابية في المملكة الاردنية الهاشمية: من ١٩٢٩-١٩٦٧. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧.
- ماضي منيب، وموسى سليمان، ١٩٥٩، تاريخ الاردن في القرن العشرين. (عمان: دون ناشر).
- المجالي، هزاع ١٩٦٠، مذكراتي، (عمان: د. ن. ١٩٦٠).

- موسى، سليمان ١٩٧١، تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢١-١٩٢٤: دراسة وثائقية (عمان).

- الياسين، عبد العزيز، ١٩٩٠، مقدمة لدراسة المجتمع الاردني، اربد، د. ن.

- يحيى، لطفي عبد الوهاب، ١٩٨٦، الكيان العربي بين المقومات والامكانيات: دراسة ايديولوجية في البنية الاجتماعية، (الاسكندرية: دار المعربة الجامعية، ١٩٨٦) ط ١.

ف: 130 ت:29/1/2009



أستاذ دكتور مهنا يوسف حداد من مواليد صمد عام ١٩٤٤
حصل على تعليمه الجامعي في أوترخت بهولندا
حصل على الدكتوراة عام ١٩٨٤ في العلوم الاجتماعية تخصص أنثروبولوجيا
الماجستير عام ١٩٧٥، والبكالوريوس عام ١٩٧٢ تخصص أنثروبولوجيا
بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٨٠ عمل محاضرا غير متفرغ في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية ثم عاد إلى هولندا وعمل مدرّسا للمواد الاجتماعية في المدارس الهولندية،
التحق ببرنامج الدكتوراة عام ١٩٨٠ وحصل على الدكتوراة
عاد إلى أرض الوطن عام ١٩٨٤
تعيّن في جامعة اليرموك عام ١٩٨٦ وبقي فيها حتى عام ٢٠٠٤ عندما استقال منها
كتب الدكتور مهنا حداد مجموعة من الكتب والأبحاث ومن أهم كتبه

٢٠٠٤ الأنثروبولوجيا الدينية: العلاقة التبادلية بين الحضارة والديانة. إربد - دار حماده
١٩٩٧ الأردن والسياحة: مشكلات وهموم على الساحة، جامعة اليرموك، منشورات معهد الآثار والأنثروبولوجيا.
١٩٩٣ تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن. عمان: منشورات القوات المسلّحة الأردنية.
١٩٩١ العنصرية في الفكرين الغربي والعربي. مع د. نعمان جبران. إربد دار قدسية
١٩٨٧ - الرؤية العربية لليهودية، الكويت، ذات السلاسل
١٩٨٩ - مداخل إلى العلوم الاجتماعية، عمان، دار مجدلاوي
٢٠٠٥ Guest in a Hostile Society: Notes of the first professor from an Arab University on Sabbatical in Israel. Tuccson, Az: Wheatmark Inc., (English)
تحت الطبع
٢٠٠٧ الفكر العنصري الغربي: من العسكرية إلى المواجهة السلمية مع المسلم




ISBN: 978-9957-02-291-1


دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ .عمان . ١١٩٤١- الأردن
Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box:1758 .Amman.11941- Jordan
E-mail: customer@majdalawibooks.com
www.majdalawibooks.com